



الحركة العمالية في مصر

١٨٩٩-١٩٥٢

إعداد: رؤوف عباس

الءركة العمالية فء مصر

1899 – 1952

ءألف: رءوف عباس ءامء مءمء

ءقءم: الأءءاءء الءءءور أءمء عزء عبء الكرعم

الءبعة الأولى 1967

الءبعة الءءمفة 2009

الءبعة الءالءة 2014

جميع الحقوق محفوظة لورثة المؤلف. ولا يحق لأى طرف أن يعيد نشر هذا العمل أو أى جزء منه بأى وسائل سمعية أو بصرية أو إلكترونية أو مطبوعة أو أى وسيلة نشر معروفة حالياً أو تستحدث مستقبلاً باللغة العربية أو مترجماً إلى اللغات الأجنبية إلا بعد الحصول على موافقة كتابية. للاتصال: info@RaoufAbbas.org

المحتويات

3	المحتويات
4	مقدمة بقلم الأستاذ الدكتور/ أحمد عزت عبد الكريم
	تقديم Target not found!
9	الفصل الأول - نشأة الحركة العمالية (1899 – 1914)
9	طوائف الحرف فى مصر
13	تطور الصناعة فى مصر فى القرن التاسع عشر
15	الاستثمارات الأجنبية فى مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر
17	نشوء الطبقة العاملة المصرية
19	نشوء النقابات
24	الفصل الثانى - ظهور اتحادات النقابات (1914 – 1939)
24	العمال وثورة 1919
25	تطور الصناعة بعد الحرب الأولى
27	النشاط النقابى فى أعقاب ثورة 1919
28	الاتحادات العمالية الأولى
30	الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى
36	هيئة تنظيم الحركة العمالية وتأسيس الاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية
38	الفصل الثالث - مؤتمرات نقابات العمال (1944- 1952)
39	مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية
41	مؤتمر نقابات عمال مصر
44	اللجنة التحضيرية للاتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصرى
47	الفصل الرابع - النضال فى سبيل التشريعات العمالية
54	تطور تشريع العمل
59	الفصل الخامس - جهود المنظمات السياسية للسيطرة على الحركة العمالية
59	محاولات الوفد المصرى للسيطرة على الحركة العمالية
59	الاتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصرى عام (1924 – 1925)
62	اتحاد عام النقابات عام (1930)
63	المجلس الأعلى للعمال (1935 – 1936)
64	رابطة نقابات عمال مدينة القاهرة وضواحيها (1943 – 1944)
65	محاولة الأحرار الدستوريين للسيطرة على الحركة العمالية
66	محاولة القصر الملكى للسيطرة على الحركة العمالية
67	محاولة الإخوان المسلمين للسيطرة على الحركة
68	الفصل السادس - حزب العمال المصرى
75	الفصل السابع - التيارات اليسارية العمالية فى مصر
75	اليسار العمالى فى أعقاب الحرب العالمية الأولى (1921 – 1939)
85	اليسار العمالى خلال الحرب الثانية وما بعدها 1939 – 1952
88	اليسار العمالى والحركة الوطنية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية
92	الفصل الثامن - العلاقات الخارجية للحركة العمالية المصرية
92	علاقة عمال مصر بالمنظمات العمالية العالمية
96	علاقة عمال مصر بعمال السودان
98	خاتمة
101	الملاحق
115	مراجع البحث
115	أولاً - الوثائق
115	ثانياً - المصادر العربية
116	ثالثاً - الدوريات
116	رابعاً - المصادر الأجنبية

مقدمة بقلم الأستاذ الدكتور/ أحمد عزت عبد الكريم

ازداد الاهتمام في السنوات الأخيرة بالتاريخ الاجتماعي والاقتصادي لمصر الحديثة، بعد أن طغى الاهتمام بالتاريخ السياسي على ماعده، وخاصة تاريخ الأمراء والحاكمين أو تاريخ الحركات السياسية بصفة عامة، ثم اتجه الاهتمام إلى دراسة البناء الاجتماعي للأمة المصرية في مختلف عصورها وخاصة في عصرها الحديث. ويتضمن هذا البناء الاجتماعي الخلايا التي يتكون منها المجتمع، كالفلاحين والعمال والجنود وغيرهم من الطوائف العاملة.

وهذه الرسالة التي يسعدني أن أقدمها اليوم إلى جمهور القارئ ثمة لهذا الاتجاه الحديث في كتابة التاريخ المصري.

والحق أنى حمدت لتلميذى روف عباس حامد اختياره "تاريخ الحركة العمالية في مصر" موضوعا لرسالته. وإن كنت أشفق على في الوقت نفسه. حمدت له هذا الاختيار لأنه يتمشى مع هذا الاتجاه الحديث الذى أشرت إليه، والذي تحرص مدرسة التاريخ الحديث بجامعة عين شمس على دعمه، ولأن توقيفه في بحثه لا بد مضيف إلى تاريخ البناء الاجتماعي لبلادنا لبنة جديدة، بل ركنا هاما يدعم هذا التاريخ وينير جوانبه.

وأشفق في الوقت نفسه على تلميذى روف لأنى أعلم الصعوبات والعقبات التي تكتنف مثل هذه البحوث، وقد أشار صاحب الرسالة إلى نماذج منها فلا أعود إليها هنا. وكنت ألقى روفاً من وقت لآخر فيحدثني عن بعض هذه الصعوبات والعقبات وأساليبه في مواجهتها أو الالتفاف حولها، فأمضى في تشجيعه وأنا أراه منتقلا بين القاهرة وكفر الزيات والإسكندرية منقبا باحثاً عن المادة (الحية) الماثلة فيمن بقي على قيد الحياة من الشخصيات التي عاصرت الحركة العمالية وخاصة في أطوارها الأخيرة، أو عن المادة المسطورة في مختلف المراجع والدوريات والنشرات، حتى استوى له طريق البحث فبدأ بتحديد بدايته ونهايته فجعله يقع بين عام 1899 وهو العام الذى شكل فيه العمال المصريون أول نقابة لهم وعام 1952 وهو العام الذى قامت فيه الثورة التي عملت - ولا زالت تعمل- على إعادة البناء الاجتماعي لمصر على أسس جديدة من التخطيط الاشتراكي.

على أنى حرصت على أن أوجه الباحث إلى دراسة الحركة العمالية في مصر قبل نشوء التنظيم "النقابي" الحديث لا اعتقاداً منى أن التنظيم "النقابي" الحديث يستمد أصوله من التنظيم "الطائفي" القديم، ولكن لتتضح أمام الباحث - ثم أمام القارئ- أوجه الاختلاف بين التنظيمين، وهو الاختلاف الذى يرجع - قبل كل شيء- إلى التطور الخطير الذى بدأ المجتمع المصرى يشهده منذ القرن التاسع عشر نتيجة للمؤثرات الثقافية والاقتصادية والسياسية التي بدأت تفعل فعلها في هذا المجتمع.

إن التنظيم الطائفي القديم - كما نراه حتى القرن التاسع عشر- قد جعل في المجتمع المصرى- وخاصة في المدن- خلايا حية قادرة على الحركة والتأثير، واستخدمت هذه الخلايا قدرتها هذه للدفاع عن نفسها وصيانة مصالحها، كما استخدمتها لخدمة المجتمع المصرى- بصفة عامة- في وجه الغضب والعدوان. وتاريخ الجبرتي حافل بأبناء الثورات في أحياء القاهرة - وتترجمها طوائف الحرف- أيام سطوة العثمانيين ثم الفرنسيين في مصر.

وتولى محمد على، وكانت توليته هو نفسه نتيجة لحركة شعبية لعب الدور الأكبر فيها بعض طوائف الحرف في القاهرة. ولعل هذه الحركة الشعبية بهذا الوصف كانت آخر الحركات الشعبية التي شهدتها القاهرة من هذا القبيل. ذلك لأن الحاكم الجديد مضى يحكم البلاد نحو نصف قرن بأسلوب جديد يقوم على جمع شتات السلطان والقضاء على العصبية والطوائف وتركيز السلطة في يد الدولة، حتى أصبح المواطنون أمامها (أحاداً) بعد أن تحللت طوائفهم وذابت في سلطان الدولة. وحرمت المجتمع المصرى بذلك من قواه الذاتية التي طالما مكنته من الحركة والتأثير لتحل محلها سلطة الحكم المطلق للدولة بأجهزتها وأنظمتها الحديثة في التعليم والتصنيع والفلاحة وغيرها من المرافق.

ولكن المسألة الحقيقية في تاريخنا أن سلطة الحكم المطلق في القرن التاسع عشر كما تمثلت في محمد على وإسماعيل خاصة -على نجاحها في كثير من مشروعات التنمية الاقتصادية التي قامت بها وفي توضيح جوانب كثيرة من رسالة مصر السياسية في هذا الركن من العالم - عجزت عن تحقيق "العدل" الاجتماعي لجمهور "المواطنين"، وأنكى من هذا أنها عجزت عن الاحتفاظ لنفسها بحقيقة الحكم المطلق - وإن ظلت تحتفظ بمظاهره- واضطرت أن تتنازل عنه للقوى الاستعمارية التي بدأت موجاتها الأولى تصاحب اليقظة المصرية منذ بدأت في القرن التاسع عشر.

وعجز المجتمع المصرى بدوره عن مواجهة الحكم المطلق والإمبريالية الغربية، إذ فقد خلاياه الحية بفقدان تنظيمه الطائفي القديم ولم يكن قد استكمل بعد تنظيمه (النقابي) الحديث. الذى يعد الباحث بدايته تشكيل أول نقابة للعمال في مصر عام 1899.

وبذلك ألفت ظروف المجتمع المصرى على الحركة العمالية في مصر الحديثة مسئولية مزدوجة: الدفاع عن مصالح العمال أنفسهم، والدفاع عن مصالح الوطن عامة في مواجهة السلطان المطلق والإمبريالية الغربية. ومضت الحركة العمالية تحمل هذا العبء المزدوج ومن هنا جاء ارتباطها بالحركات السياسية والحزبية في مصر حتى قيام ثورة 1952.

وقد تتبع المؤلف فصول هذه الحركة في تكوينها ومشكلاتها ومؤثراتها كما تتبع كفاحها النقابي والسياسى في صبر وأناة يذكران له بال تقدير. ولعل أوضح ما يخرج به قارئ هذه الرسالة هو قدرة الباحث على التحليل والعرض في موضوعية وتجرد، فتحلى بذلك بما

ينبغى للمؤرخ من صفات وقدم للمكتبة التاريخية هذا البحث القيم الذى أعتز بتقديمه داعياً المؤلف إلى مواصلة أبحاثه فى تاريخ البناء الاجتماعى فى مصر الحديثة.

أحمد عزت عبد الكريم

الإءاء

إلى العمال المءريين

تقديم

في تاريخ بلادنا جوانب ما زالت بعيدة عن اهتمام الباحثين الذين اقتصر اهتمامهم على الجانب السياسي وحده في تطور مصر، وأولوا الجانب الاقتصادي بعض اهتمامهم، وأهملوا الجانب الاجتماعي فلم يحاولوا -إلا فيما ندر- التنقيب فيه وتقديم الدراسات التي تجلو ما غمض من أحداثه، وتفسر ظواهره وتعللها، لتكون دروس الماضي عبرة يستفاد منها في تطور بلادنا في الحاضر والمستقبل.

وتاريخ الحركة العمالية المصرية واحد من الموضوعات التي تستحق عن جدارة اهتمام الباحثين فإذا كان العمال يشكلون اليوم ركيزة البناء الاشتراكي في عصر الثورة، فمن واجبنا أن نتتبع حركتهم وتطورها الذي يكمن فيه كثير من الظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي برزت في تاريخ مصر على مدى ما يزيد على نصف قرن من الزمان. ومن هنا وقع اختياري على تاريخ "الحركة العمالية في مصر" كموضوع لهذه الرسالة، وحددت عام 1899 بداية لهذه الدراسة باعتباره تاريخ تأسيس أول نقابة عمالية في مصر، ووقفت بهذه الدراسة عند عام 1952 الذي شهد وقوع ثورة 23 يوليو ومولد عهد جديد، كما شهد بداية مرحلة جديدة من تاريخ الحركة العمالية المصرية.

وهناك بعض الدراسات التي وضعها الباحثون في القانون وتناولوا فيها موضوعات تمس تشريع العمل، تعرضوا من خلالها للحركة العمالية، ويأتي في مقدمة هؤلاء الأستاذ الدكتور حسين خلاف الذي ألف كتاباً بعنوان "نقابات العمال في مصر، بحث في تشريع العمل المقارن" نشر في عام 1946 وتناول فيه بالدراسة قانون الاعتراف بالنقابات مع تحليل شائق لأحوال النقابات وتكوينها الداخلي وعلاقتها القانونية، كما كتب الدكتور أحمد زكي بدوي رسالة عن "مشاكل العمل والمنظمات العمالية في مصر" نشرت بالفرنسية في عام 1948، وتناول فيها تطور تشريعات العمل حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وعقد بها فصلاً ممتعاً عن تطور الحركة العمالية في مصر منذ نشأتها في مطلع القرن العشرين حتى نهاية الحرب الثانية. وألف سعد عبد السلام حبيب المحامي كتاباً عن "مشاكل العمل والعمال" مس فيه الحركة العمالية المصرية مساً طفيفاً. كما ألف الأستاذ إبراهيم الخطري كتاباً عن "تطور تشريع العمل" نشر في عام 1965 تعرض فيه لتطور تشريعات العمل قبل الثورة وبعدها. وفيما عدا هذا نشرت مقالات متفرقة بقلم المرحوم محمد حلمي إبراهيم في مجلة التأمينات الاجتماعية في غضون عام 1963 تناول فيها بالدراسة مرحلة نشأة الحركة النقابية في مصر، كذلك نشر بمجلة الطليعة مقالان في غضون عام 1964 بقلم أمين عز الدين عن "نشأة الطبقة العاملة المصرية"، و"فجر الحركة النقابية" وهي دراسة رائدة في مجالها.

كذلك أصدر بعض النقابيين كتيبات تناولوا فيها جوانب من تاريخ الحركة، ويأتي في مقدمة هذه الكتيبات دراسة المرحوم سيد قنديل -الرئيس السابق للنقابة العامة لعمال الطباعة- التي نشرت تحت عنوان "نقابيتي، الرسالة العمالية الأولى" وهي قريبة الشبه بالمذكرات وقد تعرض فيها لفترة مشاركته في العمل النقابي فيما بين أوائل العشرينيات ومتصف الثلاثينيات (وهو تاريخ نشرها)، فلها من هذه الناحية أهميتها باعتباره كان شاهد عيان لما سجله من أحداث ومشاركاً في بعضها. وهناك كتيب آخر كتبه محمد يوسف المدرك -النقابي اليساري والسكرتير العام السابق للجنة العمال للتحريير القومي- تحدث فيه عن علاقة عمال مصر بعمال العالم، ونشر تحت عنوان "عمال مصر مع عمال العالم" (1957)، وترجع أهمية هذا الكتيب إلى أن كاتبه لعب دوراً بارزاً في هذا المجال خلال النصف الثاني من الأربعينيات. كما كتب اثنان من النقابيين اليساريين هما يس مصطفى ومحمد فتحى كتيباً أسماه "النصيحة إلى العمال في مصر" نشر عام 1950، أشارا فيه إلى ما بلغته أحوال العمال من سوء وناشدا العمال توحيد صفوفهم للمطالبة بحق تكوين الاتحاد العام والالتفاف حول البرنامج الذي تضمنه الكتيب، وقد أصبح هذا البرنامج فيما بعد أساساً لبرنامج اللجنة التحضيرية للاتحاد العام لنقابات العمال في مصر (1950-1950). وأخيراً أصدرت مجموعة من النقابيين اليساريين في غضون عام 1965 كتيباً بعنوان "الطبقة العاملة والكفاح المصري السوداني المشترك"، وقد تعرض هذا الكتيب للعلاقات التي كانت تربط الاتحاد العام للعمال بالسودان باللجنة التحضيرية للاتحاد العام لنقابات العمال في مصر. ومعظم هذه الكتيبات إن لم يكن كلها صدر لخدمة أغراض معينة سياسية كانت أم نقابية.

ودراسة موضوع كتاريخ الحركة العمالية في مصر من الصعوبة بمكان، لأن معظم أوراق النقابات ضاعت نتيجة مطاردة السلطات لها، ولأن معظم النقابات لم تستمر لفترات زمنية طويلة تسمح لها بالمحافظة على أوراقها، كما لم يكن في مصر حتى عام 1942 نظام لتسجيل النقابات يحفظ لنا لوائحها ونظمها الأساسية وسجلاتها. وكانت السلطات عند مهاجمتها دور النقابات والاتحادات العمالية تستولى على ما بها من أوراق، كما أن قادة النقابات كانوا يتخلصون مما قد يكون لديهم من أوراق حتى لا تتخذ كأدلة اتهم ضدهم حين يقعون في أيدي رجال الأمن. ولا نعرف كيف كانت سلطات الأمن تتصرف فيما تستولى عليه من أوراق النقابات، وقد حاولت الإطلاع على هذه المضبوطات فكتبت إلى السيد وزير الداخلية في مايو عام 1964 طالباً السماح لي بالإطلاع على أرشيف القسم المخصوص. كما كتبت إلى السيد النائب العام في نفس الوقت ملتصاً التصريح لي بالإطلاع على ملفات تحقيقات القضايا العمالية، وكذلك كتبت إلى السيد وزير الثقافة والإرشاد القومي راجياً مساعدتي في الوصول إلى أوراق النقابات من مضبوطات القسم المخصوص، ولكن لم أتلق حتى الآن رداً على أي من تلك الطلبات.

لذلك قمت بمحاولة الاتصال بقدمى النقابيين على أمل العثور لديهم على بعض ما يفيد البحث من أوراق، فوجدت منهم فريقين: فريقاً ما زالت تعلق بأذهانه ذكريات المطاردة والسجن والتشريد امتنع عن تقديم أية مساعدة لي، وفريقاً كان أكثر وعياً وإدراكاً لما طرأ

على مصر من تغيير شامل بعد الثورة فرحب بمساعدتي وتقديم العون لى، ولكن لم أجد لدى هذا الفريق من النقابيين إلا النذر اليسير من الأوراق التي تمكنوا من المحافظة عليها وإنقاذها من الضياع. وأهم هذه الأوراق ما وجدته لدى محمد حسن عمارة - السكرتير العام السابق لاتحاد نقابات عمال القطر المصري 1931-1935- وقد اشترك في قيادة معظم المنظمات العمالية التي ظهرت منذ نهاية العشرينيات حتى منتصف الخمسينيات. وعثرت لديه على بعض الأوراق الخاصة باتحاد نقابات عمال القطر المصري وحزب العمال المصري، كما سمح لى بالإطلاع على دفتر محاضر جلسات حزب العمال الاشتراكي (الذي كان سكرتيرا عاما له) وهو يقع في 133 صفحة من الحجم المتوسط ويسجل أعمال 45 جلسة من جلسات مجلس الإدارة، وكذلك أطلعني على مذكراته الخاصة عن النشاط النقابي الذي ساهم فيه، وهو مخطوط يقع في حوالي 50 صفحة بعنوان "40 عاما في الحركة العمالية، مذكرات نقابي مخضرم".

كذلك اتصلت بمحمد يوسف المدرك الذي كان له دور كبير في النشاط النقابي عامة واليساري خاصة على مر الفترة ما بين منتصف الثلاثينيات وأواخر الأربعينيات، وقد عثرت لديه على بعض النشرات والأوراق التي تتعلق بمؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية عام 1944 - 1945، ومؤتمر نقابات عمال مصر عام 1945، ولجنة العمال للتحرير القومي عام 1944 - 1945. وقد حصلت على أعداد مجلة الضمير لسان حالة اللجنة الأخيرة من السيد محمود العسكري.

واستكمالاً لبعض النواحي التي كانت في حاجة إلى إيضاح، أجريت عدة مقابلات شخصية مع بعض الشخصيات التي اشتركت في قيادة وتوجيه الاتحادات العمالية، فتمت بيني وبين النبيل السابق عباس حليم أربع مقابلات خلال صيف عام 1964 بقصره الكائن برمل الإسكندرية، وعثرت لديه على بعض الأوراق الخاصة وأعداد الصحف التي سجلت نشاط الاتحادات التي تزعمها. كما قابلت المرحوم حسنى الشنتناوى بمنزله بالدقي في يوليو 1964، والأستاذ شوكت التونى المحامى بمكتبه بشارع الساحة خلال خريف عام 1964.

واتجهت في دراستي للحركة العمالية في مصر إلى استخدام التقسيم الزمني والتقسيم الموضوعي في نفس الوقت، فقامت بدراسة تطور النقابات في الفصول الثلاثة الأولى، وخصصت كل فصل منها لدراسة فترة زمنية ذات طابع معين في تاريخ النقابات، ثم انتقلت إلى دراسة قضايا معينة تشكل كل منها جزءاً من تاريخ الحركة العمالية، كالنضال في سبيل التشريعات العمالية، وجهود الأحزاب والمنظمات السياسية للسيطرة على الحركة العمالية وحزب العمال المصري، والتيارات اليسارية العمالية، والعلاقات الخارجية للحركة العمالية المصرية، ثم أنهيت دراستي بكلمة عن طبيعة الحركة العمالية المصرية. وقد ركزت اهتمامي على الاتجاهات العامة دون التفاصيل حتى أتمكن من إبراز مظاهر تاريخ الحركة والعوامل التي تأثر بها هذا التاريخ.

ورجعت في هذه الدراسة إلى الأوراق التي وقعت في يدي، وإلى الأبحاث والمقالات التي تعرضت لمشاكل العمل والعمال في مصر، وكذلك رجعت إلى الكتيبات التي أصدرها النقابيون، وإلى الدوريات العامة والدوريات التي قامت الاتحادات العمالية بإصدارها كما استفدت من المؤلفات التي تعالج تطور مصر الاقتصادي والسياسي بصفة عامة.

ولا أستطيع أن أقول أنني قد غطيت كل جوانب تاريخ الحركة العمالية المصرية في هذه الدراسة، فالفترة الزمنية التي يعالجها هذا البحث طويلة، وما زالت معظم الوثائق بعيدة عن متناول أيدي الباحثين، وتجميع هذه الوثائق وإتاحة الفرصة للباحثين للاطلاع عليها سيكون سبباً ريباً نقطة انطلاق لأبحاث جديدة تجلو ما غمض من تاريخ الحركة.

وإن هذا البحث ليدين بالكثير لكل من تفضلوا بتقديم العون لى، ولا أملك إلا إهداء الشكر إليهم عرفانا بالجميل. وقد جاء هذا البحث ثمرة الجهود المضنية التي بذلها أستاذنا الكبير الدكتور أحمد عزت عبد الكريم معي معينا ومرشداً وموجهاً بسديد رأيه وغزير علمه، فأقال من عثرات القلم بالقدر الذي يجعلني أعتبر هذا العمل ثمرة من غرس يديه.

كما يسعدني أن أتقدم بالشكر الخالص إلى اللجنة التي ناقشت هذا البحث، وتشكلت من أستاذنا الدكتور أحمد عزت عبد الكريم رئيساً، والأستاذ الدكتور محمد أحمد أنيس، والدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى أعضاء، لما أبدوه من ملاحظات قيمة كانت نبراساً أمامي عند إعداد البحث للطبع، ولتفضلهم بمنحى درجة الماجستير في التاريخ الحديث بتقدير ممتاز.

وعلى الله قصد السبيل.

روف عباس حامد

الفصل الأول - نشأة الحركة العمالية (1899 - 1914)

ظهرت الحركات العمالية بصفة عامة كنتيجة طبيعية لنشأة النقابات العمالية ونموها وتطلعها لإيجاد حلول اقتصادية وسياسية لمشاكل الطبقة العاملة. وترجع نشأة النقابات إلى ما طرأ على علاقات الإنتاج من تغيير نتيجة وقوع الانقلاب الصناعى فى القرن الثامن عشر - فى إنجلترا أولاً - مما ترتب عليه من تحول أوضاع العمال تحولاً خطيراً فى مظهرها وفى نتائجها الاقتصادية والاجتماعية، فاختلف نظام الطوائف guilds وأوجدت الحاجة إلى العمال طبقتين متباينتين، إحداهما طبقة الرأسماليين، والأخرى طبقة العمال، وأصبح العمل سلعة رخيصة فى سوق الصناعة، وأدى اختراع الآلات التى تدار بقوة المياه الجارية والتى تدار بقوة البخار إلى الإقلال من شأن الجهود العضلى للعامل مما مهد السبيل لدخول الأطفال والنساء ميدان العمل، فتدهورت الأجور لدرجة لم تكن تكفى لتغطية نفقات القوت الضرورى، فقد فاق العرض الطلب فى سوق العمل، وحشر الآف العمال فى مناطق صناعية وفى أماكن عمل لا تتوافر فيها الشروط الصحية، فلا تدخلها الشمس أو الهواء، ويقضون فى العمل ساعات بلا حدود.

وعاش العمال هذه الظروف فى عصر ساد فيه -حتى القرن التاسع عشر- المذهب الحر¹ فى الاقتصاد، ذلك المذهب الذى حمل لواءه آدم سميث واعتبر كتابه "ثروة الأمم" أساساً له زمناً طويلاً، وقد نادى فيه بضرورة إطلاق حرية الأفراد فى مجال النشاط الاقتصادى Laissez faire ، Laissez Passer فهو يعارض تدخل الدولة فى المسائل الاقتصادية لأن القوانين الطبيعية تحكم الظواهر الاقتصادية وتدخل الدولة يعوق سير هذه القوانين ويعرقها².

وهكذا برز إلى الوجود نظام الصناعة الحديث Factory System فى ظل الاقتصاد الحر، حيث يقوم الانفصال التام بين العمل ورأس المال، وتنشأ علاقة العمل على أساس التعاقد الحر. وبدأت التنظيمات النقابية فى الظهور لتأكيد كيان العامل الذى رفض الاستسلام للأوضاع الجديدة التى كادت تسلبه كرامته وحرية. ولذلك انحصر نشاط التنظيمات النقابية الأولى - فى إنجلترا - فى تأسيس "جمعيات الصداقة" التى كانت تمنح بعض المميزات والمساعدات لأعضائها فى حالات العوز وفى مواجهة النكبات.

لكن سرعان ما بدلت هذه الجمعيات نشاطها، وبدأت تعالج المشاكل الاجتماعية المترتبة على الثورة الصناعية من جذورها محاولة انتزاع نصيب عادل للعمل من عائد التصنيع الذى حاولت الرأسمالية احتجازه استبقاء لقبه رأس المال، وبدأت النقابات تستخدم نفس أساليب العرض والطلب للتحكم فى سوق العمل "وثنه" وهو الأجر، فما الإضراب إلا نوع من تقييد العرض للحصول على شروط أسخى أو أجر أعلى. ومن هنا تعرضت الحركة النقابية لبطش الحكومات وتكليفها بزعمائها بالسجن والنفي والإعدام، كما استخدمت الرأسمالية ضدهم أساليب الرشوة وشراء الذمم وأعمال العصابات.

لذلك انحصرت مطالب النقابيين فى البداية فى الاعتراف بحق التنظيم النقابى، بمعنى الاعتراف بحقهم فى المطالبة الجماعية بحقوقهم قبل الرأسمالية فى ظل القانون دون أن تكون تصرفاتهم الجماعية هذه محل مخالفة طالما كانت نفس التصرفات مشروعة إذا قام بها الفرد. وبدأ العمال من ناحية أخرى - فى تلمس فهم حقيقة التنظيم السياسى والاجتماعى الجديد، ولذلك انحصر جزء من نشاطهم فى العمل السياسى، إما للاشتراك فى الحكم أو للتأثير عليه بهدف إصدار تشريعات لحماية مصالحهم أو لتوفير حياة هادئة مستقرة لهم، أو بهدف تغيير النظام الرأسمالى من أساسه كى يحل محله نظام لا يقوم على استغلال طبقة لأخرى ويمنع الاحتكارات الرأسمالية، أو فرض سيطرة العمال كطبقة على الدولة³.

طوائف الحرف فى مصر

لقد سبق ظهور الصناعة الحديثة فى مصر نظام طوائف الحرف التى كانت تعكس تنظيمها اجتماعياً كانت تسير عليه فئات الشعب، فكان الأفراد الذين تجمعهم مهنة واحدة أو عمل واحد أو حتى اتجاه دينى واحد ينظمون أنفسهم فى شكل طوائف لرعاية مصالحهم الذاتية، وأصبحت الطائفة فى العصر العثمانى هى السمة المميزة لنظام المجتمع المصرى حينئذ، فكانت على قدر كبير من الأهمية حتى شبيهها البعض بأنها كانت اللبنة التى أقيم منها بناء المجتمع الإسلامى وقتئذ⁴.

ونتناول بالدراسة هنا طوائف الحرف باعتبارها مظهراً من مظاهر التجمعات العمالية الأولى فى مصر التى سبقت النقابات العمالية الحديثة. وقد عرفت مصر نظام طوائف الحرف منذ نشأته فى العصر الإسلامى، واستمر بها بعد سقوطها فى يد العثمانيين، ولم يتأثر إلا قليلاً بعبادات السادة الجدد، لأن الحكام الأتراك قنعوا بترك العادات القديمة فى البلاد المفتوحة تسير سيرها الطبيعى دون تدخل منهم إلا فيما يختص بجمع المال.

¹ وضع كنى Quesney (1694-1774) نواة هذا المذهب بتكوين مدرسة الطبيعيين Les physiocrates الذين قالوا بوجود نظام يحكم الحياة الاقتصادية، وقد اتصل آدم سميث ببعض الطبيعيين وبتروجو Turgot بصفة خاصة وتأثر بهم. (انظر/ مصطفى الخشاب، النظريات والمذاهب السياسية، الطبعة الأولى، القاهرة 1957، ص 202 وما بعدها).

² سعد عبد السلام حبيب، مشاكل العمل والعمال، النهضة المصرية 1951، ص 42-43.

³ محمد حلمى إبراهيم، النقابات العمالية، العوامل التى أدت إلى ظهورها، (مجلة التأمينات الاجتماعية، العدد 16، يناير 1963).

⁴ Gibb & Bowen, Islamic Society and the West, Part1, Oxford 1957, P. 277

وكانت بعض الطوائف تصنف بحسب عقيدة أفرادها، فكان أفراد الحرفة الذين يعتقدون ديانة واحدة يكونون طوائف خاصة بهم، كما أن التجار كونوا طوائف تبعاً للبلاد التي ينتمون إليها، ففي عام 1802 دعت طوائف الحرف بالقاهرة إلى الاشتراك في بناء دار الباشا تبعاً للقوائم التي كانت قد أعدتها الحملة الفرنسية، ويروى لنا الجبرتي أن الطوائف القبطية دعت أولاً، ثم تلتها الطوائف المسيحية الأخرى، وأخيراً دعت طوائف المسلمين "فأول ما بدؤوا بالنصارى الأقباط، ولما انقضت طوائف الأقباط حضر النصارى الشوام والأروام، ثم طلبوا أرباب الحرف من المسلمين"⁵ وكما كان البزازون من المسلمين، كانت هناك طوائف عدة تضم المسلمين وحدهم، بينما كانت طائفة تجار الخمر في مجموعها تضم غير المسلمين، وكانت طائفة الجلابة (تجار العبيد) تقتصر على أبناء الواحات وأسوان وإبريم، واقتصرت طائفة الصاغة كذلك على المسيحيين واليهود، كما كان معظم تجار الحمزاوى من السوريين المسيحيين على وجه الخصوص⁶.

وكانت التفرقة بين الطوائف من حيث المنزلة الاجتماعية واضحة، ففي المناسبات الخاصة كمناسبة زواج ابن محمد على (ديسمبر عام 1814) منح الباشا شيوخ الطوائف خلعا ونقودا تبعاً لمكانة طوائفهم "على قدر الصنعة وأهلها"⁷. وكانت الحرف ذات المنزلة الدنيا "الحرف الدنيئة" تضم باعة الحلوى وطهاة الأطعمة وبيعة الأسماك المملحة والخمارين⁸، بينما كان التجار المتخصصون في تجارة الأقمشة والحريير وتجار الغورية ينتمون إلى الحرف ذات المكانة العالية "الحرف المعتبرة"⁹.

وقد وقعت طوائف الحرف في القرن السابع عشر تحت سيطرة الحكومة وأصبحت أداة إدارية في يدها، وتأثر تصنيفها بالحاجات الإدارية الثابتة وبالتغيرات التي طرأت على العلاقات بين القوى المختلفة داخل الهيئات الحاكمة، فكانت كل طائفة تخضع لضابط معين وكان هؤلاء الضباط يتولون مهمة حماية طوائفهم وجباية ضرائبها.

وفي القرن الثامن عشر كانت هناك ثلاث مجموعات كبيرة من الطوائف في القاهرة خضعت كل منها لإشراف ضابط معين:

1. أمين الخردة الذى كان من حقه أن يدير دفة أمور الطوائف التابعة له ويجبى ضرائبها. وكانت هذه الطوائف تضم المغنين والخبازين وسوق الجمال وصباغى الحريير والحدادين وبيعة الخردة.
2. المحتسب وكان يتولى أمور الأسواق ويفتش على الموازين والمقاييس والأسعار وكانت له سلطة عليا تمتد إلى جمع الضرائب من طوائف الباعة والتجار.
3. المعمار باشى وكان بمثابة كبير المهندسين، وتولى الإشراف على طوائف البنائين وصانعى الطوب والنجارين وغيرهم من الطوائف المشغولة بأعمال البناء وتولى جمع ضرائبهم.

وفي القرن التاسع عشر بقيت مجموعتان من هذه المجموعات الثلاث، فقد ألغيت وظيفة المحتسب بعد عصر محمد على، وتحولت اختصاصاته إلى حكمدار الشرطة، وكونت طوائف السرقائين وبيعة الخشب والوقود مجموعة خاصة بها في خلال ذلك القرن، وكان شيوخهم يختارون بمعرفة المحتسب أولاً، ثم بمعرفة حكمدار الشرطة حين ألغيت وظيفة المحتسب. أما المجموعة الأخرى التي تكونت في القرن التاسع عشر فكانت تضم البنائين وسائر طوائف المعمار، فاشتملت على الحفارين، وقاطعى الأحجار، وضاربي الطوب، ونحاتى الرخام والأحجار، والنجارين والنقاشين وغيرهم، وكان شيوخهم يختارون بمعرفة محافظ القاهرة وكانت الطوائف تصنف على اختلافها إلى ثلاثة أنواع: طوائف أصحاب الحرف، وطوائف التجار، وطوائف الأعمال المتعلقة بالنقل والخدمات، وكان الجميع يخضعون لنظام واحد. فلم يكن تاريخ الطوائف في القرن التاسع عشر هو تاريخ الطوائف الحرفية بمعناها الضيق، ولكنه كان نظاماً عاماً يضم سكان المدن بما فيهم من الموظفين كالكتبة وجباة الضرائب بينما بقيت البيروقراطية الكبرى خارج النظام وكذلك العلماء، برغم أن الأزهر كان يستعمل مصطلحات الطوائف (طائفة، شيخ، نقيب)¹⁰.

وكان للطوائف تقاليد معينة يلتزم بها أفراد الطائفة جميعاً، فكان أول عهد الصبى بالطائفة حفل "الالتحام" الذى كان يتم بحضور أعضاء الطائفة التى يريد الصبى الانضمام إليها، ويبدأ عادة بقراءة الفاتحة ويصبح فى ختامه الطفل "صبياً" لدى "الأسطى"، وبذلك يكون قد مر بأولى مراحل الالتحاق بالطائفة، وبعد فترة من التدريب يدخل الصبى المرحلة الثانية بأخذ "العهد" على معلمه، فيقام حفل آخر لهذا الغرض يحضره أفراد الطائفة، ويبدأ بقراءة الفاتحة، ثم يلقي المعلم على الصبى بعض الأسئلة التى يتولى الأخير الإجابة عليها، ثم يتلو القسم ويقوم المعلم بعد ذلك بإسداء النصح إليه، وينتهي الحفل بتلاوة بعض آيات الذكر الحكيم والصلاة على النبى. وبدخول المرحلة الثالثة يقترح الصبى "سياج" الطائفة ويصبح عاملاً أو "صناعياً" أو "مشدوداً" حيث يمر بحفل الشد الذى يتمنى فيه بحزام الطائفة على يد النقيب بحضور الشيخ، وفى هذا الحفل يقوم "الكبير" أى المعلم بتقريب تلميذه أمام شيخ الطائفة مبيئاً مدى مهارته فى إتقان الصنعة، ثم يليه "الجد" وهو كبير الكبير، ثم يقوم النقيب والطالب بعقد حلقات مع العمال من زملاء الأخير لتصفية ما قد يكون بينهم وبين الطالب من نزاعات، وبعد ذلك يعقد اجتماع كبير للطائفة تولم فيه وليمة، ويفتح الحفل بقيام كل عضو بقراءة الفاتحة لكبيره، ويهدى كل منهم إلى الشيخ - عوداً أخضر - ثم يقوم الطالب بمناشدة الحشد أن يطلبوا من الشيخ أن يستجيب لكبيره ويلحقه بحمايته ويقبله عضواً بالطائفة، فإذا اعترض أحد الحاضرين كان على الطالب مصالحته. وبعد ذلك يشمل الصمت الجميع، ويقوم الطالب فيتوضأ ثم يعقد فى حزامه أربعة عقد، إحداها لكبيره، والثانية للجد، والثالثة للطائفة، والأخيرة لإمام

⁵ الجبرتي، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، ج 3، ص 225-226، طبعة بولاق.

⁶ Gabriel Baer, Egyptian Guilds in modern times, p. 30.

⁷ الجبرتي، المرجع السابق، ج 4، ص 169.

⁸ المصدر السابق، ج 1، ص 174.

⁹ المصدر السابق، ج3، ص 148.

¹⁰ Gabriel Baer, op. cit., pp. 42-47.

العلوم (على بن أبى طالب). ثم ينصح الحاضرون المشدود بأن يكون عفيفاً خيراً وألا يقدم على فعل ما يغضب الله، وأن يتمسك بالشريعة. أما الخطوة التالية لعضو الطائفة فهي ترقيته إلى مرتبه "الأسطى" أو المعلم، فيقام حفل "الإذن" أو "الإجازة" وهو المرحلة الرابعة والأخيرة لدخول الطائفة، وتعد بمثابة ترخيص بمزاولة تعليم الحرفة، ولكن الإجازة لم تكن لتصح إذا منحها الوالد لابنه لاحتمال وقوعه تحت تأثير عاطفة الأبوة¹¹.

وكان الأسطوات يمرّون بأربع مراحل للترقية إلى أعلى مراتب الطائفة، فكانت المرحلة الأولى هي درجة "البشرويش" أو "البشرويش الصغير"، أما الثانية فكانت "النقيب الثاني" أو "النقيب الوسطانى"، وأما الثالثة فكانت مرتبة "النقيب" أو "النقيب الكبير"، وأما الأخيرة فكانت درجة "الشيخ". وكانت الترقية من مرتبة إلى أخرى تتم عن طريق حفلات شد وعهد خاصة.

وكان حق فتح حانوت لمزاولة أية حرفة صناعية أو تجارية يسمى "الجدك"، وبرغم أن المحل نفسه لم يكن ملكاً للمعلم بل كان يدفع إيجاراً سنوياً له، فقد كان "الجدك" نفسه نوعاً من الملكية يمكن التصرف فيه بالبيع والرهن، وينتقل بعد وفاة الأسطى إلى الورثة، ويستطيع الابن أن يحل محل أبيه في التمتع بالجدك" إذا كان قد تلقى التدريب الكافي على الحرفة نفسها، وإلا باع الورثة "الجدك" إلى أحد أفراد الطائفة. وكان "الجدك" نوعين: نوعاً يبيح لصاحبه ممارسة المهنة في أي مكان يريد، ونوعاً آخر يربط صاحبه بمكان معين، وكان النوع الأول نادراً، وازداد ندرة مع الأيام لأن الدولة كانت تفضل أن تجمع أبناء الحرفة في مكان معين حتى يمكنها تحميلهم التزامات الطائفة متضامنين في أية ناحية من النواحي¹².

وكان الشيخ يتمتع بسلطة واسعة على أعضاء الطائفة، فهو الذى يتولى توزيع الضرائب المفروضة على الطائفة على أعضائها، كما كان له حق توقيع العقوبات على المخالفين من أفراد الطائفة. وبرغم أن سلطته القضائية لم يؤكد القانون، فإنها كانت محترمة من الجميع، وكانت تلك السلطة تمتد إلى الحكم بالسجن أو الغرامة أو إغلاق المحل أو حرمان المذنب من عضوية الطائفة¹³. وقد ذكر البعض¹⁴ أن سلطة الشيوخ القضائية ألغيت في عهد سعيد حين حرمت الحكومة على شيوخ الطوائف توقيع العقوبات أو فرض الغرامات على أفرادها. وذكر البعض الآخر¹⁵ أن سلطة الشيوخ القضائية انتزعت منهم بإنشاء المحاكم الأهلية (1883) ولكننا لم نعثر في مجموعة القوانين والقرارات المصرية على ما يشير إلى أن سعيداً قد أصدر أمراً أو تعليمات لتنظيم أو تحديد السلطة القضائية لشيوخ الطوائف، ولم يرد ذكر الطوائف إلا في قانونه الخاص بالعقوبات التي توقع على المخالفين من الفصابين والخبازين والبقالين فقط، ولم يشر قانون عام 1883 الخاص بتأسيس المحاكم الأهلية من قريب أو بعيد إلى الطوائف وشيوخها.

وهناك اختلاف أساسى بين سلطة الشيوخ الإدارية وسلطتهم القضائية، فالأولى نتاج رغبة الحكومة فى أن تنفذ تعليماتها بوساطة جميع القاطنين فى المدن حين لم يكن باستطاعتها القيام بهذا العمل مباشرة حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، فاستخدمت المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الموجودة كحلقة اتصال بينها وبين المحكومين، بينما احتفظت لنفسها بحق استخدام القوة. ولكن حين تكون الحكومة ضعيفة فإن الشيوخ يزدادون قوة، ولما كانت تلك القوة لا سند لها من القانون فلم يكن هناك ضرورة لإلغاء سلطة الشيوخ القضائية عن طريق التشريع، فبقيت بأيديهم حتى نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين¹⁶.

ولما كان جانب كبير من سكان المدينة فى العصر العثمانى مندرجين فى الطرق الصوفية وينتمون إلى الطوائف، فإنه كان ثمة علاقة بين النظامين. ويبدو أن هذه العلاقة كانت قائمة على النطاق المحلى، فقد كان بعض شيوخ الطوائف يقيمون الزوايا أو يتولون الإشراف عليها، كما أن طقوس الالتحاق بالطائفة شبيهة بطقوس الالتحاق بالطريقة. وليس صحيحاً أنه كان من الضروري أن تكون ثمة علاقة تربط كل طائفة بطريقة معينة، فلم يكن من الضروري أن يكون جميع أعضاء الطائفة منضمين إلى طريقة واحدة، فقد كانت هناك طوائف لغير المسلمين، وطوائف تضم أناساً من المسلمين وآخرين من غير المسلمين، كما أنه كان هناك اختلاف بين النظامين، فالطائفة نظام إدارى له طابع اقتصادى، بينما الطريقة الصوفية تهدف إلى الإشباع الروحى، فهى ذات طابع دينى. وكانت الصلات بين النظامين تقوم على مستويات مختلفة، فكان معظم الناس ينتمون إلى النظامين معاً إذ أن أعضاء الطريقة كان معظمهم من أعضاء الطائفة ولما كانت الطوائف تضم معظم سكان المدينة (فيما عدا الحكام والعلماء) على ما بينهم من تباين فى المستوى المادى والاجتماعى فإنه لم يكن ضرورياً أن يكون كل أفراد الطوائف أعضاء فى الطرق الصوفية¹⁷.

وساهمت طوائف الحرف فى الاحتفالات العامة والخاصة، فكانت كل طائفة تشترك فى المواكب بعربة تحمل نموذجاً من صناعاتها. وكان أبرز هذه الاحتفالات موكب المحمل، ووصلة الحج، واحتفال الرؤية (رؤية هلال شهر رمضان)، ووفاء النيل. واقتصر الاشتراك فى كل احتفال على الطوائف المرتبطة به، فمثلاً فى احتفال الرؤية كانت تشترك طوائف التجار والباعة الخاضعة لإشراف المحتسب باعتباره المسئول عن توفير المواد الغذائية فى شهر رمضان. بينما كانت الطوائف التابعة للمعمارباشى تشترك فى

¹¹ Ibid, pp. 50-53

¹² Gibb & Bowen, op. cit., p. 282

¹³ Gabriel Baer, op. cit. p.82

¹⁴ Germain Martin, Les bazars du Caire et les petits métiers arabes, Le Caire 1910, pp. 30, 46

¹⁵ Vallet, Contribution a l'étude de la condition des ouvriers de la grande industrie au Caire, Valence 1911,

pp.139-140

¹⁶ Gabriel Baer, op. cit., p. 82

¹⁷ Ibid., pp. 125-126

الاحتفال بوفاء النيل لأن المعمارباشى كان يرأس ذلك الاحتفال الذى كانت تمثل فيه طوائف المهن المتعلقة بالبناء¹⁸. وهذه الصلة توضح لنا مدى ارتباط الطوائف بالأداة الإدارية الحكومية وخضوعها لها.

اختلفت الآراء حول عوامل انهيار نظام طوائف الحرف، فهناك من يذهب¹⁹ إلى أن النظام الجديد الذى أقامه محمد على للصناعة أدى إلى انهيار النظام القديم، فأفسح نظام الطائفة الطريق لنظام المصنع الذى يمتاز بمجموعات الإجراء، وتحطم نظام الطائفة وفقدت من بقيت منها ما كان لها من نفوذ قديم، وفى عهد سعيد ألغى حق الشيخ فى فرض الغرامات على أعضاء الطائفة، وأخيراً تم إلغاء ما بقى من الطوائف فى عام 1882. ونفى مؤرخ آخر²⁰ صدور قرار بإلغاء الطوائف فى عام 1882، ولكنه اتجه اتجاهاً خاطئاً حين ذكر أن سلطة الشيوخ القضائية قد سقطت بتأسيس المحاكم الأهلية فى عام 1883، وأن الدكريتو الصادر فى 9 يناير عام 1890 "بتقرير عوائد رخص على الصنائع" والذى نص فيه على ضرورة الحصول على ترخيص بمزاولة أيه مهنة لم يعلن فقط حرية الأفراد فى احتراف أيه مهنة، ولكنه حطم نظام الصبىة بما يترتب عليه من طقوس الطائفة التقليدية وهو ما لم يشر إليه القرار من قريب أو بعيد .

لكن ما من شك أن الطوائف كانت موجودة خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وأن تجربة محمد على الصناعية لم تقض عليها، ولم توجه إليها ضربة قاضية. ويحق لنا أن نتساءل: كيف بقيت هذه الطوائف على الرغم من التطور الجزئى الحديث الذى طرأ على المجتمع المصرى فى القرن التاسع عشر، وكيف اختفت الطوائف كلية إذا لم يكن قد لحقها الضرر من جراء قوانين سعيد وإسماعيل أو قوانين عام 1882 أو عام 1883 أو عام 1890 التى لم تتضمن أيه إشارة إلى الطوائف ؟

لقد بدأت الطوائف تفقد استقلالها تحت الحكم العثمانى لمصر بوقوعها تحت إشراف أمين الخردة والمحتسب والمعمارباشى، ولم يغير الغزو الفرنسى كثيراً من وضعها لأن عهد الحملة الفرنسية كان قصيراً بالدرجة التى لم تكن تسمح لها بإدخال تغيير ملحوظ على النشاط الاقتصادى، ولذلك لجأ الفرنسيون إلى المؤسسات القديمة للاستعانة بها فى حكم البلاد، وكانت طوائف الحرف واحدة منها، فأعطاهما بونابرت أهمية سياسية حين اشرك شيوخها فى الديوان، كما أن نشاط الطوائف فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ينفى ما ذهب إليه البعض من أن محمد على قد وجه إليها ضربة قاضية، لأن عدد أفراد الطوائف ظل أكثر بكثير من عدد العمال الذين التحقوا بالمصانع الجديدة، كما أن الأخيرة كانت تختص بأنواع من الإنتاج لم يسبق إدخالها إلى مصر، ولذلك لم يتوافر لأعضاء الطوائف الممران الكافى عليها، ولكن هذا لا يعنى أن مصانع محمد على لم تضم أفراداً من طوائف الحرف، ففى بعض الحالات أستفيد بالطوائف فى المصانع الجديدة وخاصة طائفة البنائين، ولكن صناعة النسيج التى أدخلها محمد على أدت إلى إلحاق الضرر بطوائف النساجين فى مختلف أنحاء البلاد نتيجة إتباع الحكومة لنظام الاحتكار .. وإذا كان التطور الذى أدخله محمد على على وسائل الإنتاج قد أثر على طوائف الصناعات اليدوية، فإنه كان أقل تأثيراً على طوائف التجار والطوائف التى كانت تعمل بالنقل والخدمات، وكان هؤلاء وأولئك يحتلون غالبية الطوائف ويضمون معظم أفرادها، فلم يلجأ محمد على إلى تسخير طوائف النقل فى خدمة الجيش واكتفى باستخدام الفلاحين لهذا الغرض، كما أنه اهتم بصفة خاصة باحتكار التجارة الخارجية، كذلك لم تعمر تجربة محمد على طويلاً، وبذلك لم يقدر لها أن تغير كثيراً من أسلوب الحياة فى مجتمع المدينة، كما أن نظام الطائفة استمر فى العمل فى ظل حكومة محمد على، فالزم الشيوخ بالإشراف على أفراد طوائفهم والتأكد من أن تعليمات الحكومة تنفذ على الوجه المطلوب، فلم يكن باستطاعة محمد على أن يقيم جهازاً إدارياً يحل محل الطوائف فى وقت لم يكن فيه بمصر موظفون على درجة من القدرة والكفاية تؤهلهم للحلول محل شيوخ الطوائف، وإقامة إدارة حكومية تتولى أمورها، ولهذا لم يكن باستطاعة محمد على الاستغناء كلية عن الطوائف .

ولا ريب أن الطوائف ظلت باقية طوال القرن التاسع عشر ما بقيت الحكومة غير قادرة على أن تحل النظام الإدارى الحديث محلها، ولذلك ظل شيوخ الطوائف يتولون الإشراف على نشاط الأعضاء ومراقبة تنفيذ تعليمات الحكومة، كما كانوا مسئولين عما يقع من أخطاء أفراد طوائفهم. وظل شيوخ الطوائف حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر مسئولين عن جمع الضرائب من أفراد طوائفهم، وظل رأيهم يؤخذ فى الاعتبار عند فرض الضرائب حتى عام 1880، كما أنهم ساعدوا الحكومة فى تحديد الأسعار حتى الستينيات من القرن التاسع عشر²¹.

وعلى الرغم من عدم قيام صناعة حديثة لتنافس الحرف التقليدية فإن الأخيرة تأثرت إلى حد بعيد بالتغيرات التى طرأت على عادات الاستهلاك كما تأثرت بالتدفق المستمر للبضائع الأوروبية على الأسواق المصرية، وقد بدأت هذه الظاهرة فى الظهور فى منتصف القرن التاسع عشر، ثم أخذت فى احتلال مركز الأهمية تدريجياً، وبينما أدى تدهور الحرف الثقيلة إلى اختفاء معظم طوائف الحرف اليدوية، فإن طوائف التجار تلقت ضربة قوية نتيجة التغيير الذى طرأ على النظام التجارى المصرى على مر القرن التاسع عشر، فمن ناحية بدأ نظام السوق ينحل تدريجياً لتنتشر التجارة فى المدن، وليعمل الأجانب بفروع منها كانت من قبل على التجار المصريين دون غيرهم، ومن ناحية أخرى تحولت التجارة الخارجية تحولا كاملاً، فبعد أن كانت مصر تتجر بالبضائع السودانية والعربية والشرقية فكانت القاهرة مركزاً من المراكز المهمة لهذه التجارة وللتجار المصريين والسوريين والأتراك الذين يقومون بها، أصبح الاتجاه الرئيسى للتجارة الخارجية فى القرن التاسع عشر هو تصدير القطن إلى أوروبا واستيراد البضائع الأوروبية المصنوعة إلى مصر، وأصبح اليونانيون والأوروبيون من الجنسيات الأخرى هم المصدرين والمستوردين الرئيسيين .

¹⁸ .Ibid., pp.118-122

¹⁹ Germain Martin, op. cit., pp.45-46. Crouchley, The economic development of modern Egypt, 1st ed., p.76

²⁰ J. Vallet, op.cit., pp. 139-140

²¹ .Gabriel Baer, op. cit., pp. 129-133

وزيادة على ذلك عانت طوائف التجار من الضرائب الباهظة بقدر ما عانت منها طوائف الحرف اليدوية، بينما كان التجار الأجانب يعفون منها بحكم الامتيازات الأجنبية²².

كما أعيد تنظيم الإدارة المصرية حوالى نهاية القرن التاسع عشر، وأصبحت أكثر كفاءة، وأخذ عدد الموظفين المدربين فى الازدياد، وأصبحت الدولة تدريجياً قادرة على حكم الشعب مباشرة. وأجرى فى عام 1897 أول إحصاء رسمى للسكان، ونتيجة لهذا أصبحت الدولة قادرة على العمل دون الاعتماد على الطوائف. وشيئا فشيئا أخذت طوائف الحرف فى الضعف وتداعى نفوذها المالى والاقتصادى، واختفت جميع الطوائف عند نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين²³.

ولا يمكن أن نعتبر طوائف الحرف بأى حال من الأحوال الأصل التاريخى لنقابات العمال الحديثة فى مصر، لأن الطوائف كانت تضم العمال وأصحاب الأعمال، وكان نظامها يكفل انتقال هؤلاء إلى مرتبة أولئك إذا بلغوا حدا معيناً من الكفاية والمقدرة وفق تقاليد الطائفة، لذلك لم يكن هناك انفصال بين العمل ورأس المال يتيح الفرصة لإبراز التناقض بينهما، كما أن العلاقة بين العامل ورب العمل كانت قائمة فى ظل نظام الطائفة على ما يشبه العلاقة بين التلميذ وأستاذه. وإن كان هذا لا يعنى -بالطبع- عدم وجود مستغلين من المراتب العالية فى الطائفة، ولكن تقاليد الطائفة ونظامها كانا كفيلاً بالحد من نفوذ مثل هؤلاء الأفراد. كما أن نظام الطائفة يرمى إلى حماية تقاليد الصناعة أو التجارة وتحديد مواصفاتها وأسعارها وصون حقوق أفراد الطائفة، فهو نظام إدارى له طابع اقتصادى اجتماعى، بينما يقتصر عمل النقابة العمالية بالمفهوم الحديث على الدفاع عن مصالح العمال قبل أصحاب الأعمال، والنضال فى سبيل الحصول على أفضل شروط التعاقد الحر، والمطالبة بالتشريعات التى تحمى العمال من جور أصحاب الأعمال وتنظم علاقات العمل، ولذلك فهى اتحاد دائم بين العمال الذين يشتغلون فى صناعة معينة بغرض الدفاع عن مصالحهم المشتركة.

ولما كان ظهور النقابات فى مصر الحديثة يرجع إلى قيام نظام الصناعة الحديث حيث قام الانفصال التام بين العمل ورأس المال، وأصبحت علاقات العمل قائمة على أساس التعاقد الحر، فإنه يتحتم علينا أن نعرف كيف نشأت الصناعة الحديثة فى مصر، وكيف تطورت علاقات العمل على النحو الذى مهد السبيل لنشوء الطبقة العاملة المصرية وظهور النقابات العمالية.

تطور الصناعة فى مصر فى القرن التاسع عشر

لم تكن فى مصر صناعات تحويلية فى النصف الأخير من القرن الثامن عشر -تتطلب آلات ميكانيكية أو قوى محرركة سوى القوى البشرية والحيوانية، وكاد يقتصر استخدام قوة الهواء فى إدارة الطواحين على الإسكندرية، حيث كان يوجد منها القليل الذى جلبه الأجانب المهاجرون²⁴، وكانت الصناعات الموجودة حينذاك تنتشر مراكزها فى مختلف أنحاء البلاد، فقامت صناعة الصوف فى الفيوم والقاهرة، واقتصر إنتاج الحرير على شمال الدلتا، وتركزت صناعة الأوانى الفخارية فى جنوب الصعيد. وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك صناعة الحصر وعصر الزيوت، والسكر الذى تركزت صناعته فى الوجه القبلى، والنبيذ وماء الورد حول الفيوم²⁵.

وبرغم أن النظام الصناعى السائد فى القرن الثامن عشر - كان نظام الوحدات الإنتاجية الصغيرة التى تنتج على حسب الطلب ويزودها عمالؤها بالمواد الأولية، فقد بدأت عناصر النظام (الرأسمالى) تتسرب إلى الصناعة المصرية، فقد اعتاد كبار التجار فى المدن تمويل الصناع فى الريف، وتشغيلهم لحسابهم الخاص مع تزويدهم بالمواد الأولية والأدوات، وبخروج الإنتاج طبقاً للمواصفات التى يحدونها. وكانت هناك مصانع (كبيرة) -إلى حد ما- تنتج السلع الكمالية للسوق المحلى والسوق الخارجى، ينتظم فيها العمال تحت إشراف رب العمل الذى يعمل -أحيانا- جنبا إلى جنب مع عماله، وكان يكتفى أحيانا بالإشراف والتوجيه ومراقبة الصنف وتصريف الإنتاج²⁶.

أما طرق الإنتاج فكانت بدائية -إلى حد كبير- واقتصرت المصانع على استخدام قش الذرة والأرز وروث البهائم كوقود، وكانت صناعة السكر تستخدم آلات بدائية تديرها الثيران. وبقيت طرق الإنتاج فى صناعة الغزل والنسيج عتيقة، بينما كانت معاصر الزيوت بدائية فى أغلب الأحيان، وكان بعض المعاصر يستعمل آلات معقدة غالية الثمن.

وكان هناك ارتباط وثيق بين الزراعة والصناعة، فكان العمال يشتغلون بالغزل والنسيج فى أوقات الفراغ من الفلاحة، ويقبلون على العمل فى الصناعات الموسمية فى الشتاء حين يقل الطلب على العمال فى الزراعة، وكان الدخل من الصناعات اليدوية التى يمارسها النساء والأطفال يؤلف جزءاً كبيراً من دخل الأسرة²⁷.

وتطورت الصناعة تطورا ملحوظا فى عهد محمد على الذى بدأ فى تنفيذ برنامج التصنيع عام 1816 عقب محاولته تكوين الجيش النظامى، وسار سيرا حثيثا بعد الفراغ من حملة الوهابيين ومن غزو السودان. فقد اقتضى ذلك النظام الاقتصادى الذى أدخله محمد على وأحكم تطبيقه فى مصر أن يحتكر الباشا الصناعات القائمة فى البلاد منذ زمن بعيد، وأن يكثر من إقامة منشآت صناعية جديدة حتى يحقق فكرتين: الأولى فكرة الميزان التجارى الذى يجب أن يميل فى صالح دولته، والثانية فكرة الاكتفاء الذاتى. وقد ترتب على استقرار هاتين الفكرتين فى ذهن الباشا تطبيق الاحتكار على الصناعات الصغيرة القائمة بمصر من قديم الزمن والإكثار من

²² Ibid., pp. 138-139.

²³ Ibid., p.144.

²⁴ Girard, Description de L'Egypte, Tome 17, p.198.

²⁵ Ibid., p. 207.

²⁶ على الجرتلى، تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، ص 20.

²⁷ المصدر السابق، ص 22.

الصناعات الكبيرة الجديدة²⁸ التي كان للإنتاج الحربي فيها القدر المعلى، فأنشأ الترسانة لتزويد الأسطول بالسفن وقام حولها عدد من الصناعات الفرعية الملحقة. وكان إنشاء مصانع الأسلحة والذخيرة في القاهرة سببا في إنشاء المسابك، وتوسعت صناعة الحديد لسد حاجة الجيش والأسطول. وكان توسيع صناعة الغزل والنسيج ضرورة ملحة لازدياد حاجة القوات المحاربة من الملابس القطنية والصوفية والأغشية. وكان الجزء الأكبر من إنتاج " فابريكة" الطرابيش بقوة يخصص للاستعمال العسكري، كما ألحق بها مصنع ومصبغة للعباءات اللازمة للعسكر. وكانت المدابغ تكلف بصنع حقائب الجنود. ولا ريب أن الإنتاج كان مرتبطا بالطلب الحربي فيزداد معدله في فترات الحرب والاستعداد لها، يتناقص معدله في أعقاب الحروب. وقد كان بعض المصانع تابعا في إدارته مباشرة لديوان الجهادية، كما عهد إلى كبار ضباط الجيش بإدارة الكثير من المصانع، وفي أواخر عهده تناقص عدد القوات المحاربة تناقصا كبيرا، واختفى الطلب الحربي فجأة، ومن ثم أقل نجم الصناعة وسارت في طريق الاضمحلال.²⁹

وقد سيطر محمد على على الصناعات التي كانت قائمة حين ولى الحكم، ففرض الضرائب على المشتغلين بها والمشتغلين فيها بعد أن جمعهم في مكان واحد تحت إشراف مندوب الوالي الذي كان يمدهم بالمواد الأولية بالسعر المحدد، ومن ثم تحتكر الحكومة بيع الإنتاج بثمن تحدده مع حظر إنتاج السلعة بدون ترخيص، وفرض حصص معينة من الإنتاج على مشايخ القرى لشراؤها، وقد تناول الجبرتي³⁰ نظام الاحتكار أو التحجير (كما كان يسميه) بإسهاب في مناسبات مختلفة، فيذكر أن "بعض المتصدرين من نصارى الأروام أنهى إلى كتحدا بك أمر النشوق وكثرة المستعملين له والدقائين والباعة وأنه إذا جمع دقاوقه وصناعه في مكان واحد ويجعل عليهم مقادير ويلتزم به ويضبط رجاله ويجمع ماله وإيصاله إلى الخزينة من يكون ناظرا وقيما عليه كغيره من أقلام المكوس التي يعيرون عنها بالجمارك فإنه يحصل من ذلك مال له صورة، فلما سمع كتحدا بك بذلك أنهاه إلى مخدمه (محمد على) فأمر في الحال بكتابة فرمان بذلك، واختار الذي جعله ناظرا على ذلك خانا بخطة بين الصوريين، ونادوا على جميع صناعات النشوق وجمعهم بذلك الخان ومنعهم من جلوسهم بالأسواق والخطط المتفرقة، والقيم على ذلك يشتري الدخان المعد لذلك من تجاره بثمن معلوم حدده لا يزيد على ذلك ولا يشتريه سواه، وهو يبيعه على صناعات النشوق بثمن حدده ولا ينقص عنه، ومن وجده باع شيئا من الدخان أو اشتراه أو سحق نشوقا خارجا عن ذلك الخان ولو لخاصة نفسه قبضوا عليه وعاقبوه وغرموه مالا وعينوا معينين لجميع القرى والبلدان القبلية والبحرية ومعهم من ذلك الدخان، فيأتون إلى القرية ويطلبون مشايخها ويعطونهم قدرا موزونا ويلزمونهم بالثمن المعين بالمرسوم الذي يبداهم فإن أخذوه أو لم يأخذوه فهم ملزمون بدفع القدر المعين بالمرسوم ثم كراء طريق المعينين" وفي عام 1833 كانت معاصر الزيوت المختلفة تعمل لحساب الحكومة وكان لابد من الحصول على تصريح قبل إنشاء مصنع جديد، كما منع الفلاحون من صناعة الحصر لحسابهم الخاص، وأبطلت مصانع السكر الأهلية عندما شرعت الحكومة في صنعه³¹.

وقد أدى نظام الاحتكار إلى تقييد حرية الصناع، وتعرض الصناع لعنت المخبرين الذين استقدمتهم الحكومة للتجسس على الصناع والتأكد من أنهم يعملون لحسابها فقط، كما تعرض الصناع لظلم رجال الإدارة وتعسفهم في استعمال السلطة، وحرمان الصناع من أرباحهم الكاملة ومن حق التصرف في ثمره كدهم، مما أضعف رغبتهم في الإنتاج، وحمل بعضهم على ترك العمل، فأضر ذلك بالصناعات الصغيرة ومهد السبيل لاضمحلالها. كما تعرض صغار الصناع لتلاعب بعض رجال الإدارة بالموازن والمقاييس والمكاييل بالتواطؤ مع الكتبة فأثرى هؤلاء على حساب أولئك الصناع. وكانت الحكومة لا تدفع المبالغ المستحقة لأصحاب الحرف في المواعيد المقررة فأضر بهم ذلك التسويف، كذلك أدى نظام الاحتكار إلى قتل روح الابتكار لدى الصناع إذ كانت الحكومة تمنع إتباع طرق جديدة للإنتاج، ولذلك لم يحدث تغيير ملموس في طرق الإنتاج البدائية في الصناعات الصغيرة، كما حال احتكار الحكومة لبعض الصناعات الصغيرة دون نمو الاستثمار الفردي، وكذلك أدى نظام الاحتكار إلى ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية مما أدى إلى زيادة نفقات المعيشة والإضرار بالمستهلك³².

لجأ الوالي إلى تجنيد العمال من الزراعة والمهن الحقيمة للعمل في المصانع الجديدة قسرا، فيذكر الجبرتي³³ أن الباشا طلب إلى مشايخ الحارات في القاهرة أن "يجمعوا أربعة آلاف غلام من أولاد البلد ليشتغلوا تحت أيدي الصناع ويأخذوا أجره يومية، فمنهم من يكون له القرش والقرشان والثلاثة بحسب الصناعة وما يناسبها ويرجعون إلى أهاليهم آخر النهار". كما قام الوالي بجمع المتسولين للعمل في المصانع الجديدة، وقد كانت سياسة القسر هذه تؤدي إلى إضعاف الحافز على العمل وإلى حمل العمال على الهرب من المصانع، مؤثرين عليها العمل في الزراعة، لأن الفرق في معدلات الأجور بين المجالين لم يكن مغريا، ولذلك كان يطلب من العمال تقديم كفيل يمكن الرجوع إليه إذا ما هربوا.³⁴ وكانت ترجع المسائل البادية في معاملة العمال إلى قسوة مديري المصانع، ورجال الإدارة، الذين كانوا يختارون من بين العسكريين الذين جبالوا على القسوة في معاملة الجنود³⁵.

لقد كان محمد على يهدف من إدخال الصناعات المختلفة الحديثة إلى اجتناء ربح عاجل، ومن ثم فإنه فقد اهتمامه بها عندما لم يتحقق له ما أراد، ولاسيما بعد تخفيض الجيش والأسطول، فانفتقت الحاجة إلى الكثير من المصانع، فقل شأنها وتناقص عدد المشتغلين بها،

²⁸ محمد فؤاد شكرى وآخرون، بناء دولة، مصر محمد على، ط1، القاهرة 1948، ص 80.

²⁹ الجبرتي، المرجع السابق، ص 36-37.

³⁰ الجبرتي، عجائب الآثار، ج4، ص 68، 174.

³¹ الجبرتي، المرجع السابق، ص 69.

³² أحمد أحمد الحنة، تاريخ مصر الاقتصادية في القرن التاسع عشر، ط2، ص 156-157.

³³ الجبرتي، عجائب الآثار، ج4، ص 292.

³⁴ الجبرتي، تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ص 112-113.

³⁵ المصدر السابق، ص 138.

وبعد أن أرغم الباشا على تسريح معظم الجند والاكثفاء بقوة عسكرية تتناسب والموارد الاقتصادية للبلاد فقد اهتمامه بالصناعة مما أدى إلى تدهورها.³⁶

وبعد سقوط تجربة محمد على الصناعية لم تتح الفرصة لإيجاد تطور صناعي جديد لعشرات السنين، فقد أغلق عباس وسعيد جزءا من مصانع محمد على، وباع سعيد بعض هذه المصانع، وأعطى بعضها الآخر كالتزام لأشخاص بعينهم، ولكن هؤلاء لم يستطيعوا الاستمرار في إدارة هذه المصانع لوقوع عبء الضرائب على عاتقهم، بينما كان منافسهم الأوروبيون يعفون عنها.³⁷

وحاول إسماعيل أن يعيد التجربة الصناعية عن طريق إقامة المصانع وإيفاد البعثات إلى الخارج، واستطاع أن يحقق بعض النجاح، فعندما نشبت الحرب الأهلية الأمريكية عام (1861 – 1865) ازداد الطلب على القطن المصري فارتفعت أسعاره، ولم تكن طريقة حلج القطن التي يستعملها الفلاح لتكفي حلج المحصول فأُنشئت تدريجيا محالج في أهم مدن الوجه البحري حلت محل العمل اليدوي والآلات البدائية التي كانت قليلة العدد بطيئة الإنتاج، وأنشأ بعض التجار الذين كانوا يحتكرون تجارة القطن في بعض المناطق محالج للأقطان التي تسلم إليهم، وبلغ مجموع عدد المحالج بما فيها محالج الدائرة السنوية مائة ملحج كانت جميعها مجهزة على طريقة بلات الإنجليزية، وتتراوح قوة آلاتها ما بين 20 و 50 حصانا.³⁸ كما أقيم مصنعان للنسيج ببولاق كانا يستهلكان سنويا 3700 قنطار من القطن، وبلغ إنتاجها 34700 مقطع من القماش الذي كان يستخدم في أشعة المراكب وملابس الجنود. وبلغ عدد مصانع السكر التابعة للدائرة السنوية 17 مصنعا، كانت تنتج 2,350,000 قنطار من السكر سنويا، بالإضافة إلى خمسة مصانع أخرى حديثة كانت تنتج 900 ألف قنطار في السنة، كما استقدم الخديوي خبيرا إيطاليا في تربية دودة القز وصناعة الحرير ليتولى زراعة أشجار التوت في أراضيه بالبحيرة ويؤسس ملحجا في دسونس، وقد تكلف المشروع 15 ألف جنيه استرليني.³⁹ وكان مصنع الطرابيش ينتج خمسين ألفا من الطرابيش سنويا، كان يوزع معظمها على رجال الجيش، كما أنشأ الخديوي في عام 1870 مصنعا للورق بالقرب من المطبعة الأهلية ببولاق، وكان يعمل له 220 عاملا ينتجون 70 ألف رزمة من ورق الطباعة، و18 طنا من ورق اللف الذي يستعمل في مصانع السكر. وشيدت الحكومة مصنعا لصب المدافع وآخر لصناعة البنادق وثالثا لإنتاج الذخيرة. وأقيم أيضا مصنع للطوب بقلوب كان ينتج أربعة ملايين و700 ألف طوبة سنويا.⁴⁰ وازدهرت صناعة الجلود وصناعة الزجاج، هذا بالإضافة إلى المشروعات الصناعية الخاصة التي قامت على رأس المال الأجنبي.

لقد استطاع إسماعيل أن يحقق بعض النجاح في إحياء التجربة الصناعية التي بدأها محمد على، ولكن الإنتاج لم يكن اقتصاديا ولهذا أغلقت بعض المصانع في عام 1875، وبقي فرعان من هذه الصناعات على طريق الازدهار، هما صناعة السكر التي كانت تديرها الحكومة ومحالج القطن التي أسس الأجانب معظمها.⁴¹

وكانت حركة التصنيع هذه بما امتازت به من إدخال الآلات البخارية الحديثة، حافزا لإبراز مواهب بعض المصريين من الشباب المشتغل بالصناعة، فيذكر محمد فريد⁴² أنه في عام 1893 اخترع مهندس مصري يدعى أحمد بك صبرى، محركا آليا يدار بتبخير نطف البترول بحرارة الشرارة الكهربائية، ويدير آلة رافعة للماء، وحجرا لطحن الحبوب، وينير فانوسا كهربيا في نفس الوقت "وقد حضر الخديوي (عباس حلمي الثاني) تجربة ذلك الاختراع التي تمت بنجاح. كما يذكر محمد فريد أن شابا مصريا آخر اخترع آلة رافعة حلزونية الشكل، يديرها بهيم واحد، وتكفي لرى أربعة وعشرين فدانا".

الاستثمارات الأجنبية في مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر

أخذ رأس المال الأجنبي يعمل في بعض الاستثمارات الصناعية في البلاد، وخاصة بعد تأسيس المحاكم المختلطة في عام 1876، وقيام الضمانات التشريعية التي تؤمن نشاطه.⁴³ ولنشاط الاستثمارات الأجنبية أهمية خاصة في تطور الصناعة في مصر، فقد اتسعت نواحي استغلاله وتشعبت، وهيات الفرصة لقيام نظام صناعة حديثة بالمفهوم الغربي يقوم على أساس الإنتاج الواسع، ويرتكز على مبدأ حرية العمل. وقد كانت الغلبة لهذه الاستثمارات الأجنبية في ثلاثة ميادين هي: المرافق العامة، والصناعة، والتجارة.

ففي ميدان المرافق العامة، منح سعيد عام 1865 امتيازاً للمسيو كوردييه CORDIER -وهو مهندس فرنسي- لمد مدينة الإسكندرية بالماء النقي، فأسس "الشركة الأهلية لمياه الإسكندرية" التي سجلت بفرنسا، واستمرت في استغلال امتيازها حتى عام 1867 حين اشترها الخديوي إسماعيل بثمانية ملايين وستمائة ألف فرنك، وفي عام 1876 سلمت إلى الاتحاد الكبير بباريس كضمان لقرض، وبيعت في عام 1879 إلى "شركة مياه الإسكندرية"، وكانت شركة إنجليزية تكونت في لندن برأس مال مدفوع قدره 400 ألف جنيه استرليني كما منح كوردييه امتياز مياه القاهرة عام 1865 لمدة 99 عاما أيضا.

³⁶ المصدر السابق، ص 171-172.

³⁷ Gabriel Baer, Egyptian guilds in modern times, p. 137.

³⁸ جورج جندي وآخر، إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية، ص 137.

³⁹ المصدر السابق، ص 176.

⁴⁰ المصدر السابق، ص 174-179.

⁴¹ Gabriel Baer, op. cit., p. 137.

⁴² محمد فريد، تاريخ مصر من 1891، مخطوط مكون من خمس كراسات بالإضافة إلى كراستين. مقدمة تاريخية، حصلت عليه دار الوثائق

التاريخية القومية أخيرا، الكراسة 2، ص 14.

⁴³ Alfred Bonne, State and economics in the Middle East, P. 261.

وفي عام 1860 أعطت الحكومة امتيازاً آخر لمد خط الترام من الإسكندرية إلى الرملية، ثم انتقل الامتياز إلى "شركة سكك حديد الإسكندرية - الرملية"، وهى شركة إنجليزية سجلت بلندن برأس مال قدره مائة وعشرة آلاف جنيه استرليني⁴⁴

كما منح مسيو لبيون LEBON عام 1865 امتيازاً لإقامة شركة لإنتاج الغاز بمدينة القاهرة، وكانت هناك صعوبات جمة أمام المشروع أخذتها الحكومة فى الاعتبار، فمنحته حق احتكار هذه الصناعة لمدة 75 عاماً حتى توسع الشركة نطاق خدماتها. وكان لنفس الشركة حق إنتاج الغاز بالإسكندرية أيضاً، أما شركة الغاز ببورسعيد فقد كانت امتيازاً شخصياً منح لرجل فرنسى آخر قام بتحويل مؤسسته فيما بعد إلى شركة محدودة، وفى عام 1899 اشتراها لبيون وبذلك أصبح إنتاج وتوزيع الغاز فى القاهرة والإسكندرية وبورسعيد وفقاً على لبيون وشركاه. ولم تلبث الشركة أن قامت بتوزيع الكهرباء بالإضافة إلى الغاز، وكان رأس مالها يستغل فى مصر أما أرباحها فلم يكن هناك بيان بها، فقد كانت تستغل فى أعمال الشركة بفرنسا، شأنها فى ذلك شأن المؤسسات الأجنبية فى مصر التى لم تكن إلا فروعاً لشركات فى الخارج، ولذلك لم تكن هناك أرقام محددة تبين مدى نشاطها فى مصر.

وبعد ذلك مرت الاستثمارات الأجنبية فى المرافق العامة بفترة ركود من عام 1875 إلى عام 1894، حيث لم يمنح إلا امتياز واحد لأحد الأمريكين لمد الخط التليفونى الأول بين القاهرة والإسكندرية، ثم نقل هذا الامتياز فى نفس السنة إلى "شركة التليفونات الشرقية" بلندن. وفى عام 1883 سمح للشركة بمد خطوطها إلى بورسعيد والإسماعيلية والسويس والزقازيق والمنصورة وطنطا، وتحولت خطوط الشركة بمصر إلى شركة خاصة هى "شركة تليفونات مصر" عام 1885. ومنذ ذلك الوقت اتسع نطاق نشاطها، فمدت خطاً إلى أسبوط عام 1889، وآخر إلى الفيوم عام 1908، ثم تلتها خطوط أخرى إلى مختلف الأقاليم، ولم يبلغ عام 1911 نهايته حتى كانت جميع الأقاليم مرتبطة ببعضها البعض بتليفونيا، وفى عام 1918 نقل الامتياز إلى الحكومة⁴⁵.

ولم يدخل أى تطور على ميدان المرافق العامة لعدة سنوات بعد عام 1880، بسبب القلاقل المالية والسياسية الداخلية، ولكن تحسنت الأحوال نتيجة الاهتمام بالرى وإلغاء السخرة مما جلب رخاء نسبياً، كما ترتب على تقوية القناطر فى عام 1890 رخاء اقتصادى، وزيادة ملحوظة فى الدخل فى أقاليم الدلتا، وكننتيجة لهذا أصبح الاهتمام بوسائل المواصلات ضرورياً سواء السكك الحديدية أو النيل أو السكك الحديدية الضيقة، وأصبحت الحاجة ماسة إلى المزيد من المرافق العامة، ولكن الحكومة وقفت مكتوفة الأيدي⁴⁶.

أما عن الاستثمارات الأجنبية فى التجارة والصناعة، فقد تأسست شركة مطاحن مصر برأس مال فرنسى فى عام 1857، فقامت بإنشاء عدد من المطاحن الآلية. وفى عام 1863 أسس بيت باستري PASTRE المصرفى مطحناً بطنطا، وحين تولى مسيو بلنيير BLIGNIERES وزارة الأشغال العمومية فى ظل الرقابة الثنائية كون شركة للأشغال العامة برأس مال فرنسى، وحين ألغيت الرقابة الثنائية بعد الاحتلال البريطانى حلت الشركة.

وآلت مصانع السكر التى أسسها سعيد وإسماعيل إلى الفرنسيين فى عام 1881، فضمت وحدات الإنتاج المتناثرة فى شركة واحدة سميت "شركة السكر والتقطير المصرية" تأسست فى عام 1892 برأس مال مدفوع بلغ فى عام 1901 أربعة وخمسون مليوناً وخمسمائة ألف فرنك، كان معظمه فرنسى⁴⁷.

كما أدى الرخاء المفاجئ فى نهاية القرن التاسع عشر إلى تأسيس عدد من شركات النقل، والبنك الأهلى المصرى، وشركات الأراضى، وزاد عدد الشركات التجارية والصناعية، فأسست شركات جديدة وتحولت المؤسسات الخاصة إلى شركات تبعاً لاتساع أعمالها.

وكان إنشاء غرفة التجارة الإنجليزية بالإسكندرية فى عام 1897 دليلاً على ازدياد المصالح الإنجليزية فى مصر، وفى عام 1899 أعدت هذه الغرفة قائمة بالشركات التى كانت تعمل فى مصر عام 1898 فبلغ عددها 67 شركة برأس مال أجنبى فى معظمه، وكان مديرو هذه الشركات من الأجانب. ومثل المصالح الوطنية فى الغرفة مجموعة من رجال البنوك اليهود بالإسكندرية والقاهرة، وبعض التجار الأجانب كان معظمهم من تجار القطن بالإسكندرية، بالإضافة إلى عدد من شركات المبانى بالثغر. وبلغ عدد شركات الغرفة عند نهاية القرن 78 شركة⁴⁸.

وكونت مصانع السجاير فى مصر طبقة فريدة من المستثمرين الأجانب، كما يتضح من أسماء مؤسسيها: جانا كليس وكريازى وأجاتوس وماتوسيان وسانسويان وسيمون أزرت، وهم من اليونانيين والأرمن⁴⁹.

لقد فضل رأس المال الأجنبى اقتحام ميدان المرافق العامة مركزاً عليه كل جهوده واستثماراته، مفضلاً إياه على الصناعة التى لم يولها نفس الاهتمام وقد حال بين رأس المال المحلى وبين اقتحام ميدان التصنيع عاملان: أولهما ما ارتسم فى الأذهان من إخفاق محاولات التصنيع التى قامت على النطاق الرسمى فى عهد محمد على وإسماعيل، وثانيهما الاعتقاد بأن الاستثمار الصناعى يحقق خسارة كبيرة لرأس المال بسبب ضيق السوق المحلية، ولمنافسة المنتجات الأوروبية، كما أنه لا يمكن مقارنته بالعائد الضخم الذى

⁴⁴ Crouchley, The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and Public Debt, p. 35

⁴⁵ Ibid., p.36

⁴⁶ Ibid., p37

⁴⁷ Ibid., pp. 41, 42

⁴⁸ Ibid., pp 42-43

⁴⁹ Alfred Bonne, State and economics in the Middle East, p. 262

يعود من وراء استثمار هذه الأموال في الأراضي الزراعية. وبرغم أن الاحتلال البريطاني قام برفع بعض الضرائب الجائرة، فإن كرومر عارض التصنيع، وكان يرى أن قيام الصناعة في مصر أمر محال ما لم تتبعه حماية جمركية، وأخذ يدافع عن حرية التجارة متعللاً بأن مصر ستفقد جزءاً كبيراً من دخلها من الضرائب التي تفرضها على التجار الأجانب إذا ما تحولت رؤس أموالهم إلى التصنيع.

نشوء الطبقة العاملة المصرية

ترتبت على تأسيس هذه الشركات والمصانع، ازدياد الطلب على الأيدي العاملة التي وفدت من الريف قاصدة المدينة حين عجزت الأرض عن توفير سبل العيش للأعداد المتزايدة من الفلاحين المعدمين، وإلى جانب هؤلاء بعض أرباب الحرف الذين كانوا يقدمون خدماتهم لكل من يستطيع الاستفادة بما لديهم من خبرات فنية بعد أن أخذ الوهن يدب في نظام الطوائف في أواخر القرن التاسع عشر، ولما كانت تلك الشركات والمصانع تعمل بآلات حديثة على نظام الإنتاج الواسع LARGE SCALE PRODUCTION كانت في حاجة إلى عمال من ذوى الكفاية الفنية العالية ووجدت ضالتها المنشودة في العمال الفنيين من أبناء دول البحر المتوسط الذين ضاقوا ذرعاً بالبطالة في بلادهم فقدموا إلى مصر سعياً وراء الرزق في حماية الامتيازات الأجنبية.

ومن ثم كان تكوين الطبقة العاملة في مصر من هذه العناصر الثلاثة: الفلاحين الذين هجروا الريف والتحقوا بالمصانع، وأصحاب الحرف الذين طوروا خبراتهم مع تقدم أساليب الصناعة حين ضعفت الطوائف، والعمال الفنيين الأجانب الذين قدموا من بلاد اضطرم فيها الصراع بين رأس المال والعمل من أجل الحصول على أحسن شروط التعاقد الحر. ومن هؤلاء وأولئك كانت خميرة النضال الجماعي الذى بدت تباشيره عندما أشرف القرن التاسع عشر على نهايته.

تجاوزت الطبقة العاملة المصرية المرحلة الجينية -إن- في نهاية القرن التاسع عشر، وخرجت إلى عالم الوجود.. وإذا كانت تلك الطبقة قد أخذت شكلاً معيناً في ظل نظام المصانع الكبيرة التي أنشأها محمد على، فلماذا لم تستطع تنظيم صفوفها للعمل على تحسين شروط العمل؟ ولماذا لم تتجمع في "نقابات" للدفاع عن مصالحها؟

ذهب روبرت هوكسى ROBERT HOXIE⁵⁰ في نظريته عن نشو النقابات إلى أن النقابة تنشأ نتيجة للظروف الاجتماعية للعمال، فالعمال الذين يواجهون ظروفاً اجتماعية واقتصادية متشابهة، ولا يختلفون اختلافاً بيناً في الميول والمهارة يضعون حلاً موحداً لمشاكل الحياة اليومية.

وإذا طبقنا هذه النظرية على عمال مصانع محمد على، وجدنا أنهم كانوا يعيشون تحت ظروف اجتماعية واقتصادية متشابهة، فكانوا يساقون من الريف وأحياء القاهرة للعمل بالمصانع مجبرين، ويعملون تحت رياسة مديريين عسكريين عرفوا بغلظتهم وقسوتهم ولذلك وطنوا أنفسهم على التماس سبيل الفرار كلما سنحت الفرصة لذلك، وبذلك لم يكن العمال مرتبطين بالمصانع، بل عدوا العمل فيها ضرباً من ضروب التجنيد العسكى، يستوى في ذلك الفلاحون وأصحاب الحرف الذين أجبروا على ترك دكاكينهم، فلم تكن حرية العمل مكفولة حيث تلعب حركات الأجور دوراً هاماً في توجيه العمال إلى نواحي الإنتاج التي يكثُر فيها الطلب على خدماتهم. ولم تكن الأجور التي يتفاوضونها ذات بال. كما كان مديرو المصانع يخفضون الأجور لضغط النفقات، كما كانوا يؤخرون للعمال أجر عدة شهور حتى ينتهيهم ذلك عن التفكير في ترك العمل⁵¹.

واختلفت عمال هذه المصانع في الميول والمهارة، فكان الفلاحون منهم تسيطر عليهم فكرة الارتباط بالأرض، ومن ثم كانت محاولتهم الهرب إلى قراهم. وكان أصحاب الحرف منهم يرسخ في أعماقهم الولاء لطوائفهم، ونعتقد أن نظام المصنع كان بدعة ليس من السهل عليهم الاقتناع بها، وهم الذين ألفوا ما كان للطوائف من نظام وتقاليده. أما العمال الأجانب الذين استعان بهم محمد على فكانوا قليلي العدد -نسبياً- وكان الباشا يتخلص منهم بمجرد اكتساب أبناء البلاد للمهارة الفنية اللازمة، بل كان التخلص منهم يتم في أغلب الأحيان قبل التأكد من قدرة المصريين على الحلول محلهم.⁵² ومن ثم لم يكن لهم تأثير على عمال تلك المصانع من أبناء البلاد.

فلم يكن من الممكن -إن- أن يخرج من وسط هذا الحشد المتنافر الذى يعيش في جو يخيم عليه القهر والعنف، عمل جماعى منظم يكون إرهاباً لحركة عمالية لها غايات محددة، وأبعاد مرسومة برغم تجمعهم في أعداد كبيرة داخل المصانع، فقد بلغ عدد العمال في كل من مصنعى بولاق والخرنفش 800 عامل، وفي ترسانة القلعة 600 عامل، وكان يعمل بمصنع المدافع 1500 عامل، وفي مصنع الأسلحة الصغيرة 900 عامل، وفي مصنع الحوض المرصود 1200 عامل، وفي ترسانة الإسكندرية 1700 عامل، كما كانت مصانع الغزل والنسيج تضم أعداداً كبيرة نسبياً.⁵³

وبدده تدهور الصناعة في أواخر عهد محمد على وعودة العمال الحرفيين إلى طوائفهم والفلاحين إلى قراهم، الأمل في تنظيم هؤلاء العمال لصفوفهم، إذا ما قيص لحركة التصنيع تلك أن تستمر إلى غاياتها المنشودة.

⁵⁰ Butler, A. D., Labor economics and institutions, p. 133

⁵¹ على الجرتلى، تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ص 115-134.

⁵² المصدر السابق، ص 128.

⁵³ المصدر السابق، ص 93.

نشأت الطبقة العاملة إذن في ظل المصانع والشركات الحديثة والمرافق العامة التي أقامتها رؤوس الأموال الأجنبية، بالإضافة إلى عمال السكك الحديدية وهو المرفق الذي كان منذ نشأته حكومياً قحاً. وتميزت أحوال العمل في تلك المؤسسات بأجورها المنخفضة، وساعات العمل الطويلة. فالأجر اليومي للعامل غير الفني لم يكن يتعدى ثلاثة قروش، بينما كان أجر الحدّث في محالج القطن قرشاً واحداً أو قرشاً ونصف قرش، وأجر العامل الفني ثمانية قروش. وكان متوسط ساعات العمل اليومية ثلاث عشرة ساعة في معظم المرافق وخاصة النقل، وهناك ما يؤكد أن ساعات العمل في محالج القطن كانت تصل إلى سبع عشرة ساعة يومياً، وقد ظل مطلب تحديد ساعات العمل بعشر ساعات مطلباً عاماً للعمال طوال تلك الفترة، لم تظفر به إلا فئات محدودة من عمال المرافق.⁵⁴ وبلغ عدد ساعات العمل اليومية في المحال التجارية ست ساعات في الصباح وتسعة في المساء، وكانت هذه تصل في بعض الأحيان إلى عشر ساعات أو إحدى عشر ساعة.⁵⁵ وتميزت الأجور بالتفاوت الكبير بين العمال الوطنيين والعمال الأجانب، كما استأثر الأخيرون بالأعمال والوظائف الإشرافية، ولم تسنح الفرصة للعمال المصريين لتولي هذه الأعمال حتى لو كانوا متساوين معهم في الخبرة والإنتاج، وقد لعبت هذه الظاهرة دوراً هاماً في تاريخ الطبقة العاملة المصرية. وكانت التشريعات في تلك الفترة خلوا من قوانين العمل التي تكفل تنظيم العلاقات بين رأس المال والعمل، وتضمن للعمال حقوقهم الأساسية مثل مكافأة نهاية الخدمة والتعويض عن إصابة العمل.

لذلك لم يكن غريباً أن يقع عدد من الإضرابات في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، كان بشيراً بمولد الحركة العمالية المصرية. ونظراً لندرة ما لدينا من أخبار عن تلك الإضرابات من حيث بداية ظهورها وظروفها والنتائج التي أدت إليها نظراً لما يحيط ببداية الحركة من الغموض، لذا سنعتمد في دراسة مرحلة مولد الحركة على استقراء ما نعرفه من أحداث.

ولا نعرف على وجه التحديد متى بدأ أول إضراب في تاريخ الطبقة العاملة المصرية، وقد اصطلح كل من تناولوا هذه المرحلة بالدراسة، على اعتبار إضراب لفاي السجاير في القاهرة الذي وقع عام 1899 تاريخاً لميلاد الحركة العمالية في مصر. غير أننا نعتقد أن إضراب لفاي السجاير قد سبقته عدة إضرابات محدودة النطاق، قليلة الشأن، ولكنها ضربت في مهدها بصورة جعلت أخبارها تتوارى عن أنظارنا، لأن طول مدة إضراب لفاي السجاير (الذي استمر من ديسمبر عام 1899 إلى فبراير 1900) يؤكد أن عمالاً جماعياً كهذا لا بد أن يكون مسبقاً بتجارب صغيرة تلقى فيها العمال دروس تنظيم العمل الجماعي الأولى. فقد سجل محمد فريد.⁵⁶ في أحداث إبريل عام 1894 أنه قد "وردت تلغرافات من بورسعيد تفيد اعتصام عمال نقل القمح طلباً لزيادة الأجرة"، ثم يذكر أن هؤلاء العمال ضربوا من خرج على إجماعهم من زملائهم واستمر في العمل، وأن الحكومة قد تدخلت وألقت القبض على كثير من العمال. ويعلق محمد فريد على هذا الحادث بقوله: "وهذا داء أوربي قد سرى لمصر"، وفي هذه العبارة ما يرجح أن الإضرابات كانت معروفة في مصر في أوائل التسعينيات من القرن التاسع عشر.

وإذا كان إحساس العمال بالحاجة إلى تنظيم صفوفهم في شكل نقابات قد ينشأ نتيجة تطور تدريجي لعلاقة التعاقد الحر، أو قد يحدث نتيجة أزمة تمس إحدى النواحي الهامة عند العمال، بشكل يدفعهم إلى التضامن درءاً للخطر⁵⁷، فإننا نعتقد أن استخدام الآلات في لف السجاير في أواخر القرن التاسع عشر، وما ترتب عليه من لجوء أصحاب المصانع إلى الاستغناء عن عدد كبير من لفاي السجاير، أو تخفيض أجورهم، كان الدافع لوقوع إضراب لفاي السجاير، يمثل تلك الصورة التي حدث بها من حيث الانتعاش، فقد شمل عمال معظم مصانع السجاير بالقاهرة، وطول المدة إذ استمر أكثر من شهرين، وما أسفر عنه من تأسيس أول نقابة للعمال بمصر عام 1899.⁵⁸

فقد كان لف السجاير حتى أواخر التسعينيات من القرن التاسع عشر يتم بطريقة يدوية، ويتطلب عمالاً على درجة كبيرة من الدقة والمهارة كان معظمهم من اليونانيين والأرمن بالإضافة إلى قليل من المصريين الذين برعوا في هذا العمل، وامتازت أجور من اشتغلوا في هذه المهنة بارتفاع نسبي، وحين استخدمت الآلات في لف السجاير أصبح بإمكان أي عامل يتلقى تدريباً سريعاً أن يدير الآلة الجديدة التي كانت تنتج أضعاف الإنتاج اليدوي، مقابل أجر أقل من ذلك الذي يتقاضاه عامل اللف اليدوي. ومن ثم تعد هناك حاجة للاحتفاظ باللفافين إذا لم يقبلوا تخفيض أجورهم، ومن ثم كان انفجار إضرابهم الكبير في ديسمبر عام 1899.

كان العمال الأجانب من لفاي السجاير هم المحركين لهذا الإضراب بحكم خميرة العمل النقابي التي حملوها معهم من بلاد علا فيها غبار المعارك بين العمال ورأس المال، وقطع فيها العمل النقابي شوطاً بعيداً من ناحية التنظيم وأساليب النضال الجماعي وبحكم وجودهم كأغلبية في تلك المصانع، واستنادهم إلى الحماية القنصلية والامتيازات الأجنبية.

وقد شمل ذلك الإضراب عدداً من "معامل السجاير" بالقاهرة، وكان المضربون يهدفون إلى الضغط على أصحاب المعامل لدفعهم إلى المفاوضة وإجابة مطالبهم، وذلك بوسيلتين: أولاهما إطالة مدة الإضراب إلى أن تتشج السجاير من السوق، وثانيتهما استخدام القوة لمنع أصحاب الأعمال من استخدام عمال جدد ليحلوا محلهم، فكانوا يعتدون عليهم ويمنعونهم من دخول المصانع.⁵⁹ وبلغ عدد المضربين -على حسب تقدير جريدة اللواء- 900 عامل كانوا موزعين على مختلف المصانع.⁶⁰

⁵⁴ أمين عز الدين، فجر الحركة النقابية في مصر، مقال بمجلة الطليعة نوفمبر عام 1965، ص 75.

⁵⁵ Marcel Colombe, L' evolution de l'Egypte 1924-1950, p.,186.

⁵⁶ محمد فريد، تاريخ مصر من 1891، مخطوط، الكراسة 4، ص 79.

⁵⁷ Butler, A.D., Labor Economics and Institutions, p. 132.

⁵⁸ J. Vallet, Contribution a l'etude de la condition des ouvriers, p. 141.

⁵⁹ اللواء، 6/2/1900.

⁶⁰ المصدر السابق، 7/1/1900.

نجح هذا الإضراب لأنه كان مفاجأة لأصحاب الأعمال مما دعاهم إلى إجابة مطالب العمال، فاجتمع القنصل اليوناني بقيادة المعتصمين، ووافقوا على إنهاء اعتصامهم لقاء زيادة أجورهم، ولكن كل صاحب عمل توصل إلى اتفاق خاص بعماله، مما أدى إلى تفاوت الشروط والامتيازات التي حصل عليها العمال من مصنع إلى آخر⁶¹.

وقد حفل العقد الأول من القرن العشرين بالإضرابات التي نظمها العمال الأجانب وقادوها، وساهم فيها العمال المصريون بنصيب يتوقف على ما كان لهم من عدد في المؤسسات التي كانت تقع فيها تلك الإضرابات، ومن هذه الإضرابات إضراب العمال الإيطاليين الذين كانوا يشتغلون في أعمال خزان أسوان (مارس 1899) بهدف تقليل ساعات العمل، وإضراب عمال شحن وتفريغ الفحم بجمرك الإسكندرية لرفع أجورهم وتحديد ساعات العمل، وعمال الترام المصريين بالثغر الذين جأروا بالشكوى من سيطرة الأجانب من الرؤساء وغطرستهم، وكثرة العقوبات والجزاءات، كما طالبوا بتخفيض ساعات العمل التي كانت تصل إلى 13 ساعة يومياً⁶².

وفي ديسمبر 1900 عاد الإيطاليون إلى الإضراب مطالبين بوقف قرار الشركة (التي كانت تتولى تنفيذ خزان أسوان) الذي نص على تخفيض الأجر من 30 إلى 15 قرشا في اليوم، ومحتجين على سوء المعاملة، كما أضرب عمال التريزية الأجانب والمصريون في (نوفمبر عام 1901) مطالبين بتنظيم أجور القطعة وتخفيض ساعات العمل، واعتبار يوم الأحد أجازة أسبوعية بعد الظهر، وتحديد وقت للراحة والغداء، وفي يناير عام 1902 أضرب العمال المصريون والأجانب بشركة الغزل الأهلية بالإسكندرية مطالبين بزيادة الأجر، وفي مارس عام 1902 أضرب عمال مطبعة الكوريري إيجسيانو بالقاهرة لزيادة أجورهم، وكانت غالبيتهم من الأجانب، وفي نفس الشهر أضرب لفاقو السجاير الأجانب والمصريون بالإسكندرية مطالبين بزيادة الأجر⁶³. وفي ديسمبر عام 1903 أضرب لفاقو السجاير بالقاهرة للمرة الثانية مطالبين بزيادة الأجر، وكانت غالبيتهم من اليونانيين بالإضافة إلى قليل من العمال المصريين، وكانت نتيجة هذا الإضراب تأسيس النقابة المختلطة لعمال الدخان، التي أسسها عمال شركة ماتوسيان. وحققت تلك النقابة بعض النجاح بفضل تآزر أعضائها⁶⁴.

وكانت تلك الإضرابات -ولا ريب- حدثاً فريداً في حياة الطبقة العاملة المصرية، أتاحت لها فرصة الوقوف على أساليب العمل الجماعي في مواجهة رأس المال المستحکم، من أجل تحسين ظروف العمل وشروطه. ولا شك أن ما حققته بعض تلك الإضرابات من مكاسب ضئيلة جعلهم يشعرون بمزايا اتحادهم وترابط مصالحهم.

ولا نميل إلى الأخذ بما ذهب إليه البعض⁶⁵ من أن اشتراك العمال المصريين جنباً إلى جنب مع العمال الأجانب في تلك الإضرابات كان دليلاً على أن عمال العالم "أخوة لا يفرق بينهم وطن أو دين" لأن دور العمال المصريين في تلك الإضرابات كان ثانوياً، لأنهم لم يكونوا على درجة من الدراية بأساليب العمل الجماعي تجعلهم شركاء على قدم المساواة مع العمال الأجانب، فضلاً عن نظرهم إلى هؤلاء كقوة متعالية ممتازة في المعاملة والأجور عن أبناء البلاد.

نشوء النقابات

لم يكن تحقيق المطالب الاقتصادية هو كل ما أسفرت عنه حركة الإضرابات، فقد لمس العمال ضرورة المحافظة على مظهر تجمعهم في شكل تنظيم دائم يجمع شملهم ويمثل مصالحهم، ومن ثم كان تأسيس النقابات أو "الجمعيات" (كما كانت تسمى في ذلك الحين)، فتكونت جمعية لفاقو السجاير بالقاهرة في عام 1899، واستمرت قائمة حتى عام 1901، وكان رئيسها يونانيا يدعى دكتور كريازي، وجمعية اتحاد الخياطين بالقاهرة عام 1901 وكان رئيسها دكتور بستس يونانيا كذلك، وتأسست في نفس السنة جمعية الحلاقين، وجمعية عمال المطابع. أما جمعيات عمال الأدوات المنزلية وعمال السجاير بالإسكندرية وكتبة المحامين بالقاهرة فقد تأسست في عام 1902. ويبدو أن هذه الجمعيات كانت تخضع لقيادة وتوجيه المثقفين، كما يتضح من أسماء من تولوا قيادة بعضها، وهذا دليل على أن العناصر العمالية الأجنبية التي أسست الجمعيات لم تكن قد بلورت نشاطها بالصورة التي تسمح للعمال أنفسهم بإدارة شؤون منظماتهم.

وليس لدينا معلومات كافية عن الجمعيات التي تأسست في مطلع هذا القرن تعطينا صورة واضحة عن أسلوب العمل فيها، ومستوى تنظيمها، ومدى ما حققت من نجاح، ولعل فيما وصلنا من أنباء "اعتصام الخياطين"⁶⁶ في (4 من نوفمبر عام 1901) ما يلقي الضوء على أسلوب العمل النقابي في تلك الحقبة من الزمان، فقد احتشد الخياطون في أحد المقاهي، وانضم إليهم بعض أعضاء جمعية لفاقو السجاير، والكثير من أعضاء الجمعيات العمالية الأخرى، فبلغ عددهم ما يربو على 1500 عامل، ورأس الاجتماع دكتور بستس رئيس جمعية الخياطين والخوارجا نقولا ديانو سكرتيرها، وأحمد أفندي على أمين الصندوق، وتحدث رئيس جمعية لفاقو السجاير في هذا الاجتماع عن واجبات العمال نحو صاحب العمل، وحقوق العامل طرف صاحب العمل، وطالب بأن يقتسم العمال الأرباح مع أصحاب الأعمال مراعاة للعدالة والذمة. وانفض الاجتماع بعد أن أقيمت عدة خطب، ثم عاد العمال إلى التجمع مرة أخرى في المساء، فساروا في مظاهرة منظمة تتقدمها فرق الموسيقى البلدية وعلم الجمعية الذي كان يحمل اسمها مكتوباً بالعربية والإيطالية واليونانية والعبرية والأرمنية.

⁶¹ المصدر السابق، 21/2/1900.

⁶² محمد حلمي إبراهيم، فجر الحركة النقابية المصرية، مجلة التأمينات الاجتماعية، العدد 18 مارس 1963.

⁶³ أمين عز الدين، فجر الحركة النقابية في مصر، مجلة الطليعة، نوفمبر عام 1965، ص 77.

⁶⁴ Zaki Badaoui, Les problemes du travail et les organisations ouvriers en Egypte, p.21.

⁶⁵ سيد قنديل، نقابتي، الرسالة العمالية الأولى، ص 10.

⁶⁶ المقطم، 5/11/1901.

ونتبين من دراستنا لهذا الاعتصام أن الجمعيات العمالية الأولى التي تأسست في مطلع القرن العشرين كانت على درجة لا بأس بها من التنظيم، وأنه كانت ثمة رابطة تجمع هذه الجمعيات بدليل اشتراك لفاي السجاير وغيرهم من العمال في اعتصام الخياطين، كما أن العناصر الأجنبية كانت تكون الغالبية في هذه الجمعيات وتوجه عملها وتزودها بالأفكار التي نقلتها من مواطنها الأصلية بالقدر الذي كان من الممكن أن تستوعبه الأذهان في ذلك الحين.

وبرغم النجاح النسبي الذي حققته حركة الإضرابات في مطلع القرن العشرين، فإن السلطات -سواء كانت القنصلية أو المصرية - كانت تتدخل للقضاء على ثمار تلك الحركة ووآد تلك الجمعيات الوليدة في مهدها، ففضى عليها ولم تعمر طويلا.⁶⁷

وكان لانعاش الحركة الوطنية خلال العقد الأول من القرن العشرين على يد مصطفى كامل ومحمد فريد، وعلو مدها نتيجة للأحداث التي مرت بالبلاد في تلك الحقبة، وما تبعها من بث روح الوطنية في نفوس أبناء البلاد، والتطلع إلى التخلص من الاحتلال الأجنبي، والارتفاع المستمر في تكاليف المعيشة إلى الحد الذي جعل البعض يوجه نداء إلى مجلس شورى القوانين مطالبين بالنظر في موجة الغلاء التي غمرت البلاد رافة بالفقراء،⁶⁸ كان لهذا كله أثر كبير في تحريك الطبقة العاملة المصرية لممارسة النضال الجماعي للظفر ببعض المكاسب الاقتصادية الملحة، يشد أزهرم ما اضطرهم في النفوس من حقد دفين على الأجانب والمستغلين ممثلين في أصحاب المصانع والشركات الأجنبية.

ففي 2 من أغسطس عام 1908، أضرب جميع عمال السجاير مطالبين بزيادة الأجور، وخفض ساعات العمل، واحتساب الأجازة المرضية بأجر، ولكن هذا الإضراب فشل نتيجة تدخل البوليس، ثم عادوا إلى الإضراب في 17 من أكتوبر، وأسفر إضرابهم عن إعادة تشكيل نقابة عمال الدخان.⁶⁹

وقدم عمال شركة ترام القاهرة (في أكتوبر عام 1908) إلى الشركة قائمة بمطالبهم التي كانت تدور حول خفض ساعات العمل إلى ثماني ساعات بدلا من 13 ساعة، وزيادة الأجور بنسبة 40% لمواجهة تكاليف المعيشة المرتفعة، وتنظيم الغرامات والأجازات السنوية والمرضية وصرف الملابس وإعادة العمال المفصولين، كما طالبوا باعتراف الشركة باللجنة التي يشكلها العمال من أربعة مندوبين يكون من بينهم أحد المحامين لبحث شكاوى العمال في المستقبل، ومنع ضرب الموظفين (وكان معظمهم من الأجانب) للعمال، وإهانتهم وشتمهم، وفتح باب الترقى للعمال المصريين إلى وظائف المفتشين، وهي الوظائف التي كانت وفقا على الأجانب.

وقد فطن أمين عز الدين⁷⁰ إلى ما لهذه المطالب من دلالة وطنية ونقابية، فقد هدف العمال إلى تأكيد ضرورة المحافظة على كرامة العامل المصري، وعدم تعرضه للإهانة على يد رؤسائه من الأجانب، كما رمت إلى تحطيم الفوارق بين أبناء البلاد والأجانب ما داموا يخدمون مؤسسة واحدة، وعبروا عن مطلب العمال الذي ينحصر في الاعتراف بالتنظيم النقابي الدائم لهم.

رفضت الشركة الاستجابة لهذه المطالب، فأعلن العمال الإضراب في 18 من أكتوبر عام 1908، وطافوا بشوارع القاهرة في شكل مظاهرة تعرضت للصدام مع البوليس، وكان العمال يبيتون ليلا ومعهم مستشارهم (محمد كامل حسين المحامي) على قضبان الترام في الشوارع حتى لا تتمكن الشركة من تسيير قطاراتها بعمال آخرين.⁷¹

وكان الحزب الوطني وجريدة اللواء يؤيدان العمال في مطالبهم، فقالت اللواء في عددها الصادر في 18 من أكتوبر عام 1908: "أن المتأمل في المطالب التي عرضها هؤلاء العمال على الشركة يعرف مبلغ عدلها وصوابها، فإنهم لم يفتأوا على الشركة ولم يطلبوا منها المستحيل، وإنما طلبوا أن يحفظ التناسب بين الحقوق والواجبات، وأن يأخذوا الكفالة الكافية لهم، وألا يضاموا ولا يرهقوا، وأن يكون الأمر مقصورا على العمل، وللعمل وقت محدود. هذه الروح التي سرت في أولئك العمال فأشعرتهم أن لهم حقوقا ضائعة وجمعت صفوفهم لطلبها بطريقة عادلة، روح تبشر بدخول طوائف العمال عندنا في عهد جديد من الحياة الحية والتضامن الاجتماعي".

وانتهى الأمر بالقضاء على هذا الإضراب ومحاكمة مائة وثمانية من العمال، وجهت إليهم تهمة الإخلال بالأمن والنظام وتعطيل عمل الشركة والإضرار المادي بها، وأسفرت المحاكمة عن إدانتهم. وبرغم أن العمال لم يجنوا من وراء هذا الإضراب مغنما اقتصاديا فإنه أتاحت لهم فرصة تأسيس نقابة خلت -لأول مرة- من العنصر الأجنبي.⁷²

لم يكن عطف الحزب الوطني على إضراب عمال الترام في عام 1908 وليد الصدفة، بل كان -في رأينا- جزءا من مخطط عريض وضعه الحزب منذ انتقلت رياسته إلى محمد فريد، حين توفي مصطفى كامل ولم يمض على تأسيس الحزب -رسميا- أكثر من شهرين، وكان هذا المخطط يرمي إلى تنظيم (صفوف) الطبقة الدنيا من أبناء الشعب ممثلة في العمال والفلاحين، لتكون ركيزة العمل الوطني، إلى جانب المثقفين من أبناء الطبقة المتوسطة، ومن ثم كان مشروع الحزب لتأسيس الجمعيات التعاونية الزراعية عام 1908، وكان يطلق عليها في ذلك الحين "نقابات التعاون"، بقصد حماية الفلاحين من المرابين الأجانب والمصريين على

⁶⁷ M. Colombe, L'évolution de l'Égypte 1924-1950, p. 187

⁶⁸ الأهرام، 4/2/1907.

⁶⁹ Badaoui, Les problemes du travail, p.22

⁷⁰ أمين عز الدين، فجر الحركة النقابية في مصر، مجلة الطليعة، نوفمبر 1965، ص 80.

⁷¹ سيد قنديل، نقابتي، الرسالة العمالية الأولى، ص 12.

⁷² Zaki Badaoui, op.cit., p. 22

السواء، و"لتعلم الفلاح معنى التضامن"، وما تلا ذلك من تأسيس مدارس الشعب الليلية في نفس السنة لتبصير العمال بما لهم وما عليهم، وما ترتب عليها من تأسيس "نقابة عمال الصنائع اليدوية" في أوائل عام 1908.

ويؤكد صحة ما تذهب إليه من أن اهتمام الحزب بتنظيم العمال كان جزءاً من مخططه هذا، ما أبداه محمد فريد من عطف على العمال في مقالة له نشرت في جريدة الديلي نيوز في يوليو عام 1908⁷³ جاء فيها أنه "إلى الآن لا يوجد بمصر قوانين خاصة بحماية العمال، ولا قوانين تحدد سنهم، ولا عدد الساعات التي يجب أن يقضوها في العمل، فتجد العمال مثقل الكواهل بلا رحمة، وخصوصاً في معامل الدخان ومعامل حلج الأقطان، حيث يشتغل العمال ذكورا وإناثاً في وسط من أردأ الأوساط من الوجهة الصحية والأدبية". ونعى على الحكومة عدم قيامها بعمل إيجابي في هذه الناحية.

ولهذا لسنا في حاجة إلى أن نقول مع بعض الباحثين⁷⁴ أن التقاء محمد فريد بالزعيم العمالي البريطاني كير هاردي Keir Hardie⁷⁵ في مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف (سبتمبر عام 1909) كان له أثر كبير في اقتناع الزعيم المصري بأهمية النقابات ودورها في العمل السياسي، وفي حركات الاستقلال الوطني، مستندين في هذا إلى خطبة ألفاها محمد فريد في المؤتمر الوطني الثاني في (7 من يناير 1910)، أشاد فيها بدور النقابات في النضال الوطني، وأهمية حزب العمال البريطاني، وجهود كير هاردي "وإخوانه"، ووجه الشكر إلى كير هاردي وزملائه من الإنجليز والأيرلنديين الذين حضروا المؤتمر المصري بجنيف وعضدوا الحزب الوطني في "جميع الاقتراحات والطلبات التي قررها المؤتمر المذكور".

وعندنا أن إقامة الحزب الوطني لنقابة الصنائع اليدوية -التي تمت في مطلع عام 1908- لم تكن نتيجة تأثير خارجي من كير هاردي أو غيره، ولكنها كانت ضرورة فرضتها ظروف النضال الوطني، رمى الحزب من ورائها إلى بث روح التضامن بين طوائف العمال، وتبصيرهم بقضية بلادهم، كما أن هذا الاتجاه كان جزءاً من مخطط واسع -كما قدمنا- هدفه تنظيم الطبقة الدنيا التي تتكون من سواد الشعب، لتكون سندا للطبقة المتوسطة من المثقفين الذين تصدوا لقيادة الحركة الوطنية، هذا ولم نجد في مذكرات محمد فريد ما يشير إلى أنه قد تحدث إلى كير هاردي أو تناقش معه في أمر من أمور النقابات سواء في مصر أو الخارج، وإذا كان الزعيم المصري قد أتى - في الفقرة التي أوردها الكاتب من خطابه - على كير هاردي وإخوانه، فإنما كان يؤدي واجب العرفان بالجميل لأناس أيدوا المصريين في مطالبهم العادلة.

وتوافر عدد من شباب الحزب الوطني على دراسة لوائح النقابات في الخارج، وانتهت دراساتهم إلى وضع القانون الأساسي لنقابة الصنائع اليدوية الذي نشر بجريدة اللواء في عددي 11 و12 من يناير عام 1910. فحدد الغرض الذي أقيمت النقابة من أجله بالعمل على "تحسين حالة أعضائها المادية والأدبية، وترقية الصناعة، وإيجاد روابط ودية بينهم"، ولكي تحقق النقابة هذا الغرض "أنشأت قلما طيباً، وقلماً للاستشارة القضاة، وقلماً للإعانات المالية، وصندوقاً للتوفير والتقاعد، وإلقاء محاضرات، وإنشاء أندية، وتأسيس شركات تعاون على شراء ضروريات الحياة". ووبرغم أن المادة الرابعة من ذلك القانون نصت على حظر المناقشة في المسائل السياسية والاجتماعية في اجتماعات النقابة، فإننا نؤيد ما ذهب إليه جمهور الباحثين من أن هذه النقابة كانت تؤدي نشاطاً سياسياً مستتراً بحكم وقوعها تحت إشراف رجال الحزب الوطني.

وقد انقسم مجلس إدارة النقابة إلى أربع لجان هي: لجنة الإسعاف الطبي، ولجنة الإسعاف المالي، ولجنة المالية وصندوق التقاعد، ولجنة الأبحاث والنشر. وكانت كل لجنة تتكون من ثلاثة أعضاء.

ويعد قانون نقابة الصنائع اليدوية أقدم ما وصلنا من لوائح النقابات، وهو يعكس أثر العناصر السياسية المثقفة في صياغة تلك اللائحة، ويتجلى فيه بوضوح أثر الإطلاع على لوائح النقابات الغربية المماثلة. ويتضح من المبادئ الأساسية التي وردت بذلك القانون أن النقابة كانت ذات إطار اجتماعي، بالإضافة إلى اهتمامها بالعمل النضالي من أجل تحسين ظروف العمل.

واتخذ الحزب نادياً للنقابة بالسببية تجاه مدرسة عباس، وكان أول رئيس لهذه النقابة على بك ثروت (ناظر مدرسة الصنائع بالمنصورة سابقاً)، وحفل ذلك النادي بالمحاضرات القيمة، فألقى عمر لطفى محاضرة عن "أسباب ارتقاء العمال في أوروبا، وكيف يرتقى العامل في مصر"، وألقى حافظ عفيفي محاضرة عن "صحة الأطفال في فصل الصيف".

وقد انتشرت فكرة تأسيس النقابات من القاهرة إلى الأقاليم، فأنشئت نقابة بالإسكندرية وأخرى بالمنصورة وثالثة بطنطا، ويرجع الفضل في ذلك إلى رجال الحزب، وخاصة محمد فريد الذي طفق يدعو إلى "العناية بنقابات العمال وبث مبدأ التضامن بينهم، والدفاع عن حقوقهم، واستصدار القوانين الضامنة لهم عدم التكف عند الشيخوخة، أو عقب الإصابة بما يمنعهم عن الكسب"، إذ أنه "لا مخلص للعامل من هذا الجحيم إلا النقابات، فتعالجه إذا مرض وتصرف له الأدوية مجاناً أو بثمن قليل، وإذا مات ساعدت على تربية أولاده، وإذا أصيب بما يمنعه عن الكسب رتب له ما يفيه ذل السؤال، مقابل قليل من المال يدفعه شهرياً"⁷⁶.

⁷³ عبد الرحمن الرفاعي، محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية، ط 3، ص 110.

⁷⁴ أمين عز الدين، فجر الحركة النقابية في مصر، مجلة الطلبة، نوفمبر عام 1965، ص 85.

⁷⁵ كان كير هاردي يتزعم حزب "العمال المستقلين"، وكان اشتراكياً يعتقد أن الاشتراكية سوف تعم أوروبا ثم تنتقل إلى سائر الأقطار، وأن الاستعمار البريطاني يجب أن يزول من مصر والهند، وأن واجب المصريين الوطني الأول هو إخراج الإنجليز، ثم إيجاد الإصلاحات الاجتماعية في المجتمع المصري. (سلامة موسى، تربية سلامة موسى، ص 163).

⁷⁶ عبد الرحمن الرفاعي، محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية، ص 110، 318.

كانت النقابة تشترط فى العءو العامل أن يكون صانعا يشتغل بالأعمال اليدوية، ولذلك كانت تضم أعضاء من مختلف المهن والحرف، وكان هناك إلى جانب الأعضاء العاملين أعضاء شرفيون ممن ساعدوا النقابة بنفوذهم أو عضدوها ماديا من غير العمال. وتعتبر نقابة عمال الصنائع اليدوية التنظيم العمالى البارز فى مصر طوال السنوات التى سبقت إعلان الحرب الأولى، وامتازت بطابعها المصرى القح، والوطنى الخالص.

ويتضح من الإحصاء التالى⁷⁷ مدى ما بلغت نقابة عمال الصنائع اليدوية - فى القاهرة - من اتساع وانكماش على مر السنين:

اسم النقابة	1909	1910	1912	1919	1921
نجارون	130	335	378	95	83
حدادون	250	670	739	209	188
ميكانيكيون	100	289	276	105	90
سروجيون	87	137	218	90	77
عمال سجاير	36	167	560	110	85
نقاشون	95	139	158	112	65
طباخون	18	121	91	75	4
معمارون	65	65	193	105	75
حلاقون	-	-	49	45	79
حياكون	58	95	193	101	79
عمال السكة الحديد	60	64	87	18	9
حرف أخرى	80	283	197	148	209
المجموع	979	2365	3139	1213	1043

وواضح أن عمال المرافق العامة والنقل، ونعنى بها شركات المياه والكهرباء والغاز والترام وعمال السكك الحديدية (فيما عدا ذوى المهن اليدوية منهم) لم يكونوا ضمن أعضاء تلك النقابة التى اقتصرت على عمال المهن اليدوية، كما يتضح من اسمها، وإن اتسع نادياها لاستقبال العمال من كل حذب وصوب.

ولعل الحزب الوطنى كان يرمى من وراء تأسيس نقابة الصنائع اليدوية إلى النهوض بأرباب الحرف اليدوية والعمل على تحسين أحوالهم التى كانت قد ساءت نتيجة تدفق المصنوعات الأجنبية على الأسواق المصرية بأسعار جعلتها تجذب أنظار الناس، مما كان له أسوأ الأثر على المصنوعات اليدوية المحلية وعلى العاملين بها.

أما عمال المرافق العامة فقد بقيت لهم نقاباتهم المستقلة، وإن كنا نعتقد أنها كانت تعمل فى تناسق مع نقابة الصنائع اليدوية والحزب الوطنى، وأن مدارس الشعب كانت همزة الوصل بين هذه النقابات ونقابة الصنائع اليدوية.

فقد أنشئت أول مدرسة من تلك المدارس ببولاق، وبدأت الدراسة فيها فى نوفمبر عام 1908، والتحق بها عند تأسيسها 600 عامل، وألقى احمد لطفى أول درس بها، وكان موضوعه "الشئون الاجتماعية". وكان برنامج هذه المدارس يتناول تعليم القراءة والكتابة ودروس الدين وقانون الصحة والاحتياطات الصحية والعناية بتربية الأطفال والقوانين الخاصة بالمعاملات اليدوية والشئون الاجتماعية ودروس الأشياء والحساب وتاريخ مصر والتاريخ الإسلامى وجغرافية مصر ودروسا فى الأخلاق والآداب.

وتطوع الشباب وأعضاء الحزب لإلقاء الدروس على العمال، وبلغ عدد المدارس التى أنشأها عام 1909 لتعليم الصناع مجانا أربع مدارس فى أقسام الخليفة وبولاق وشبرا والعباسية، كانت تضم كل منها نحو مائة وعشرين تلميذا من مختلف الحرف، وانتشرت هذه المدارس فى عواصم القطر، وساهم نادى المدارس العليا فى تلك الحركة، فألف لجنة نشر مدارس الشعب، وتولى أعضاؤها التدريس فيها.⁷⁸ وحث محمد فريد أعضاء الحزب على الاهتمام بهذه المدارس لأنها "من أفيد الوسائل وأنجعها لتهديب (العامل) وتنويره" ولأن التجارب قد دلت "على أن العامل يكفيه زمن قليل لتحصيل ما يلزمه من الضروريات"، وطلب من الأعضاء أن يكثروا من تأسيسها فى المدن والقرى ليعلموا المساكين ما لهم وما عليهم، وليخرجوهم من الظلمات إلى النور، وأوصاهم أن يشرحوا للعامل "حالة إخوانه فى أوربا، وما هم فيه من سعادة نسبية بفضل الاتحاد وبفضل التضامن"⁷⁹.

غير أن الحكومة لم تكن لتقف مكتوفة الأيدى إزاء هذا النشاط الذى أخذ يضرب جذوره فى أعماق المجتمع باتجاهه إلى العمال والفلاحين، فكانت سلسلة المتاعب التى دفعت محمد فريد إلى الخروج من مصر سرا وتشثيت أعضاء الحزب، ثم ما تلا ذلك من بث الفرقة بين أبناء الشعب نتيجة موجة التعصب الدينى. وبقيت الحركة الوطنية حركة متقفين أساسا، ولم تنجح فى تكوين جذور قوية

⁷⁷ مليكة عريان، مركز مصر الاقتصادى، ص 88.

⁷⁸ عبد الرحمن الرافعى، المرجع السابق، ص 179.

⁷⁹ المصدر السابق، ص 311.

لها بين الطبقة العاملة، كما لم تمتد جذورها بين الفلاحين، ولم تتابع قيادة المثقفين المكون منهم الحزب الوطنى صلاتها بالعمال⁸⁰ بنفس العمق والانتساع الذى كان عليه نشاطها فى السنوات من عام 1908 الى عام 1912.

واستمرت النقابات متناثرة ضعيفة مطاردة، حتى أعلنت الأحكام العرفية نتيجة قيام الحرب العالمية الأولى عام 1914، بعد إعلان الحماية الإنجليزية على مصر، وما تلا ذلك من حظر مزاولة كل نشاط اجتماعى وسياسى، ومن ثم أغلقت دور النقابات، وتوقف النشاط النقابى.

تمكنت الطبقة العاملة -إذن- من تحقيق وجودها -كطبقة- خلال الفترة من عام 1899 إلى عام 1914، واستفادت من دروس النضال الجماعى التى تلقته على يد العمال الأجانب الذين قادوا الإضرابات المبكرة فى تاريخ الحركة العمالية المصرية، فاستطاعت أن تؤسس نقابات مصرية خالصة، واتسم كفاحها فى تلك الحقبة بالطابع الإقتصادى البحت من أجل تحسين ظروف العمل وشروطه، وزيادة الأجور، ثم التحمت بالحركة الوطنية، واتخذ نضالها إطارا اجتماعيا يخفى مضمونا سياسيا كان من الممكن أن يؤتى أكله لو هبنت له سبل الحياة. ثم ما لبثت الحرب أن قطعت مرحلة النشوء هذه، ولكن حين وضعت الحرب أوزارها دخلت الحركة العمالية فى طور جديد.

⁸⁰ شهدى عطية الشافعى، تطور الحركة الوطنية فى مصر 1882-1956، ص 26.

الفصل الثانى - ظهور اتحادات النقابات (1914 – 1939)

شب أوار الحرب العالمية الأولى، وأعلن الإنجليز الحماية على مصر فى (ديسمبر 1914)، فقيدت حرية المنظمات الشعبية والعامه بإعلان الأحكام العرفية، مما ترتب عليه إغلاق دور النقابات وتوقفت الحركة العمالية توقفا تاما فى خلال الحرب.⁸¹

أخذت السلطات منذ بداية الحرب تجمع ما تستطيع جمعه من العمال والفلاحين بالإكراه، وتسوقهم إلى مختلف الجبهات فى سينا والعراق وفلسطين والدردييل وفرنسا، للعمل فى خدمة القوات المحاربة، وكانت عملية جمع العمال تتم تحت ستار التطوع الاختيارى، ولكنهم كانوا فى الحقيقة مكرهين، يؤخذون بطريق التجنيد، ووضعت الحكومة المصرية سلطتها وموظفيها رهن أوامر السلطة العسكرية البريطانية، فكان رجال الإدارة يجندون الرجال قسرا، واغتنم كثير من العمدة هذه الفرصة لسوق خصومهم إلى هذا التجنيد الذى كان بمثابة النفي والتعرض للأخطار، واتخذ الكثيرون الدعوة إلى التطوع سبيلا للرشوة وابتزاز أموال الأهالى بإغفائهم من هذا التجنيد، وقد بلغ عدد العمال والفلاحين والهجانة المصريين الذين أخذوا من مصر بتلك الوسيلة حتى نهاية الحرب نيفا ومليون عامل مات كثير منهم فى الحرب.⁸²

ولم يقف الأمر عند حد استغلال طاقة العمل فى خدمة بريطانيا ولكن تعدتها إلى الاستيلاء على الدواب والحبوب والمؤن وعلف المواشى بأبخس الأسعار حتى أن الناس لم يجدوا ما يلزمهم لقوتهم الضرورى. واضطرت مصر إلى إنفاص مساحة الأرض المزروعة قطنا لزيادة مساحة الأراضى المنتجة للحبوب، وذلك لتموين القوات المحاربة، وأخذت الحكومة تعمل على تقديم المساعدات اللازمة للجيش البريطانى حتى أن بعض المصالح خصصت نفسها لهذا العمل وأهملت شئون وظيفتها الأصلية، ووقع على السكك الحديدية المصرية عبء النقل الحربى، وأدى ذلك إلى استهلاك عدد كبير من القاطرات والمهمات.⁸³

العمال وثورة 1919

وما أن وضعت الحرب أوزارها فى (نوفمبر عام 1918)، حتى تألف الوفد المصرى من سبعة من أعضاء الجمعية التشريعية برئاسة سعد زغلول بهدف "السعى بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجد للسعى سبيلا فى استقلال مصر استقلال تاما"، وشرع الوفد يجمع التوكيلات التى تخوله حق التحدث عن الأمة، ثم طلب الوفد من قيادة الجيش الإنجليزى السماح له بالسفر إلى بريطانيا للمفاوضة بشأن مستقبل مصر، ولكن طلب من الوفد أن يقدم ما لديه من مقترحات إلى المندوب السامى فى مصر على أن تكون مقصورة على نظام الحكم فى حدود الحماية، واحتج الوفد على هذا القرار لدى معتمدى الدول، فأندرت السلطة العسكرية الوفد بسوء العاقبة، ونفذت فى مارس تهديدها فألقت القبض على سعد زغلول وثلاثة من أعضاء الوفد ونقلتهم إلى مالطة فى اليوم التالى. وكان انتقال زعماء الوفد ونفيهم هو الشرارة التى أشعلت نيران الثورة، وهو ما لم يكن فى حسابان أحد.

ولا يدخل فى نطاق هذا البحث دراسة الثورة من حيث المقدمات والنتائج، وإنما نعى هنا بإبراز دوافع اشتراك العمال فى الثورة ودورهم فيها وما أسفر عنه من إعادة النشاط النقابى وظهور اتحادات النقابات.

لقد نتج عن الحرب العالمية الأولى أمان بالنسبة للطبقة العاملة، فقد زاد عددها نتيجة للنشاط الصناعى الذى تطلبتة الحرب، ونتيجة -أيضا- للعمل فى السلطة العسكرية. ففى إحصاء عام 1907 كان عدد المشتغلين بالصناعة يبلغ 356425 وذلك بالإضافة إلى 101026 كانوا يعملون فى النقل بمجموع قدره 457451 عاملا. وقد ارتفع هذا الرقم فى عام 1917 إلى 489296 بخلاف عمال النقل (السكك الحديدية وغيرها) الذين بلغ عددهم 150633 عاملا، فيكون المجموع 639929 عاملا. أما الأمر الثانى فهو انتكاس الحركة النقابية بدلا من نموها بنمو الطبقة العاملة، بسبب الأحكام العرفية مما أدى إلى زيادة تعرض العمال للظلم والاستغلال حتى أصبحت ساعات العمل تصل إلى اثنتى عشرة ساعة على وجه العموم دون أن يستطيعوا إيداء أى نوع من المقاومة.⁸⁴ فإذا أخذنا فى الاعتبار أن الرخاء النسبى الذى جلبته الحرب لم يستفد منه إلا طبقات التجار وملاك الأراضى الزراعية، أما العمال فلم تزد دخولهم بمرغم ارتفاع تكاليف المعيشة التى ربت فى بعض الأحيان على 100% مما كانت عليه قبل الحرب⁸⁵ ومن ثم كان اشتراك العمال فى الثورة ضرورة فرضتها ظروفهم وأوضاعهم.

اشترك العمال فى الثورة منذ يومها الثانى، وكان عمال النقل أول المضربين، ونسج على منوالهم سائقو سيارات الأجرة والنقل، حتى أصبحت المواصلات معطلة فى جميع أنحاء العاصمة⁸⁶ وأضرب عمال العنابر فى 15 مارس عام 1919، وكان عددهم يزيد على أربعة الآف عامل يقومون بأعمال الصيانة اللازمة للقطارات، وعمد بعضهم إلى إتلاف مفاتيح القضبان الحديدية، ثم قطعوا الخط الحديدى بالقرب من امبابية فتعطلت قطارات الوجه القبلى. وكان مما عجل بهذا الإضراب أن الحكومة ألحقت بعض الجنود الإنجليز بهذه العنابر لتمرينهم على مختلف الصناعات، فاعتقد العمال أن الحكومة تهدف إلى إحلال هؤلاء الجنود محلهم، فهاجوا وأضربوا

⁸¹ Zaki Badaoui, Op. cit., p. 24.

⁸² عبد الحمن الرفاعى، ثورة 1919، ج 1، ص 40.

⁸³ المصدر السابق، ص 41.

⁸⁴ عبد العظيم محمد إبراهيم، تطور الحركة الوطنية فى مصر 1918-1936، بحث للماجستير غير منشور، ص 38.

⁸⁵ National Bank of Egypt 1898-1948, p. 50.

⁸⁶ عبد العظيم إبراهيم، المرجع السابق، ص 71.

وحاولت السلطات تهدئتهم، ولكن دون جدوى، فأرسلت السلطة العسكرية قواتها إلى حى السبتية حيث العنابر لحفظ النظام وتشتيت المظاهرات، ومنعت الاتصال بين العمال والمتظاهرين فى الأحياء الأخرى.⁸⁷

وفى يوم 16 من مارس اعتصم عمال شركة النور فباتت العاصمة فى ظلام حالك، وأخذت المظاهرات التى تسير ليلا تحمل المشاعل. وقد انضم الحرفيون إلى الحركة فانخرطوا فى المظاهرات الصاخبة التى كانت تجوب شوارع القاهرة كل يوم. وفى 18 من مارس اجتمع عمال العنابر وفريق من الصناع فى شارع بولاق، ثم ساروا رافعى الأعلام، قاصدين الأزهر للانضمام إلى المتظاهرين فيه، فاعترضتهم القوات البريطانية بالقرب من كوبرى أبى العلاء وحدث اشتباك سقط فيه كثير من القتلى والجرحى.⁸⁸

وبعد إعلان الجنرال اللببى الإفراج عن سعد ورفاقه، قامت مظاهرات ابتهاج يومى 7 و 8 من أبريل، وكانت مظاهرة 8 من أبريل أعظمها شأنًا إذ اشتركت فيها طبقات الشعب كافة من العلماء والقسس والقضاة والمحامين والأطباء والأعيان والموظفين والطلبة وطوائف العمال والصناع، ومع كل فريق علمه الخاص، وسارت المظاهرات فى شوارع القاهرة مارة بقصر عابدين وبيت الأمة، وتعرض لها الإنجليز عند الأزبكية فأطلقوا عليها نيرانهم، فأصيب البعض وقتل البعض الأخر.⁸⁹

أدى اشتراك العمال فى الثورة إلى إحياء روح النضال الجماعى فى نفوسهم تلك الروح التى خبت جذوتها حين نشبت الحرب، فعاد العمال إلى تنظيم صفوفهم، وبعثت النقابات من جديد، وأخذت ترفع شعار التضامن والاتحاد لتحقيق نضال موحد من أجل تحسين ظروف العمل وشروطه، ومن ثم كان ظهور الاتحادات العمالية التى كانت تشكل المحاولات الأولى فى تاريخ الطبقة العاملة المصرية، لغرض وجودها كتجمع للعمل فى مواجهة رأس المال الذى أخذ يعلو مدارج النمو فى شتى نواحي استغلاله سواء فى الصناعة أو التجارة إلى جانب الزراعة، حيث بدأت البرجوازية المصرية تنمو ويعلو كعبها فى اقتصاديات البلاد.

ولما كان نمو الحركة العمالية مرهونا بتطور الصناعة وما يتبعه من اتساع الطبقة العاملة، فلا بد أن نقوم بدراسة تطور الصناعة بعد الحرب الأولى قبل أن نتناول النشاط العمالى فى تلك الحقبة بالدراسة.

تطور الصناعة بعد الحرب الأولى

منعت ظروف الحرب استيراد المواد الصناعية، مما أدى إلى ازدهار بعض الصناعات فى مصر. كما أدت متطلبات الحرب إلى إقامة عدد من الصناعات الصغيرة التى تخدم جيوش بريطانيا، وكان طبيعى أن تؤدى هذه الظروف إلى بعث بعض الصناعات القديمة. وفى عام 1917 تشكلت لجنة حكومية لدراسة أحوال التجارة والصناعة، فقدمت تقريراً أوصت فيه الحكومة بتشجيع الصناعة وحمياتها.⁹⁰ ومن الصناعات التى ازدهرت خلال الحرب صناعة الأثاث على اختلاف أنواعه والمصنوعات الخشبية عموماً، والمصنوعات الجلدية وبخاصة الأحذية، وصناعة الأسمنت والصابون والزيوت والكحول، ومطاحن الغلال التى تدار بالآلات، وصناعة السجاد والأكلمة، والمصنوعات الزجاجية والخزفية، ومنسوجات التريكو والملابس، والأسرة المعدنية، والأدوات المنزلية.⁹¹

وكان من أثر هذا الانتعاش الذى أصاب الصناعة أن استفاد الكثير من أهل الحرف التى كاد يقضى عليها تماماً فى فترة ما قبل الحرب بسبب إتياع سياسة " الباب المفتوح " كما أن الشركات التى كانت موجودة منذ أوائل القرن العشرين والتى كثيراً ما هددتها الإفلاس استطاعت تثبيت مركزها وجنى أرباح وافرة بسبب احتكارها الفعلى للسوق المحلية، فكأن الحرب كانت بمثابة تعريفة مؤقتة حمت السلع التى كانت تنتجها البلاد على نطاق ضيق.

هكذا كانت الحرب العالمية الأولى نقطة تحول بالغة الأهمية فى تاريخ الصناعة المصرية، فقد أخذت الصناعة الحديثة تجد لقدمها موضعاً مع مرور الزمن، ولا أدل على ذلك من الانكماش النسبى لحجم الواردات فى تلك الحقبة. وأدت موجة المطالبة بالاستقلال السياسى إلى إثارة فكرة تدعيم هذا الاستقلال بقيام صناعة مصرية صميمة، ومن ثم كانت فكرة تأسيس بنك مصر التى نفذت فى مايو عام 1920. وحددت طلعت حرب برنامج البنك الذى انحصر فى تأدية الخدمات المالية بأجر مناسب، والعمل على تنظيم الحالة التجارية، وإنشاء الغرف التجارية وشركات التعاون اللازمة لأصحاب المزارع والمصانع، والعمل على بث روح العمل والتعاون والتضامن والنظام فى الشبيبة، وإنماء ملكة الاقتصاد والتجارة فيهم، وألحت على وضع أساس التربية الاقتصادية العملية فى البلاد، وجعل تعليم النظام الحسابى أساساً فى مناهج التعليم فيه.⁹²

وقد بدأ بنك مصر برأس مال قدره ثمانون ألف جنيه، واشترط فى عقد تأسيسه أن يكون حملة الأسهم من المصريين، فكفل له الصبغة القومية، وأخذ البنك يودى رسالته وينمو مع الأيام، فأنشأ فروعاً له فى معظم مدن القطر الهامة وتضاعف رأس ماله، واتسعت معاملته على مر السنين، فبلغ رأس ماله واحتياطيه فى آخر عام 1944 مليونين و 148,410 من الجنيهات، بعد أن كان

⁸⁷ عبد الرحمن الرافعى، المرجع السابق، ص 184-183.

⁸⁸ عبد العظيم إبراهيم، المرجع السابق، ص 71.

⁸⁹ عبد الرحمن الرافعى، المرجع السابق، ج 2، ص 6.

⁹⁰ Charles Issawi, Egypt at mid-century, p. 140.

⁹¹ عبد الرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة، ج1، ص 265.

⁹² مجموعة خطب طلعت حرب، من خطبته فى حفل تأسيس البنك فى (7 من مايو عام 1920)، ص 58، 59.

175,108 جنيهات في آخر عام 1920. وبلغت قيمة الودائع والحسابات الدائنة فيه 33 مليوناً من الجنيهات ونيفاً. في عام 1944 بعد أن كانت 209,940 في نهاية عام 1920.

وأصبح البنك النواة الاقتصادية والمالية لهيئة الصناعات الوطنية، فقد أنشأ شركات مساهمة مصرية كان لها أداة تمويل وتوجيه منها: شركة مصر للطباعة عام 1922، وشركة مصر لحليج الأقطان عام 1924، وشركة مصر للنقل والملاحة النهرية عام 1925، وشركة مصر للتمثيل والسينما عام 1925، وشركة مصر لغزل ونسج القطن بالمحلة عام 1927، وفي نفس السنة أنشئت شركة مصر لمصايد الأسماك وشركة مصر للكتان، كما أسس البنك شركة بيع المصنوعات المصرية عام (1932)، وشركة مصر لغزل ونسج القطن الرفيع بكفر الدوار عام (1938)، وشركة مصر لتصدير الأقطان عام (1930)، وشركة مصر للتأمين عام (1934)، وشركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت عام (1937) وفي نفس السنة أنشئت شركة مصر للمناجم والمحاجر، كما أسس البنك شركات أخرى للمستحضرات الطبية ودباغة الجلود والأسمنت والملاحة النهرية⁹³.

وأدى نجاح تلك الشركات إلى تشجيع المصريين على استثمار أموالهم في الصناعة والتجارة فأسسوا شركات ومؤسسات صناعية وتجارية أصابت قدراً من النجاح، بعد أن كانت الأرض وحدها مجالاً لاستثمار أموال المصريين وخاصة فيما بين عام 1919 والعشرينيات الأولى حين ارتفعت أسعار القطن ارتفاعاً أدى إلى اتجاه أصحاب رؤوس الأموال إلى استثمار أموالهم في الزراعة التي كانت مركزاً لتجمع رأس المال بلا حدود⁹⁴.

ونج عن الأزمة الاقتصادية العالمية، وما تبعها من تدهور أسعار القطن بالإضافة إلى تزايد عدد السكان بالصورة التي جعلت الأرض عاجزة عن تحمل أعباء الحياة، ظهور موجة شعبية ورسمية لتشجيع الصناعات الوطنية. فعلى النطاق الشعبي أسس بعض الوطنيين "جمعية المصري للمصري" التي كان قانونها يشترط على الأعضاء ألا يشتروا سلعة أجنبية مادام هناك ما يقابلها من السلع المصرية، وأن يقاطعوا المصنوعات الإنجليزية، وأن يتجروا مع التجار المصريين دون الأجانب، حتى يمكن أن "تحقق استقلالنا ونجعل مصر ملتقى للمصريين"⁹⁵. وقد نظمت هذه الجمعية حملة بالصحف أدت إلى نشر الوعي الاقتصادي بين أفراد الشعب، فأقبلوا على تشجيع المصنوعات الوطنية. وعلى الصعيد الرسمي كانت الحكومة تسائر الرغبة القومية في تشجيع الصناعة، فأنشأت مصلحة لتجارة والصناعة عام 1922 وقررت الحكومة مبدأ التسليف الصناعي الحكومي، وأصدرت التعليمات المتعاقبة في سنوات 1922، 1928، 1930 إلى مصالحها المختلفة بتفضيل المصنوعات المحلية متى تساوت مع الأجنبية في الجودة والمتانة ولو زاد ثمنها بنسبة معينة، (10% على حسب القرار الصادر في 31 مارس عام 1930)⁹⁶.

ولكن تعديل التعريف الجمركي في عام 1930 بما يكفل حماية الصناعة المحلية، كان أهم عمل أقدمت عليه الحكومة لتشجيع الصناعة الوطنية فقد كانت الحكومة مرتبطة باتفاقيات دولية تتعلق بالرسوم الجمركية، ومن ثم لم تكن تملك حق تعديل الرسوم الجمركية التي ثبتت عند 8% من قيمة البضاعة المستوردة، ولكن بانتهاء العمل بهذه الاتفاقيات في عام 1930 أصبح من الممكن تعديل التعريف الجمركي فقامت الحكومة بزيادة العوائد الجمركية على البضائع المستوردة، وكان هذا بمثابة انطلاق للصناعة المصرية على أساس نظام الإنتاج الواسع بالمفهوم الحديث⁹⁷.

ونظراً لعدم وجود إحصائيات عن النشاط الصناعي في تلك الفترة، وكذلك عن حركة العمالة، فإنه من الصعوبة بمكان أن نحدد مدى ما بلغته الصناعة من تقدم في تلك الحقبة تحديداً دقيقاً. ومن بين الصناعات التي دُعمت: صناعة السكر الذي ازداد إنتاجه من 79 ألف طن في عام 1917 إلى 109 ألف طن في عام 1928، و 159 ألف طن في عام 1939، أما الأسمنت فقد بلغ إنتاجه 24 ألف طن ثم 61 ألف طن. والنسيج الميكانيكي بلغ إنتاجه من 9 ملايين ياردة مربعة إلى 20 مليوناً في عام 1931 و 109 ملايين في عام 1939. وهنا إحصائيات متفرقة تلقي الضوء على ازدياد كميات الزيوت المعدنية والشحومات المستوردة في عام 1938 بما يقدر بأربعة عشر ضعفاً مما كان عليه حجم المستورد منها عام 1913، ولهذا دلالة كبيرة على الزيادة المطردة للمصانع الآلية. بينما قلت كمية البضائع المستوردة عنها في عام 1913 بما يوازي 6%، وبالنسبة للأحذية 13% وللطرابيش 22% والجلود المدبوغة 24% والأسمنت 29% وغزل القطن 45% والزجاج 51% والصابون 58%. ويتضح من هذا مدى ما بلغته فروع الصناعة المختلفة من تطور في عام 1939 بالنسب المئوية، فقد زادت صناعة السكر والكحول والسجائر والملح عما كانت عليه قبل الحرب بـ 100% وطحن الغلال وصناعة الزجاج 99% والأحذية والأسمنت والصابون والأثاث 90% والكبريت 80% وصناعة البيرة والزيوت النباتية 60% والصودا الكاوية 50% ونسج القطن 40%⁹⁸.

وقد ترتب على هذا النشاط الصناعي الواسع زيادة الطلب على الأيدي العاملة وأدى هذا إلى نمو الطبقة العاملة عما كانت عليه قبل الحرب، وليس بين أيدينا إحصائيات دقيقة تبين مدى ما بلغته الطبقة العاملة من نمو، فبما عدا إحصاء سنة 1927. ويبين الإحصاء التالي⁹⁹ عدد العمال في مدينتي القاهرة والإسكندرية:

⁹³ عبد الرحمن الرفاعي، المرجع السابق، ص 267-226.

⁹⁴ Charles Issawi, op. cit., p. 140.

⁹⁵ سلامة موسى، تقويم المصري للمصري، ص 6.

⁹⁶ الجراوى وعليش، التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، ص 197.

⁹⁷ Charles Issawi, Egypt at mid-century, p. 141.

⁹⁸ Ibid., p. 141.

⁹⁹ عبد المنعم الشافعي، بعض مشاكل العمل في مصر، ص 8.

المدينة	الصناعة	التجارة	النقل	الخدمات
القاهرة	90395	422913	35861	57203
الإسكندرية	46114	32594	28480	23910
المجموع	136509	455507	64341	81113

ويتضح من هذا الإحصاء أن عدد العمال في المدينتين يبلغ 737,470 عاملاً، فإذا علمنا أنه كان يوجد بالقاهرة والإسكندرية 36% من المصانع والمتاجر الموجودة بالقطر، أدركنا أن هذا العدد كان يمثل نصف عدد عمال القطر تقريباً، وأن عدد العمال وقتئذ كان يربو على المليون.

ومع النمو المطرد للصناعة والانتساع المفاجئ للطبقة العاملة، يحتدم الصراع بين العمل ورأس المال، ويمارس العمال نضالهم الجماعي من أجل الحصول على أحسن شروط التعاقد الحر، فيطالبون بالتشريعات التي تحفظ لهم حقوقهم قبل رأس المال، والتي كان التشريع المصري خلوا منها حتى ذلك الحين، فأخذ الشعور بضرورة التعاون والتضامن يسرى بين العمال، وأدركوا ما لجهودهم المشتركة من الآثار البالغة في إنتاج المؤسسات التي يعملون بها، ومن ثم ضرورة رفع أجورهم وتحسين أحوالهم وظروف عملهم، فكان أن أخذت نقابات المؤسسات في مزاولة نشاطها.

النشاط النقابي في أعقاب ثورة 1919

أخذ العمال ينظمون نقاباتهم في أعقاب الثورة، بعدما زودتهم الأحداث التي شاركوا فيها بقدر كبير من الاعتداد بالنفس والثقة بها، كما أن ما وصلت إليه أحوالهم من سوء كان حافظاً على التكتل وإعادة نشاط النقابات، بالإضافة إلى زيادة عددهم نتيجة المشروعات الصناعية التي قامت خلال الحرب، ونتيجة استخدام السلطة العسكرية لمنات الألوف منهم.

لقد كانت أحوال العمال في أعقاب الحرب -كما قدمنا- بالغة السوء، فقد سرحت السلطة العسكرية العمال المصريين الذين كانوا في خدمتها خلال الحرب ولم تكن الأعمال الموجودة في ذلك الحين تتحمل هذا الجيش الزاحف من العاطلين، فتفاقت مشكلة البطالة وفاق المعروض المطلوب في سوق العمل، فانخفضت الأجور انخفاضاً كبيراً برغم ارتفاع تكاليف المعيشة ارتفاعاً مفاجئاً إلى الحد الذي جعل دخول العمال لا تكاد تفي بما يسد الرمق.

فقد ارتفعت معدلات الأسعار عما كانت عليه في عام 1913-1914 على النحو التالي:¹⁰⁰

تكاليف المعيشة (1913-1914) = 100%)

السنة	النسبة
1919	202%
1920	237%
1921	196%
1922	176%
1923	162%

وبذلك تحالفت البطالة وتدهور مستوى الأجور وارتفاع تكاليف المعيشة على العمال، وجعلتهم يواجهون أسوأ ظروف العمل، ويقبلون -على مضض- أشد شروطه إجحافاً لهم.

وهكذا كانت الضرورة تفرض على العمال مواجهة تحدى هذه الظروف، ومن ثم كان إقبالهم على تأسيس النقابات بهمة كبيرة. فأعدت بعض النقابات القديمة نشاطها، وظهرت نقابات أخرى جديدة، وكان المظهر السائد للنقابة في أعقاب الحرب هو نقابة المؤسسة، أي النقابة التي تضم عمال شركة واحدة أو مصنع واحد. فتألفت النقابات الخاصة بعمال الطباعة والدخان والسيارات والترام والترسانة والغابري، كذلك تأسست نقابات لعمال هليوبوليس وعمال النقش والزخرفة وعمال البناء والترزية والتجارين، كما أقيمت نقابة لمستخدمى الحكومة الخارجين عن الهيئة.¹⁰¹

وعادت نقابة عمال الصناعات اليدوية إلى مزاولة نشاطها تحت زعامة الدكتور محبوب ثابت، على نفس النمط الذي كانت عليه قبل الحرب. واقتصر نشاطها على تقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية لأعضائها، فأستت جمعية تعاونية لبيع المواد الغذائية

¹⁰⁰ National Bank of Egypt 1898-1948, p. 51

¹⁰¹ من أحمد إسماعيل إلى الدكتور زكى بدوى فى يوليو عام 1946، رسالة شخصية تقع فى تسع صفحات خطية، محفوظة لدى الدكتور زكى بدوى.

وحاجات المنازل العادية بأسعار معتدلة، وتكون رأس مالها من أسهم قيمة السهم الواحد منها عشرون قرشا، واقتصر الاشتراك فيها على أعضاء النقابة وحدهم. وأنشأت النقابة فروعاً لها في بورسعيد والإسماعيلية والإسكندرية.¹⁰²

انتشرت النقابات في مختلف أنحاء البلاد، فقام عدد كبير منها بالإسكندرية ومدن القناة والبحر الأحمر (مال السويس والغردقة والزيتية) وطنطا. ووضعت لوائح لتلك النقابات لا تخرج في مضمونها عن قانون نقابة الصنائع اليدوية، وأدخل عليها منصب "المستشار" أو "الرئيس الفخري"، وخصص هذا المنصب ليشغله إما محامى النقابة أو أحد مشاهير رجال المجتمع الذين يسدون إلى النقابة خدمات ممتازة، أو الذين تلمس النقابة الحماية في ظل ما يتمتعون به من جاه.¹⁰³ ولقد كان هذا المركز سبباً في وثوب بعض رجالات الأحزاب إلى قيادة بعض النقابات وتوجيهها وفقاً لمصالح أحزابهم السياسية.

وكانت النقابات تشترط في أعضائها شروطاً خاصة بالأخلاق والسلوك والخضوع لقانون النقابة وقراراتها، والانتظام في دفع الاشتراكات. وكانت لا تهتم عادة بإضافة شروط أخرى إلى ما تقدم فلم تكن تفرق في العادة بين العمال بحسب العمل الذى يتولونه في المشروع أو بحسب جنسيتهم أو سنهم، وبرغم ذلك كان معظم المنضمين إلى النقابات من العمال اليدويين، وكان اشترك مستخدمى الإدارة والفنيين قليلاً نسبياً، وربما رجع ذلك إلى قرب هؤلاء المستخدمين من رب العمل، وارتفاع مستواهم الاقتصادي والثقافي عادة عن مستوى العمال اليدويين، أما النساء العاملات فلم يؤلفن نقابات خاصة بهن، كما لم يشتركن إلا نادراً مع العمال في نقاباتهم، وربما كان ذلك نتيجة قلة عددهن ورغبتهم في الابتعاد عن حياة النقابات التى لا تتميز بالهدوء والسكينة، فضلاً عن وقوف التقاليد حائلًا - إلى حد كبير - دون اشتراكهن بدرجة فعالة في الحياة العامة. وضمت النقابات في عضويتها فريقاً من الأحداث المشتغلين بالصناعة أو ببعض الحرف، على أن انضموا إلى النقابات كان مقصوداً - فى الغالب - على دفعهم الاشتراك للنقابة، فلم يكونوا يساهمون فعلاً في تسيير أمورها.

وكانت لائحة كل نقابة تتناول بيان الأحكام الخاصة بتكوينها وإدارتها وحلها، وإلى جانب ذكر الشروط الخاصة بالعضوية كانت تحدد أغراض النقابة، وكانت تلك الأغراض تنحصر في الدفاع عن مصالح العمال المشروعة أمام رب العمل والسلطات العامة، وتحسين حال الأعضاء مادياً وأدبياً بكل الوسائل الممكنة، وأخصها إنشاء بعض المنشآت الاجتماعية التعاونية كصناديق التوفير وجمعيات التعاون ... الخ. وكثيراً ما كانت لوائح النقابات تنص صراحة على تجنب الاشتغال بالأعمال السياسية الحزبية أو الدينية، وبرغم ذلك فإن النقابات التى انصرفت إلى خدمة الأغراض النقابية وحدها كانت لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من مجموع النقابات.¹⁰⁴

تحركت هذه النقابات ليعمل بدافع من ظروف العمال الاقتصادية، ف وقعت عدة إضرابات قام بها عمال الترام بالقاهرة والإسكندرية وعمال المياه وعمال التنظيم وعمال الدخان وعمال المطابع بما فيهم عمال المطبعة الأميرية وعمال الترسانة والعنابر وعمال شركة النور. وانحصرت مطالب العمال في تخفيض ساعات العمل، وزيادة الأجور، والاعتراف بحقهم فى الحصول على أجازات مدفوعة الأجر، وتخصيص يوم للراحة الأسبوعية.

وكانت أبرز نتيجة لهذه الإضرابات، صدور قانون لجان التوفيق والتحكيم فى 18 من أغسطس عام 1919 التى كان اختصاصها فحص وتحقيق الشكاوى بين العمال وأصحاب الأعمال واستطاعت هذه اللجان - فى بعض الأحيان - أن تجعل النقابات تجنى ثمار مفاوضات الجماعة بوضع البذرة الأولى لعقود العمل المشتركة التى تشكل ركناً أساسياً من نشاط النقابات، مما أدى إلى تعضيد النقابات وتدعيمها وزيادة الإقبال على الانضمام إليها.¹⁰⁵ لذلك عمدت الشركات إلى مناهضة تلك الحركة عن طريق فصل رؤساء النقابات وأعضاء مجالس إدارتها وشراء ذمم من أبدوا استعدادهم للتفاهم معها على حساب زملائهم، برفع أجورهم أو إغداق المناصب عليهم.

وقد سجلت العشرينات الأولى احتدام الصراع بين العمل ورأس المال - على وجه العموم - فقد شهدت مولد الحزب الاشتراكي المصري فى عام 1920، وارتفع على صفحات الجرائد غبار المعارك بين مؤيدى الحزب ومعارضيه، ثم ما تلا ذلك من وقوع الانشقاق فى صفوفه وتحوله إلى حزب شيوعى عام 1921. وساعدت هذه الظروف على إنماء الوعى النقابى بين العمال، وخلق الإحساس بينهم بضرورة تأسيس اتحادات تجمع شمل النقابات لتقوى جبهة العمل فى مواجهة رأس المال.

الاتحادات العمالية الأولى

قام أول اتحاد لنقابات العمال فى مصر عام 1921، بفضل جهود رجال الحزب الاشتراكي المصري، وكان الاتحاد يضم ثلاثة آلاف عامل عند بداية تأسيسه فى القاهرة ثم انتقل إلى الإسكندرية بانتقال الحزب إليها بعد تحوله إلى حزب شيوعى، وكان لنشاط المنظمين الشيوعيين أثر كبير فى تقوية النقابات وتنظيم عملها، وبلغ الاتحاد أقصى درجات قوته عام 1923، حيث كانت تضم تحت لوائه نقابات عدة بالقاهرة والإسكندرية والمنصورة وطنطا وشبين الكوم، فنظم عدداً من الإضرابات لتحقيق المطالب الاقتصادية للعمال، كان أخطرها إضراب عمال "معمل الخواجات أبى شنب" بالإسكندرية واحتلالهم المصنع بعد مناوشات وقعت بينهم وبين البوليس، وقيامهم بطرد أصحاب المصنع منه.¹⁰⁶

¹⁰² ملكة عريان، مركز مصر الاقتصادي، ص 87.

¹⁰³ من أحمد إسماعيل إلى الدكتور زكى بدوى، الرسالة السابقة.

¹⁰⁴ حسين خلاف، نقابات العمال فى مصر، ص 39-38.

¹⁰⁵ إبراهيم الخطيرفى، نشأة نقابات العمال، مجلة المجتمع الجديد، عدد أغسطس 1947.

¹⁰⁶ الأهرام، 5/3/1924.

وشهد عام 1924 سلسلة من الإضرابات التي وقعت بالقاهرة والإسكندرية بتأثير الدعاية الشيوعية وتحت ضغط سوء الأحوال التي كان يعاني منها العمال، كان أبرزها إضراب عمال شركة الملح والصودا وعمال شركة زيت فاكوم وعمال الغزل بالإسكندرية وعمال التليفونات وعمال هليوبوليس وعمال الترام بالقاهرة.

فقد تقدم عمال شركة الملح والصودا إلى إدارة شركتهم بمطالب لتحسين أحوالهم، فردت الشركة على مطالبهم بفصل أربعين من زملائهم، فأضرب العمال احتجاجاً على تصرف الشركة، وطالبوا بإجابة مطالبهم، واستمر الإضراب مدة ثلاثة وعشرين يوماً، فقامت إدارة الشركة بإحضار عمال جدد بدلاً من عمالها المضربين، ودخلوا المصنع تحت حراسة البوليس فحاول العمال احتلال المصنع لمنع الشركة من تشغيل غيرهم بالقوة، ولكن البوليس تصدى لهم وأحبط تدبيرهم، وأخيراً تدخل محافظ الإسكندرية ووفق بين العمال المضربين وشركتهم، فعادوا إلى العمل بعد أن عدلت الشركة عن فصل زملائهم.¹⁰⁷ كما حدثت نفس الظروف مع عمال شركة الزيت بالإسكندرية الذين كان يوجههم زعماء الحزب الشيوعي.

وقدم عمال التليفونات بالقاهرة إلى وزير المواصلات مطالبهم التي كانت تنحصر في تعديل درجاتهم وتحسين أحوالهم، وحددوا مدة 21 يوماً يضرّبون بعدها إذا لم تجب مطالبهم، وبعد مرور المهلة المحددة أضربوا عن العمل مدة ساعة في مكاتبهم، فذهب وزير المواصلات إليهم ونصحهم بالعدول عن الإضراب مؤكداً لهم أن الوزارة تعمل لمصلحة الأمة لا لمصلحة الأشخاص، ومهمتها شاقة جداً، وهي تعطف على مطالب العمال، وطلب منهم أن يمهله مدة شهر لبحث مطالبهم، وطلب العمال منه أن يعطيهم وعداً كتابياً بهذا فأبى، وعدل العمال عن إضرابهم بعد أن توقفت المواصلات التليفونية مدة ساعة كاملة.¹⁰⁸

ويعكس إضراب عمال التليفونات موقف حكومة سعد زغلول من مطالب العمال، فهي حكومة الطبقة الوسطى تلك الطبقة التي تزعمت ثورة 1919 وجنت مكاسبها، ولذلك كانت تعتبر أن أمامها من المهام ما هو أجدر باهتمامها، واعتبرت مسائل العمال مشاكل ثانوية لا تستحق الاهتمام، فلم تكن بإصدار تشريع للعمل ينظم العلاقة بين العامل ورب العمل ويحفظ للعامل حقه ويحميه من عسف رأس المال. وكانت سلبية الحكومة هذه سبباً في أن وجد نشاط الحزب الشيوعي ونقاباته مرتعاً خصباً للعمل، وأن تبلغ مشكلة العمال ذروتها في عام 1924، إلى الحد الذي دفع الحكومة إلى إلقاء القبض على أعضاء الحزب وتصفيته وحل اتحاد النقابات.

ولم يكن من الحكمة أن تترك حكومة الوفد العمال في فراغ لا تؤمن عواقبه، فسارعت إلى تأسيس اتحاد تزعمه عبد الرحمن فهمي - أحد رجالات الوفد- تحت اسم " اتحاد نقابات عمال وادى النيل"، وكان نواة هذا الاتحاد "النقابة العامة للعمال" التي أسسها بعض الأعضاء الذين خرجوا على نقابة عمال الصنائع اليدوية¹⁰⁹ بعد أن أثبتت عدم قدرتها على القيام بالمهمة التي كانت تفرضها عليها ظروف أعضائها اكتفاء بمنهجها التقليدي الذي لا يخرج عن تقديم الرعاية الاجتماعية والمعونات المالية لأعضائها، وبعد تلاشي دروها النضالي في الحركة الوطنية حين فقدت اهتمام الحزب الوطني بها، لم تقم بتنظيم عمل جماعي من أجل تحسين أحوال أعضائها، ولم تساهم في حركة الإضرابات التي وقعت في العشرينيات الأولى.

ولكن لم تلبث حكومة الوفد أن اضطرت إلى الاستقالة أثر حادث مقتل السردار، وألت مقاليد الأمور إلى زيور باشا، فحلت وزارته مجلس النواب، وأسس حزب الاتحاد لتأييد الحكومة وشرع البوليس بطارد رؤساء النقابات وزعماء العمال بحجة تدخلهم في الأمور السياسية، كما أخذ البوليس يدس أنفه في أمور النقابات ويصادر اجتماعاتها. وقد عمت إضرابات العمال البلاد مطالبة بعودة الدستور والبرلمان. ثم أعقبت وزارة زيور قيام وزارة محمد محمود في (يونيو عام 1928) التي عصفت للمرة الثانية بالدستور.¹¹⁰

وبلغت النقابات في عهد الوزيرين حداً كبيراً من سوء، فوثب ذوو الأطماع الحزبية إلى مراكز القيادة فيها، وتزعم محبوب ثابت فكرة إقامة اتحاد جديد للعمال ينأى بهم عن النشاط الحزبي، فوجه الدعوة في (2 من أكتوبر عام 1927) باسم " نقابة العمال المتحدين" - التي كانت تضم عمال السكة الحديد والترسانة والعبانير، وكان رئيساً لها- لعقد اجتماع لبحث تكوين اتحاد عام لنقابات العمال. وعقدت بالفعل عدة اجتماعات لذلك الغرض لم تسفر عن نتيجة ما لسببين: أولهما، مطاردة الحكومة للنقابات وعدم ارتياحها لفكرة إعادة تكوين اتحاد يجمع شملها، وثانيهما، تباين الأغراض والمشارب السياسية لبعض المحامين الذين كانوا على رأس بعض النقابات، فكان لكل منهم مطامعه التي كانت انعكاساً لمطامع حزبه، فماتت دعوة محبوب ثابت في مهدها.¹¹¹

ونجح بعض المشتغلين بالحركة النقابية في تأسيس اتحاد من بعض النقابات في عام 1928 تحت اسم " الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري". وكانت بعض أموال النقابات المنضمة للاتحاد في ذمة مستشاريها، فلجأ الاتحاد الجديد إلى القضاء واسترد أموال نقابة السيارات التي كانت كافية لشراء ثلاث سيارات أجرة ليعمل عليها المتعطلون من أعضاء النقابة، كما استرد أموال "النقابة العامة لعمال القطر المصري" واشترى بها قطعة أرض بالسيتية بنى عليها داراً للنقابة، ونادياً رياضياً لأعضائها، وهذا يوضح لنا كيف كان مستشارو النقابات يسيئون استغلال سلطتهم ويسطون على أموال النقابات.

¹⁰⁷ المصدر السابق، 18، 25/2/1924.

¹⁰⁸ المصدر السابق، 6/3/1924.

¹⁰⁹ سيد قنديل، نقابتي، الرسالة العمالية الأولى، ص 18.

¹¹⁰ Zaki Badaoui, Les problemes du travail, p. 82.

¹¹¹ مذكرات محمد حسن عمارة (السكرتير العام السابق لاتحاد نقابات عمال القطر المصري). مخطوط في حوالى 50 صفحة من الحجم المتوسط، ص 10.

ويعتبر هذا الاتحاد أول تنظيم عمال مصرى تمكن من إقامة علاقات مع منظمات العمال فى الخارج، فقد عقدت أوامر الصلات بينه وبين حزب العمال المستقل فى بريطانيا، كما كان على صلة بالاتحاد الدولى لنقابات العمال بأستردام ومكتب العمل الدولى بجنيف، وقام احمد إسماعيل -سكرتير الاتحاد- بزيارة نقابات أوروبا للدرس والتحصيل وتطبيق ما يمكن تطبيقه من نظمها فى نقابات مصر، فزار المنظمات العمالية فى اليونان وتركيا ورومانيا والمجر والنمسا.¹¹²

وليس لدينا بيان عن عدد النقابات المنضمة للاتحاد، ومدى ما بلغه الاتحاد من نفوذ، ولكن يتضح من القليل الذى عثرنا عليه أن هذا الاتحاد كان محدود الأثر محدود النشاط، ولا نعرف تفاصيل وافية عن فحوى اتصالاته الخارجية وأهدافها، ولكن نستطيع أن نقطع أن هذه الصلات كانت سطحية، فلم يكسب سكرتير الاتحاد يعود من رحلته الاستطلاعية لشرق أوروبا حتى استغنى الاتحاد عن خدماته، وشب النزاع بين أعضاء الاتحاد فتقرر إيقاف نشاطه بصفة مؤقتة.

وبقى الميدان النقابى خلوا من اتحاد ينظم النقابات التى كانت موجودة فى ذلك الحين حتى أبريل عام 1930، حين قامت محاولة وفدية ترعها عزيز ميرهم -عضو مجلس الشيوخ الوفدى- لإقامة مكتب لتنظيم حركة العمال يكون نواة تأسيس اتحاد للنقابات. واستجاب لنداء عزيز ميرهم عدد من النقابات الهامة فى تلك الحقبة، أبرزها نقابة عمال ورش ترام مصر الجديدة ونقابة عمال المطابع المصرية وجمعية رقى العمال ونقابة خريجي المدارس الصناعية وعمال ورش النجارة الميكانيكية وعمال السيارات والنقابة العامة للعمال وعمال الدخان وعمال ترام القاهرة. وعقدت عدة اجتماعات لهذا الغرض أسفرت عن تأسيس "اتحاد عام للنقابات" برئاسة أحمد محمد آغا المحامى -أحد رجالات الوفد- ونصب حسنى الشنتناوى (وهو وفدى كذلك) مستشارا للاتحاد، واتخذ الاتحاد من دار نقابة عمال ترام القاهرة مقرا له.¹¹³

الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى

وفى أوائل عام 1930 أعاد بعض مؤسسى الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى (القديم) نشاطه من جديد، ولكن بدلا من أن يكون الاتحاد نابعا من تجمع النقابات قام الاتحاد -هذه المرة- بأعضائه فقط الذين كانوا من عشر مهين، وقام هؤلاء بتأسيس النقابات، ولم تسفر جهودهم إلا عن إقامة ثلاث نقابات هى: النقل الميكانيكى والتنظيم والحلاقين. وأسندت رئاسة الاتحاد إلى داود راتب -عضو الأحرار الدستوريين- ومن ثم ما اتسم به الاتحاد من محاولة خلق سند شعبى للحزب، ولكن لم يقدر له النجاح، إذ ما لبث بعض أعضاء الاتحاد أن قاموا بحركة (انقلابية) على رئيس الاتحاد، فعزلوه فى (ديسمبر عام 1930) ونادوا بعباس حليم زعيما للعمال.¹¹⁴

كانت البلاد فى تلك الحقبة تمر بظروف سياسية عصبية، فقد أقدمت وزارة إسماعيل صدقى -التي أعقبت وزارة النحاس فى يونيو عام 1930- على تأجيل انعقاد البرلمان شهرا ابتداء من 21 من يونيو عام 1930، ولكن أعضاء البرلمان صمموا على الاجتماع يوم 23 لتلاوة مرسوم التأجيل، لكن الحكومة فرضت الحراسة على المجلس، وبرغم هذا تمكن البرلمان من الانعقاد، واحتج على ما ارتكبه الحكومة من مخالفات للدستور. ثم تقرر - فيما بعد- مبدأ عدم التعاون مع الوزارة.

وتزعم الوفد حركة مقاومة الحكومة، مما أدى إلى وقوع عدة اضطرابات فى جبهات متعددة، واجهتها حكومة صدقى بالعنف الذى بلغ ذروته فى حوادث الإسكندرية (فى 15 من يوليو عام 1930) والقاهرة، فاستغلت بريطانيا هذا الموقف وأرسلت بارجتين إلى الإسكندرية بحجة المحافظة على أرواح الأجانب، وأبلغت صدقى بأنه يعد مسئولا عن حماية أرواح الأجانب ومصالحهم فى مصر، كما أبلغ النحاس أنه يجب أن تحل مشاكل مصر الداخلية دون أن تتعرض أرواح الأجانب ومصالحهم للخطر.

وتمادت وزارة صدقى فى اعتدائها على الدستور، ففضت الدورة البرلمانية، ثم ألغت دستور عام 1923 (فى 25 من أكتوبر عام 1930)، واستبدلته بدستور جديد، ثم أصدرت قانونا للانتخاب اشترط أن تكون سن الناخب 25 سنة، واشترط فى المنسوب أن يكون مالكا لأموال ثابتة مربوط عليها ضريبة عقارية أو ساكنا فى منزل لا يقل إيجاره السنوى عن اثني عشر جنيها، أو مستأجرا لأرض زراعية لا تقل ضريبتها عن جنيهاين سنويا، أو حائزا على الشهادة الابتدائية أو ما يعادلها. وهؤلاء المنسوبون هم الذين ينتخبون أعضاء البرلمان. وكان معنى هذا حرمان الطبقة الكادحة من العمال والفلاحين من انتخاب أعضاء البرلمان، ومن ثم ضمان عدم وصول الوفد إلى الحكم، لأن الوفد كان يعتمد على الطبقة الكادحة فى الوصول إلى الحكم، وكانت الفكرة التى استقرت فى أذهان الشعب أن الوفد هو الأمة، وبذلك تمتع الوفد بشعبية واسعة بين العمال والفلاحين.

ووسط موجة السخط التى عمت البلاد على تصرفات وزارة صدقى، وقف بعض أمراء البيت المالک فى صف الشعب، وكان أبرزهم عمر طوسون وعباس حليم. وركزت الأضواء فى صحف الوفد على عباس حليم بالذات، وكان فى شرح الشباب له نشاط رياضى واسع، وعلى علاقة طيبة بالوفد حتى أنه صرح فى أثناء الأزمة الدستورية أنه يتخذ الوفدية "دينا ثانيا له بعد الإسلام"¹¹⁵ وكان موقف كهذا من الحزب الذى يناضل من أجل حقوق الأمة الدستورية، كفيلا بأن يكسب صاحبه شعبية واسعة، وهو ما حدث بالنسبة لعباس حليم، الذى زاد من شعبيته تجريد السراى له من لقب "نبيل" وحرمانه من امتيازات أبناء أسرة محمد على، حتى أن البرلمان

¹¹² مقال بعنوان "حركة العمال فى مصر" بدون توقيع، الباشكاتب، مجلة سياسية أسبوعية، عدد 9/7/1934.

¹¹³ العامل المصرى، 26/5/1930.

¹¹⁴ سيد قنديل، المرجع السابق، ص 19.

¹¹⁵ كوكب الشرق، 5/12/1930.

الوفدى منحه باسم الأمة لقب "حضرة صاحب الشرف الرفيع"، وذلك فى اجتماعه بالنادى السعدى (فى 21 من يوليو عام 1930)، بعد صدور مرسوم فض الدورة البرلمانية¹¹⁶ فأصبح اسم عباس حليم يتردد على كل لسان.

ولا ريب أن شهرة النبيل الشاب وشعبيته التى اكتسبها بعد موقفه السياسى وحرمانه من اللقب الملكى، جعل أعضاء الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى يفكرون فى إسناد الرياسة إليه لإنقاذ الاتحاد من الوقوع بين براثن حزب الأحرار الدستوريين، بعد ما اتضحت نيات داود راتب رئيس الاتحاد، ولاعتقادهم أن وجود عباس حليم على رأس الاتحاد سيدعم نفوذه، ويجمع النقابات حوله، وخاصة أنه كان معروفاً أن عباس حليم يعمل باتساق تام مع الوفد، ومن ثم كان عرضهم الرياسة عليه فقبلها، وأعلنوا فصل داود راتب من الاتحاد وإسناد الزعامة إلى عباس حليم فى (17 من ديسمبر عام 1930)¹¹⁷.

ولم تكن رياسة عباس حليم للاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى هى المرة الأولى التى يرأس فيها منظمة عمالية، فقد كان رئيساً شرفياً للاتحاد الوطنى لنقابات العمال المصرية الذى تألف نتيجة لاتحاد نقابتى سائقى السيارات والميكانيكيين عام 1922 واستمر حتى عام 1928،¹¹⁸ ولكنه لم يكن مهتماً فى تلك الفترة بالتوجيه الإيجابى لهذا الاتحاد الذى كان محدود الأثر، كما أن صلته بالمنظمات العمالية انقطعت بانفراط عقد ذلك الاتحاد الصغير.

ولم يمض شهر على رياسة عباس حليم للاتحاد حتى أعلن إندماج "اتحاد عام النقابات" الوفدى - الذى كان يرأسه عزيز ميرهم بعد تحية أحمد أغا عن رياسته - فى اتحاد عباس حليم، ولعل هذا يلقي المزيد من الضوء على دور الوفد فى مساندة عباس حليم ويكشف عن سياسة الوفاق التى قامت فى تلك الفترة بين الوفد والنبيل، وبرغم حرص الوفد على الاستفادة من عباس حليم فى تنظيم الحركة العمالية، على أن يكون وجوده فى الاتحاد واجهة يعمل من ورائها رجال الحزب، فإن طموح عباس حليم دفعه إلى الحرص على أن تكون له السيطرة التامة على الاتحاد، فرفض السماح بتسلسل الوفديين إلى مجلس إدارته.¹¹⁹

وضع قانون الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى، وأعلن فى أبريل عام 1931 بجريدة "الصفاء" لسان حال الاتحاد وكان ذلك القانون ثمرة دراسة واسعة لقوانين اتحادات النقابات فى أوروبا، فقد أرسل الاتحاد إلى جميع اتحادات العمال بإنجلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا، يطلب نسخاً من قوانينها لدراسته، وقد أرسلت اتحادات العمال الشيوعية قوانينها للاتحاد ليسترشدها بها عند وضع قانونه، ولكنها أهملت ولم تؤخذ مبادئها فى الاعتبار عند وضع قانون الاتحاد الذى أستخدم فيه كثيراً بالمبادئ التى جاءت بقوانين الاتحاد فى أوروبا.¹²⁰

حدد القانون أغراض الاتحاد فى النواحي الاقتصادية بالعمل على تأليف النقابات لمختلف المهن، وتنظيم حركة المطالبة بتشريعات العمل، والسعى لتمثيل العمال بمكتب العمل، والعمل على تحسين حال الطبقة العاملة المادية والفكرية والاجتماعية، ومساواة العمال المصريين بزملائهم الأجانب الذين يعملون معهم فى مهنة واحدة فى الأجور والامتيازات على ألا تقل نسبة عدد العمال المصريين بالمؤسسات عن 80%، وحق العامل فى الراحة الأسبوعية وتحديد ساعات العمل بالقدر المعقول، وتحديد الحد الأدنى للأجور فى جميع المهن على أن يكون الأجر مناسباً مع متطلبات الحياة للعامل وأسرته، وإعداد المساكن الصحية بوساطة الحكومات والبلديات وأصحاب الأعمال، وإنشاء بورصات للعمل لتشغيل العمال العاطلين، وإقامة شركات للتعاون.

وفى النواحي الثقافية نص القانون على أن من أهداف الاتحاد، العمل على "توحيد الدرجة الأولى من التعليم (الإلزامى - الأولى - الابتدائى) وجعله إجبارياً مجانياً لجميع المصريين بنين وبنات"، وأن ينشر الاتحاد مدارس ليلية لمحو الأمية ومدارس آخر الأسبوع Weekend على نحو المدارس التى ينشئها اتحاد عمال إنجلترا واتحاد عمال ألمانيا وغيرها، وإنشاء جامعة ليلية لنشر الثقافة العامة بين الطبقة العاملة، وتأسيس جريدة تنطق بلسان الاتحاد يشرف عليها العمال ويحررونها بأنفسهم لتعبر عن مصالحهم وتعمل على تنويرهم، كما يؤسس الاتحاد أندية لاجتماعات العمال، وينظم فيها دوراً للكتب وغرفاً للمطالعة، وفيها تلقى المحاضرات، وتعرض وسائل التسلية البريئة على اختلافها، كما أن الاتحاد يعنى بنشر الثقافة الرياضية بين الطبقة العاملة.

وفى مجال العلاقات الخارجية نص قانون الاتحاد على أن تنظم العلاقات بين الاتحاد والاتحاد الدولى للنقابات بأوربا U.T.F.I. ومكتب العمل بجنيف، واتحادات الدول الشرقية، وإرسال مندوبين سنوياً لحضور مؤتمرات العمال لدرس حالاتهم ونظمهم وقوانينهم.

وفى مجال التنظيم، نص القانون على تأليف نقابة من العمال الذين لا توجد لهم نقابة تمثلهم باسم "نقابة العمال المختلطة" إلى أن يصل عدد كل طائفة من مشتركىها إلى خمسين، فيعلنوا تأليف نقابة باسم طائفتهم. وأن يؤلف الاتحاد العام اتحادات مركزية فى كل مركز من مراكز القطر المصرى به ثلاث نقابات أو أكثر خاضعة للاتحاد العام.

¹¹⁶ المصدر السابق، 22/7/1930.

¹¹⁷ مذكرات عمارة، ص 13.

¹¹⁸ The Egyptian Gazette, 5.2.1931.

¹¹⁹ شوكت التونى المحامى (مستشار اتحاد نقابات عمال القطر المصرى سابقاً) مقابلة شخصية فى 4/10/1964.

¹²⁰ عباس حليم، مقابلة شخصية فى 26/6/1964.

وحرص القانون على تأكيد أن الاتحاد العام والاتحادات المركزية والنقابات لا يتدخلون في الشؤون السياسية والدينية، وأن الاتحاد سيقوم بحماية كل عامل يفصل من عمله بسبب اشتغاله بالنقابات.¹²¹

ومن الواضح أن لهذا القانون مصدرين: أحدهما، قوانين اتحادات العمال في الخارج وثانيهما، قانون نقابة عمال الصنائع اليدوية الذي يبدو أثره واضحا في النص على قيام الاتحاد بتأدية الخدمات الثقافية والرياضية لأعضاء وإقامة شركات للتعاون.

ولم تكن حكومة صدقي لتدع الاتحاد يشب عن الطوق، وتعظم قوته بازدياد عدد النقابات المنضمة إليه، وخاصة أن كل الشواهد كانت تدل على أن هناك صلة وثيقة تربط الاتحاد بالوفد بما يشبه التحالف، فأسرت الحكومة على إغلاق دار الاتحاد في 15 من مارس عام 1931، وشتت على النقابيين حربا في أرزاقهم، فكانت تفصلهم وتلقى القبض عليهم بين وقت وآخر، وتزج بهم في سجون الأقسام بمختلف أنحاء القاهرة.¹²²

وقد وجه رئيس الاتحاد إنذارا¹²³ إلى إسماعيل صدقي قدم إلى محكمة السيدة زينب في 30 من مارس عام 1931، طالبه فيه برد أموال الاتحاد التي كانت قد صودرت، وسحب رجال البوليس من أمام دار الاتحاد، وألا يكون ملزما بدفع 25 جنيها كتعويض عن كل يوم من الأيام التي تعطل فيها الاتحاد عن العمل. ولكن القاضي رفض قبول هذا الإنذار، فكتب الاتحاد مذكرة إلى رئيس الحكومة ناشده فيها العدول عن مطاردة الاتحاد، ولكن دون جدوى، فجأر الاتحاد بالشكوى إلى الاتحاد العام لنقابات العمال البريطانيين طالبا التدخل لدى الحكومة الإنجليزية للضغط على الحكومة المصرية حتى تعدل عن مناهضتها للاتحاد فتقرر حضور وفد من الاتحاد الإنجليزي مكون من ثلاثة أعضاء برياسة مستر بين السكرتير العام لدراسة أحوال النقابات المصرية،¹²⁴ ولكن حكومة صدقي عملت على منع وصوله.

وحين عقد مؤتمر اتحاد النقابات العالمي بمديريه (في أواخر يوليو عام 1931)، أوفد اتحاد نقابات عمال القطر المصري سكرتيره العام (إبراهيم زين الدين) لحضور المؤتمر وتقديم شكوى عمال مصر من تكبير الحرية النقابية، وكان من نتيجة ذلك أن اتخذ المؤتمر قرارا بالاحتجاج¹²⁵، على ما تتخذه الحكومة المصرية من وسائل القمع ضد الاتحاد العام، وناشد حكومة العمال بإنجلترا وغيرها من الحكومات بذل مساعيها لدى الحكومة المصرية لمنعها من مقاومة حركة العمال، كما قرر المؤتمر إيفاء سكرتير الاتحاد الدولي إلى مصر لعمل تقرير عن أحوال العمال المصريين ونقباتهم.

وفي خريف عام 1931 وصل والتر سكفنلز Walter Scavenlis سكرتير الاتحاد الدولي للعمال إلى القاهرة، وحاولت الحكومة أن تحول بينه وبين لقاء العمال، ولكن الاتحاد نجح في إقامة مؤتمر بالمعادى حضره ممثلون عن 33 نقابة من نقابات الاتحاد، واستمر الاجتماع ثلاث ساعات¹²⁶. وقف خلالها سكفنلز على أحوال العمال المصريين ورفع مذكرة إلى الاتحاد الدولي ذهب فيها إلى ضرورة تحسين أحوال عمال مصر ورفع الاضطهاد عنهم.

وكان لهذا النشاط الدعائي المضاد للحكومة على مستوى المنظمات العمالية في الخارج أثره الكبير في إقدام الحكومة على محاولة إصدار تشريعات للعمل، واستعان في هذا بخبير أجنبي من مكتب العمل الدولي وضع مشروعا لتشريع العمل، كما أنشأت الحكومة مكتب العمل، وجعلته ملحقا بوزارة الداخلية لأن مسائل العمل كانت تعد عندئذ من اختصاص جهاز الأمن العام. ولم تعن الحكومة بإصدار التشريع.

لذلك أصدر الاتحاد بيانا في ديسمبر عام 1932 حمل فيه على الحكومة واتهمها بحرمان العمال من تمثيلهم بالمجلس الاستشاري الأعلى للعمل والعمال، والاعتداء على الحرية النقابية بإغلاق دور النقابات والاتحاد العام، وإهمال معالجة أزمة البطالة، وطالب الاتحاد في ختام بيانه بإطلاق الحرية النقابية¹²⁷.

ولكن الحكومة لم تعدل عن خطتها في مطاردة الاتحاد وغلق دوره، وإلقاء القبض على أعضائه، حتى أصبح وجوده في حكم العدم من أواخر عام 1932 حتى أوائل عام 1934 إلا ما كان يصدره رئيسه من حين لآخر من بيانات الاحتجاج على تصرفات الحكومة في المسائل العمالية.

وعمرت تلك الفترة بالاضطرابات والقضايا السياسية وخاصة قضية القنابل المشهورة وما تبعها من تشديد الإجراءات البوليسية، وعلو مد العنف في مواجهة النشاط العمالي، مما أدى إلى توقف النشاط العمالي العلني، وبقى للنقابات دورها البارز في المقاومة السياسية التي كان يوجهها الوفد¹²⁸.

121 الصفاء، 3/4/1931.

122 مذكرات عمارة، ص 15.

123 مصر، 31/3/1931.

124 أبو الهول، 12/6/1931.

125 Zaki Badaoui, op. cit., p. 29.

126 البلاغ، 7/10/1031.

127 الوادي، 28/12/1932.

128 مذكرات عمارة، ص 20.

وفى أوائل عام 1934 أعاد الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري نشاطه متخذاً من دار عباس حليم بقصر الدوبارة مقراً له ووضع الاتحاد برنامجاً جديداً للعمل هدفه تحسين ظروف العمل ورفع مستوى الأجور، وتقديم خدمات ثقافية ورياضية وعلاجية لأعضائه، وإلحاق العاطلين منهم بالعمل، والتدخل في المنازعات التي تنتش بين النقابات المنضمة إلى الاتحاد وأصحاب الأعمال لمحاولة الوصول إلى ما يشبه نظام عقود العمل المشتركة، هذا بالإضافة إلى العمل على تجميع العمال في نقابات لبث الوعي النقابي بينهم¹²⁹.

وقد بلغ عدد النقابات المنضمة للاتحاد حداً أثار مخاوف الحكومة، وخاصة بعد ما بدأ أثر توجيهات الاتحاد واضحاً في إضراب عمال المدابع وعمال الفواخير والجزارين، كما أن انضمام نقابات عمال السكك الحديدية من سائقي القطارات وعمال المناورة والحركة وكذلك عمال الترام وثورتيكروفت، أعطى الاتحاد قوة لا يستهان بها إذا ما لجأ إلى تنظيم عمل جماعي ضد رأس المال، خاصة أن عدد أعضاء الاتحاد وفروعه (الاتحادات المركزية) في الجيزة والفيوم والمنيا وأسوان وطنطا والمنصورة ودمههور والإسكندرية وحلوان ومنوف وبنها بلغ حوالي 300 ألف عامل¹³⁰.

وقد وضع الاتحاد برنامجاً اجتماعياً موضع التنفيذ، فأقم نظاماً للعلاج الطبي، واهتم بالرياضة البدنية، ومحو الأمية. كما خصص زياً موحداً للأعضاء وكان هذا الزى يتكون من قميص وبنطلون وغطاء للرأس أطلق عليه اسم "المصرية"، كما كان الأعضاء يحيون بعضهم البعض برفع اليد على الطريقة النازية¹³¹. وكان رئيس الاتحاد على علاقة ودية بالمستر "جريفز" مدير مكتب العمل الحكومي، فقد بارك الأخير جهود الاتحاد في التوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال، مما جنب المكتب الحكومي مواجهة المشاكل، ونجح الاتحاد في عقد اتفاقات جماعية باسم العمال مع أصحاب الأعمال قريبة الشبه بعقود العمل المشتركة، كان أهمها ذلك الذي عقد بين أصحاب الفواخير والعمال، فقد تعرضت تجارة الفخار في أوائل الثلاثينيات للكساد، مما دفع أصحاب الفواخير إلى تخفيض أجور العمال وتوفير عدد كبير منهم، فقام العمال بإضرابات عدة أسفرت عن تدخل الاتحاد بين المضربين وأرباب العمل والتوصل إلى اتفاق يقضى بأن تتوقف مصانع الفخار مدة شهر حتى يتم بيع الإنتاج المتراكم في مخازنها، على أن تدفع المصانع 10% من قيمة مبيعات الإنتاج للعمال، ثم تستأنف عملها بعد مرور الشهر دون المساس بأجور العمال. ووقع على ذلك الاتفاق أصحاب 32 مصنعا للفخار، وأبلغ الاتحاد صورته إلى مكتب العمل، ولكن أحد أصحاب الفواخير خرج على الاتفاق وطلب من البوليس حمايته، فتدخل البوليس واستخدم العنف مع العمال، ففشل الاتفاق وعاد العمال إلى الإضراب¹³².

ومع مرور الأيام أخذ الاتحاد يزداد نفوذاً بزيادة عدد النقابات المنضمة إليه، وعنى بتنظيم الإضرابات المتفرقة التي قام بها العمال للمطالبة بتحسين أجورهم وخاصة أن الأزمة الاقتصادية أدت إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال مما خلق مشكلة بطالة عجزت الحكومة عن حلها. وكانت دار الاتحاد ملتقى العمال من كل حذب وصوب لتدارس شئونهم. ورأت الحكومة أن تضع لهذا النشاط حداً، فأصدر كين بويد مدير الإدارة الأوربية بوزارة الداخلية أوامره بمنع العمال من دخول دار الاتحاد، فضرب البوليس حصاراً حول الدار (في 20 من يونيو عام 1934). فاجتمعت الهيئة التنفيذية للاتحاد في مههى بالخازندار، وقررت تنظيم زحف من العمال لدخول الدار عنوة¹³³.

وصل العمال إلى دار الاتحاد متفرقين في صباح اليوم التالي، ثم تجمعوا أمامها وكان عددهم يربو على المائتين، فأحاطوا بالقوة التي كانت تحاصر الدار واشتبكوا معها في معركة استعملت فيها العصى من الجنود والحجارة والزجاجات من العمال، واضطر أفراد القوة أن ينجوا بأنفسهم أمام تكاثر العمال، واستجدوا بالداخلية وفي تلك الأثناء تمكن الكثير من العمال من الدخول إلى حديقة دار الاتحاد واستمرت المعركة بينهم وبين رجال القوة الذين حاصروهم داخل الدار، استخدم فيها العمال الحجارة وأصص الزرع، ورد عليهم البوليس -الذي كان قد وصلته نجدة كبيرة- بإطلاق الرصاص حتى تمكن من اقتحام الدار وإلقاء القبض على 95 عاملاً من مختلف النقابات. وأسفر الحادث عن إصابة سبعة من العمال بطلقات الرصاص كانت إصابات بعضهم خطيرة، كما أصيب عدد من رجال البوليس بجروح¹³⁴.

قد أثار هذا الحادث عطف الرأي العام على العمال، وشرعت الصحف تتناول الحادث كل من وجهة نظرها الخاصة فذرفت صحف الوفد المداد بسخاء على ضحايا الحكومة، بينما رمت الصحف المؤيدة للحكومة العمال بتهمة إشاعة الفوضى وانتهاج سبل البلشفية. ونظر فريق ثالث من الصحف إلى المشكلة نظرة موضوعية فطالب بضرورة إصدار تشريع يحمي العمال من عسف أصحاب الأعمال وإطلاق الحرية النقابية من عقابها.

وبعد ثلاثة أيام من وقوع الحادث مات أحد العمال¹³⁵ الذين جرحوا برصاص البوليس فشيعت جنازته في شبه مظاهرة سياسية وعمالية، وتقدم المشيعين كبار رجال الوفد وعباس حليم، وقام عمال النقل بعدة إضرابات احتجاجاً على اعتقال إخوانهم العمال

¹²⁹ عباس حليم، مقابلة شخصية في 26/6/1964.

¹³⁰ The Egyptian Gazette, 22. 6.1934

¹³¹ ويعكس هذا النظام طموح عباس حليم السياسي، فقد كان شغوفاً بالنازية، وكان يهدف إلى إيجاد تنظيم سياسي شعبي يمكن أن يكون له ثقل سياسي في حياة البلاد، يتيح له المشاركة في الحكم، حتى تسنح الفرصة لخلع الملك فؤاد وإقامة نظام حكم يسمح بنقل العرش إلى فرع حليم (حديث شخصي مع عباس حليم في 1/7/1964)، ولكن الأيام أقتنعت بالعدول عن أحلامه السياسية.

¹³² The Egyptian Gazette, 22.6.1934.

¹³³ مذكرات عمارة، ص 22.

¹³⁴ البلاغ، 21/6/1934.

¹³⁵ هو إبراهيم محمد أحمد سكرتير نقابة الحلاقين.

المتهمين، كان أبرزها إضراب سائقى التاكسى وسائقى وعمال ثورتيكروفت. وأصدر الاتحاد بياناً ناشد فيه العمال التزام الهدوء والسكينة انتظاراً لكلمة القضاء¹³⁶.

وفى 29 من يونيو ألقى القبض على عباس حليم، ولكن لم يلبث أن أطلق سراحه بتدخل السفير البريطانى -نتيجة لمساعى الأمير محمد على- دون أن توجه إليه تهمة معينة. وتمت محاكمة العمال المتهمين فى الحادث وكان معظمهم من قادة النقابات البارزين، فحكم على البعض مدداً متفاوتة، وأطلق سراح البعض الآخر. وتوقف نشاط الاتحاد ونقاباته نتيجة لوجود المنظمين البارزين فى السجن.

إن مسئولية الدم العمالى الذى أريق فى 21 من يونيو عام 1934 تقع -فى رأينا- على عاتق المنظمين النقابيين الذين قادوا زحف العمال على دار الاتحاد، فوضعوا أنفسهم أمام البوليس وجهاً لوجه فى معركة يعلمون جيداً لمن سيكون النصر فيها، فلم يكن مجدياً أن يدخل العمال دار الاتحاد عنوة، ولكن كان الأجدى أن يعمد الاتحاد ممثلاً فى نقاباته إلى إعلان الإضراب العام فى جميع أنحاء البلاد -وقد كان فى مركز يسمح له بهذا- لإجبار الحكومة على إطلاق الحرية النقابية والاعتراف بالاتحاد لقد كانت العناصر القيادية التى نظمت هذا الزحف محدودة الخبرة بالتنظيم وتوجيه النضال الجماعى، برغم أنها تضمنت أناساً من الرعيل الأول الذى خدم الحركة بإخلاص طيلة ربع قرن من الزمان.

ومهما يكن من أمر، فقد أظهر هذا الحادث الاتحاد بمظهر بطولى بين صفوف العمال وحين استأنف نشاطه بعد خروج أعضاء الهيئة التنفيذية من السجن فى ديسمبر عام 1934 انضم إليه عدد كبير من النقابات، وكان العمال يتسابقون لتسديد الاشتراكات وحمل بطاقات العضوية¹³⁷.

وقام الاتحاد فى تلك المرحلة بتأسيس شركة تعاونية للسجاير، بقصد تشجيع العمال على المساهمة فى المشروعات الاقتصادية، ومن ثم كانت فكرة تأسيس الشركة برأس مال عمالى خالص، تعود أرباحه على العمال وحدهم. فوزعت الأسهم على العمال بالتقسيم المريح، ولكن انتشارها كان محدوداً لوقوع العمال تحت ظروف اقتصادية سيئة فى وقت كان فيه الانخفاض هو الطابع المميز للأجور، ولذلك بدأت الشركة عملها برأس مال مدفوع قدره ثلاثون ألف جنيه دفعها عباس حليم بصفة سلفة للشركة. ونميل إلى الاعتقاد أن عباس حليم استغل اسم الاتحاد فى تأسيس هذه الشركة، فهو يعلم جيداً أن أحوال العمال أسوأ من أن تسمح بجمع رأس المال اللازم للمشروع، وأن استغلال اسم الاتحاد فى شركة تنتج السجاير الشعبية كان من شأنه أن يضمن استثماراً مربحاً لرأس المال الذى دفعه عباس حليم نظراً لما كان متوقفاً من إقبال العمال على شراء إنتاج الشركة التى تحمل اسم اتحادهم

وقد تحقق هذا بالفعل -فى بداية الأمر- فحقق المشروع نجاحاً ملحوظاً، وأقبل العمال على تشجيع إنتاج الشركة، ولكنها تعرضت لحرب ضروس شنتها الحكومة وشركات الدخان الاحتكارية. وقاومت الحكومة عملية بيع الأسهم، وشن الوفد فى صحفه حملة على الشركة، وحرص العمال على عدم تسديد بقية أقساط الأسهم. وتدهور المركز المالى للشركة، مما ترتب عليه تصفيتاها فى عام 1936.¹³⁸

على أن أقوى ضربة وجهت إلى الاتحاد العام لنقابات العمال هى تلك التى سددها الوفد فى فبراير عام 1935، حين أقال "المجلس الأعلى للعمال" فى شكل اتحاد للنقابات نجح فى اقتناص عدد كبير من النقابات التى كانت منضمة إلى الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى، فكان "المجلس الأعلى للعمال" إسفيناً شق الحركة العمالية إلى قسمين، شايح أحدهما الوفد، وانضم الآخر إلى عباس حليم. فكانت فرصة ذهبية اقتنصها البوليس السياسى للقضاء على الإثنين معاً.

ولكن انقسام الحركة العمالية لم يمنع العمال من تلبية داعى النضال الوطنى حين تمس مصالح البلاد. فقد بقيت النقابة هى الخلية الأولى التى تجمع عمال المؤسسة وتبرز دورهم السياسى حين ينفجر سخط الشعب. وكان للعمال دور بارز فى المظاهرات التى قامت فى نواحي القاهرة وبعض المدن الكبرى فى نوفمبر عام 1935 احتجاجاً على تصريح صمويل هور¹³⁹ وزير خارجية بريطانيا المتعلق بالدستور، ولمطالبة زعماء الأحزاب السياسية بالاتحاد للحفاظ على الحقوق الدستورية للأمة. وأصيب كثير من العمال فى هذه المظاهرات وسقط أحدهم قتيلاً برصاص البوليس، كما قتل عدد من الطلبة كذلك، وقام إضراب عام فتوقفت الحياة الاقتصادية فى القاهرة، واحتجبت الصحف، وعطلت الأعمال حدادا على الشهداء.

وقد أدت هذه الحوادث إلى اتفاق الأحزاب على إقامة جبهة وطنية على أساس إعادة دستور 1923، وإجراء انتخابات حرة والعمل على عقد معاهدة بين مصر وبريطانيا طبقاً لنصوص المشروع الذى انتهت إليه مفاوضات النحاس - هندرسن فى ربيع عام 1930- وكللت مساعى الجبهة بالنجاح، وأسفرت عن تأسيس "الجبهة الوطنية" من الوفد المصرى وحزب الأحرار الدستوريين وحزب الشعب وحزب الاتحاد والحزب الوطنى وبعض المستقلين. وكتبت الجبهة للملك وللحكومة البريطانية، فاستجاب الملك فؤاد لطلب الجبهة وأصدر أمراً ملكياً فى 12 ديسمبر عام 1935 بإعادة العمل بدستور 1923، ووافقت الحكومة البريطانية على عقد معاهدة

¹³⁶ البلاغ، 2/7/1934.

¹³⁷ سيد قنديل، نقابتي، ص 25.

¹³⁸ مذكرات عمارة، ص 24.

¹³⁹ صرح هور فى 9 نوفمبر عام 1935 أن الحكومة البريطانية نصحت بالأيعاد دستور 1923 ولا دستور 1930 إذ ظهر أن الأول غير صالح للعمل، وأن الآخر لا ينطبق مع رغبات الأمة. (انظر/ عبد الرحمن الرفاعى، فى أعقاب الثورة المصرية، ج 2، ص 200).

على شرط أن تتباحث الحكومتان -بمساعدة مستشاريهما العسكريين- بصفة سرية وبروح التحالف المنشود فى تطبيق الأحكام العسكرية الواردة فى مشروع معاهدة 1930 على الحالة التى تغيرت عما كانت عليه من قبل¹⁴⁰.

وكانت هذه الأحداث فرصة مناسبة لترميم الصدع الذى أصاب الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى بعد تأسيس الوفد للمجلس الأعلى للعمال، فدعا الاتحاد إلى عقد مؤتمر لنقابات العمال لبحث موضوع اشتراك العمال فى الجبهة الوطنية. واجتمع المؤتمر فى 22 من ديسمبر عام 1935 وقرر تأليف "كتلة برلمانية" عمالية، بغرض تمثيل الطبقة العاملة ببعض أفرادها وبمن تأنس فيهم تتوفر على مبادئها فى البرلمان الذى تسفر عنه الانتخابات، وتأييد مبادئ الجبهة الوطنية والعمل على دوامها واستمرارها¹⁴¹ ولكن أحدا لم يعر اهتماما لقرارات المؤتمر.

وحين صدر القانون بتحديد ساعات العمل فى الصناعات الخطرة، اجتمع ممثلو النقابات المنضمة للمجلس الأعلى للعمال فى 11 من يناير عام 1936 لدراسة القانون، ثم قرروا الاحتجاج عليه، وطالبوا الحكومة بإعادة النظر فيه، وتكوين لجنة لاستطلاع رأى العمال، وعرض القانون المعدل فى الدورة البرلمانية التالية¹⁴².

ولكن حين دعا الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى إلى عقد مؤتمر مماثل فى 12 من يناير عام 1935 لمناقشة مشروع قانون عقد العمل الذى وضعه المجلس الأعلى للعمل والعمال¹⁴³ فقام البوليس بمنع العمال من دخول دار الاتحاد حيث مكان انعقاد المؤتمر فنظم العمال مظاهرة طافت شوارع القاهرة ومرت بوزارة التجارة والصناعة وبمجلس الوزراء والبرلمان، واجتمعت لجنة تنظيم المؤتمر فى مقر نقابة موظفى المحال التجارية، وأصدرت قرارا بالاحتجاج على مشروع قانون عقد العمل وتحديد ساعات العمل فى المحال الخطرة بتسع ساعات، وطالبوا بجعل الأعضاء الذين ينوبون عن العمال فى المجلس الأعلى للعمل يتساوون فى العدد مع مندوبى أصحاب الأعمال، وأن يكون اختيار مندوبى العمال لمدة سنتين، كما طالبوا بتحديد ساعات العمل فى المحال التجارية والصناعية بحيث لا تزيد على ثمانى ساعات، ومطالبة الحكومة بالانضمام إلى مكتب العمل الدولى، والاحتجاج على عدم السماح بعقد مؤتمر العمال لدى رئيس الوزراء ووزير الحفانية ووزير التجارة والصناعة، وإبلاغ الاحتجاج إلى سفراء الدول فى مصر، ومكتب العمل الدولى بجنيف، واتحاد نقابات العمال بباريس¹⁴⁴.

وقد حمل عام 1936 نذر اضمحلال شأن اتحاد نقابات عمال القطر المصرى، فقد ألغى الملك فاروق مرسوم حرمان عباس حليم من امتيازات أفراد أسرة محمد على وأعاد له لقب "النبل"، فانصرف عباس حليم عن الاهتمام بشئون العمال، وأخذ يتنصل من تبعاته، وخاصة أن النحاس كان على رأس الوزارة التى شكلت لمفاوضة الإنجليز، وكان وجود عباس حليم على رأس الاتحاد بعدما ساءت علاقته بالوفد من شأنه أن يظهره بمظهر المناوئ للحكومة الوطنية، والذى يضع العقبات فى طريق تحقيق أمل الشعب، كما أن اهتمامه بالعمال لم يعد له ما يبرره بعد أن استنفذ أغراضه، ولم تبد فى الأفق بشائر تحقيق مطامعه السياسية.

وهكذا أخذ الاتحاد يتداعى، وطارذ رجال القلم المخصوص البارزين من أعضائه وزج بهم فى السجن، وحررت لهم محاضر التحرى، وحرص البوليس والشركات والمصانع على فصل المنظمين النقابيين من أعضاء الاتحاد، كما تعقب دور النقابات التى أسستها جهود رجال الاتحاد فأغلقها واستولى على أموال وأوراق الاتحاد المركزى بالإسكندرية الذى استنجد سكرتيره بالاتحاد العام وهدد بحل الاتحاد المركزى بالإسكندرية إذا لم يقم الاتحاد العام ببذل الجهود لحماية أعضائه¹⁴⁵. ولكن ما من مجيب فقد انفرط عقد الاتحاد، وعادت النقابات تناضل منفردة من أجل تحسين أحوال أعضائها وظروف عملهم.

وكما شهد عام 1936 توقف نشاط الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى، شهد أيضا موجة عارمة من الإضرابات العمالية اجتاحت البلاد وكانت أبرزها إضرابات عمال النسيج والسكر والنقل، وقد قامت تلك الإضرابات بدافع من سوء الأحوال الاقتصادية التى كان يعيشها العمال فى ظلها.. فلقد شهدت تلك الفترة نوعا من التحالف بين الرأسمالية المصرية والرأسمالية الأجنبية، فتأسست مجموعة من المؤسسات والشركات، وخاصة فى صناعة النسيج برأس مال مشترك، وأدى صدور قانون عقد العمل فى عام 1935 وتحديد مكافأة تمنح للعمال عند تركه الخدمة بعد مرور سنوات معينة حددها القانون إلى لجوء أصحاب الأعمال إلى فصل العمال ثم إعادة تعيينهم كل بضعة شهور، وبذلك لا يكون للعمال مدة خدمة يستحق عنها مكافأة، كما اتجه معدل الأجور إلى الانخفاض ورغم أن الأسعار كانت أخذة فى الارتفاع وبقيت ساعات العمل لا تعرف حدودا، ومن ثم كان انفجار السخط العمالى على هذه الأوضاع السيئة الذى اتخذ مظهرا عنيفا بعكس سوء تنظيم هذه الإضرابات، فقد لجأ العمال إلى تحطيم الآلات والمرافق، وأدى هذا إلى إبتاع الحكومة الشدة معهم فأطلق الرصاص على العمال فى مصانع السكر بالحوامدية، وعلى عمال الترام بالإسكندرية، ورفض رئيس الوزراء النحاس باشا مقابلة وفد عمال وسائقى السيارات قدم لرفع مطالب العمال وأهان رئيسه. وقبض على زعماء تلك الإضرابات ووجهت إليهم تهمة الشيوعية.

¹⁴⁰ عبد الرحمن الرفاعى، فى أعقاب الثورة المصرية، ج 2، ص 212-202.

¹⁴¹ الأهرام، 29/12/1935.

¹⁴² البلاغ، 12/1/1936.

¹⁴³ كان المجلس الأعلى للعمل والعمال يتكون من ممثلين لاتحاد الصناعات والحكومات والعمال، تختارهم الحكومة، ويختص بالنظر فى شئون العمال ووضع مشروعات القوانين المتعلقة بالعمل والعمال. وقد تأسس هذا المجلس فى 31 من ديسمبر عام 1932.

¹⁴⁴ البلاغ، 12/1/1936.

¹⁴⁵ من زكى أبو العلا إلى محمد حسن عمارة فى يونيو عام 1936 (انظر/ملحق 1).

هيئة تنظيم الحركة العمالية وتأسيس الاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية

كان من أثر المطامع الحزبية والشخصية التي وجهت مصير الحركة العمالية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى منتصف الثلاثينيات، أن اتجه بعض قادة العمال ممن تربوا في حجر اتحادات العمال في تلك الحقبة وتمرسوا بالعمل النقابي، إلى ضرورة إيجاد حل عمالي للأزمة التي مرت بها الحركة نتيجة تصارع الأطماع الحزبية والشخصية، ومن ثم أسسوا "هيئة تنظيم الحركة العمالية" في 12 من سبتمبر عام 1937 بهدف إعادة نشاط النقابات وتنظيمها وبث الدعاية لإعادة حزب العمال كهيئة سياسية تحمي العمال من الوقوع بين براثن الأحزاب السياسية، وأخيرا تحذير العمال من الأشخاص والجماعات التي تعمل باسمهم لغايات خاصة¹⁴⁶.

وشرعت هذه الهيئة في التمهيد لإقامة اتحاد عام للنقابات فأخذ مندوبو النقابات يجتمعون للتشاور، وبدأت الهيئة تجمع شمل النقابات وتعيد تنظيمها برغم الصعوبات المادية التي كانت تعترض طريقها.

لكن لم يكد يمضى شهر ونصف الشهر على قيام الهيئة حتى عاد عباس حليم في الثاني من نوفمبر عام 1937 من رحلة كان قد قام بها إلى أوروبا في أغسطس، وظهر اتجاه بين أعضاء الهيئة للعودة إلى العمل مع عباس حليم الذي كان قد صرح¹⁴⁷ قبل سفره بأنه يعتزم استئناف رئاسته للحركة العمالية بعد أن كان قد أوقف نشاطه مدة ثمانية عشر شهرا "حتى يتمكن الوفد من عقد معاهدة الصداقة مع إنجلترا، وللحصول على قرار بإلغاء الامتيازات الأجنبية في جو مفعم بالسلام". فنظم مؤيدوه استقبالا عماليا حافلا له بالإسكندرية والقاهرة، وأصبحت الهيئة تعقد اجتماعاتها برئاسته.

وفي الأول من مارس عام 1938 أعلن تأسيس الاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية من 32 نقابة برياسة عباس حليم، وبعد شهر أجرى تعديل على رياسة الاتحاد فأُسندت إلى محمد الدمرداش الشندي، وكان عاملا فنيا من عمال النسيج بالإسكندرية فاز بعضوية مجلس النواب ووجه سؤالين إلى وزير التجارة والصناعة، أحدهما عن استطلاع رأى الحكومة في إصدار قانون للاعتراف بالنقابات، والآخر عن نشاط المجلس الاستشاري للعمل والعمال. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يرتفع فيها صوت واحد من العمال داخل قاعة مجلس النواب بمطالب عمالية¹⁴⁸. ومن ثم كان اختيار النائب العمالي الأول رئيسا للاتحاد، واختار مجلس الاتحاد لعباس حليم مركز "الزعيم"!!.. والحق أن عباس حليم لم يكن له أي نفوذ يذكر على هذا الاتحاد، فقد كانت العناصر العمالية النشيطة هي التي توجه أموره.

وكان لهذا الاتحاد نشاط كبير في المطالبة بإصدار تشريعات العمل، فنظم مظاهرة 8 من مايو عام 1938 للمطالبة بالاعتراف بالنقابات، وإعادة النظر في قانون إصابات العمل، وتخفيض ساعات العمل، ووضع حد أدنى للأجور، وحل مشكلة البطالة،¹⁴⁹ فوعدت الحكومة بإجابة مطالب العمال، وحين أغفلت الحكومة إجابة تلك المطالب لجأ الاتحاد إلى تنظيم الإضراب عن الطعام حتى تصدر تشريعات العمل في (13 من يونيو عام 1939) ونجح هذا الإضراب في إرغام الحكومة على إدراج مشروع قانون الاعتراف بالنقابات في جدول أعمال مجلس النواب بإحدى جلسات دورة الانعقاد، ونوقش المشروع بمجلس النواب، وظل موضع نقاش طويل حتى عام 1940 ثم اتخذ فيه قرار في فبراير عام 1940، لكن مجلس الشيوخ اعترض عليه فتوقف صدوره¹⁵⁰.

وقد أدى هذا النضال من أجل إصدار تشريعات العمل إلى التفاف العمال حوله، بقدر ما أدى إلى جلب سخط الحكومة عليه ونُحِتت العناصر التي كانت على رأس الاتحاد -وجميعها من العمال- بالاتحاد نحو الاستقلال التام عن الهيئات السياسية للأفراد، فقرر الاتحاد أن يتحمل أعباءه بنفسه حتى يتمكن من تنظيم صفوف العمال تنظيما صحيحا يعود بالخير عليهم ويحقق أمانهم، ولم يجد الاتجاه الذي نادى به البعض بجعل عباس حليم رئيسا شرفيا للاتحاد أدنا صاغية بل أعلن الاتحاد تنصله من كل علاقة بعباس حليم وبغيره من السياسيين، وشرع الاتحاد يعد نظاما إداريا جديدا ولائحة جديدة¹⁵¹.

ولكن ظروف قيام الحرب العالمية الثانية كانت فرصة هيأت للحكومة سبيل القضاء على الاتحاد بمطاردة قاداته وإلقاء القبض عليهم بحجة خطورتهم وقيامهم بنشاط هدام. وبذلك لم يقدر للمحاولة الأولى لاستقلال الحركة العمالية عن الساسة أن تعمر طويلا.

لقد كانت فترة ما بين الحربين مهذا لاتحادات النقابات التي ولدت في أوائل العشرينيات ثم نمت وترعرعت حتى وصلت إلى درجة كبيرة من القوة والتنظيم في الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري. وكان أبرز ما يميز تلك الحقبة من تاريخ الحركة العمالية أنها كانت تعمر بالجهود التي بذلتها الأحزاب والمنظمات السياسية للسيطرة على الحركة العمالية، كما امتازت بذلك النوع من الاتحادات ذي النشأة المعكوسة، فمن المعروف أن النقابات هي نواة الاتحاد العمالي إذ أن الاتحاد العام يمثل تجمع المصالح العمالية في مواجهة رأس المال، ولكن منذ أواخر العشرينيات أصبحت الاتحادات تنشأ أولا بعدد قليل من النقابات، ثم تأخذ على عاتقها مهمة تأسيس النقابات ووضع لوائحها، وكانت تلك النقابات تتخذ من دار الاتحاد مقرا لها، ولذلك لم يكن هذا النوع من النقابات يعمر طويلا فسرعان ما كان يتداعى بمجرد انهيار الاتحاد

¹⁴⁶ مذكرات عمارة، ص 27.

¹⁴⁷ The Egyptian Gazette, 11.8.1937.

¹⁴⁸ سيد قنديل، نقابيتي، ص 37.

¹⁴⁹ البلاغ، 8/5/1938.

¹⁵⁰ Zaki Badaoui, op. cit., p.42.

¹⁵¹ محضر جلسة الاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية، 8/7/1939، مدون بخط اليد على صفحة بحجم الفولسكاب ومحفوظ لدى محمد حسن عمارة.

وبرغم تعاقب الاتحادات، ووجود أكثر من اتحاد للنقابات في وقت واحد، فقد بقيت "النقابة" هي بؤرة النضال الجماعي من أجل تحسين ظروف العمل، وقد نجحت بعض النقابات في الحصول على اتفاق مع أصحاب الأعمال تشبه عقود العمل المشتركة. كما أن دور النقابة في العمل السياسي كان واضحاً، فكانت تغذى حركة المطالبة بالدستور.

وثمة ظاهرة أخرى حكمت مصير النقابات في تلك الفترة هي عدم وجود وعي نقابي تام بين العمال، ولا أدل على هذا من سيطرة أفراد بعينهم على عدد من النقابات، فكان باستطاعة كل منهم أن يؤلف نقابة تجمع عمال مهنته متى شاء ويحلها متى أراد، ويناصر هذا الحزب أو ذلك. وقد أدى هذا إلى عدم وجود تربية نقابية سليمة تخلق العناصر القيادية التي تستطيع متابعة برنامج النقابة، ومن ثم ما كان يحدث من انهيار النقابة بمجرد فصل أعضاء مجلس إدارتها من عملهم أو اعتقالهم.

وبقى أسلوب العمل النقابي ينحصر في تقديم الخدمات الاجتماعية للعمال من أعضاء النقابة وكذلك الإعانات المالية، ولم يكن هناك رباط بين أعضاء النقابة أوثق من سوء أحوال وظروف العمل في المؤسسة التي يعمل بها أعضاء النقابة، فعندئذ كان العمل النقابي يرقى إلى مرتبة المساومة الجماعية، فكانت تقوم النقابة بتنظيم الإضرابات وتفاوض أرباب العمل للوصول إلى أحسن شروط التعاقد الحر، ولكن شاب معظم تلك الإضرابات ما اتسمت به أحياناً من اللجوء إلى العنف والتخريب، وقد كان هذا الأسلوب يؤدي إلى فشل الإضرابات، وإلى تبيد وجود النقابة ذاتها.

وقد ظلت الحركة موزعة بين الأحزاب، منقسمة على نفسها حتى بداية النصف الثاني من الثلاثينيات فنمت الروح الاستقلالية وأثمرت عملاً نضالياً على درجة فائقة من التنظيم.

الفصل الثالث - مؤتمرات نقابات العمال (1944-1952)

واجهت الحركة العمالية أعنف الضربات حين نشبت الحرب فى عام 1939، فطارد البوليس النقابيين، واعتقل البارزين من زعمائهم، وناءت الأحكام العرفية بكلها على العمال فحظرت النشاط العمالى بمنعها للإضرابات، وكان أن تفرقت النقابات -كما رأينا فى الفصل السابق- من جديد بتداعى اتحاد نقابات عمال المملكة المصرية وإغلاق دورها .

وكما كانت الحرب وبالاً على حركة العمال من حيث تقييد الحرية النقابية فإنها أدت الى زيادة حجم الطبقة العاملة، ونال العمال -فى أثنائها- الاعتراف القانونى بنقابتهم.

ولما كان نمو الحركة العمالية وازدهارها مرتبطا بنمو الصناعة وما يتبعه من اتساع الطبقة العاملة، وتعدد العلاقات بين العمل ورأس المال، لذلك نعرض فيما يلى تطور الصناعة فى أثناء الحرب العالمية الثانية وفى أعقابها، لنقف على ظروف العمل وأحوال العمال فى تلك الحقبة.

أفادت الحرب العالمية الثانية الصناعة المصرية كثيرا، فلم تؤد ظروف الحرب إلى نقص الواردات فحسب بل أدت ظروف وجود حوالى 25% من قوات الحلفاء المحاربة فى مصر إلى ازدياد الطلب على المنتجات الصناعية، فألحق 200 ألف عامل مصرى بورش الصيانة والمصانع الحربية التابعة للقوات البريطانية، كان من بينهم ثمانون ألفا من العمال المهرة، وساعد "مركز إمدادات الشرق الأوسط" بعض الصناعات بتزويدها بالمواصفات الفنية ويسر لها سبيل الحصول على قطع الغيار والمواد الخام، ووجدت بعض المنتجات المصرية طريقها الى الأقطار المجاورة، حيث كانت المنتجات الصناعية شحيحة لتعذر الاستيراد من الخارج، وأدت هذه الظروف الى ازدهار بعض الصناعات، وبصفة خاصة النسيج والأغذية المحفوظة والكيماويات والزجاج والجلود والأسمنت ومواد البناء الأخرى، والبتروى والصناعات الميكانيكية، بينما تأسست صناعات جديدة مثل حفظ وتعليب الخضروات، وصناعة المطاط (الإطارات) وصناعة قطع الغيار والأدوات المختلفة، كما تنوعت الصناعات الكيماوية والدوائية، وقامت صناعة الجوت كذلك¹⁵².

وكانت السنوات الثلاث الأولى من الحرب سنوات رخاء بالنسبة للصناعة المصرية، ولكن بعض الصناعات التى كانت وليدة الحرب لم تلبث أن تداعت أمام المنافسة الأجنبية، غير أن الواردات الأجنبية أصبحت محدودة -نسبيا- نظرا لقيام الصناعات المحلية بمواجهة متطلبات السوق المحلية، فاستوردت مصانع جديدة، وتأسس العديد من المصانع.

وقد شجع نجاح مصانع المحلّة وكفر الدوار الكثيرين على إنشاء مصانع أخرى للغزل والنسيج تدار بالآلات الميكانيكية حتى بلغ عدد مصانع الغزل فى عام 1948 تسعة عشر مصنعا، ومصانع النسيج نحو مائة مصنع، وبلغ إنتاج مصانع غزل القطن فى عام 1946 نحو 40432 طنا من الخيوط القطنية بعد أن كان نحو ثلاثين ألف طن فى عام 1938، وبلغ إنتاج مصانع المنسوجات القطنية فى عام 1946 نحو 203673656 مترا من الأقمشة بعد أن كان نحو 130 مليون متر فى عام 1938، وكان إنتاج تلك المصانع يسد 80% من حاجة الاستهلاك المحلى. أما مصانع غزل الصوف ونسجه فكانت تسد 20% من حاجة الاستهلاك المحلى، ونمت صناعة غزل الحرير و نسجه، وصناعة التريكو الكتان، والخشب المضغوط والخزف، ونشأت صناعة الورق والأوانى المنزلية وأدوات الكهرباء و البلاستيك و الألمنيوم والنحاس و الحديد¹⁵³.

وحين حل عام 1949 زادت وطأة المنافسة الأجنبية على جميع قطاعات الصناعة وتراكمت البضائع المخزونة وأغلقت بعض المصانع ثم أتاحت الحرب الكورية للصناعة المصرية فرصة التنفس من جديد لارتفاع أسعار القطن، مما أدى الى تزايد القوة الشرائية المحلية، ومقاومة المنافسة الأجنبية. وفى عام 1951 واجهت الصناعات المصرية -وبخاصة النسيج- الكثير من الصعاب نتيجة للصراع الإنجليزى- المصرى وما تبعه من اضطراب الأحوال الداخلية فى البلاد.¹⁵⁴

لقد ترتب على زيادة الطلب على الأيدى العاملة لخدمة جيوش الحلفاء فى أثناء الحرب ونتيجة لزيادة النشاط الصناعى، تدفق المهاجرين من الريف الى المدن جريا وراء فرص العمل التى كانت متاحة، وسبل الكسب الميسرة.

وكان من المتوقع أن تغلق المصانع الحربية -التى أقامها الحلفاء- أبوابها بمجرد انتهاء الحرب، وكان معنى هذا أن يصبح العمال الذين يعملون فى تلك المصانع بلا عمل، وقد حاولت الحكومة إيجاد حل لمشكلة المنتظرة حين أشرفت الحرب على نهايتها عام 1944، ودارت مفاوضات بين وزارة الشؤون الاجتماعية وممثلين لاتحاد الصناعات وللسلطة العسكرية البريطانية اقترح فيها أن تتبع السلطة العسكرية البريطانية هذه المنشآت للحكومة المصرية¹⁵⁵. ولكن يبدو أن الصعوبات المالية قد اعترضت سبيل هذا الاقتراح فلم تتم الصفقة.

¹⁵² Charles Issawi. Egypt at mid-century, pp141-142.

¹⁵³ عبد الرحمن الرفاعى، فى أعقاب الثورة المصرية، ج 1، ص 275-276.

¹⁵⁴ Charles Issawi, op. cit., p. 142.

¹⁵⁵ محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، ج 2، ص 300.

وما لبثت تلك المصانع أن أغلقت أبوابها بمجرد انتهاء الحرب كما توقفت معظم الصناعات التي نشأت نتيجة لظروف الحرب. ففماقت مشكلة البطالة، وأدى وجود جيش العاطلين إلى انخفاض مستوى الأجور برغم الارتفاع المطرد للأسعار وازدياد تكاليف المعيشة على النحو الذى يبيئه الإحصاء التالى¹⁵⁶:

(يونيو / أغسطس 1939 = 100%)

نهاية السنة	سعر الجملة	تكاليف المعيشة
1939	%122	%108
1940	%143	%122
1941	%183	%156
1942	%251	%215
1943	%292.7	%257.2
1944	%330.3	%292.2
1945	%333.4	%290.5

وهكذا كانت الطبقة العاملة -في نهاية الحرب- تترزح تحت أقسى الظروف، وزاد الأمر سوءاً -اكتظاظ المدن بمن هاجروا من الريف وعدم عودتهم إلى قراهم.

وكانت حكومة الوفد قد أصدرت قانون الاعتراف بالنقابات فى عام 1942، وتشكلت نقابات لعمال المؤسسات فى ظل القانون، وشرعت تلك النقابات تنظم النضال من أجل المطالبة بإيجاد حل للأزمة، فوقع عدد من الإضرابات التى لقيت مقاومة الحكومة، واستطاعت النقابات -أحياناً- أن تحقق بعض المطالب كما حدث حين هدد عمال شركة مياه القاهرة بالإضراب إذا لم تستجب الشركة لمطالبهم الخاصة بتحسين الأجور وتخفيض ساعات العمل، فتدخل وزير الشؤون الاجتماعية فى الأمر وهدد باستيلاء الحكومة على الشركة إذا لم تستجب لما يكون عادلاً من مطالب العمال¹⁵⁷، فسلمت الشركة ببعض المطالب وتغاضت عن الأخرى.

واضطرت حكومة أحمد ماهر أمام ضغط العمال واتساع إضراباتهم إلى إصدار كادر عمال الحكومة الذى ينظم الأجور وقواعد منح العلاوات وغيرها، وقد أدى إصدار هذا الكادر إلى قيام موجة من السخط بين العمال الذين يعملون بالشركات والمؤسسات الأهلية، فهبوا يطالبون بتطبيق كادر عمال الحكومة عليهم، وبدأت النقابات تتصل ببعضها البعض بغرض تكوين جبهة لتوحيد النضال من أجل هذه الغاية، وقد أثمرت هذه الاتصالات تأسيس "مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية".

مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية

لم يكن قانون الاعتراف بنقابات العمال (القانون 85 لسنة 1942) يسمح بإقامة اتحاد عام لنقابات العمال حتى لا تجر الحكومة -التي كانت تمثل المصالح الرأسمالية- على نفسها المتاعب حين يتجمع العمال كطبقة فى تنظيم قوى يتمتع بشخصية اعتبارية تستند إلى القانون. وسمح القانون بإقامة اتحادات مهنية تجمع نقابات عمال المهنة الواحدة بشروط معينة حددها القانون.

ولكن التحايل على القانون كان ميسوراً، وضربت حكومة الوفد بنفسها -التي أصدرت القانون- أول مثل للتحايل عليه حين أسست اتحاداً لنقابات العمال الموالية للوفد تحت اسم "رابطة النقابات". وسار العمال على نفس الدرب، فحين أرادوا تأسيس اتحاد لنقاباتهم اختاروا اسم "مؤتمر" وأطلقوه على اتحادهم ليكون واجهة تحمى وجوده ولا توقعه تحت طائلة القانون. فكان أول تجمع لنقابات العمال بعد صدور قانون الاعتراف بالنقابات تحت هذا الاسم هو "مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية".

ترجع نشأة هذا المؤتمر إلى عام 1944، عندما أعلن مشروع كادر عمال الحكومة فى نوفمبر متضمناً مقدمة تشير إلى ما يعانيه العمال من حرمان فى معيشتهم، وطالب بالقضاء على هذه المتاعب بتيسير سبل الحياة لهم. وقد استرعى هذا المشروع ومقدمته أنظار العمال ودفعهم إلى التفكير فى تطبيق هذا الكادر على عمال المؤسسات الأهلية، لذا أجرت النقابات اتصالات فيما بينها، وتم الاتفاق على عقد اجتماع فى 9 من ديسمبر عام 1944 بدار نقابة عمال مطبعة مصر، وعقد الاجتماع فى الموعد المحدد، وتناقش ممثلو النقابات فى مشروع الكادر وفى الطريقة التى يتقدمون بها إلى أولى الأمر طالبين تطبيقه عليهم، وإعداد المذكرات اللازمة فى مثل هذه الحالة، وحددوا يوم 16 من ديسمبر موعداً للاجتماعهم التالى.

وفى نفس الوقت كان أعضاء مجلس إدارة نقابة شركة مصر الجديدة يفكرون فى نفس الموضوع، ووجهوا الدعوة بالفعل إلى بعض النقابات للاجتماع بدار نقابته بمصر الجديدة، وكان ذلك فى اليوم التالى للاجتماع الذى عقد بدار نقابة عمال مطبعة مصر، وعندما علم المجتمعون بما دار فى الاجتماع السابق، رأوا ضرورة توحيد الجهود بتشكيل جبهة واحدة تتقدم بمطالب العمال، ومن ثم قرروا الاشتراك فى اجتماع 16 من ديسمبر.

¹⁵⁶ National Bank of Egypt, 1898-1948, p. 75

¹⁵⁷ محمد حسين هيكل، المرجع السابق، ص 296.

حضر ذلك الاجتماع ستون مندوبا يمثلون ثلاثين نقابة من أكبر النقابات في مصر، وتم الاتفاق على إطلاق اسم "مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية" على الجبهة التي تكونت من اتحاد عمال تلك النقابات، ووافق المجتمعون على صيغة المذكرة المزمع تقديمها إلى الجهات المختصة وإلى القصر الملكي للمطالبة بتطبيق كادر عمال الحكومة على جميع عمال البلاد، دون تفرقة بين عامل الحكومة وعامل المؤسسة الأهلية.¹⁵⁸

استمر المؤتمر ينظم نضال النقابات المنضمة إليه، وينطق باسمها، وكان يضم في عام 1945، 25 نقابة من نقابات القاهرة هي نقابات عمال النقل والمرافق (الترام - مصر الجديدة - ثورنيكروفت - الأتوبيس - النور - المياه - الطيران) ونقابات الشركات الصناعية (مطبعة مصر - السكر بالحوامدية - سيجوارت - أسمنت طرة - الميكانيكا والكهرباء - الحرير بحلوان - الكاوتشوك الأفريقية - التطريز والرسم - مصر للسينما والتمثيل)، بالإضافة إلى نقابات عمال ومستخدمي المحال التجارية، ومستخدمي دور السينما، وعمال كوتسيكا، وشركة أراضى الدلتا. وكانت تؤيد المؤتمر سبعون نقابة من نقابات الأقاليم، وبلغ عدد أعضاء نقابات المؤتمر بالقاهرة وحدها خمسة عشر ألفا من العمال.¹⁵⁹

وفي سبتمبر عام 1945 وردت أنباء عن عقد المؤتمر التأسيسي لاتحاد النقابات العالمي ببافيا، فأوفد مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية إلى المؤتمر العالمي ثلاثة مندوبين، واعتمدتهم المؤتمر العالمي كأعضاء، وبذلك اكتسب مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية صفة شبه رسمية. وفي 28 من نوفمبر 1945 عقد اجتماع عام لنقابات القاهرة والأقاليم أدلى فيه المندوبون بتفاصيل أبحاث وقرارات مؤتمر باريس، واستقر رأى المجتمعين على الكفاح المنظم المستمر في سبيل حياة أفضل، وأن يكون المؤتمر هو المحرك والموجه لهذا الكفاح، ومن ثم كان اتجاههم إلى إعداد دستور للمؤتمر، وتشكيل لجان لبحث القوانين ووضع الاقتراحات الخاصة بتعديلها.

وانحصرت أهداف المؤتمر في تنظيم العمال المصريين على أسس ديموقراطية دون تفرقة في الجنس أو الدين داخل "مؤتمر نقابات عمال مصر"، وتمثيل العمال المصريين في الاتحاد العالمي لنقابات العمال وجميع المؤتمرات الدولية، وإثبات حق المؤتمر الطبيعي في الاشتراك الفعلي في وضع القوانين العمالية وإقرارها، وكذا الدفاع عن مصالح العمال أمام الهيئات الرسمية وأمام أصحاب الأعمال والقضاء، وأخيرا تنظيم كفاح العمال ضد الاعتداءات التي تقع عليهم، وفي سبيل التحرر الوطني وتوطيد أركان الديمقراطية وتدعيم أسس الأمن الدولي.

أما وسائل تحقيق هذه الأهداف فقد حددها المؤتمر على النحو التالي:¹⁶⁰

1. الديمقراطية الكاملة داخل النقابات المنضمة إليه والتعاون الوثيق بينها .
2. التبادل المنظم للمعلومات والخبرة في العمل النقابي لدعم تنظيم الحركة العمالية.
3. القضاء على كل ما يعرقل النضال النقابي والنضال في سبيل أهداف المؤتمر وذلك باتخاذ جميع الوسائل لحماية المناضلين عن العمال ضد الفصل والتهديد والإرهاب والاعتقال وإعانة أسرهم في أثناء اعتقالهم، وكفالتهم ماديا في أثناء فصلهم.
4. استخدام جميع الطرق لتفسير أهداف وغايات المؤتمر بالمحاضرات والنشرات والاجتماعات العامة وإصدار جريدة عمالية تنطق باسمه وتعبر عن آرائه.

ويتضح من هذا الطابع التنظيمي الهادف الذي اكتسبه المؤتمر بعد اتصاله بالمنظمات العمالية في الخارج من خلال المؤتمر التأسيسي لاتحاد العمال الدولي، ومن ثم حرصه على الإعداد لتكوين تنظيم عمالي كبير يجمع نقابات العمال في البلاد تحت رايته ويكون بمثابة تجمع للطبقة العاملة في مواجهة رأس المال، ونعني به "مؤتمر نقابات عمال مصر" الذي بدأ مؤتمر المؤسسات والشركات الأهلية يعد العدة لكي يكون نواة له، وحرصه أيضا على تأكيد التمسك بالديموقراطية داخل المؤتمر والنقابات المنضمة إليه، وكذلك اهتمامه بتنظيم كفاح العمال من أجل التحرر الوطني وتوطيد دعائم الديمقراطية وتدعيم السلام العالمي .

وكما شهد عام 1946 دخول مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات في مرحلة تنظيمية جديدة، شهد أيضا التحامه بالعمل الوطني للمطالبة بالجملاء.

فقد تقدمت حكومة النقراشي (24 من فبراير عام 1945 - 15 من فبراير عام 1946) بمذكرة إلى الحكومة البريطانية في 20 من ديسمبر 1945 تطلب فيها فتح باب المفاوضات من أجل إعادة النظر في معاهدة 1936، واستبدالها باتفاق للدفاع المشترك، فردت الحكومة البريطانية مؤكدة تمسكها بالقواعد الجوهرية التي قامت عليها المعاهدة، مما أدى إلى إثارة الرأى العام في البلاد. ففي 9 من فبراير خرجت مظاهرة ضخمة من طلبة جامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة الآن) ولكنها اصطدمت بالبوليس عند كوبرى عباس، وأصيب 84 من الطلبة بإصابات جسيمة، كما قامت عدة مظاهرات في الأقاليم كان البوليس يقمعها بالعنف، وكان رد الفعل شديدا في البلاد مما اضطر وزارة النقراشي إلى الاستقالة (15 من فبراير عام 1946).

158 نشرة نقابة مستخدمى المحال التجارية بالقاهرة، أول مايو عام 1946، ص 6، 7.

159 نفس النشرة، نفس التاريخ، ص 8.

160 النشرة السابقة، نفس التاريخ، ص 8، 7.

وأسندت الوزارة إلى إسماعيل صدقي الذي كسب الرأي العام في البداية- بسماحه بقيام المظاهرات مع الاحتياط لحفظ الأمن¹⁶¹. وتألقت لجنة مشتركة من الطلبة في 17 من فبراير أصدرت ميثاقا وطنيا يركز على ثلاثة مبادئ: الجلاء - ودولية القضية المصرية - والتحرر من العبودية الاقتصادية، ولكن الطلبة أحسوا أنهم في حاجة إلى قوة تدعم الكفاح من أجل الجلاء فبدؤوا يتصلون بالعمال، وأثمرت هذه الاتصالات عن تكوين "اللجنة الوطنية للعمال والطلبة" التي نظمت إضرابا عاما يوم 21 من فبراير باعتباره يوم الجلاء¹⁶².

وكان مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية عضوا باللجنة الوطنية للعمال والطلبة ومن ثم اشترাকে في تنظيم هذا الإضراب وما تبعه من نضال وطني من أجل الجلاء.

وقد حدد المؤتمر موقفه من الحركة الوطنية في بيان نشر بالنشرة التي كان يصدرها تحت اسم "المؤتمر"، فذكر أن الهيئات السياسية القائمة أنكرت قضية الوطن وتآمرت مع المستعمر، ووقفت في وجه الكفاح الشعبي، ولذلك وقعت على عاتق العمال "مسئولية قيادة الشعب لتحقيق أهدافه الوطنية"، لتحقيق الجلاء عن وادي النيل عسكريا بطرد جيوش الاحتلال من البلاد، واقتصاديا بنزع سيطرته المالية عليها، وإداريا بطرد الموظفين الإنجليز الذين يعملون في خدمة الحكومة المصرية، فالعمال يكافحون من أجل التحرر التام من الاستعمار لأن فيه تحقيقا لرفع الأجور، وانخفاض ساعات العمل، وتمتع العمال بمستوى معيشة أحسن، وأن على العمال أن ينظموا صفوف الشعب المناضل ولا يسلموا قيادته لأيدي أعداء الحركة الوطنية الذين خانوها في الماضي ويخونوها في الحاضر. ففي انتصار قضية الوطن انتصار لقضية العمال¹⁶³.

وأصدر المؤتمر بيانا هاجم فيه جماعة الإخوان المسلمين لقيامها بتأليف لجنة للطلبة والعمال قامت بنشر بيانات هاجمت فيها اللجنة الوطنية للعمال والطلبة، ولاشتباك أعضاء الجماعة في معارك مع العمال بشبرا الخيمة استخدمت فيها العصي، وطالب المؤتمر الحكومة باتخاذ إجراءات حاسمة لوقف هذه الاعتداءات¹⁶⁴.

مؤتمر نقابات عمال مصر

أدى قيام مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية بدور فعال في النضال الوطني عام 1946 إلى علو شأنه واتساع نفوذه وزيادة التفاف النقابات حوله، ومن ثم سعى للخروج عن نطاقه المحدود ليضم جميع نقابات العمال في مصر في منظمة جديدة تحمل اسم "مؤتمر نقابات عمال مصر" وزود النقابات بمشروع لائحة النظام الأساسي للمؤتمر المزمع تأسيسه لدراسته وإبداء الرأي فيه .

وقد حدد مشروع لائحة النظام الأساسي لمؤتمر نقابات عمال مصر أهدافه بالعمل على تنظيم العمال المصريين، النقابيين منهم والمحرومين من حق تأليف النقابات، على أسس ديموقراطية دون تفريق بينهم على أساس الجنس أو الدين أو القومية أو العقيدة السياسية، داخل مؤتمر نقابات عمال مصر الذي يعتبر بذلك الهيئة التي تضم العمال جميعا وتنظمهم وتقود كفاحهم، كما يقوم المؤتمر بتمثيل العمال المصريين في الاتحاد العالمي لنقابات العمال وفي جميع المؤتمرات الدولية. ويتمسك المؤتمر بحقه الطبيعي في الاشتراك الفعلي مع الهيئات التشريعية في وضع القوانين العمالية وإقرارها والدفاع عن مصالح العمال إزاء الهيئات الرسمية وأمام أصحاب الأعمال والقضاء، وكذلك تنظيم كفاح العمال ضد الاعتداء الذي يقع على حقوقهم، وتنظيم كفاحهم في سبيل التحرر الوطني، وتصنيع البلاد، وتوطيد أركان الديموقراطية وتدعيم أسس السلام الدولي¹⁶⁵.

ولم تخرج الوسائل التي حددها النظام الأساسي للمؤتمر الجديد على ما جاء بقانون مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية، وبدت في مشروع اللائحة ظاهرة جديدة، فقد نصت المادة الثامنة على أن المؤتمر يعمل على تنظيم العاملات في رابطات توجههن إلى الكفاح النقابي والوطني¹⁶⁶.

ووضع مشروع لائحة للجان الإقليمية التي تضم النقابات التابعة للمؤتمر بالأقاليم حددت فيه أغراضها بالعمل على تقوية النقابات، وضم العمال غير النقابيين إلى نقاباتهم أو مساعدتهم على تكوين نقابات لهم إذا لم تكن لهم نقابات، وإيجاد اتصال فعلي بين النقابات المماثلة في المنطقة وبين النقابات المماثلة لها في المناطق الأخرى، وبحث حالة العمل والمستوى الاجتماعي في المنطقة والسعي بجمع الوسائل لتحسينها، ودراسة القوانين ومشروعات القوانين لإبداء وجهة نظر العمال فيها. وأخيرا تنظيم ثقافة عمالية لعمال الأقاليم بإقامة المكتبات وإلقاء المحاضرات وإصدار النشرات.

وقد اتخذ مشروع اللائحة من قانون اتحاد النقابات الدولي نموذجا له، واستفاد منه إلى أبعد الحدود وخاصة في الناحية التنظيمية، وتمثيل النقابات في المؤتمر بنسبة عدد أعضائها، كما اقتبس الكثير من قانون مؤتمر نقابات الشركات والمؤسسات الأهلية.

161 عبد الرحمن الراجعي، في أعقاب الثورة المصرية، ج 3، ص 184.

162 شهدي عطية الشافعي، تطور الحركة الوطنية 1882-1956، ص 98.

163 المؤتمر، نشرة غير دورية تصدر عن مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية، رقم 5، 1946، 25/4.

164 نفس النشرة، نفس التاريخ.

165 مشروع لائحة النظام الأساسي لمؤتمر نقابات عمال مصر، ص 6، 5.

166 المصدر السابق، ص 9.

وما أن تم وضع الأساس القانوني والتنظيمي للمؤتمر المزمع تأسيسه حتى وجه مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية الدعوة إلى جميع نقابات العمال لحضور الاحتفال بعيد أول مايو عام 1946 بناء على توصية اتحاد النقابات العالمي بباريس ومشاركة عمال العالم في الاحتفال بعيدهم، ولإعلان مولد "مؤتمر نقابات عمال مصر" 167.

وفي اليوم المحدد للاجتماع فوجئ العمال -الذين وفدوا من جميع أنحاء البلاد- بمحاصرة البوليس لمقر المؤتمر ولمكان الاجتماع، ولكنهم نجحوا في عقد اجتماعهم في مكان آخر حيث أعلن تأسيس "مؤتمر نقابات عمال مصر"، وتمت الموافقة على لائحته الأساسية واتخذ المجتمعون قرار بالإجماع بتقديم مذكرة إلى إسماعيل صدقي يحددون فيها مطالب العمال الاقتصادية والسياسية. 168

وبدت في هذا الاجتماع أولى ثمرات جهود المؤتمر لتنظيم العاملات، فانضمت "رابطة العاملات بالقاهرة" إلى عضوية المؤتمر، ودعيت لحضور الاجتماع التأسيسي، فحضرت الاجتماع مندوبات عن الرابطة، وألقت إحداهن (حكمت الغزالي) كلمة الرابطة، فشرحت أغراضها التي انحصرت في بث روح الوعي والإدراك لمن يعوزه حتى تتحد العاملات مع العمال كقوة لنجاح الحركة العمالية، إذ أن "هدف الرابطة الأول دخول العاملات النقابات ليشرحن بأن لا فرق بينهن وبين العمال، فصالحتهن واحدة، وأملهم واحدة، وعدوهم واحد"، كما أن من أغراض الرابطة تكتيل العاملات في وحدة تدافع عن حقوقهن كنساء، والعمل على تحقيق المساواة مع الرجل في النواحي الاقتصادية والاجتماعية، فمن الناحية الاقتصادية، المطالبة بحق العمل ومساواة الأجور أى أجر مماثل لعمل مماثل، ومن الناحية السياسية المطالبة بحق الانتخاب مثل الرجل تماما، حتى لا يسرى على المرأة قانون لم تشترك في وضعه. أما من الناحية الاجتماعية، فيجب العمل على تسهيل الحياة أمام المرأة بفتح دور الحضانه، وبيوت الأمومة ورياض الأطفال، وإقامة مطاعم شعبية، وتعميم الوحدات الصحية، هذا عدا حق التعليم المجاني بجميع مراحلها، كما يجب أن تعطى المرأة نفس الحقوق على الأطفال مثل الرجل تماما، وأن تمنح أجازة مدة شهر قبل الوضع وشهر بعد الوضع، بالإضافة إلى التأمين الاجتماعى. "ف الرابطة تعمل على التخلص من استغلال أصحاب الأعمال للمرأة العاملة من ناحية، واستغلال الرجل لها من ناحية أخرى" 169.

ولعل اهتمام مؤتمر نقابات عمال مصر بتنظيم العاملات هو أول اهتمام من نوعه بالمرأة العاملة، فيما عدا المحاولة التي قام بها "اتحاد نقابات عمال وادى النيل" -الذى أقامه الوفد في 1924- فقد أفردت جريدته الأسبوعية "اتحاد العمال" صفحة للمرأة العاملة كان يدعو الاتحاد من خلالها إلى تنظيم صفوف العاملات، وكان هذا أمرا طبيعيا بعدما حدث من اشتراك المرأة في ثورة 1919، وإثباتها لوجودها كقوة لها وزنها في النضال الوطنى، ولكن تلك المحاولة لم تتجاوز نطاق الدعوة، ولم يترتب عليها قيام تشكيل نقابى نسائى.

وليس لدينا معلومات عن النشاط النقابى النسائى في مصر على الإطلاق، فلم نسمع عن وجود نقابة للعاملات حتى في أكثر الفترات نشاطا، ولم تضع اتحادات العمال التي ظهرت فيما بين الحربين في برامجها الاهتمام بتنظيم العاملات، وربما كان مرد هذا إلى قلة عدد العاملات في الصناعة بوجه عام، وكان المجال الوحيد لاستخدام المرأة ينحصر في صناعة حلج القطن وصناعة النسيج، وعلى وجه العموم كن يعملن في أعمال ثانوية لا تجعل لهن وزنا يخرى المنظمين النقابيين بتنظيمهن في نقابات خاصة بهن، كما وقفت التقاليد حائلا بينهن وبين الاشتراك في النقابات مع العمال جنبا إلى جنب.

الواقع أن سوء الأحوال الاقتصادية التي كان يعاني منها العمال في أعقاب الحرب العالمية الثانية كان الدافع الأول لتجمعهم واتحاد نقاباتهم، فقد لجأت المصانع التي دعت ظروف الحرب إلى إنشائها، وكذلك المصانع التي وسعت نشاطها نتيجة زيادة الطلب على إنتاجها في أثناء الحرب، إلى إغلاق أبوابها أو تخفيض أجور عمالها أو الاستغناء عن بعضهم، حين عجزت عن الصمود أمام المنافسة الأجنبية. وكانت مشكلة عمال النسيج بشيرا الخيمة هي المثال البارز لهذه الحالة .

فقد أغلقت مصانع النيل (وكانت من أكبر مصانع النسيج بالمنطقة) أبوابها، ونتج عن هذا تعطيل آلاف العمال، كما أندرت مجموعة من المصانع عمالها برغبتها في إيقاف نشاطها وتخفيض أجور من يرغب في الاستمرار في العمل من عمالها، وأدى هذا إلى وقوع اضطرابات من جانب العمال واجهتها الحكومة بالعنف، فألقت القبض على عدد كبير منهم، وتدخل مؤتمر نقابات عمال مصر في الأمر، فأجرى مفاوضات مع وزارة الشؤون الاجتماعية من أجل الوصول إلى حل للمشكلة، ولكن الحكومة لم تفعل أكثر من إطلاق سراح من كانت قد اعتقلتهم من العمال مقابل أخذ تعهد كتابى على كل منهم بإطاعة القانون ونظام المصنع الذى يعمل به، وعدم الاشتراك في أى إضراب مهما كان نوعه وإلا تعرض للوقوع تحت طائلة القانون 170 .

ولكن العمال لم يذعنوا لقرار الحكومة، وامتنعوا عن العمل إلا إذا سمح لهم بالعودة إلى أعمالهم بدون قيد أو شرط مع عدم المساس بأجورهم، وأدى هذا الموقف من جانب العمال إلى زيادة الأمر سوءا، فإن أحدا لم يعرهم التفاتا، وطحنهم البطالة، وعانت أسرهم من جراء ذلك الكثير .

167 من حسين كاظم إلى رئيس نقابة عمال صناعة الزجاج بالقاهرة وضواحيها، رسالة رسمية في 25/4/1946. (انظر/ ملحق 3).

168 مقال بعنوان "صفحة من كفاح العمال في مصر" بدون توقيع، مجلة رابطة الشباب، العدد 160.

169 المؤتمر، نشرة غير دورية، رقم 6، 18/5/1946.

170 الوفد المصرى، 8/6/1946.

وتباين موقف الصحف إزاء هذه المشكلة، فوقفت الصحف اليسارية في جانب عمال شبرا الخيمة تدعو إلى ضرورة إيجاد حل لمشكلتهم، وكان "الوفد المصري" في مقدمة تلك الصحف وشنت جريدة الإخوان المسلمين حملة على العمال اتهمتهم بأنهم يستجيبون لذوى المبادئ الهدامة، وأن هدفهم "الهدم الفوضوى"، وكانت تشير بهذا إلى اتهام العمال بالخضوع لتوجيه الشيوعيين.¹⁷¹

ولم تكن ظروف عمال النسيج بالإسكندرية بأفضل من ظروف إخوانهم عمال شبرا الخيمة، فقد قامت مصانع "شركة النزهة" وبعض مصانع النسيج الأخرى بتوفير أعداد كبيرة من العمال فأضرب العمال احتجاجا على ذلك، وقامت الحكومة بإلقاء القبض على عدد منهم، وأضرب بعضهم عن الطعام، وحين ذهب وفد من العمال إلى مكتب العمل يطلبون النظر في مشكلتهم والإفراج عن المسجونين من زملائهم لم يعرهم أحد التفاتا، فأصدرت "الجبهة المتحدة لنقابات عمال الإسكندرية" بيانا احتجت فيه على تصرفات أصحاب الأعمال، وطالبت بحل مشكلة العمال المفصولين، وهددت بإعلان الإضراب العام إذا لم تحل مشكلتهم.¹⁷²

وكانت هذه الظروف هي المحور الذى دارت حوله المذكرة التى رفعها مؤتمر نقابات عمال مصر إلى رئيس الوزراء فى 10 مايو والى افتتحت بالاحتجاج على ما أقدمت عليه الحكومة من مصادرة لاجتماع الذى عقد فى أول مايو، ومنع الاحتفال بالعيد العالمى للعمال، وعرضت المطالب التى ينادى بها المؤتمر باعتباره الهيئة التى تمثل جميع النقابات، وحددت مدة شهر لإجابة هذه المطالب يعلن بعدها الإضراب العام إذا لم تتحقق. وكان أول هذه المطالب سياسيا وهو تحقيق الجلاء التام سياسيا واقتصاديا وعسكريا عن وادى النيل فورا، أما المطالب الأخرى فكانت اقتصادية، فطالبوا بتطبيق كادر عمال الحكومة على جميع العمال لتحسين أحوالهم وما يترتب على ذلك من زيادة قدرتهم الشرائية فتحل الأزمة الاقتصادية، ومكافحة البطالة بمنع أصحاب المصانع من إغلاقها، واستيلاء الحكومة على كل مصنع يحاول إغلاق أبوابه، وشراء الحكومة لورش الجيش الأمريكى والبريطانى، وعلى الحكومة أن تقوم بإصدار قانون التأمين ضد البطالة، وطالبوا بالإفراج عن القادة النقابيين¹⁷³ الذين قبض عليهم بسبب نشاطهم النقابى والوطنى، وتحديد ساعات العمل لجميع العمال المصريين بما لا يزيد عن أربعين ساعة فى الأسبوع مع عدم المساس بالأجور، واعتبار الأول من مايو من كل عام عيدا عاما لجميع العمال المصريين بأجازة مدفوعة الأجر.¹⁷⁴

ولكن مرت عشرة أيام دون أن تحرك الحكومة ساكنا، أو تهتم بالاتصال بزعماء المؤتمر فأنفذ المؤتمر الرسائل إلى النقابات يحثها على إرسال برقيات إلى رئيس الوزراء لتأييد مطالب المؤتمر وإعلان تضامنها معه، وأن يرسل نص البرقية إلى إحدى الصحف اليومية فى صبيحة 25 مايو، وتقوم كل نقابة بطبع نص مذكرة المؤتمر إلى رئيس الوزراء وتوزيعه على العمال سواء كانوا مشتركين فيها أو غير مشتركين.¹⁷⁵

انهالت البرقيات على الحكومة، وبدأت خطورة الحركة تبدو واضحة. وقبل موعد تنفيذ الإضراب العام بأربعة أيام (5 من يونيو) اتصل بالمؤتمر أحد رجال صدقى، وطلب إيفاد مندوبين من أعضاء المؤتمر لمقابلة وزير الشؤون الاجتماعية والتفاهم معه حول مطالبهم، وحين التقى المندوبون بالوزير اتفق الطرفان على تأجيل موعد الإضراب على أن يقوم الوزير بعرض الأمر على اتحاد الصناعات للنظر فى تحقيق المطالب، ولكن اتحاد الصناعات رفض الموافقة على هذه المطالب، ومن ثم قررت اللجنة التنفيذية للمؤتمر تحديد يوم 25 من يونيو عام 1946 لتنفيذ الإضراب العام إذا لم تحقق المطالب قبل يوم 20 من يونيو. وانهالت برقيات النقابات على الحكومة من جديد لتأييد مطالب المؤتمر.¹⁷⁶

واستطاعت الحكومة أن تدق إسفيناً شق وحدة العمال، فلما كان عمال النقل هم ركيزة التأثير فى رأى العام -حين تتوقف المواصلات عند قيام الإضراب وتتعطل مصالح الناس- فيضغط الرأى العام على الحكومة لإجابة مطالب تلك الفئة المظلومة، ومن ثم يكون نجاح الإضراب مؤكدا. فقد جمعت الحكومة مندوبين من نقابات عمال النقل بالقاهرة -بوسيلة أو بأخرى- وعقد اجتماع فى وزارة الشؤون الاجتماعية قرر فيه عمال النقل التزامهم بعدم تنفيذ قرار الإضراب على أن يتم تشكيل لجنة وزارية عليا من العمال وأصحاب الأعمال ومندوبين عن الحكومة وممثلين لمجلس الشيوخ والنواب، وعقدت اللجنة أول اجتماع لها فى 9 من يوليو.

وأسقط فى يد مؤتمر نقابات عمال مصر بخروج القوة المؤثرة فى نجاح الإضراب على قراره، ولم يتم تنفيذ الإضراب، وفى ليلة 11 من يوليو قضى المؤتمر نحبه، فقد ألقى القبض على زعمائه، وعلى البارزين من النقابيين ضمن موجة الاعتقالات العارمة التى قضت بها حكومة صدقى على الأصوات التى ارتفعت لمعارضة مشروع معاهدة صدقى - بيفن، وقد قبض فى تلك الليلة على بعض الكتاب والصحفيين وطلبة الجامعة، ووجهت إلى الجميع تهمة العمل على قلب نظام الحكم والترويج للشيوعية، فكانت حركة الاعتقالات هذه حلا ضمنيا لمؤتمر نقابات عمال مصر.

يتضح من دراستنا لمؤتمر نقابات عمال مصر أنه قد نشأ فى البداية على نطاق محدود جمع عمال الشركات والمؤسسات الأهلية لغرض اقتصادى، ثم ما لبث أن أدرك القائمون على أموره ما لاتحاد النقابات من قدرة على فرض مطالب العمال على الحكومة وأصحاب الأعمال، فشرعوا يعدون العدة لإقامة (اتحاد عام) للنقابات، وساعدت الظروف على تقوية هذا الاتجاه فكان التحام ذلك

171 الإخوان المسلمين، 20/6/1946.

172 الوفد المصرى، 21/6/1946.

173 كانوا ثلاثة هم: محمد يوسف المدرك، محمود العسكرى، طه سعد عثمان، وجميعهم من النقابيين الشيوعيين، وقد قبض عليهم بتهمة الحض على كراهية الرأسمالية.

174 المؤتمر، نشرة غير دورية، رقم 6، 18/5/1946.

175 من حسين كاظم إلى رئيس نقابة عمال ومستخدمى المحلات التجارية، فى 21/5/1946، (انظر/ ملحق 4).

176 مجلة رابطة الشباب، العدد 160، 1/5/1947.

التنظيم النقابي بالعمل الوطني من أجل الجلاء، واحتكاكه بالتشكيلات النقابية في الخارج من خلال المؤتمر التأسيسي لاتحاد النقابات العالمي، كفيلا بخلق الإحساس بالقدرة على إبراز الشخصية العمالية المتكاملة في شكل جبهة تجمع شمل نقابات العمال في مصر .

وكان للشيوخيين نصيب الأسد في قيادة كل من المؤتمرين، فقد عمرت تلك الفترة بنشاط المنظمات الشيوعية الذي اتجه إلى محاولة السيطرة على نقابات العمال بوسيلتين، إحداهما؛ محاولة العمال الشيوعيين الوصول إلى مراكز القيادة فيها، ومن ثم توجيهها، وثانيتها؛ محاولة جذب قادة النقابات إلى المنظمات الشيوعية، ومن ثم إخضاعهم لتوجيهها.

ويبدو أثر المنظمين الشيوعيين واضحا في البيانات التي صدرت عن مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية، وفي لائحة النظام الأساسي لمؤتمر نقابات عمال مصر، الذي نص في مقدمته على أن المؤتمر سيكافح كفرقة من جيش العمال العالمي، جيش السلام والعدل والحرية، كما رفع المؤتمر شعار "يا عمال مصر اتحدوا"¹⁷⁷.

ولعل وجود نسبة كبيرة من الشيوعيين في قيادة المؤتمر كان السبب في محاربة الحكومة له بضراوة، فمن مصادر الاجتماعات إلى اعتقال القادة ورؤساء النقابات المنضمة إليه.

ولكن مسئولية وأد مؤتمر نقابات عمال مصر، وهو لا يزال في المهد، تقع على عاتق قادته ومنظميه، بقدر ما تقع على عاتق الحكومة، فقد اشتط المؤتمر في مطالبه بصورة تدل على عدم النضج السياسي، وعدم الفهم لحقيقة الأوضاع الاقتصادية حينئذ، فلم يكن معقولا أن تقوم الحكومة (في عام 1946) بتحقيق "الجلاء التام عن وادي النيل سياسيا واقتصاديا وعسكريا" في مدة شهر، كما لم يكن من الممكن أن تسلم الرأسمالية المصرية بتحقيق المطالب الاقتصادية - التي تقدم بها المؤتمر - في الوقت الذي كانت تعاني فيه أزمة شديدة بسبب ضعف القدرة الشرائية في السوق المحلية، وتداعى الكثير من الصناعات أمام المنافسة الأجنبية بعد أن زالت ظروف الحرب. وبذلك مهد القائمون على أمور المؤتمر الطريق أمام الحكومة - بقصد أو بدون قصد-¹⁷⁸ لتوجيه ضربة قاضية إلى المؤتمر .

اللجنة التحضيرية للاتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصري

أعقب القضاء على "مؤتمر نقابات عمال مصر" موجة إرهابية وجهت إلى العمال الذين زاد تذرهم بتفاهم مشكلة البطالة، وارتفاع الأسعار ارتفاعا جنونيا، وضربت الحكومة كل محاولة تنشأ للمطالبة بإيجاد حل للحالة السيئة التي تردى فيها العمال.

وكان لعمال شركة مياه القاهرة مطالب قبيل الشركة ظلوا يطالبون بها فترة ليست بالقصيرة دون جدوى، وحين يسوا من إجابة مطالبهم أعلنوا الإضراب عن العمل، فتدخلت السلطات في الأمر، ووجهت إدارة الشركة إلى مجلس إدارة النقابة تهمة التحريض على الإضراب وألقى القبض على زوجات العمال لإرغام أزواجهن على العودة للعمل، وبرغم تبرئة القضاء لأعضاء مجلس إدارة النقابة، فقد قررت الشركة فصلهم على ما في ذلك من مخالفة لحكم القضاء وقانون النقابات، كما قامت شركة أتوبيس القاهرة بفصل حوالي سبعين عاملا من بينهم رئيس وسكرتير النقابة لإرهاب باقى العمال، وحلت الحكومة النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي بشبرا الخيمة بسبب نشاطها الموجه ضد إغلاق المصانع وتشريد العمال، وحين قام بعض النقابيين ببورسعيد والفيوم والقاهرة بمحاولة تكوين اتحادات مهنية وفقا لأحكام قانون النقابات، صادرت الحكومة اجتماعاتهم، كما صادرت اجتماعات الجمعيات العمومية للنقابات، ومنعت عقد اجتماع دعت إليه نقابات القاهرة عام (1947) للتشاور في المطالب القومية¹⁷⁹.

وإزاء هذه الظروف تعذرت إقامة جبهة - في أواخر الأربعينيات- تجمع نقابات العمال على نحو ما حدث في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتطور النشاط العمالي في تلك الحقبة حول نقابة المؤسسة، فدخلت كل نقابة في صراع مع الشركة التي يعمل بها أعضاؤها، ولكن كان من النادر أن تصل إلى تحقيق مكاسب ذات بال، فيما عدا النقابات التي كانت على درجة من القوة تسمح لها بتوجيه ضربة تضر بمصالح الشركة، كعمال ترام القاهرة الذين نجحوا- تحت التهديد بالإضراب- في انتزاع كادر لعمال الترام من بين برائن الشركة عام 1949، وعمال شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية الذين تمكنوا من إبرام عقد عمل مشترك مع الشركة في نفس الفترة.

وبحلول عام 1950 بدأت النقابات تتحرك لمحاولة تكوين (اتحاد) يجمع شملها فجرت اتصالات بين النقابات بعضها البعض لتحقيق هذه الغاية، وكان للنقابيين الشيوعيين دور بارز في هذه الناحية، وأصدر اثنان من هؤلاء المنظمين النقابيين كتيباً بغرض الدعوة لتوحيد النقابات في حركة نقابية واحدة حول برنامج محدد، ودعا الكاتبان النقابات إلى التمسك بذلك البرنامج والعمل من أجل تحقيقه، وتقوية الاتصال بين النقابات¹⁸⁰.

وأصبح البرنامج الذي تضمنه الكتيب أساسا لبرنامج "اللجنة التحضيرية للاتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصري" التي تشكلت في عام 1951-1952 من قادة النقابات البارزين ودخلتها عناصر جديدة من النقابيين الذين تربوا في حجر "مؤتمر نقابات عمال

¹⁷⁷ مشروع لائحة النظام الأساسي لمؤتمر نقابات عمال مصر، ص 4.

¹⁷⁸ أدى هذا الموقف إلى جعل محمد يوسف المدرك (أحد مندوبي عمال مصر في المؤتمر التأسيسي للاتحاد العالمي للنقابات) يذهب إلى اتهام زعماء مؤتمر نقابات عمال مصر بالتواطؤ مع الحكومة للقضاء على المؤتمر، فقدموا تلك المطالب وهم يعلمون تماما أنه لا يمكن تحقيقها ليتيحوا للحكومة فرصة القضاء على المؤتمر بعد أن كاد يحقق وجود جبهة عمالية قوية في البلاد. (مقابلة شخصية في 2/1/1965).

¹⁷⁹ مذكرات عمارة، ص 38، 39.

¹⁸⁰ يس مصطفى ومحمد فتحى، النصيحة إلى العمال في مصر، ص 22.

الشركات والمؤسسات الأهلية"، وكان هذا البرنامج يدور حول المطالبة بوضع حد أدنى للأجور، وسن قانون للتأمين ضد البطالة والشيخوخة والعجز، وتعديل قانون عقد العمل الفردى على أساس تقييد سلطة أرباب الأعمال في فصل العمال، والاعتراف بحق العامل في الحصول على مكافأة عن مدة عمله في حالة استقالته، وتخفيض ساعات العمل بحيث لا تتجاوز ثمانى ساعات يوميا وست ساعات بالنسبة للأعمال الشاقة الخطيرة، والمساواة في الأجور بين الجنسين ومنح النقابات حق الاشتراك في وضع مشروعات القوانين قبل إصدارها، والاعتراف بحق الإضراب العام باعتباره حقا مشروعاً، وأخيراً الاعتراف بحق العمال في إقامة اتحاد عام يجمع شمل النقابات ويدافع عن مصالحهم¹⁸¹.

وقد دأبت اللجنة التحضيرية على توجيه الدعوة إلى أكبر عدد من النقابات للانضمام إليها والمساهمة في أعمالها، فانضم إليها أكثر من مائة نقابة، وكان هذا دليلاً على إدراك العمال لأهمية قيام الاتحاد العام بالنسبة لحل مشاكلهم الاقتصادية المتفاقمة، وقامت اللجنة بإصدار عدد من البيانات وجهتها إلى العمال ودعتهم فيها إلى الاشتراك في أعمال اللجنة، كما أوفدت اللجنة مندوبين عنها إلى الاتحاد العالمي للنقابات، وإلى مؤتمر الاتحاد العام لنقابات العمال في السودان.

وعقدت اللجنة عدة جلسات اشترك فيها أغلب النقابات المنضمة إليها من مختلف أنحاء القطر، واستقر الرأي -كخطوة أولى- على توجيه الدعوة إلى جميع نقابات العمال في مصر لحضور مؤتمر عام يعقد بمقر نقابة عمال ترام القاهرة (حيث كانت سكرتارية المؤتمر) في مساء الأحد 27 من يناير 1952 لتبادل وجهات النظر وتحديد الخطوات الواجب إتباعها، كما وجهت الدعوة إلى الاتحاد العالمي للنقابات، والاتحاد العام لنقابات العمال بالسودان لإيفاد مندوبين لحضور هذا المؤتمر، وكانت النية متجهة إلى إعلان تأسيس "الاتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصرى".

وكانت الأحداث تخبئ ما لم يكن في الحسبان، فقد شب حريق القاهرة في صباح السبت 26 من يناير عام 1952، وأعلنت الأحكام العرفية، وبذلك كان من المتعذر عقد المؤتمر، وخاصة أن السلطات ألقت القبض على معظم زعماء النقابات وقادة اللجنة التحضيرية، وكانت اللجنة أول هيئة تصدر بياناً تستنكر فيه حريق القاهرة، فقد أصدرت في مساء اليوم نفسه بياناً وجهته إلى "الشعب المصرى عامة والعمال خاصة"، ذكرت فيه أن أعمال التخريب والشغب لا تخدم إلا الاستعمار وأنه "لا سبيل إلى إجلاء الاستعمار إلا بالكفاح الإيجابي المنظم والمحدد الأهداف وبتوحيد الصفوف".

وفى مايو أعيد تشكيل اللجنة تحت اسم "اللجنة التأسيسية لاتحاد نقابات العمال المصرية"، ووضعت لائحة النظام الأساسى للاتحاد، فحددت أغراضه بالدفاع عن المصالح النقابية فردية كانت أو مشتركة، والعمل على تحسين العلاقات بين النقابات وأصحاب الأعمال، وتدعيم الروابط بين النقابات، ورفع مستواها التنظيمي والثقافي والاقتصادي، وتنظيم العلاقات بين الحركة العمالية المصرية والحركة العمالية الدولية¹⁸².

ونوقش موضوع الاتحاد بمؤتمر العمل الدولى بجنيف، واتصل الاتحاد العالمى للنقابات ببروكسل بالمفوضية المصرية وطلب منها الاتصال بالحكومة المصرية للعمل على تأليف اتحاد مصرى للعمال، لما لتأليفه من أثر طيب في المحافل الدولية¹⁸³.

وتقرر عقد مؤتمر من نقابات العمال لبحث اللائحة وتبادل وجهات النظر بشأن نظام الاتحاد ثم إعلان تأسيسه، وتحدد لعقد المؤتمر أيام 14، 15، 16 من سبتمبر عام 1952¹⁸⁴ ولم يكن قد مضى على قيام الثورة أكثر من شهر ونصف، وكانت الأحوال الداخلية غير مستقرة، فرفضت السلطات السماح بعقد المؤتمر لدواعي المحافظة على الأمن.

وبانفضاض اللجنة التأسيسية للاتحاد العام لنقابات العمال المصرية، طويت صفحة من تاريخ النقابات في مصر، لنفتح صفحة جديدة تخرج عن نطاق هذا البحث.

إن أبرز ما يميز النشاط النقابي في أعقاب الحرب العالمية الثانية هو تخلص النقابات من سيطرة الأحزاب والهيئات السياسية على قياداتها وتوجيهها، فقد كانت تلك المرحلة تمتاز باستقلال الحركة النقابية بأمورها فتصدت للقيادة والتوجيه عناصر من العمال أنفسهم ممن تمرسوا بالعمل النقابي على جميع المستويات، كما امتازت بالنضال من أجل تأسيس (اتحاد عام) لنقابات العمال، وثمة ظاهرة ثالثة هي عودة العناصر الشيوعية إلى محاولة توجيه النقابات بقدر كبير من النجاح -أحياناً- بصورة تختلف عما حدث في عام 1924، فبينما كان الحزب الشيوعى المصرى يقوم بتوجيه النقابات عن طريق قادة من المثقفين، كانت المنظمات الشيوعية في أعقاب الحرب الثانية- تحرص على أن يحمل النقابيون من أعضائها عبء توجيه النقابات، ومثلت النقابة العامة للنسيج الميكانيكى بشبرا الخيمة بؤرة هذا النشاط.

وإذا كان صدور قانون الاعتراف بالنقابات في عام 1942، حدثاً فريداً في تلك المرحلة، فإنه تقع على عاتق القانون نفسه مسؤولية تمزيق أوصال الحركة النقابية في تلك الفترة، فقد حرم تأسيس اتحاد عام للنقابات وابتدع الاتحادات المهنية التى تجمع نقابات المهنة الواحدة، وحتى هذا النوع من الاتحادات لم يستطع تحقيق اتحاد واسع يجمع كل نقابات المهنة، فلم يكن اتحاد النقل المشترك يضم في

181 المصدر السابق، ص 14.

182 لائحة النظام الأساسى للاتحاد العام للنقابات المصرية، ص 3.

183 الأهرام، 9/6/1952.

184 المصرى، 25/8/1952.

عام 1951-على سبيل المثال- أكثر من ثمانى نقابات كانت جميعا بالقاهرة فى حين أن عدد النقابات الخاصة بعمال النقل بلغ 144 نقابة فى نفس السنة¹⁸⁵.

¹⁸⁵ الأهرام، 9/6/1952.

الفصل الرابع - النضال في سبيل التشريعات العمالية

رأينا كيف ظهرت الطبقة العاملة المصرية في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وحققت وجودها بتأسيس النقابات العمالية، وبتحرك تلك النقابات للمطالبة بتحسين ظروف العمل وشروطه. ولكن الحكومة وقفت بمنأى عن التدخل في شئون العمل وعلاقاته، ولعل هذا الموقف كان راجعا إلى سببين: أولهما أن أكثر الإضرابات التي وقعت في تلك الحقبة كانت تتم من جانب العمال الأجانب أو بقيادتهم، ولم تكن الحكومة المصرية تملك الولاية القضائية على هؤلاء العمال، كما لم تكن تملك التدخل الفعال في شئونهم إلا بالاتفاق مع قناصل دولهم الذين كانوا يتولون التحقيق في مطالب العمال ومحاكمة المسؤولين منهم عن الشغب، أما العمال المصريون فكان أمرهم هينا عند الحكومة فالبوليس يتولى ذلك بمعرفته ووسائله، وثانيهما أن سلطات الاحتلال وعلى رأسها كرومر كانت تعلن التزامها -بصورة ما- بمفاهيم الحرية الاقتصادية فيما يتصل بعلاقات العمل وبضرورة الحد من التدخل فيها من جانب الحكومة، ولم تكن هذه السياسة إلا ساترا لموقف الحكومة ضد إصدار تشريعات تنظم علاقات العمل وتحمي العمال من جور أصحاب الأعمال، ولعلها كانت تجد في صدور التشريعات عينا على رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في البلاد.¹⁸⁶

وكان أول عمل جدى قامت به الحكومة لتنظيم شئون العمل بمصر هو إصدار القانون رقم 13 لسنة 1904 الخاص بالمحال المقلقة للراحة والضارة بالصحة والخطرة، ثم القانون رقم 14 لسنة 1909 الخاص بتشغيل الأحداث في محالج القطن ومصانع المنسوجات والدخان.¹⁸⁷ وحين تفاقمت مشاكل العمل بعد الحرب العالمية الأولى، وقامت النقابات التي عادت لمزاولة نشاطها بعد الحرب بتنظيم حركة المطالبة بتحسين أحوال العمل، وقيام الإضرابات في أماكن متفرقة لتحقيق هذه الغاية، قامت الحكومة بتشكيل لجنة التوفيق في 18 من أغسطس عام 1919 من خمسة أعضاء من كبار الموظفين برئاسة موظف إنجليزي كبير يدعى السير جرانفيل، وعهد إليها بتسوية المنازعات التي تنشأ بين العمال وأصحاب الأعمال في شتى أنحاء البلاد، وكانت اللجنة تعقد جلساتها في مكان النزاع، وتصدر قراراتها نتيجة اتفاق الطرفين المتنازعين.¹⁸⁸

وسرعان ما تعقدت مشاكل العمل في مطلع العشرينيات نتيجة غياب التشريع المنظم لها، وعمت الإضرابات مدن القطر، وعجزت لجنة التوفيق عن الوصول إلى حل لمعظم المشاكل التي عرضت عليها لأنها اتخذت من الـعاصمة مقرا لها، ولم يكن نشاط أفرادها كافيا لبحث المشاكل التي تراكمت أمامها، وتحول العمال إلى "العمل المباشر" فاحتلوا المصانع -كما رأينا- ونظموا مظاهرة احتجاج أمام دور أعضاء اللجنة، وعمدت الحكومة إلى إيجاد حل للموقف الذي ازداد توترا بزيادة عدد لجان التوفيق، فنقرر في أول مايو عام 1924 تشكيل لجان إقليمية برئاسة المديرين أو المحافظين وعضوية ممثل للنيابة العامة وأحد القضاة وممثلين لطرفي النزاع، على أن تصدر قراراتها بإجماع آراء الحاضرين.¹⁸⁹

ولكن هذه اللجان لم تكن ذات فائدة، لأن قراراتها لم تكن ملزمة لأحد، وكثيرا ما نزلت الشركات على حكمها ثم عادت تنقضه دون حسيب أو رقيب، كما أن أصحاب الأعمال رفضوا الاعتراف بتمتلى نقابات عمالهم لعدم وجود اعتراف قانوني بالنقابات، مما جعل العمال يطالبون الحكومة بسن تشريع يعترف بنقاباتهم، ويحسن أحوالهم وينظم علاقاتهم بأصحاب الأعمال. وخشيت السلطات أن يؤدي الأمر إلى إفلات الزمام من يدها - كما حدث في عام 1924 - فعرضت وزارة الداخلية على مجلس الوزراء مذكرة بهذا الشأن اقترحت فيها تشكيل لجنة يعهد إليها بحث نظام العمل والعمال في البلاد وتقديم الاقتراحات بما يمكن اتخاذه في هذا الصدد من وسائل تشريعية. ووافق مجلس الوزراء على هذا الاقتراح في 2 يوليو 1927، وعهد إلى وكيل وزارة الحفانية عبد الرحمن رضا باشا برئاسة اللجنة التي تكونت من إثنين من أعضاء البرلمان هما الدكتور محجوب ثابت، ومحمد صبرى أبو علم، وبعض الموظفين الذين لوظائفهم علاقة بنظام العمل.

بدأت اللجنة أعمالها في أكتوبر عام 1927، وعقدت حتى أوائل مارس عام 1929 (تاريخ انتهاء عملها) 35 جلسة عامة ما عدا الجلسات التحضيرية والتقارير¹⁹⁰ التي وضعتها اللجان الفرعية وتناولت فيها موضوعات: الاحتياطات الصحية العامة لوقاية العمال من الإصابات، وساعات العمل والراحة الإجبارية، ومشاكل العمال في مصر من واقع أعمال لجان التوفيق من عام 1919 إلى عام 1927، والمسائل المتعلقة بتشغيل النساء والأحداث ونقابات العمال، والعمل المنزلي وتسوية المنازعات المتعلقة بالعمل ومجموعة القواعد الأساسية لتشريع العمل.

ورأت اللجنة أن الاقتصار على الدراسات النظرية في التشريع والقانون والاقتصاد السياسي لن يكون كافيا ما لم يقرن بالإطلاع على أحوال العمل والعمال على الطبيعة، فقامت اللجنة بزيارة بعض الشركات والمصانع، ودونت مذكرات بملاحظات الأعضاء على هذه الزيارات، وبما أجاب مديرو الشركات على الأسئلة التي وجهتها اللجنة إليهم، ورأت اللجنة أيضا أن تستأنس برأى بعض ذوى الشأن من أصحاب الأعمال والعمال، فبحثت ما قدم إليها من شكاوى العمال وطلباتهم واقتراحاتهم، وكذلك اقتراحات نقابات

186 أمين عز الدين، فجر الحركة النقابية في مصر، الطليعة، العدد 11، نوفمبر 1965.

187 سعد عبد السلام حبيب، مشاكل العمل والعمال، ص 48.

188 إبراهيم الخطري، تطور تشريع العمل، ص 406.

189 المصدر السابق، ص 406.

190 حاولنا الإطلاع على هذه التقارير بوزارة العمل ولكن لم نعثر لها على أثر.

وجمعيات المستخدمين الأهلية المختلفة بالقاهرة والإسكندرية وغيرهما، كما بحثت اللجنة الآراء التي قدمتها بعض الشركات الكبرى وجمعية الصناعات بالقطر المصري، واتصلت اللجنة بمكتب العمل الدولي بجنيف وحصلت منه على مجموعات القوانين والمعاهدات الخاصة بالعمل والعمال في جميع الدول.¹⁹¹

وأخيرا قدمت اللجنة مشروع تشريع العمل في مارس عام 1929، وتناول الفصل الأول منه حدود تطبيق القانون فنص على استبعاد عمال الزراعة من دائرة القانون، واختص الفصل الثاني بعقود العمل، فنص فيه على عدم إلزام العامل بأى عمل غير منصوص عليه في العقد، وأنه لا يجوز إلزامه بعمل لا يتفق مع قوته وكفايته ودرجته وحالته، وحرّم اشتراط حصول العامل على جزء من الأجر في صورة بضائع استهلاكية من مخازن أو محال معينة. وتناول الفصل الثالث التزامات أصحاب الأعمال والعمال فنص على ضرورة إتباع صاحب العمل للشروط الصحية والفنية لمنع وقوع الإصابات، واتخاذ الإجراءات الوقائية من الأمراض المهنية، وإيجاد مساكن للعمال تتوفر فيها شروط الراحة والصحة، وتقديم خدمات طبية مجانية للعمال إذا زاد عددهم عن 300 عامل. أما الفصل الرابع من المشروع فقد خصص لساعات العمل، فحدد أقصى مدة للعمل الفعلي بتسع ساعات يوميا على أن يمنح العامل أجرا إضافيا إذا استدعى الأمر بقاءه في العمل أكثر من ذلك. وعرض الفصل الخامس للأحكام الخاصة بتشغيل الأحداث والنساء، فحدد سن الحدث عند الالتحاق بالعمل باثني عشر عاما، وحدد ساعات عمله بثمان ساعات يوميا، كما نص المشروع على عدم تشغيل النساء والأحداث في الأعمال الخطرة أو الضارة بالصحة، وحرّم تشغيلهم ليلا، واعترف بحق المرأة العاملة في الحصول على إجازة وضع بنصف أجر لمدة ثلاثة أسابيع وعلى راحة استثنائية لمدة نصف ساعة في الصباح ومثلها بعد الظهر لإرضاع الأطفال، ثم انتقل المشروع إلى لجان التوفيق والتحكيم، وعرج بعد ذلك على النقابات واتفاقات العمل المشتركة، فنص على الاعتراف بنقابات العمال وأصحاب الأعمال، وبحق النقابات في إبرام اتفاقات العمل المشتركة ومباشرة الحقوق والدعوى الناشئة عنها أو المتعلقة بها، وتناول المشروع بعد ذلك الأحكام الخاصة بإصابات العمل والأمراض الناشئة عن العمل، ثم فصل الكلام عن مكتب العمل فنص على تشكيله بقرار من وزير الداخلية على أن يكون عمله الأساسى مراقبة تنفيذ القانون وتسجيل عقود النقابات والتفتيش على المصانع.¹⁹²

لقد كان مشروع عبد الرحمن رضا مشروعا تقدميا بالنسبة لظروف تلك المرحلة، برغم عدم اشتماله على أحكام تحمي العامل من الفصل التعسفي وتؤمن مستقبله في حالة تقاعده بسبب الشيخوخة أو العجز، وبرغم خلوه من الاعتراف بحق العامل في إجازة سنوية مدفوعة الأجر، وكذلك لم يشر إلى الراحات الأسبوعية، ولكنه وضع في اعتباره ضرورة الاعتراف القانوني بالنقابات وضرورة إقامة هيئة حكومية تختص بمراقبة مسائل العمل والعمال، وإن كان قد تردى في الخطأ حين اقترح أن يكون مكتب العمل تابعا لوزارة الداخلية، وحين أخرج عمال الزراعة من دائرة الخضوع للقانون.

ولكن الحكومة أهملت مشروع القانون المقترح على ما فيه من ثغرات، ولم تأخذ إلا بالاقتراح الخاص بإنشاء مكتب العمل، فأصدرت في نوفمبر عام 1930 قرارا وزاريا بإنشائه، وألحق بإدارة عموم الأمن العام بوزارة الداخلية، وحدد القرار اختصاصات المكتب فيما يلي¹⁹³

1. تنفيذ القانون رقم 13 لسنة 1904 واللائحة الصادر بها قرار وزير الداخلية في 29 أغسطس عام 1904 والجدول الملحق بهما بشأن المحال المقلقة للراحة والضارة بالصحة والخطيرة.
2. تنفيذ القانون رقم 14 لسنة 1909 والقرارات الصادرة في 21 سبتمبر عام 1924 و 14 من أغسطس عام 1926 و 20 مارس عام 1927 بشأن تشغيل الأحداث في محال القطن ومحال كبس القطن وتنظيفه ومصانع الدخان والسجاير ومحال غزل ونسج الحرير والقطن والكتان .
3. عمل الأبحاث وتقديم البيانات التي يقتضيها إصدار تشريع العمل الجديد.
4. القيام بتنفيذ القوانين الجديدة عند صدورها.
5. مراجعة اللوائح الداخلية للورش والمصانع والمعامل ومحال التجارة والإشراف على تنفيذها.
6. درس أسباب المنازعات التي تقوم بين العمال وأصحاب الأعمال ووضع حد لها سواء بالاتصال برجال الإدارة المحليين أو عن طريق لجان التوفيق.
7. درس تنظيم النقابات والسبل إلى إدارتها إدارة صحيحة .
8. درس عادات العمال ووسائل معيشتهم ومساكنهم وأحوال عائلاتهم وطرق تغذيتهم وما يؤدي إلى إصلاح حالهم ورفع مستواهم وتربية أولادهم.
9. درس أسباب البطالة وجمع الإحصاءات والمعلومات عن العمال العاطلين والاتصال بالوزارات والمصالح التي لها ورش أو مصانع أو التي تستخدم الصناع أو العمال أو تشرف على تنفيذ الامتيازات والاحتكارات الممنوحة للشركات والأفراد أو المصالح التي تشرف على التعليم الصناعي وذلك لتدبير أعمال للعمال بقدر المستطاع.
10. جمع المعلومات والإحصاءات عن المنازعات بين العمال وأصحاب الأعمال وقرارات لجان التوفيق ومخاطر العمل والإصابات الناشئة عن العمل، والأجور وأسباب صعودها وهبوطها، وساعات العمل في أثناء الليل وفي أثناء النهار.

¹⁹¹ حسنى الشنتاوى، العمل والعمال في مصر، عدد خاص من مجلة كلية الحقوق، ص 161-159، (صدر من هذه المجلة عدد واحد تولى الإنفاق على إخراجه النبيل عباس حليم، فهي ليست مجلة جامعية).

¹⁹² المصدر السابق، ص 231-211.

¹⁹³ مكتب العمل، تقرير سنوى لعام 1935، ص 2-1.

وقد بدأ المكتب حياة محفوفة بالصعاب لقلة الموظفين الذين خصصوا له وعدم تدريبهم على مثل تلك الأعمال، وضآلة ميزانيته، فضلا عن الصلة المثيرة لسوء الظن التي تربطه بإدارة أهم وسائلها سلطة البوليس، فلم يكن من المنتظر والحالة هذه أن يقوم بتنفيذ البرنامج الواسع الذي ألقى على عاتقه .

شهد عام 1930-1931 نشاطا نقابيا واسعا برز فيه على مسرح الأحداث -كما رأينا- الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري، وارتفعت أصوات العمال تطالب بإصدار التشريع المنظم لشئون العمل، وترددت أصواتهم في مؤتمر اتحاد النقابات العالمي بمبريد في أواخر يوليو عام 1931 وحضر إلى مصر سكرتير الاتحاد الدولي للنظر في شكوى عمال مصر وبحث أحوالهم (خريف عام 1931) وكتب تقريرا طالب فيه بتحسين أحوال العمال المصريين¹⁹⁴.

ولمواجهة هذا الموقف طلبت حكومة صدقي من مكتب العمل الدولي بجنيف في 30 من سبتمبر عام 1931 "إرسال بعثة استشارية لمصر لتقوم بفحص حالة الصناعة في البلاد عن كثب وتقديم تقرير للحكومة المصرية عن خير الوسائل لتنظيم إدارة العمل"¹⁹⁵، فوافق المكتب على إيفاد هارولد بتلر H. BUTLER¹⁹⁶ مساعد مدير مكتب العمل الدولي يعاونه سكرتيره س. لوفورد شيلدز S. LAWFORO CHILDS إلى مصر لهذا الغرض.

وصلت البعثة إلى مصر في 16 من فبراير عام 1932، وعلمت بعد وصولها أن ما هو مطلوب منها ليس تنظيم إدارة العمل فحسب، بل إبداء الرأي فيما تنويه الحكومة من إجراءات تتعلق بالإصلاح الاجتماعي، وهي الإجراءات التي ستقوم الإدارة بتنفيذها، ولذلك قامت البعثة بزيارة 32 مصنعا، 20 ورشة خلال الأسابيع الأربعة التي قضتها في مصر، وتلفت الكثير من المعلومات من الشركات واتحاد الصناعات المصرية وبنك مصر ونقابات العمال التي أمدت البعثة بمعلومات وافية عن كيفية معاملة العمال في مختلف الصناعات. وقد اتضح لبتلر أن هم النقابات الأكبر ينحصر في تحسين حالة أعضائها تحسينا فعليا، وأنها لا تهتم كثيرا بالفلسفة الاجتماعية العامة، مثال ذلك ما جاء في خطاب ألقاه أحد زعماء العمال أمام البعثة في الإسكندرية نائبا عن 25 نقابة من نقابات الثغر، إذ أكد أن ما يريده العمال هو الأخذ بنصيب من التعليم وتخفيض أجور السكن ووضع أحكام قانونية تنظم شئون استخدامهم، كما قال عمال طنطا للبعثة أن ما يهم العمال هو تحديد ساعات العمل اليومية تبعاً لحالة كل صناعة وإبطال دفع الأجور عن طريق وسطاء أو في فترات غير متساوية، وإيجاد عمل للعاطلين. أما في المحلة فقد وجه العمال أنظار البعثة إلى كثرة عدد العاطلين وانتشار الأمراض الصدرية بين العمال الذين يشتغلون بصناعة النسيج اليدوي نظرا لعدم مراعاة الشروط الصحية في مجال العمل¹⁹⁷.

وبعد أن قامت البعثة بدراساتها لظروف العمل وأحوال العمال في الصناعة والتجارة على الطبيعة، قدم بتلر تقريرين نشر أحدهما باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية وطبع بالمطبعة الأميرية ببولاق، وقد تناول فيه حالة مصر الاجتماعية كما تبينها البحوث التي قام بها، وبيان الإصلاحات التشريعية والإدارية التي رأى ضرورتها لتنظيم شئون العمال في مصر بما يتفق مع حالة الصناعة المصرية في تلك الحقبة، أما التقرير الآخر فكان سريا لم تقم الحكومة بنشره، تضمن ضرورة إنشاء إدارة للعمل تزود بما يلزم لها من موظفين ليتسنى لها القيام بواجباتها على الوجه الأكمل، على أن تمنح مركزا يضمن لها الاستقلال والسلطة اللازمين لتحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله. ونصح الحكومة بالألا تجعل الإدارة المقترحة فرعا من البوليس وألا يشمل اختصاصها شيئا من أعمال إدارة عموم الأمن العام، وأن تكون قادرة على نهج سياسة اجتماعية ثابتة وغير معرضة للتأثر بالتقلبات السياسية حتى تكون موضع ثقة أصحاب الأعمال والعمال على السواء .

وفي التقرير المنشور خرج بتلر من دراسته لأحوال الصناعة والعمال في مصر بنتيجة مؤداها أن الوقت قد حان للبدء بسياسة اجتماعية جديدة، ولكن هذه السياسة "ينبغي أن ترمي إلى عدم الأخذ فورا بالنظم الرقابية التي تسير عليها الدول الصناعية الكبرى، فالتفكير في وضع نظام للتأمين الصحي أو تأمين الشيخوخة أو البطالة يعد في مصر سابقا لأوانه مهما تكن التكاليف تافهه، وحتى في المسائل الخاصة بحماية النساء والأحداث وتحديد ساعات العمل وتنفيذ الشروط الصحية والشروط الخاصة بسلامة العمال وما شاكل ذلك، فلا يمكن الوصول لأول وهلة إلى ما وصلت إليه أوروبا الغربية وإنما يمكن التدرج في هذا السبيل كلما زاد إتقان الصناعة وحسنت الإدارة. فإذا أريد التقدم بانتظام في هذا السبيل وجب وضع منهج عام ينفذ تدريجيا كلما سنحت الظروف، وبهذه الطريقة يجتنب تحميل الصناعة أعباء جديدة دفعة واحدة، كما يسهل تمرين المفتشين على القيام بأعمالهم بدلا من أن يجدوا أنفسهم أمام واجبات متنوعة لا قبل لهم بأدائها."

وتناول التقرير النواحي التشريعية المختلفة، وأبدى بعض الملاحظات على القوانين الخاصة بتشغيل الأحداث والنساء، وأوصى بضرورة سن قانون للتعويض عن إصابات العمل، وإيجاد دوائر قضائية خاصة للنظر في قضايا التعويضات، واقترح تعديل القانون الخاص بالمحال المضرة بالصحة والمقلقة للراحة، وإيجاد مستوى أرقى للمحافظة على صحة العمال وسلامتهم، دون الالتجاء إلى التشريع، واقترح إقامة بورصة صغيرة للعمال في كل من القاهرة والإسكندرية وجعلهما على اتصال بالأقاليم للحصول على خبرة كافية تصلح أساسا لتكوين هيئة قادرة على حصر العمال العاطلين في المستقبل وإيجاد عمل لهم، وأوصى بضرورة الاعتراف القانوني بالنقابات لأنه "لو أتيح لها متابعة أغراضها تحت حماية القانون فمن المرجح أن تقصر جهودها على رعاية مصلحة

194 أنظر الفصل الثاني.

195 هارولد بتلر، تقرير عن حالة العمل والعمال في مصر وبعض مقترحات تتعلق بالتشريع الاجتماعي المزمع سنه، ص 1.

196 تولى هارولد بتلر عدة وظائف هامة ببلاد (بريطانيا) ولعب دورا رئيسيا في إنشاء وزارة العمل البريطانية (1917)، أما لوفورد شيلدز فكان خبيرا بشئون بلدان الشرق الأدنى (المساء في 8/11/1931).

197 المصدر السابق، ص 2.

أعضائها من ناحية العمل وتبتعد عن السياسة"، ونصح بأن تترك للنقابات حرية إدارة شئونها المالية مع مراجعة حساباتها سنويا بمعرفة أحد المحاسبين حتى يكون الأعضاء على ثقة بأن أموالهم تدار إدارة حسنة، وأيد مقترحات لجنة عبد الرحمن رضا باشا الخاصة بتحديد ساعات العمل بتسع ساعات يوميا وطالب بإجراء أبحاث للنظر في تحديد ساعات العمل، والمبادرة بسن قانون يمنح العمال يوما للراحة في الأسبوع سواء كانوا مشغولين بالصناعة أو التجارة.

وبالنسبة لعقود العمل اقترح بتلر أن يُؤخذ في الاعتبار -عند وضع تشريع العمل- أن يكون صاحب العمل مسؤولا عن دفع الأجور لكل شخص يشتغل في محله، وألا تدفع الأجور عن طريق وسيط، مع ضرورة حصول العامل على أجره في مواعيد منتظمة، وتحديد ما يجوز توقيعه من الغرامات والوجوه التي تستعمل فيها حصيلة الغرامات، وتحريم دفع الأجور كلها أو بعضها عينا، وإقرار حق العامل في المكافأة عند فصله من الخدمة عن طريق لجنة تشكل لهذا الغرض من ممثلين للمحاكم المختلطة والأهلية، واقترح إيصال مهمة التوفيق في المنازعات التي تنشأ بين العمال وأصحاب الأعمال إلى إثنين من الموظفين بإدارة العمل، على أن يكون لهما حق طلب المساعدة من السلطات المحلية إذا قدر أن هذه المساعدة ضرورية أو ذات فائدة، فإذا لم يقتنع الطرفان حول الموضوع إلى هيئة تحكيم تقام لهذا الغرض.

وأوصى بتلر في ختام تقريره بضرورة إنشاء مجلس استشاري للعمل برياسة أحد الأشخاص البارزين وبعضوية موظفين من المصالح المختلفة، وممثلين لأصحاب الأعمال والعمال وبعض الأشخاص المستقلين ممن تتوافر فيهم الأهلية للنظر في الشؤون الصناعية. على أن يكون تكوين هذا المجلس خطوة أولى في سبيل تنفيذ البرنامج الذي ورد بالتقرير، لأنه "من الضروري جعل مسائل العمال بمعزل عن السياسة، واتخاذ ما يلزم من الإجراءات لإمكان السير على سياسة واحدة بصفة مستمرة برغم تغيير الحكومات" 198.

لقد وضع بتلر الأسس السليمة لتشريع العمل، فكان بعيد النظر حين نادى بإصدار التشريعات تدريجيا وبإبعاد مسائل العمل عن السياسة، ولكنه بخس العمال حقهم بإهماله مسائل التأمين ضد البطالة والشيخوخة بحجة أن معظم العمال يعملون في ورش صغيرة لن يتمكن أصحابها من تحمل أعباء التأمين، كما لم يشر إلى حق العمال في الحصول على العلاج المجاني وقد غطى مشروع لجنة عبد الرحمن رضا هذه النواحي كلها، ولكن تقرير بتلر كان أول تقرير رسمي أشار إلى ضرورة فصل مسائل العمال عن تبعيتها لإدارة الأمن العام حتى يكسب مكتب العمل ثقة العمال وأصحاب الأعمال.

وعملت الحكومة على تنفيذ بعض ما أشار به التقرير فأصدرت القانون رقم 48 لسنة 1933 الخاص بتنظيم تشغيل الأحداث، والقانون رقم 80 لسنة 1933 الخاص بتنظيم تشغيل النساء، ثم القانون رقم 147 لسنة 1935 الخاص بتحديد ساعات العمل لبعض الصناعات الخطيرة، والقانون رقم 64 لسنة 1936 الخاص بالتعويض عن إصابات العمل¹⁹⁹، كما أخذت الحكومة باقتراح بتلر الخاص بإنشاء مجلس العمل الاستشاري الأعلى، فأنتهى المجلس بقرار صدر من مجلس الوزراء في ديسمبر عام 1938، وحدد اختصاصه بمعاونة الحكومة في إعداد قوانين العمل وإرشادها فيما يتعلق بمعالجة شئون العمال، ومساعدة مكتب العمل في رسم خطة لمختلف الأبحاث التي يقوم بها، والاشتراك مع الحكومة بوجه عام في تحسين حالة العمل والعمال. وعين أحمد زيور باشا رئيسا للمجلس، واختير أعضاء المجلس من بين رؤساء المصالح التي تستخدم عمالا، وممثلين لدوائر الأعمال الهامة كشركة قناة السويس وشركة السكر وشركات الترام وغيرها، ولم تعين الحكومة بالمجلس ممثلين عن العمال بحجة عدم صدور التشريعات المنظمة للنقابات والتي يمكن بموجبها تحديد الهيئات التي تتولى انتخاب ممثلي العمال بالمجلس، وقد اقترح مستر جريفز - مدير مكتب العمل- أن تقوم الحكومة بتعيين من يمثلون العمال بالمجلس على أن يستبدلوا بغيرهم ممن تنتخبهم النقابات متى نظمت وأصبحت قادرة على إجراء انتخابات²⁰⁰ وتحقق فصل مكتب العمل عن إدارة الأمن العام في عام 1935 فألحق بوزارة التجارة والصناعة.

ولم تستمع الحكومة إلى اقتراحات بتلر الخاصة بالنقابات، وكان موقف الحكومة من النقابات غامضا منذ عام 1921 حين صدر القانون رقم 2 لسنة 1921 الذي حذر على العمال والخدمة والمستخدمين والكتاب التنازل عن جزء من أجورهم إلى نقابة أو شركة أو جمعية صناعية أخرى مهما كان الشكل الذي تألفت بمقتضاه. وأوضحت الحكومة في صدر هذا القانون ما رأته من مبررات إصداره فقالت "بما أنه لا يوجد الآن تشريع يتضمن من الأحكام الواجب مراعاتها في تأليف النقابات، وبما أنه بالرغم من عدم وجود مثل هذا التشريع فقد حدث أخيرا أن بعض الأشخاص اجتمعوا وكونوا نقابات خارجة عن دائرة أي تقنين، وبما أن هذه الحالة في الواقع مدعاة لسوء التصرف، وبما أنه قد تبين على الأخص أن بعض أعضاء هذه الجماعات قد تنازلوا عن أجورهم تنازلا لا رجوع فيه لمصلحة النقابة التي ينتمون إليها، وبما أن هذا التنازل مخالف للنظام العام، والحالة تقتضى الإسراع في اتخاذ التدابير الواقية لمصلحة العمال أنفسهم، وذلك إلى أن يصدر قانون خاص عن النقابات..". فالحكومة لم تتعمد بإصدار هذا القانون حماية أجر العامل فقط، بل تذهب إلى عدم رضائها عن النقابات والتشكيك في شرعية تكوينها، مستندة إلى أنه لم يكن قد صدر أي قانون يبين أحكام تأليف النقابات، مع أن القاعدة أن كل ما لم يحرمه القانون فهو مباح، ولم يكن تأليف النقابات محرما صراحة أو ضمنا في مصر يوما ما، وقد أرادت الحكومة بذلك القانون إضعاف النقابات بإضعاف ماليتها²⁰¹

198 المصدر السابق، ص 30-9.

199 إبراهيم الخطري، تطور تشريع العمل، ص 26.

200 مكتب العمل، تقرير سنوى لعام 1935، ص 28.

201 حسين خلاف، نقابات العمال في مصر، ص 43-42.

وصدر بعد ذلك القانون رقم 37 لسنة 1923 الذى أضاف إلى قانون العقوبات مواد جديدة حدثت من حرية بعض فئات العمال فى ممارسة حق الإضراب، وحمى حق الغير فى أن يشترك أو لا يشترك فى جمعية من الجمعيات، فاعترفت صراحة بحق كل شخص فى الانتماء أو عدم الانتماء إلى الجمعيات، وبذلك ضمنت حرية العمال فى الالتحاق بال نقابات. كذلك اعترف القضاء بمشروعية تكوين النقابات ما دامت لا ترمى إلى فرض غير مشروع، كما أقر لها بالشخصية المعنوية مرتبا على ذلك أهليتها القانونية للملك والتعاقد والتقاضى ووضع بذلك النقابات والجمعيات الأخرى على قدم المساواة²⁰².

لم تكن الخطوات التشريعية التى اتخذت لترضى العمال، فقد بقيت ساعات عملهم اليومية لا تعرف حدودا، وماطلت الحكومة فى إصدار قانون عقد العمل الذى ينظم حقوقهم وواجباتهم، وظلت أجورهم عرضة لتقلبات أمزجة أصحاب الأعمال وتبعا للعرض والطلب، وعضت البطالة بأنيابها الألاف منهم، وأغمضت الحكومة عينها عن كل الاقتراحات التى قدمت للاعتراف بنقابات العمال. لذلك أخذ اتحاد نقابات عمال المملكة المصرية على عاتقه مهمة تنظيم المطالبة بتشريعات العمل، فاقترح فى مجلس الاتحاد تشكيل وفد من مندوبى النقابات لعرض مطالب العمال على المسؤولين، ولكنهم عدلوا عن الفكرة، وقرروا القيام بعمل جماعى منظم للمطالبة بالتشريعات العمالية، ولتكون حركتهم فى نفس الوقت ردا مقتعا على الخطاب الذى أرسله رئيس اتحاد الصناعات إلى الحكومة طالبا التريث فى إصدار تشريعات العمل²⁰³، فكانت مظاهرة 8 من مايو عام 1938.

ففى ذلك اليوم نظم الاتحاد مظاهرة ضمت مندوبى النقابات وحشد كبير من العمال طافت بشوارع القاهرة مارة بقصر عابدين ورياسة مجلس الوزراء ووزارة التجارة والصناعة ومجلس النواب ودور الصحف، وقدم المتظاهرون إلى الجهات التى طافوا بها عرائض اشتملت على المطالب التالية:

1. الاعتراف بالنقابات.
2. إعادة النظر فى قانون إصابات العمل .
3. تنفيذ تعليمات مصلحة العمل فى مراقبة الشركات والمصانع.
4. تخفيض ساعات العمل ووضع حد أدنى للأجور.
5. حل مشكلة العمال العاطلين .

وبلغت المظاهرة حدا فانقا من التنظيم، فلم يقع ما يعكر صفو الأمن، وأكد المسئولون وعودهم للمتظاهرين بالنظر فى إصدار التشريعات وتحقيق مطالبهم²⁰⁴.

ولبث العمال يتربون تنفيذ الحكومة لوعودها حتى مضى عام كامل، فمل العمال طول الانتظار وعقد مجلس الاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية اجتماعا فوق العادة فى 25 مايو عام 1939 للنظر فيما يجب عمله إزاء تلك الظروف، وتمخض الاجتماع عن إصدار بيان وجهه الاتحاد إلى المسؤولين واستهله بمقدمة صور فيها بؤس العمال وشقاءهم بسبب ماطلة الحكومة فى إصدار تشريعات العمل وخاصة قانون الاعتراف بالنقابات، ثم ختم البيان بالقرارات التى اتخذها مجلس الاتحاد وهى:²⁰⁵

1. تغيير خطة الاستجداء التى كان يتبعها فى المطالبة بحقوق العمال، واتخاذ طريق إيجابى بأن يجعل من أعضائه ضحايا فى سبيل زملائهم العمال ونصرة قضيتهم .
2. مطالبة الحكومة بإصدار تشريعات العمال فى أقرب فرصة وخصوصا قانون الاعتراف بالنقابات .
3. إذا لم يصدر التشريع فى ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ إعلان هذا القرار لولاية الأمور فسيضرب الأعضاء عن تناول الطعام فى مكان سيعين فيما بعد، يجتمع فيه المضربون حتى تجاب مطالب العمال أو يكون لهم شرف الاستشهاد فى سبيل إسعاد العمال فى المملكة المصرية.

ووقع اختيار الاتحاد العام لنقابات العمال بالمملكة المصرية على ثمانية من أعضاء مجلس الاتحاد باعتبارهم الفوج الأول للمضربين عن الطعام، حتى إذا ماتوا ولم تستجب الحكومة لمطالب العمال حل محلهم فوج آخر، وروعى فى اختيار أولئك العمال تمثيل مختلف طوائف العمال ونقاباتهم واتحاداتهم²⁰⁶، وأصدر الاتحاد بيانا للعمال بهذه المناسبة شرح فيه ظروف الإضراب ودواعيه حتى يعبئ الرأى العام وراء حركة الإضراب²⁰⁷.

وفى 12 من يونيو عام 1939 بدأت المجموعة الأولى للإضراب عن الطعام وكان من المقرر أن يتم الإضراب بدار حزب الفلاح الذى كان يقع بميدان الملكة فريدة (العتبة الخضراء)، ولكن حين توجه العمال إلى الدار وجدوا البوليس قد حاصرها ومنعهم من دخولها، فجلسوا على الأرض فى المنتزه الذى يتوسط الميدان، ووضعوا حولهم لافتات كتب عليها عبارة "العمال المضربون عن الطعام حتى تصدر التشريعات العمالية"، فقام رجال البوليس بجمع اللافتات فكان ذلك مسترعا لأنظار الجمهور، فطلب البوليس من

202 المصدر السابق، 44-45.

203 سيد قنديل، نقابيتى، ص 40-41.

204 الوفد المصرى، 8/5/1938.

205 انظر ملحق "5".

206 هم: محمد يوسف المدرك، لبيب زكى فهمى، على ربحان، عباس يوسف، عيد الوهاب محمد على، على صالح درويش، لبيب تادرس، عيد

المقصود يوسف.

207 أنظر ملحق "6".

العمال مغادرة الميدان والدخول إلى دار حزب الفلاح²⁰⁸، فدخلوا الدار وقبعوا بإحدى الغرف، وقامت فرقة من البوليس السياسى وبوليس قسم الموسكى باحتلال دار الحزب ومنعت الاتصال بالعمال من الخارج إلا بإذن من بوليس الموسكى²⁰⁹. ونجح بعض مندوبى الصحف فى الوصول إلى مكان المضربين وأجروا معهم تحقيقات صحفية فأخذت أخبارهم تحتل صفحات الجرائد، وعندئذ اهتم المسئولون بأمرهم وزارهم مصطفى العسال عضو مجلس النواب وأفهمهم أن قانون النقابات قد أدرج فى جدول أعمال جلسة مساء 14 من يونيو، ونصحهم بالدول عن الإضراب ما دام القانون قد أصبح موضع البحث فطلب العمال المضربون أن يطلعوا على جدول الأعمال المطبوع، فلما جئ به تبين أن القانون لم يدرج فيه، فصمموا على مواصلة الإضراب²¹⁰، وشد من أزرهم ما كانت تكتبه الصحف عن حركتهم واهتمام الرأى العام بهم، وقيام مظاهرات العمال أمام دار حزب الفلاح تأييدا لهم، وحضور وفد من عمال بنها إلى القاهرة سيرا على الأقدام لتأييدهم، عندئذ استسلمت الحكومة لرغبتهم وأدرج مشروع قانون النقابات بجدول أعمال جلسة مجلس النواب يوم 15 من يونيو، فعدل العمال عن إضرابهم الذى استمر ثلاثة أيام²¹¹.

وفكرة تقديم مشروع قانون بشأن النقابات إلى البرلمان ترجع إلى عام 1936، حين قدم الأستاذ زهير صبرى إلى مجلس النواب اقتراحا بقانون بشأن النقابات، ولكن المجلس أعاده إلى لجنة العمال والشئون الاجتماعية والتعاون بناء على طلب الحكومة التى قررت أنها تضع قانونا بهذا الشأن، وفى مايو 1939 قدم النائب مصطفى العسال إلى المجلس اقتراحا آخر بمشروع قانون فى الموضوع ذاته، ونظرته لجنة العمال والشئون الاجتماعية والتعاون، وقدمت عنه تقريرا إلى المجلس، ولكن الحكومة قدمت مشروعا آخر أحيل على اللجنة لبحثه وهو الذى أدرج فى جدول أعمال جلسة مجلس النواب يوم 15 من يونيو عام 1939 تحت ضغط إضراب العمال عن الطعام.

وقد ثارت المناقشة حول الفقرتين 2، 4 من المادة الثانية من المشروع حين اعترض بعض النواب على استثناء عمال الحكومة من حق إنشاء النقابات، ورأوا أنه يجب أن يسرى عليهم ما يسرى على باقى العمال، ولا معنى أن تصدر التشريعات بعضها يسوى بين العمال وبعضها يفرق بينهم، ولكن اللجنة لم تأخذ بهذا الرأى وحين بحثت المادة الثالثة من المشروع عرض رأى بعدم جواز تعدد النقابات لمهنة واحدة، ولكن اللجنة رفضت الاستجابة لهذا الرأى لأنها كانت ترى أنه "لا معنى للتحكم فى حصر الحركة النقابية على أفراد أو جماعة قد تحتكرها وتسئ استعمالها بعد ذلك"²¹².

وأخيرا قدمت لجنة العمال والشئون الاجتماعية و التعاون تقريرا إلى مجلس النواب فى 4 من يناير عام 1940 متضمنا مشروع القانون بعد إدخال تعديلات طفيفة عليه، وعرض القانون على المجلس بجلسته 30 من يناير عام 1940 حيث تمت الموافقة عليه، ولكن مجلس الشيوخ اعترض على القانون فتوقف صدوره.

ويعكس موقف مجلس الشيوخ من قانون الاعتراف بالنقابات الأوضاع الطبقيّة فى المجتمع المصرى فى ذلك الحين، فقد كانت هناك طبقة كبار الرأسماليين والإقطاعيين وهذه الطبقة كانت تملك المصانع وتحتكر عضوية مجالس إدارة الشركات وتستحوذ على آلاف الأقدنة، تليها الطبقة الوسطى من تجار المدن والعمد والمشايخ والمتقنين وهى الطبقة التى استفادت من ظروف الحرب واستطاعت أن تكون لنفسها تقلا فى الحياة السياسية للبلاد، أما الطبقة الدنيا فتمثلت فى العمال والفلاحين وصغار الموظفين وهى الطبقة التى وقع عليها استغلال الطبقات المسيطرة فى المجتمع، وكان مجلس الشيوخ يمثل المصالح الرأسمالية والإقطاعية الكبرى، أما مجلس النواب فكان يمثل الطبقة الوسطى، وبقية الطبقة الكادحة المعتمدة (العمال والفلاحون وصغار الموظفين) بعيدة عن الحكم وعن مقاعد البرلمان، ولذلك لم يكن غريبا أن يظل مشروع قانون الاعتراف بالنقابات محل بحث لجنة العمال والشئون الاجتماعية لمدة ثمانية شهور، وأن يعطل مجلس الشيوخ إصدار القانون لأن صدوره يكسب النقابات الشخصية الاعتبارية ويجعلها تستند إلى حماية القانون، فتقوى ويزداد التفاف العمال حولها مما يهدد المصالح الرأسمالية بالخطر.

وعاصرت تلك الأحداث بداية الحرب العالمية الثانية، وكانت الأسعار قد ارتفعت ارتفاعا جنونيا فى الوقت الذى تدفقت فيه جموع الفلاحين على المدن للعمل بالصناعات التى انتعشت خلال الحرب، وللاحتقاق بالمصانع الحربية التى أنشأتها قوات الحلفاء، فزاد العرض فى سوق العمل مما أدى إلى تثبيت الأجور عند حدود ما قبل الحرب، فأصبحت لا تكاد تفى بالمطالب الضرورية لحياة العامل وأسرتة ورفع العمال أصواتهم إلى المسئولين يطالبون بزيادة الأجور لمواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة ولضمان حق الحياة لهم ولذويهم .

وصمت الحكومة أذائها عن سماع تلك المطالب، فضلا عن الاستجابة لها، فبئس العمال وقرروا سلوك سبيل العمل الإيجابى فرفع عمال الترام والمترو وسيارات الأتوبيس بالقاهرة مذكرة إلى المسئولين يطالبون فيها التوسط لدى الشركات التى يعملون بها لزيادة أجورهم وعقدت عدة اجتماعات خاصة لبحث تلك المسألة، وأذاع رئيس الوزراء بيانا أعلن فيه أن الحكومة تبذل مساعيها لدى الشركات للوصول إلى اتفاق حول تحسين أجور العمال²¹³. غير أن العمال عقدوا العزم على الإضراب إذا لم تقم الشركات بالاستجابة لمطالبهم حتى 15 من سبتمبر عام 1941.

208 الأهرام، 13/6/1939.

209 المصدر السابق، 14/6/1939.

210 المصدر السابق، 15/6/1939.

211 البلاغ، 15/6/1939.

212 مضابط مجلس النواب، جلسة 30/1/1940.

213 المصرى، 16/9/1941.

وفى صبيحة 16 سبتمبر توقفت جميع وسائل المواصلات فى القاهرة ومصر الجديدة والضواحي ونتاج عن ذلك تعطل العمل فى دواوين الحكومة بسبب تأخر الموظفين عن أعمالهم وانقطاع الكثيرين منهم من سكان الضواحي عن العمل، فأذاعت رئاسة مجلس الوزراء بلاغا رسميا جاء فيه أنه "قد سبق للحكومة أن وعدت بدراسة موضوع غلاء المعيشة وما يلابسه على أن تصل إلى حل فى أقرب وقت ممكن، إلا أنها رأت إصرارا من جانب بعض العمال على الإضراب ابتداء من اليوم (16 سبتمبر) مع ما فى هذا من مخالفة للأمر العسكرى رقم 75 الصادر فى 14 من يوليو عام 1940. لهذا تنصح الحكومة بعودة العمال إلى عملهم فوراً والاستمرار فيه، بينما تعنى الحكومة بدراسة الموقف، وهى لا تتهاون مطلقاً فى تطبيق الأمر العسكرى السالف الذكر، وتود ألا تلجأ إلى اتخاذ إجراءات أخرى للمحافظة على راحة الجمهور وإقرار النظام والأمن العام".

واغتمت عباس حليم الفرصة -كعادته- للظهور بمظهر الزعيم العمالي، فتصدى لمحاولة إيجاد حل للموقف، وقابل رئيس الوزراء وأقنع العمال باستئناف العمل بعد أن وعدت الحكومة - فى اجتماع عقد برئاسة مجلس الوزراء وحضره عباس حليم وحمدى محجوب باشا وكيل الداخلية - أن تنفذ مطالب غلاء المعيشة فى مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً ابتداء من 16 سبتمبر²¹⁴.

وانتهى الإضراب نهاية درامية فى (17 من سبتمبر) إذ قام عباس حليم بقيادة أول ترام غادر مخزن الجيزة حتى ميدان الملكة فريدة، وتتابع سير قطارات الترام بعد ذلك، وعادت سيارات الأتوبيس إلى العمل، وانتظمت حركة المواصلات بالعاصمة²¹⁵.

وأوفت الحكومة بوعدها -تحت ضغط العمال وظروف الحرب- فأصدر مجلس الوزراء قراراً بمنح علاوة الغلاء للعمال فى (29 من سبتمبر) ونص القرار على ألا تقل العلاوة التى تمنح للعامل بالأجرة اليومية عن عشرة مليمات يومياً، وألا تقل للصبي عن خمسة مليمات يومياً، وألا تقل العلاوة التى تمنح للخارجين عن هيئة العمال عن 25 قرش، كما نص القرار على منح الموظفين من صغار مستخدمى الحكومة الذين تقل رواتبهم عن عشرة جنيهاً علاوة غلاء قدرها 10% ورأت الحكومة عدم تعميمها على غير هذه الفئات "لأن الظروف الحالية توجب التضحية على ميسورى الحال ومتوسطى الموظفين، وربما كان بسط الإعانة على مدى أوسع أو زيادة عن الحد المقرر عاملاً لازدياد الغلاء لا يستطاع تجنبه أو مقاومته، على أن طبقات صغار الموظفين والمستخدمين والعمال لن تصل بهذه الإعانة إلى مثل ما كانت عليه قبل نشوب الحرب وهى بذلك تتحمل قدراً غير يسير من التضحية". ويستوى فى هذه العلاوة موظفو الحكومة والشركات والمصانع والمتاجر وعمالها وصناعها²¹⁶.

وواضح أن هذا القرار كان دون مطالب العمال بكثير من واقع اعتراف الحكومة نفسها فى صلبه، ولذلك لم يقض على مشكلة انخفاض الأجور التى ظل العمال يعانون منها، واستمرت توجه نضالهم من أجل إصدار تشريعات تضع حداً أدنى للأجور يضمن للعامل حياة كريمة.

وحين تولى الوفد الحكم بعد حادث 4 فبراير عام 1942، سعى لجمع الجماهير حوله، ولم شعث ولاء العمال له، فأصدر مجموعة من التشريعات العمالية التى عقدت عليها الطبقة العاملة الآمال، كان أبرزها قانون الاعتراف بالنقابات، ثم قانون التأمين الإجبارى ضد حوادث العمل، وقانون عقد العمل الفردى، وقانون مكافحة الجهل ومحو الأمية بين صفوف الشعب، كما صدر الأمر العسكرى الخاص بصرف إعانة غلاء المعيشة لعمال الشركات الصناعية فى 9 ديسمبر عام 1942.

أما القانون 85 لسنة 1942 الخاص بالاعتراف بالنقابات فقد صدر فى 6 سبتمبر، ونص فى مادته الثالثة على أن "العمال الذين يشتغلون بمهنة أو صناعة أو حرفة واحدة أو مهنة أو حرف متماتلة أو مرتبطة بعضها ببعض أو تشترك فى إنتاج واحد لهم أن يكونوا فيما بينهم نقابات ترعى مصالحهم وتدافع عن حقوقهم وتعمل على تحسين حالتهم المادية والاجتماعية"، واستثنى القانون بعض فئات العمال من الدخول فى دائرته، فحرم موظفى الدولة ومستخدمى المجالس المحلية والبلدية والقروية ومجالس المديرىات الداخلىين فى هيئة العمال، وعمال الجيش والطيران والبحرية والبوليس الدائمين، وعمال الزراعة والممرضين وعمال المستشفيات من حق تكوين النقابات، واعترف بحق الأشخاص الذين يشتغلون فى غير الأعمال الصناعية والتجارية -عدا الفئات المستثناة من دائرة القانون- فى تكوين نقابات تقوم بجميع المهام النقابية ما عدا التدخل بين الخادم ومخدومه أو بين العامل وصاحب العمل²¹⁷.

وقد تم التمييز بين العمال الذين لهم حق تأليف النقابات وغيرهم بناء على اقتراح الحكومة ذلك أن البعض فى مجلس الشيوخ كان يطالب بحرمان الخدم الخصوصيين ومن شاكلهم من حق تأليف النقابات، واستندوا فى ذلك إلى انه ليس من المقبول -وخاصة فى بلادنا الشريفة- أن يسمح بتأليف نقابات تتدخل فى العلاقة بين الخادم ومخدومه، وقد تلجأ إلى إعلان الإضراب. وأضافوا أن هذه العلاقة أشبه بالعلاقات العائلية التى تقوم على أساس من التساند والتعاقد، وأن السبب الذى يدعو عمال الصناعة والتجارة إلى تأليف النقابات هو حاجاتهم إلى الحماية لما يحيط بهم من ظروف خاصة، والمشرع إذ يبيح لهم تأليف هذه النقابات إنما يريد استتباب السلام فى المصنع، فيجب أن يقتصر حق تكوين النقابات على هؤلاء العمال دون غيرهم، وخاصة أنهم أرفع فى مستواهم الاجتماعى من الخدم والطهاة والسواقين.

ولما خشيت الحكومة أن يقضى نهائياً على حق الخدم ومن شاكلهم فى تأليف النقابات، اقترحت أن يعترف لهم كغيرهم بهذا الحق، على ألا تتدخل نقاباتهم فى العلاقة بين الخادم ومخدومه أو بين العامل وصاحب العمل، وذكرت أن الغرض من هذه الإشارة الأخيرة

²¹⁴ المصرى، 17/9/1941.

²¹⁵ الأهرام، 18/9/1941.

²¹⁶ المصدر السابق، 30/9/1941.

²¹⁷ الجريدة الرسمية، 6/9/1942.

هو أنه لا يجوز لنقابات الخدم والطهارة والسواقين الخصوصيين ومن فى حكمهم التدخل بين الخادم والمخدوم، وأنه "لا يجوز لهم تقرير الإضراب وأن أعمال هذه النقابات انحصرت فى الترخيم والترمين والاستشارات القانونية والطبية، والتسليف والإعانات والشئون الاجتماعية كإنشاء النوادى والمكتبات والألعاب الرياضية، والشئون الاقتصادية كصناديق الادخار والتأمين الاجتماعى ونحوه، على أنها إذا قررت الإضراب وجب حلها"²¹⁸.

وليس لهذا التفسير الذى أدلت به الحكومة أمام مجلس الشيوخ دون مجلس النواب من قوة ملزمة، وإنما يستعان به على تعرف نية المشرع، كما لا يترتب عليه القضاء على حق هذه الفئة من العمال فى الإضراب طبقاً للقواعد العامة، فالأمر مقصور على تحريم إعلان النقابة الإضراب²¹⁹.

وقيل فى تقرير حرمان عمال الزراعة من حق تكوين النقابات لهم أنهم قد يعتمدون إلى الإضراب مما يشل الزراعة ويكون مصدر خطر على البلاد، كذلك سرى الخوف من أن تكون النقابات سبيلاً لتسرب المبادئ الشيوعية إلى الريف المصرى، كما قد يؤدى إلى إثارة النزاع بين الملاك ومزارعيهم وهما فريقان يسودهما الونام.

وواضح من هذا الموقف المشحون بالمغالطات أن الإقطاع خشى أن تتصدى نقابات الفلاحين له مطالبته بإصلاح أحوال عمال الزراعة المادية والاجتماعية. وتكشف المعارضة العنيفة التى قامت فى البرلمان ونجحت فى إقصاء عمال الزراعة عن دائرة القانون عن مدى سيطرة المصالح الزراعية الواسعة على السلطة التشريعية فى تلك الفترة من تاريخ البلاد.

ونصت المادة السابعة من القانون على أن يكون عضو النقابة مصرى الجنسية بالغا من العمر خمسة عشر سنة على الأقل، أما العمال الأجانب فيجوز انضمامهم إلى النقابة إذا كانوا مقيمين بمصر بصفة دائمة وبشرط ألا يتجاوز عددهم ربع عدد أعضاء النقابة، وروعى فى تحديد هذه النسبة ألا تؤثر زيادتهم العددية فى توجيه النقابة وطريقة إدارتها. وقد تناول القانون قواعد تكوين مجالس إدارة النقابات ولوائح نظامها الأساسى، ونص على أن يكون للنقابة الشخصية المعنوية إذا شكلت طبقاً لإحكام القانون، فيجوز لهم إبرام العقود والاتفاقات الخاصة بشرط عقد العمل المشترك، ولها حق التقاضى، وشراء أو إنشاء المباني اللازمة لسكان المنشآت المرخص لها بإقامتها، ومن حقها أن تنشئ صناديق ادخار وجمعيات تعاونية وجمعيات للتأمين الاجتماعى وغير ذلك من المنشآت التى تهم النقابة. وحظر القانون على النقابات توظيف أموالها فى أعمال مالية أو تجارية أو صناعية، أو اقتناء أسهم أو سندات لشركات مالية غير تلك التى يصدر باعتمادها قرار من وزير الشئون الاجتماعية أو استعمال هذه الأموال فيما يجاوز الحدود التى يبينها القرار، كما حظر عليها الدخول فى مضاربات مالية أو تجارية والاشتغال بالمسائل السياسية أو الدينية²²⁰.

وفىما يتعلق بالاتحادات العمالية نص القانون على أن "للنقابات المسجلة تسجيلاً صحيحاً أن تكون فيما بينها اتحادات لترعى مصالحها المشتركة، على أنه لا يجوز أن تضم الاتحادات غير النقابات التى تتعلق بمهنة واحدة أو صناعة واحدة أو صناعات تشترك فى إنتاج نوع واحد من السلع"²²¹. وبذلك أباح القانون قيام الاتحادات المهنية فقط، ولم يسمح بقيام اتحاد عام يجمع نقابات العمال فى البلاد، وقد برر ذلك بالخوف من أن يترتب على إقامته تهديد للأمن العام وخاصة إذا اشتغل بالمسائل السياسية أو تبنى مطالب العمال من أجل تحسين ظروف عملهم، ومن الطريف أن حكومة الوفد كانت أول من تحايل على القانون فأقامت اتحاداً من النقابات الموالية لها تحت اسم "رابطة النقابات" ونسج العمال على منوالها فأسسوا اتحاداً عاماً تحت اسم "مؤتمر نقابات عمال مصر".

لقد كان قانون الاعتراف بالنقابات مخيباً لآمال العمال الذين كرسوا نضالهم من أجله منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، فقد أخضع النقابات لرقابة البوليس وفرض عليها ضرورة إبلاغه عن الاجتماعات التى تزعم النقابة عقدها قبل موعدها بوقت كاف، كما أخضعها للحل الإدارى إذا رأت السلطات أنها انحرفت عن الغرض الذى أقيمت من أجله، وحرمت فئات عدة من العمال من حق تكوين النقابات حماية للمصالح الكبرى الإقطاعية والرأسمالية التى كانت توجه أمور البلاد وتتحكم فى السلطة التشريعية، وحرمت العمال من إقامة اتحاد عام يحقق وجودهم الطبقي، وينظم نضالهم من أجل حقوقهم ويحمى مصالحهم.

تطور تشريع العمل

واستكمالاً لملامح النضال فى سبيل التشريعات العمالية تعرض فيما يلى للتطورات التى طرأت على القوانين المتعلقة بالأجور وساعات العمل والبطالة وإصابات العمل وعلاقات العمل ورأس المال.

أما عن الأجور، فقد بلغ عدد العاملين بالصناعة - طبقاً لإحصاء عام 1937- 393,563 من الذكور و 44,439 من الإناث، وبذلك بلغت جملتهم 438,002 عامل كانوا يشتغلون بالصناعة والحرف اليدوية، بالإضافة إلى 10,800 عامل كانوا يعملون بالخدمات والمرافق، ويتضح من إحصاء أجراه اتحاد الصناعات عن نصف الأعمال الصناعية التى كانت موجودة عندئذ أن تلك المؤسسات كانت تدفع أجوراً لعمالها تبلغ قيمتها 5,213,000 جنيه لعدد يصل إلى حوالى 129,400 عامل، أى أن متوسط أجر العامل بلغ

²¹⁸ مضابط مجلس الشيوخ، جلسة 16/8/1942.

²¹⁹ حسين خلاف، نقابات العمال فى مصر، ص 72-71.

²²⁰ الجريدة الرسمية، 6/9/1942.

²²¹ الجريدة الرسمية، 6/9/1942.

40,3 من الجنيهات سنويا، ولما كان هذا الرقم يتضمن الذين يحصلون على أجور مرتفعة فقد قدر ألفريد بونيه²²² المتوسط الشهري لأجر العامل بثلاثة جنيهات، وهو تقدير مبالغ فيه إذا قورن بالإحصائيات التي أوردها شارل عيسوي²²³، فقد ذكر أن متوسط الأجر اليومي للرجل في عام 1938 بلغ 8,8 من القرش وللمرأة 4,3 من القرش وللصبي 2,5 قرش. وأن إحصائيات الأجور تبين أن متوسط أجر الأسبوع في يوليو عام 1944 بلغ 115 قرشا، وفي يوليو عام 1946 ارتفع إلى 125 قرشا، وفي يناير عام 1948 ثبت عند 139 قرشا، وبلغ 149 قرشا في يناير عام 1950 أو 189 قرشا في يناير عام 1951، ويتضح من هذا أن الأجور لم تبلغ حدا موازيا لازدياد تكاليف الحياة حتى عام 1948، ثم ازدادات زيادة سريعة ترتب عليها زيادة فعلية للأجور، كما يتضح أيضا من دراسة إحصائيات الأجور أنها كانت أعلى من المتوسط في الصناعات البترولية وفي صناعة الحديد والصلب وبناء السفن وصيانتها وصيانة الخطوط الحديدية والطرق وصناعة الكهرباء والمياه، بينما كانت الأجور أقل من المتوسط في صناعة الورق والخشب والنسيج والتعدين. وترجع أسباب انخفاض الأجور إلى انخفاض نسبة الإنتاج نتيجة سوء الإدارة ونقص التدريب وقلة الإمكانيات، هذا بالإضافة إلى الهجرة المستديمة من الريف إلى المدن التي أوجدت رصيذا ضخما من الأيدي العاملة العاطلة مما ساعد على تناقص الأجور، وبرغم هذا كانت الأجور في المدن أكبر منها في الريف، وبالإضافة إلى هذا كان أصحاب الأعمال في مركز المساومة القوي، ويرجع هذا إلى تزايد الاحتكارات بالدرجة التي لم تستطع إزائها نقابات العمال أن تفرض إرادتها.

وقد خلا تشريع العمل في مصر من قانون يحدد الأجور حتى صدور الأوامر العسكرية المتعلقة بإعانة غلاء المعيشة، ولكن تلك الأوامر لم تؤد إلى رفع الأجور بما يكفي لمواجهة تكاليف المعيشة الباهظة، فظل عمال الصناعة طوال الحرب الثانية وما بعدها يعانون عجزا كبيرا في أجورهم الحقيقية، وظلوا يكافحون هذا العجز ويقاومون التضخم الذي حدث بالمطالبة بزيادة أجورهم النقدية، وارتفعت لذلك معدلات المنازعات العمالية التي قدمت إلى أجهزة العمل ارتفاعا مطردا عاما بعد عام، وكان أبرز هذه المنازعات ما كان منها متصلا بالأجور والمطالبة بتحسينها.

وفي عام 1950 صدر قانون جمع النصوص التي جاءت بالأوامر العسكرية المتعلقة بإعانة الغلاء، فجمد الموقف بالنسبة للأجور، ولكنه لم يستطع أن يجمده بالنسبة لغلاء المعيشة، فقد تناول نظام غلاء المعيشة عند تقريره مبدئين حديثين، أحدهما مراعاة الحالة الشخصية للعامل كحالة العزوبة والزواج وعدد الأولاد، والمبدأ الثاني مراعاة أن تزيد علاوة الغلاء كلما قل الأجر الأساسي، كما استحدثت نظم غلاء المعيشة أيضا لأول مرة في تاريخ تشريع الأجور في مصر وضع حد أدنى للأجور، وقد ساعد ذلك في حينه على رفع الأجور التي كانت تقل عن الحد الذي أشارت إليه الأوامر العسكرية، وقضت على كثير من التناقض، وخصوصا بالنسبة لمن يؤدون عملا واحدا وفي صناعة واحدة أو في منطقة واحدة²²⁴.

ولما لم تكن علاوة الغلاء بكافية لمواجهة ارتفاع نفقات المعيشة اتجه العمال بعد الحرب الثانية إلى المطالبة بإيجاد نظم مالية للأجور، فطالبوا بوضع كادرات لهم. وقد قاوم أصحاب الأعمال هذا المطلب لأنهم لا يوافقون على أن يلتزموا بالتزامات مالية ثابتة لدرجات محدودة وترقيات منتظمة وعلاوات دورية، وأسرعت الحكومة في عام 1946 بوضع كادر لعمالها، فطالب عمال الشركات في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات والمرافق بوضع كادر لهم استنادا إلى مادة في قانون عقد العمل الفردي رقم 41 لسنة 1944 كانت توجب على صاحب العمل وضع لائحة داخلية لعماله إذا بلغ عددهم رقما معينا، على أساس أن مفهوم اللائحة الداخلية إيجاد نظام للأجور (كادر)، وعرض هذا المطلب على هيئات التحكيم قضى بعضها برفضه وقضى بعضها الآخر بقبوله على أساس أن يؤخذ في الاعتبار المبدأ فقط وأن يترك للمؤسسة حرية تقدير الوضع المالي ونظم الترقيات والدرجات والعلاوات تبعا لحجم نشاطها وحالتها المالية. وقد أدت هذه المحاولات إلى قيام بعض الشركات الكبرى بوضع كادرات لعمالها.

أما عن ساعات العمل، فقد بدأ التشريع المصري بتحديدتها بالقانون رقم 147 لسنة 1935 الذي حدد ساعات العمل اليومية في بعض الصناعات بتسع ساعات تتخللها ساعة للراحة، ولكنه لم يقرر حق العمال في راحة أسبوعية أو إجازة سنوية أو مرضية، ثم صدر القانون رقم 72 لسنة 1946 بشأن تنظيم ساعات العمل في المحال التجارية ودور العلاج، فأصبح هؤلاء العمال يشتغلون عددا من الساعات تساوي عدد الساعات التي يشتغلها من ينطبق عليهم القانون رقم 147 لسنة 1935 كما قرر حق العمال في الراحة الأسبوعية²²⁵.

ويتضح أثر هذه التشريعات في الإحصائيات الخاصة بساعات العمل، فقد جاء بإحصاء عام 1937 أن 57% من العمال كانوا يشتغلون لمدة 60 ساعة أسبوعيا بينما كان 17% منهم يعملون 80 ساعة فأكثر أسبوعيا. وفي عام 1944 قلت هذه النسب إلى 22% للفئة الأولى و5% للفئة الثانية، وفي عام 1951 بلغت 13% للفئة الأولى، و2% للفئة الثانية.

وبرغم عدم وجود إحصائيات عن البطالة، فمن الممكن أن نقرر أنه كانت هناك بطالة موسمية بسبب وجود بعض الصناعات الموسمية كحليج القطن والسكر تجلب عمالها من الريف، وكذلك كان هناك احتياطي كبير من الأيدي العاملة العاطلة في المدن، وخاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حين استغنى الجيش البريطاني عن عشرة آلاف عامل، بينما لم يتأثر العمال الفنيون من البطالة إلا تأثرا طفيفا²²⁶.

²²² Alfred Bonne, The economic development of the Middle East, p. 34

²²³ Charles Issawi, Egypt at mid-century, p.171

²²⁴ إبراهيم الغطريف، تطور تشريع العمل، ص 147-148.

²²⁵ المصدر السابق، ص 149، 252.

²²⁶ Charles Issawi, op. cit. pp.171-172

وظهر أول اهتمام رسمي بمعالجة مشكلة البطالة في مصر في يناير عام 1931 حين قرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة خاصة لدراسة مشكلة البطالة وتقديم الاقتراحات عن خير الوسائل لمكافحتها، وزاد من صعوبة حصر العاطلين عندئذ عدم وجود وسيلة تكفل الوصول إلى إحصاء دقيق عنهم، فضلاً عن ذلك فإن ما اعتاده أغلب العمال من العمل أيما متقطعة وتفضيلهم في عدة حالات هذا النوع من العمل قد زاد مهمة الإحصاء تعقيداً. وقد أدت الأزمة الاقتصادية العالمية إلى تفاقم مشكلة البطالة التي تفشت بين كثير من العمال وأرباب الحرف، وكثر عدد العاطلين من حملة الشهادات الدراسية. وقد أجرى إحصاء في فبراير عام 1932 عن العمال العاطلين ماعدا المشتغلين بالزراعة، كما أجرى إحصاء آخر في مارس 1934، وكانت نتيجة كل منهما الفشل لأن عدد العاطلين على حسب هذين الإحصاءين كان أقل من الحقيقة بكثير فقد رغب العمال عن قيد أسمائهم لتفشي الإشاعات التي أخذ يطلقها خصوم الحكومة بينهم من أنها تعتزم تطبيق قانون التشرد على كل رجل عاطل فيكون نصيبه الحبس إذا ظل عاملاً أكثر من عشرين يوماً، أو أن الحكومة ستكلف من قيود أسمائهم بالعمل في مشروع خزان جبل الأولياء بالسودان، أو تلزمهم بالاشتراك في حملة حربية وهمية في الصين. وفيما يلي أهم الاقتراحات التي قدمتها لجنة مكافحة البطالة:

1. تخفيض عدد أيام العمل في الأسبوع لعمال المياومة بمصالح الحكومة تبعاً لظروف كل منها حتى يمكن استبقاء العمال الزائدين عن حاجة العمل.
2. إدراج شرط في العقود المتعلفة بالأعمال الجديدة يلزم المفاوضين بإيقاف العمل يوماً في الأسبوع.
3. تجزئة الكميات اللازمة من التوريدات العامة كالأحذية والملبوسات وغيرها بحيث يمكن أن يشترك في المناقصات الخاصة بها أصحاب المصانع المحلية الصغيرة.
4. حماية صناعة الأسمنت بمصر من المنافسة الأجنبية وذلك برفع قيمة الرسوم الجمركية على الأسمنت الوارد من روسيا.
5. منع موظفي الحكومة من العمل في المحال التجارية أو الصناعية في أوقات فراغهم.
6. منع المدارس الصناعية الحكومية ومصالح السجون من منافسة المصانع الخاصة.
7. منح البلديات والمجالس المحلية المال اللازم للقيام بالأعمال الجديدة كالإدارة والمياه والمجاري²²⁷.

ولكن هذه الاقتراحات كانت محدودة الأثر في علاج أزمة البطالة في أوائل الثلاثينيات.

واهتمت الحكومة بمكافحة البطالة مرة أخرى في عام 1940 عقب نشوب الحرب الثانية ولاسيما بعد أن دب الكساد في كثير من الصناعات سواء تلك التي تعتمد على خامات واردة من الخارج أو التي كانت تصدر بعض منتجاتها إلى الخارج، كما واجهت الموانئ البحرية والعمليات المتصلة بها أزمة شديدة بسبب ضعف نشاط البواخر، وتوقفت حركة التعمير والبناء بسبب الأزمة التي حلت بالبلاد وما صاحبها من شعور بالقلق والخطر، وجمدت الحكومة مشروعاته²²⁸.

وشكلت لجنة وزارية مثلت فيها الوزارات المختلفة لمواجهة الأزمة تقدمت عدداً من التوصيات أهمها:²²⁹

1. وضع تشريع يحدد نسبة مئوية للعدد ولأجور بالنسبة لتشغيل المصريين والأجانب في المؤسسات على اختلاف أنواعها، وذلك لإفساح مجال العمل في الاقتصاد والتصنيع المصري، ولاسيما بين المتعلمين بعد أن كان وقفاً على الأجانب.
2. وضع تشريع لاستعمال اللغة العربية في الأنشطة الاقتصادية كلها حتى يهيئ للشباب المصري المتعلم الوسيلة للعمل في الاقتصاد القومي، ولاسيما الذي يغلب عليه الطابع الأجنبي.
3. وضع تشريع ينظم إيجاد بطاقات شخصية للعمال كوسيلة للوقوف على البيانات الموضحة لهم وإمكان التعرف عليهم وعلى صناعاتهم والأعمال التي يزاولونها.
4. الإقلال من فصل العمال وتخفيض أيام العمل عند الضرورة تفادياً للفصل وإعطاء إعانات بسيطة في حالات البطالة الشديدة.

ما لبثت الأزمة أن انقضت عندما أصبحت مصر ميداناً للجيش المتحالفة، ومركزاً لتموين هذه القوات مما ساعد على التوسع في كثير من الصناعات القائمة وإنشاء صناعات حربية جديدة فضلاً عن قيام القوات الأجنبية باستخدام مئات من العمال في الورش والخدمات والأسلحة الملحقة بها.

وبمجرد انتهاء الحرب عادت الأزمة كأبشع ما تكون، فقد سرحت القوات المحاربة عمالها، فاهتمت الحكومة بموضوع البطالة مرة أخرى، وشكلت لجنة عامة أصلية ولجان فرعية ثلاثة تتكون من مندوبين من الوزارات المختلفة، وأوصت هذه اللجان بتيسير الآلات والماكينات اللازمة لإنشاء مصانع جديدة أو توسيع المصانع القائمة ووضع تشريع يلزم الأجانب الذين يزاولون عملاً بالبلاد بالحصول على ترخيص بالعمل بشروط وقيود معينة، ووضع النظم والتشريعات التي تتصل بإنشاء مكاتب للتخديم وتشغيل المتعطلين والعناية بموضوع التدريب المهني²³⁰.

ولكن هذه التوصيات لم تؤخذ في الاعتبار، وأدى إثراء بعض الأفراد خلال الحرب إلى الإقبال على عمليات البناء ورواج السلع الاستهلاكية. وما لبثت البلاد أن واجهت مرحلة عنيفة من أزمة البطالة في عام 1951 بعد إلغاء المعاهدة واضطرار الآف العمال

²²⁷ مكتب العمل، تقرير سنوي لعام 1935، ص 22-20.

²²⁸ الخطريفي، المرجع السابق، ص 69-70.

²²⁹ المصدر السابق، ص 71.

²³⁰ المصدر السابق، ص 72.

المصريين إلى الانسحاب من العمل بالمعسكرات البريطانية بمنطقة قناة السويس، وضعفت الحركة بالموانى، وجاء حريق القاهرة فى 26 يناير عام 1952 ليزيد الطين بلة، فانتاب الذعر أصحاب رؤوس الأموال واتجهوا إلى تهريب أموالهم إلى الخارج، واضطرت الحكومة إلى تقديم تعويضات مالية لأصحاب الأعمال فى التجارة والصناعة ومساعدات للمشردين من العمال، بالإضافة إلى اضطلاعها باستخدام الآف العمال الذين تركوا العمل لدى القوات البريطانية فى وزارات الحكومة ومصالحها دون حاجة إلى خدماتهم. وتدهورت الأوضاع الاقتصادية فى البلاد مما أدى إلى التوقف التام فى مجال المشروعات العامة فى جميع المرافق سواء ما كان منها تابعا للجهات الحكومية أو المجالس البلدية والمحلية، وقلل باب التوظيف فى الحكومة بسبب تدهور الميزانية العامة²³¹.

افتقر تشريع العمل فى مصر حتى منتصف الثلاثينيات إلى وجود قانون لتعويض العمال من الإصابات الناشئة عن العمل، وقد كانت الحاجة ماسة إلى هذا التشريع، فعده العمال ضمن مطالبهم منذ نادوا بإصدار التشريعات العمالية فى مطلع العشرينيات، كما أن أصحاب الأعمال شعروا بالحاجة إلى سن قانون واف بشأن حوادث العمل والتعويض عنها، وقد ظل التعويض عن حوادث العمل -حتى منتصف الثلاثينيات- خاضعا لقاعدة "مسئولية العمل" وموداها أن العامل المصاب أو ورثته لا يستحقون تعويضا إلا إذا ثبتت مسئولية صاحب العمل. وظلت مصر متشبثة بذلك المبدأ العتيق على الرغم من أن جميع الدول المتقدمة أخذت منذ عهد بعيد بنظرية "مخاطر المهنة" فى تشريعها، ولم يكن ذلك عن عدم الرغبة فى التجديد، وإنما مرجعه إلى عدم وجود مصلحة حكومية مختصة بالتشريع العمالى.

وسارت المحاكم المختلطة فى الثلاثينيات - فيما يتعلق بالتعويض عن حوادث العمل- على عدم التقيد بالمبدأ الذى تضمنه القانون، فكانت تحكم بالتعويض حتى ولو لم ينسب إلى صاحب العمل أى خطأ، غير أن التعويض المحكوم به كان فى عدة حالات أكثر مما يحكم به لو طبقت نظرية "مخاطر المهنة"، وقد تباينت أحكام المحاكم المختلطة بهذا الخصوص كل التباين، لذلك طالب أصحاب الأعمال بالإحاح أن يكون لهم الحق فى معرفة مدى مسئوليتهم نحو عمالهم فى حالة وقوع حوادث، كما أن العمال رغبوا فى الحصول على حق التعويض عن الإصابات التى تقع لهم دون إلزامهم بإثبات خطأ أصحاب الأعمال، ما لم تكن تلك الحوادث نتيجة خطأ جسيم ارتكبه العمال. وتمسكت المحاكم الأهلية بتطبيق "مسئولية صاحب العمل" وكان بعضهم أكثر تساهلا من البعض الآخر فى اعتبار صاحب العمل مخطئا²³².

وخطت الحكومة خطوة عملية حين أصدرت فى 14 من سبتمبر عام 1936 القانون رقم 64 بشأن إصابات العمل الذى أقر حق العامل فى الحصول على تعويض عن إصابته طبقا للقواعد التى حددها القانون إلا إذا ثبت أن الإصابة وقعت نتيجة عجز العامل عن تأدية عمله أو نتيجة إهماله. ونص القانون على إلزام صاحب العمل على تقديم الإسعافات الأولية للعامل المصاب، وأن يكون للمصابين حق العلاج المجانى بمستشفيات الحكومة فإذا لم تتوافر أماكن العلاج بها كان صاحب العمل ملزما بدفع نفقات علاج العامل المصاب. وحدد القانون مقدار التعويض للمستحقين بعد وفاة العامل وكيفية توزيعه عليهم، كما عين الإصابات التى تعد مؤدية لعاهة جزئية أو مستديمة²³³.

وبرغم أن هذا القانون كان خطوة عملية نحو حماية حقوق العمال، لم يعدم أصحاب الأعمال وسائل التهرب من أحكامه، كما أن التعويضات التى نص عليها القانون كانت تافهة، وفى حالة وفاة المصاب كان يصرف لورثته أجر 700 يوم بحيث لا تزيد قيمة التعويض عن 300 جنيه ولا تقل عن 70 جنيها، أما فى حالة حدوث عاهة مستديمة للمصاب فكان يصرف له تعويض يوازى أجر 1000 يوم بحد أدنى مائة جنيه وحد أقصى 350 جنيها.

ثم صدر القانون رقم 86 لسنة 1942 الخاص بالتأمين الإجبارى على العمال ضد حوادث العمل الذى نص فيه على إلزام أصحاب الأعمال الصناعية بالتأمين على عمالهم ضد حوادث العمل. وقد أوضحت المذكرة التفسيرية الغاية من القانون بأنه "لما كان القانون رقم 64 لسنة 1936 الخاص بإصابات العمل يقرر للعمال حقوقا جديدة قد يعجز الكثيرون من أصحاب الأعمال الصغيرة عن القيام بها رأى أن خير علاج لهذه الحالة هو التأمين ضد الإصابات لأنه ييسر على صاحب العمل دفع التعويضات ولا يكلفه إلا جزءا يسيرا بالنسبة لما يستحق عليه من تعويض". ونص القانون على أنه لا يجوز تحميل العمال أى نصيب فى نفقات التأمين كلها أو بعضها بأية طريقة كانت، وجعل القانون من حق وزير الشؤون الاجتماعية إعفاء بعض أصحاب الأعمال من أحكامه إذا توافرت فيهم شروط معينة²³⁴.

وفىما يتعلق بتنظيم العلاقة بين العمل ورأس المال، صدر القانون رقم 41 لسنة 1944 الخاص بعقد العمل الفردى، أى العقد الذى يتعهد بمقتضاه عامل أن يشتغل تحت إدارة صاحب عمل أو سلطته أو إشرافه مقابل أجر محدد، وأخرج القانون عمال الزراعة وعمال الورش الصغيرة وعمال الملاحة البحرية وخدم المنازل من دائرته، وأجاز القانون أن يكون العقد شفويا إذا كان أجر العامل اليومى أو الأسبوعى أو الشهرى يقل فى مجمله عن عشرة جنيهات وبذلك أفسح المجال أمام أصحاب الأعمال للتلاعب والتحايل على القانون وتعريض مصالح عمالهم للخطر، وحدد القانون قواعد دفع الأجور وطريقة مكافأة العامل فى حالة ما إذا قام صاحب العمل بفسخ العقد من جانبه وفى حالة عجز العامل عن تأدية عمله، وألزم صاحب العمل باتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية العامل

²³¹ المصدر السابق، ص 73، 74.

²³² مكتب العمل، تقرير سنوى لعام 1935، ص 9-10.

²³³ البراوى وعليش، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، ص 267.

²³⁴ المصدر السابق، ص 268.

من أخطار العمل، ونص على حق العامل فى الحصول على أجازة سنوية حددت بسبعة أيام لعمال المياومة، وخمسة عشر يوما فى السنة للعمال والمستخدمين المعينين بأجر شهري²³⁵.

وبرغم أن قانون عقد العمل الفردى كان خطوة نحو تنظيم العلاقة بين العمل ورأس المال، فإنه لم يف بما كان يداعب أحلام العمال، فلم يشر من قريب أو بعيد إلى الخدمات الاجتماعية التى كان العمال فى أمس الحاجة إليها، كما لم يوفر للعمال الضمانات الكافية ضد الفصل التعسفى، وكثيرا ما اتخذ أصحاب الأعمال من نصوصه سلاحا للتخلص من عمالهم بالفصل، وأبسط مثال على ذلك ما كانت تقدم عليه الشركات من فصل أعضاء مجالس إدارة النقابات.

لقد تأثر تطور تشريع العمل فى مصر بالوضع السياسى الداخلى، وخاصة بالتنافس بين الأحزاب السياسية المختلفة لكسب أصوات العمال فى المعارك الانتخابية، كما تأثر بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة، فعكس المصالح الإقطاعية والرأسمالية التى حرصت الطبقات الحاكمة البرجوازية على اتخاذ التشريع وسيلة لحمايتها، لذلك تميزت تشريعات العمل بأنها لم تكن صادرة عن مخطط معين، فكان الارتجال والتناقض طابعها المميز، وظلت دون الغايات التى وجه العمال نضالهم فى سبيل إصدار التشريعات من أجل تحقيقها، فبقى العامل العوبة فى يد صاحب العمل، يتلاعب بأجره متحايلا على الأوامر العسكرية الخاصة بإعانة الغلاء، ويتلاعب بحقه فى العمل فيفصله كلما تجاوزت مدة خدمته سنة أو سنتين تهربا من مكافأة نهاية الخدمة التى ألزمه القانون بدفعها، ثم يقوم بتعيينه من جديد بأجر ضئيل لا يكاد يوازى نصف أجره السابق. ووقف العامل إزاء هذه التصرفات الجائرة حائرا لا يملك وسيلة للدفاع عن حقه، واضطر للنزول على إرادة مستغليه.

وقد وجهت هذه الظروف مجتمعة تشريعات العمل بعد ثورة يوليو 1952، فعملت الدولة على توحيد قوانين العمل بعد تعديلها بما يتماشى مع المبادئ التى نادى بها الثورة، مما أدى إلى استقرار العلاقة بين العمل ورأس المال على أسس راسخة.

²³⁵ المصدر السابق، ص 272- 274.

الفصل الخامس - جهود المنظمات السياسية للسيطرة على الحركة العمالية

أدت ظروف الكفاح الوطنى ضد السيطرة الأجنبية إلى ظهور قيادات سياسية قامت بتنظيم النضال من أجل الاستقلال، ذلك النضال الذى بلغ ذروته فى ثورة 1919. وما أن سلم المستعمر لمصر بالاستقلال الذاتى فى 28 من فبراير عام 1922 حتى تفتت وحدة البلاد السياسية وأخذت تظهر فيها تكتلات انشغلت فى المحل الأول بعلاقات مصر بإنجلترا انشغالها بمشكلة النضال الدستورى وبمشاكل الفوز بالحكم، وهبطت القضية الوطنية من مستوى النضال ضد المستعمر إلى التحايل على الفوز بكراسى الحكم، وأدى انحراف الحركة الوطنية إلى هذا الدرك إلى إقصاء القوى الشعبية عن مجالها، وتحول الأحزاب السياسية من توجيه النضال الوطنى إلى السعى وراء كسب أكبر عدد ممكن من أصوات الجماهير فى الانتخابات ضمانا للوصول إلى الحكم.

ولما كان العمال قوة جماهيرية لا يمكن إغفالها، كما أن أصواتهم لها وزنها فى ترجيح كفة هذا الحزب أو ذاك فى الانتخابات فقد حرص كل حزب سياسى على تكوين قاعدة جماهيرية بشتى السبل، ومن ثم كانت محاولات الأحزاب المتكررة للسيطرة على الحركة العمالية، وكان للوفد المصرى القدر المعلى فى هذا المجال. وأدى افتقار العمال إلى الوعى النقابى وعدم وجود قادة قادرين على إدارة دفعة التنظيم النقابى إلى تمهيد الطريق أمام الأحزاب والهيئات السياسية للزج برجالها بين صفوف العمال فتصدى هؤلاء لقيادة النقابات وتوجيهها لخدمة أغراض أحزابهم.

وكانت أبرز نتيجة لجهود المنظمات السياسية للسيطرة على الحركة العمالية ذلك الانقسام الذى ترك بصماته على تاريخ الحركة العمالية المصرية، فأصبح هناك أكثر من اتحاد عام للنقابات فى وقت واحد ينتمى كل منها إلى حزب أو هيئة سياسية. وأدى هذا إلى تعطيل قيام اتحاد عام يجمع شمل النقابات ويوجه العمال أموره بأنفسهم يحقق تجمع العمال كطبقة فى مواجهة رأس المال إلى الأربعينيات حين قامت محاولة إقامة اتحاد عام تحت اسم "مؤتمر نقابات عمال مصر"، تلك المحاولة التى ضربت فى مهدها، ثم ما أعقبها من محاولة إقامة اتحاد عام للنقابات فى مطلع الخمسينيات. وبرغم أن هذه المحاولات جميعا كانت مستقلة عن نشاط الأحزاب، وكانت تقوم على أكتاف عمال مستقلين، فقد كان للمنظمات الشيوعية السرية فى هذا النشاط نصيب لا يستهان به بالدرجة التى تجعلنا نذهب إلى أنها كانت تحاول أن تترث الوعد فى السيطرة على الحركة العمالية المصرية وتوجيه مصيرها.

وكانت محاولات الأحزاب للسيطرة على الحركة العمالية تقوم على جهود المحامين من أعضائها الذين كانوا يتسللون إلى النقابات عن طريق مركز "مستشار النقابة" - الذى ظهر فى أعقاب الحرب الأولى- ويحاولون توجيهها، ثم يسعون إلى جمع النقابات فى جبهة يتزعمها أحد رجالات الحزب اللامعين تحت اسم "اتحاد نقابات".

ووجد الكثيرون من رؤساء النقابات فى هذه الظروف فرصة للاستفادة الشخصية، فكانوا ينضمون بنقابتهم إلى الاتحاد الذى تحقق لهم من وراء مناصرته المنفعة، وينسلخون من عضويته حين يلوح لهم منافسة بشروط أكثر تحقفاً لمآربهم، أو حين يفقد الحزب -الذى يتبنى الاتحاد- كرسى الحكم.

محاولات الوفد المصرى للسيطرة على الحركة العمالية

نشأ الوفد المصرى أول ما نشأ كحركة وطنية، حين تآلف فى أعقاب الحرب الأولى فى (نوفمبر عام 1918) من سبعة من أعضاء الجمعية التشريعية برئاسة سعد زغلول، بغرض "السعى بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجد للسعى سبيلا فى استقلال مصر استقلالاً تاماً"، ثم تحول إلى حزب سياسى عقب صدور دستور عام 1923، وتولى الحكم فى أول وزارة أسفرت عنها الانتخابات التى أجريت وفقاً للدستور فى عام 1924، وظل مرتبطاً فى الأذهان بالنضال من أجل تحقيق الاستقلال، وتمثلت فيه الحركة الوطنية والنضال الثورى حتى عام 1936، ومن ثم استقر فى الأذهان أن الوفد هو الأمة، واكتسب الحزب شعبية واسعة، وكان إجراء انتخابات حرة كفيلاً بأن يمهد له السبيل إلى الحكم فى كل مرة تجرى فيها هذه الانتخابات

وقد سجلت قيادة الوفد البرجوازية أبرز محاولات السيطرة على الحركة العمالية وأبعدها أثراً. منذ فجر العمل السياسى للوفد حتى أوائل الأربعينيات. ويرجع اهتمام الوفد بتنظيم العمال إلى عام 1919، فقد ذكر عبد الرحمن فهمى فى التقرير الذى أرسله إلى سعد زغلول فى (18 أكتوبر عام 1919) أن "نتيجة المجهودات التى بذلت فى سبيل تعميم النقابات بطول البلاد وعرضها قد أثمرت وتشكلت لكل حرفة نقابة" وأكد أن النقابات مفيدة جداً للحركة الوطنية وأنها سلاح قوى لا يمكن الاستهانة به²³⁶.

وندرس فيما يلى هذه المحاولات بالتفصيل:

الاتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصرى عام (1924 - 1925)

شهدت السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الأولى نشاطاً نقابياً واسعاً، فكثرت عدد النقابات كثرة دفعت الصحف الأجنبية إلى اتهام الحركة العمالية والحركة الوطنية كلها بالبلشفية. وانبرت جريدة المنبر لدحض تلك التهم، فأكدت أنه ليس فى المصريين من يميل

²³⁶ محمد أنيس، دراسات فى وثائق ثورة 1919، ج1، ص 23.

إلى البلشفية وأنهم أول من يحاربونها، وأن العامل المصري لا يرضى أن يأخذ مليما واحدا فوق أجره دون حق. وأصدر الشيخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية فتوى ندد فيها بالشيوعية²³⁷.

وساعد على تدعيم هذا الاتجاه أن العناصر اليسارية نشطت إبان ثورة 1919 في أوساط العمال ولاسيما في الإسكندرية فتأسس اتحاد عام للنقابات بها نظم في عام 1923 – 1924 حركة اعتصام قام بها عمال الإسكندرية وكانت مثار اهتمام الحكومة والرأى العام، وأسفرت عن إقدام حكومة سعد زغلول على إلقاء القبض على قادة الحزب الشيوعي واتحاد النقابات وتصفيّة المنظمين.

ولم تكن حكومة الوفد لتترك العمال في فراغ يسمح بقيام عناصر يسارية جديدة بتوجيههم، فكان تأسيس "الاتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصري" بزعامة عبد الرحمن فهمي الذي كان سكرتيرا للجنة المركزية للوفد المصري، وساهم بنصيب كبير في عملية جمع التوكيلات، كما ساهم في تنظيم حركة مقاطعة لجنة ملنر، وانتخب في أول مجلس للنواب نائبا عن دائرة عابدين²³⁸

بدأ مشروع الاتحاد باستقالة الدكتور محبوب ثابت من رئاسة "النقابة العامة للعمال" التي كانت تضم أعضاء من مختلف المهن، واختير عبد الرحمن فهمي زعيما للنقابة (آخر مارس عام 1924²³⁹ وبذلك أصبحت النقابة العامة هي نقطة الانطلاق للعمل من أجل إقامة اتحاد عام للنقابات، فأقامت النقابة حفلا في (14 من أبريل) دعى إلى حضور عدد من نواب الوفد منهم: على الشمسي وراغب إسكندر وشفيق منصور. وخطب عبد الرحمن فهمي (الذي كان قد لقب بزعيم العمال) داعيا إلى "الاتحاد والتمسك بأهداب السكينة"، وفي أعقاب الاحتفال خرجت مظاهرة مكونة من حوالي خمسة آلاف عامل مرت بالقصر الملكي ومجلس النواب ثم قصدت دار عبد الرحمن فهمي الذي ألقى في العمال خطبة جاء فيها أنه قد تكونت لجنة من أعضاء مجلس النواب لتتولى الدفاع عن العمال وأنه قد تم الاتفاق نهائيا على تأليف اتحاد لنقابات العمال يكون مركز إدارته في النقابة العامة، وتكون لكل طائفة نقابة خاصة بها تحت إشراف الاتحاد²⁴⁰.

وتدحض هذه الواقعة ما أورده أستاذنا الدكتور أنيس نقلا عن مذكرات عبد الرحمن فهمي من أنه رفض قبول زعامة النقابة العامة حين عرضت عليه، وأنه اشترط لقبول الزعامة أن تسلم بها جميع النقابات وترتضى الانتظام في الاتحاد العام، فإن نشأة الاتحاد تمت في – اعتقادنا- على أساس مخطط وفدى أسند تنفيذه إلى عدد من شباب الوفد الذين احتكوا بالنقابات واشتغلوا بتنظيمها²⁴¹.

وقد هاجمت (الجازيت) مشروع الاتحاد، وأكدت عدم احتمال نجاحه "لأن حركته لا تحدوها الغيرة على مصالح العمال ولا يديرها عمال"، ولأن الغرض السياسي الذي يرمى إليه المشروع هو خدمة مصالح أولئك الذين وجدوا – لأسباب مختلفة – أن الطريق العادي للترقى مسدود في وجوههم فأخذوا يبحثون عن وسائل أخرى ليخلقوا لأنفسهم مراكز تؤدي بهم في النهاية إلى الأغراض السياسية التي يرمون إليها²⁴².

وانبرت الأهرام للرد على مزاعم الجازيت، فأثنت على المشروع وأكدت "أن العمال في كل بلد محتاجون لمن يأخذ بناصرهم في كل طور من أطوار الانتقال من عهد عتيق إلى عهد جديد" وأن تلك الحركة ترمى إلى إيجاد جو هادئ يعيش العامل فيه مطمئن البال، راضى النفس، بعيدا عن الفوضى والعبث بالنظام²⁴³.

وتشكلت لجنة من أعضاء مجلس النواب الوفديين كان على رأسها عبد الرحمن فهمي ومن بين أعضائها على الشمسي ومكرم عبيد وشفيق منصور وحسن نافع، أطلقت على نفسها اسم "اللجنة التحضيرية لتكوين اتحاد النقابات العام بالقطر المصري"، وأصدرت بيانا²⁴⁴ أعلنت فيه أنها قد اتخذت من دار عبد الرحمن فهمي مقرا لها، وأن أغراضها تنحصر فيما يلي:

1. الاتصال بنقابات العمال التي تؤدي وظيفتها بالفعل.
2. مراجعة قوانين تلك النقابات وتعديل ما يحتاج إلى التعديل.
3. وضع نظام ثابت لها وترقية حالتها ماديا واجتماعيا.
4. إنهاء النقابات التي توقفت عن عملها لسبب من الأسباب.
5. تأسيس نقابات للطوائف التي ليست لها نقابات.

وطالب البيان النقابات بإرسال نسخ من قوانينها لدراستها.

قامت تلك اللجنة بإعداد قانون "الاتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصري" الذي حدد أغراض الاتحاد في تنظيم حركة العمال والوصول بهم إلى ما فيه الخير لهم أدبيا وماديا وصحيا واقتصاديا، والإشراف على نقابات العمال، والاتصال بالاتحادات العمالية

237 المصدر السابق، ص 20- 21.

238 المصدر السابق، ص 19.

239 الأهرام، 31/3/1924.

240 المصدر السابق، 15/4/1942.

241 محمد أنيس، المرجع السابق، ص 24.

242 The Egyptian Gazette, 19. 4. 1924.

243 الأهرام، 21/4/1924.

244 المصدر السابق، 20/4/1924.

فى بلاد العالم المختلفة، والاشترك فى مؤتمراتهم، والدفاع عن مصالح العمال وتأليف لجنة برلمانية لخدمة أغراضهم المشروعة، والسعى لاعتراض الحكومة بهيئاتهم، والعمل على إيجاد تشريع خاص يحدد العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال.

وخصص الباب السادس من القانون للإضراب، فنص على أن إعلان الإضراب العام أو الإضراب الجزئى من حق الاتحاد وحده، وأنه ليس لأية نقابة أن تعلن الإضراب دون موافقة الاتحاد العام. وقد أملت ظروف الاعتصامات التى قام بها عمال الإسكندرية على اللجنة هذا الجانب من القانون، ليتمكن الاتحاد من السيطرة على الإضرابات وتوجيهها الوجهة التى يريدونها. وزيادة فى الحيطة نص القانون على أن مصدر قرارات الإضراب بأغلبية 60% من أعضاء مجلس إدارة الاتحاد²⁴⁵.

وبعد إعلان تأسيس الاتحاد، حلت النقابة العامة للعمال، ودعيت كل طائفة من طوائفها إلى تكوين نقابة مستقلة تتبع الاتحاد العام، ولكن قام البعض بإعادة كيان النقابة العامة وإصدار قانون لها. وقد استنكر عبد الرحمن فهمى هذا العمل ودعا إلى التفاف العمال حول الاتحاد²⁴⁶.

لقد كان اتحاد نقابات العمال يمثل - على هذه الصورة- محاولة البرجوازية الوطنية "ممثلة فى الوفد" فرض وصايتها على الحركة العمالية. ومما يدعم هذا الرأى سلسلة الخطب التى ألقاها عبد الرحمن فهمى فى العمال فى مختلف المناسبات.

ففى الحفل الذى أقامه عمال هليوبوليس لتكريمه فى (4 يوليو) حذر العمال من المغالاة فى مطالبهم تجنباً للشيوعية، وأكد أن رأس مال العمال إنما يرتكز على الوفاء والصدق والاستقامة والتضحية والطاعة²⁴⁷.

وفى الحفل الذى أقيم لتكريمه بدار التمثيل العربى فى (5 أكتوبر) تحدث عن المطالبة بإصدار تشريع للعمل فقال "إن استبداد عشرات السنين لا يمكن تلاشيه تماماً فى بضعة شهور" وأوصى العمال بالتقوى والتمسك بالدين "فى الدين سلوة كبيرة وعزاء عظيم"²⁴⁸.

وفى الحفل الذى أقامته نقابة عمال الورش الأهلية ببلاط فى (2 نوفمبر)، وقف عبد الرحمن فهمى يقول "اعلموا أيها الأبناء وإن كان من واجبي الدفاع عن حقوقكم، فمن واجبي أيضا الدفاع عن حقوق الغير منكم ولو لم يكلفنى الغير الدفاع عن حقه، فلا أسمح لعمال منكم أن يحصل على أكثر من حقه"²⁴⁹.

وفى حفل افتتاح فرع الاتحاد بالفيوم فى (9 نوفمبر) ألقى كلمة جاء فيها "..... يقول بعضهم أن العامل فقير فقير ذليل، وإنى أقول أنه غنى بقوة إيمانه ودينه وعقيدته. ماهو المال والجاه؟ وما قيمتها؟ هما زائلان بزوال الزمن، فانيان مع العمر ... وإن العامل الذى يطمع فيما بيد أصحاب رؤوس الأموال بلاحق إنما يسعى لدمار بلاده وخراب سوقها الاقتصادى واعلموا أن هؤلاء القوم الذين يقولون إن العامل يشتغل طول يومه وليله بأجر زهيد بينما صاحب رأس المال يكسب الذهب، إن ما هم قوم يفسدون العقول والعقائد، وإنى لا أنكر أن العامل فى مصر مهضوم الحق، ولكن تحسين حاله أمر يستدعى جهدا كبيرا"²⁵⁰.

ويتضح من ذلك كله مدى حرص البرجوازية الوطنية على كبح جماح حركة العمال للمطالبة بتحسين أحوالهم فى زمن ارتفعت فيه الأسعار وهبط فيه مستوى الأجور نتيجة لتفشى البطالة، ولهذا لم يكن غريبا أن يطلق العمال المتأثرون بالنشاط اليسارى من أعضاء النقابات التى كانت ترفع راية اتحاد النقابات الشيوعى بالإسكندرية على هذا الاتحاد اسم "الاتحاد الأصفر"²⁵¹.

لوح عبد الرحمن فهمى للعمال بمشروع لتشريع العمل ذكر أنه أعده بمساعدة حسن نافع المحامى، وأنه يعتزم التقدم به إلى مجلس النواب فى دور الانعقاد التالى، على أن يتم إصلاح أحوال العمال خطوة خطوة²⁵²، وما انفك الاتحاد يصدر البيانات مطالبا العمال بعدم القيام بأى إضراب من أجل تحقيق مطالبهم الاقتصادية، وأن عليهم أن يقدموا مطالبهم إلى الاتحاد ليعمل على تحقيقها "ويقرر الطريق الذى يراه مناسبا لذلك"، وإلا فإن الاتحاد لن يناصر العمال الذين يضربون من تلقاء أنفسهم²⁵³.

ولقد وقع خلال رئاسة عبد الرحمن فهمى للاتحاد العام للنقابات حادثان كان للاتحاد موقف منهما، وأثار ثائرة العمال بصفة عامة فى مصر، أولهما خيبة الأمل فى حكومة العمال فى بريطانيا إثر إخفاق مفاوضات سعد - مكدونالد، ورفض حزب العمال البريطانى الاعتراف بأمانى مصر فى الاستقلال، أما الآخر فكان حوادث السودان فى عام 1924، وما قام به الإنجليز من مقابلتها بالقمع، فشرع الاتحاد ينظم مظاهرة كبرى فى جميع أنحاء القطر المصرى يوم 23 من أغسطس، ولكن السلطات خشيت مغبة الأمر فمنع

245 اتحاد العمال، جريدة أسبوعية كانت تنطق بلسان الاتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصرى ويصدرها الوفد ورأس تحريرها محمد فؤاد

سكرتير الاتحاد، 19/7/1924.

246 الأهرام، 9/10/1924.

247 المصدر السابق، 5/7/1924.

248 المصدر السابق، 9/10/1924.

249 اتحاد العمال، 9/11/1924.

250 المصدر السابق، 16/11/1924.

251 Zaki Badaoui, Les problèmes du travail, p. 24.

252 اتحاد العمال، 9/11/1924.

253 الأهرام، 16/8/1924.

عبد الرحمن فهمى قيام المظاهرة اكتفاء بالاحتجاجات المكتوبة²⁵⁴ وأصدر الاتحاد بياناً احتج فيه على "الأعمال الخالية من كل حق وعدل التى ترتكب فى السودان" وعلى السياسة الاستعمارية التى تنفذ باسم الحكومة البريطانية²⁵⁵.

وسرعان ما تطورت الأحداث فكان مصرع سير لى ستاك سردار الجيش المصرى وما ترتب عليه من إستقالة وزارة سعد زغلول، واعتقال عبد الرحمن فهمى الذى لم يطلق سراحه إلا فى يناير عام 1925 حين ثبتت براءته.

واستمر الاتحاد فى العمل بعد اعتقال زعيمه، كما استمرت جريدته الأسبوعية "اتحاد العمال" فى الصدور، وظهر على صفحاتها فى 28 ديسمبر نداء موجه إلى العمال بمناسبة صدور المرسوم الملكى بحل مجلس النواب، يدعوهم إلى توحيد الصفوف والاستعداد لحوض المعركة الانتخابية لينتخبوا من بينهم "من العمال نوابا يدافعون عن حقهم المهضوم حتى ينالوا ما يبيغون".

ترى هل كان هذا اتجاهاً جديداً لتحويل هذا التنظيم العمالى إلى قيادة عمالية سياسية بعيداً عن نفوذ الوفد؟ على كل ليس لدينا من الأدلة ما يكفى للتحقق من وجود مثل هذا الاتجاه وأبعاده.

وفى آخر يناير عام 1925 أصدر عبد الرحمن فهمى بياناً أعلن فيه استقالته من الاتحاد بسبب أحواله الصحية. ويذكر أستاذنا الدكتور أنيس²⁵⁶ أنه قد ورد بمذكرات عبد الرحمن فهمى أنه استقال خشية لجوء السلطات إلى دفع بعض العمال إلى ارتكاب شئ من الجرائم ثم تنسبها إليه، فاستقال من زعامة الاتحاد تجنباً للمتاعب، كما أكد المرحوم حسنى الشنتناوى²⁵⁷ أن استقالة عبد الرحمن فهمى من زعامة الاتحاد كانت نتيجة خلاف شخصى وقع بينه وبين سعد زغلول الذى كان لا يقبل شريكاً فى زعامة الأمة، فتأثر بوشايات الواشين وشجب النزاع بينه وبين "زعيم العمال" فأثر الأخير الاستقالة ونعتقد أن سبب الاستقالة يرجع إلى زوال الظروف التى دعت الوفد إلى تنظيم العمال تجنباً لوقوعهم فى أيدي العناصر اليسارية باستقالة وزارة سعد، وتمشياً مع اتجاه الحزب - فى تلك الفترة - بعدم الظهور بمظهر المحتضن للعناصر المثيرة للشغب. ولا يعنى هذا أن الوفد كان ينصرف عن محاولة السيطرة على الحركة العمالية وهو خارج الحكم فقد كان - فى تلك الظروف - أشد حاجة إلى كسب تأييد الجماهير، ومن ثم مواصلته - كما سنرى - لمحاولة توجيه الحركة لصالحه.

ومهما يكن الأمر، فقد أسندت رئاسة الاتحاد إلى الدكتور محجوب ثابت، ولكن الإجراءات التى قامت بها حكومة زيور أدت إلى القضاء على الاتحاد وإيقاف جريدته عن الصدور، وبذلك أسدل الستار على أول محاولة قام بها الوفد - على نطاق واسع - للسيطرة على حركة العمال.

اتحاد عام النقابات عام (1930)

استمرت جهود الوفد للسيطرة على الحركة العمالية مقصورة - خلال الفترة من عام (1925 إلى عام 1929) - على نشاط المحامين الوفديين الذين عملوا كمستشارين للنقابات، وعلى نشاط شباب الحزب، فحاول عباس العقاد تكوين جبهة عمالية وفدية فى أواخر العشرينيات، ولكن محاولته باءت بالفشل لنشوب خلاف بينه وبين زعماء النقابات التى كانت ستقوم عليها جبهته العمالية²⁵⁸.

وما أن تولى الوفد الحكم فى أعقاب الانتخابات التى أجريت فى أكتوبر عام 1929 بعد فوزه بالأغلبية، حتى بدأ العمل على إقامة اتحاد النقابات، وإيجاد هيئة لتنظيم العمال.

نهج الوفد فى تلك المرحلة نهجاً قريب الشبه بذلك الذى حدث فى عام 1924 فأصدر حسنى الشنتناوى - أحد شباب الحزب البارزين - جريدة أسبوعية أطلق عليها اسم "العامل المصرى" فى (4 مارس عام 1930) وأخذت تلك الجريدة تتناول شؤون العمال بأفلام المحامين الوفديين، وتعنى بصفة خاصة بنشر أخبار النقابات والتركيز على ما آلت إليه أحوالها من سوء والإشارة إلى حاجة العمال إلى تنظيم صفوفهم على أساس سليم، وضربت الجريدة الأمثال بأحوال العمال فى أوروبا، وبينت اليون الشاسع بين ما كانت عليه أحوال العمال المصريين، وبين أحوال زملائهم فى أوروبا، ودعت إلى إصلاح أحوالهم.

وفى 4 أبريل عام 1930، طرح عزيز ميرهم - عضو مجلس الشيوخ الوفدى - اقتراحات²⁵⁹ على العمال لتنظيم الحركة العمالية نشرت على صفحات "العامل المصرى"، نصت على توجيه الدعوة لتأسيس "كتلة برلمانية للعمال تتكون من عدد ليس من الضرورى أن يكون كبيراً من شيوخ ونواب يقبلون أن يأخذوا على عاتقهم الدفاع - من الناحية البرلمانية - عن حقوق العمال والفلاحين، ودرس النظم الاجتماعية التى تعود على الطبقة البائسة بالرقى والتقدم، وتمتع هذه الكتلة البرلمانية الصغيرة بكيان ذاتى مستقل عن لجنى العمال بالمجلسين، تجاهد للعمال وتحال عليها نتائج أعمال المجلس الاستشارى".

وتضمنت الاقتراحات تأسيس مجلس استشارى للعمال يتكون من جميع الذين يهتمون بشؤون العمال ويكون من اختصاصه:-

²⁵⁴ محمد أنيس، المرجع السابق، ص 27-28.

²⁵⁵ الأهرام، 30/8/1924.

²⁵⁶ محمد أنيس، المرجع السابق، ص 29.

²⁵⁷ حسنى الشنتناوى، مقابلة شخصية فى 2/7/1964.

²⁵⁸ مقال بعنوان "حركة العمال فى مصر"، بدون توقيع، مجلة الباشكاتب، 9/7/1934.

²⁵⁹ العامل المصرى، 4/4/1930.

1. وضع الأسس التي تتكون النقابات عليها.
2. تكوين النقابات وتعهدها بالتنظيم إلى أن تصبح وحدات عاملة.
3. درس حقوق العمال من الناحية العامة مسترشداً في ذلك بالحقوق التي كسبها العمال في مصر وفي البلاد الأجنبية.
4. درس مطالب العمال في كل نقابة ولكل طائفة وإرشاد النقابات إلى خير الطرق التي يسلكونها لتحقيقها.
5. تعيين مستشار لكل نقابة يتخصص لها.
6. الاتصال الدائم بالكتلة البرلمانية يبلغ إليها قراراته ورغباته.

وطالب عزيز ميرهم الحكومة بالاشتراك في أعمال المجلس الاستشاري المقترح إقامته بمندوب أو أكثر، وأكد أن هذا المجلس من الممكن أن يصبح له شأن رسمي ويتطور إلى أن يصبح أداة حكومية كما حدث في سويسرا لمجلس شبيه له.

ورد حسن نافع - رئيس لجنة العمال البرلمانية - على هذه الاقتراحات²⁶⁰ موضحا ضرورة إصدار تشريع للعمل والعمال وإقامة مكتب للعمل يحل محل لجان التوفيق، وذلك قبل التفكير في تنظيم الحركة العمالية، ودعا إلى تأسيس اتحاد للعمال "يكون تكوينه من بين أنصارهم ومستشاريهم ويكون نافذ الكلمة في الجماعات المنضمة إليه" حتى يكفل النجاح للمجلس الاستشاري المقترح إنشاؤه.

وتدارست النقابات هذه الاقتراحات، وعقدت اجتماعات تمهيدية لمؤتمر العمال الذي كان من المقرر دعوته لبحث الاقتراحات بدار نقابة عمال ترام القاهرة، وحضر هذه الاجتماعات مندوبون عن نقابات العمال الموالية للوفد وهي نقابات: ورش ترام مصر الجديدة وعمال المطابع المصرية، وجمعية رقي العمال، وخريجي المدارس الصناعية، وعمال ورش النجارة الميكانيكية، وعمال السيارات، وعمال القطر المصري، والطهارة، والأحذية، والنقابة العامة للعمال، وعمال الدخان، وعمال ترام القاهرة، والحدوية وعمال النقل.

وتشاور المجتمعون في أحوال العمال وقرروا مطالبة الحكومة بسرعة إصدار تشريع العمل ووافقوا على إيجاد مكتب ينظم حركة النقابات ويوحدها، ثم ما لبثوا أن قرروا تحويل هذا المكتب إلى "اتحاد عام للنقابات" الذي أسندت رئاسته إلى أحمد محمد أغا المحامي، واختير حسنى الشنتناوى مستشاراً عاماً للنقابات، وأصبحت جريدة "العامل المصري" تنطق بلسان الاتحاد²⁶¹.

وبذلك أوشكت جهود الحزب للسيطرة على النقابات أن تؤتى أكلها، ولكن أتت الرياح بما لم تكن تشته السفن، فاضطرت حكومة الوفد إلى الاستقالة بعد فشل المفاوضات مع الإنجليز (مفاوضات النحاس - هندرسون). ولم تؤثر إستقالة وزارة الحزب على كيان الاتحاد، ولكنه حدث من نموه. وسرعان ما شجب النزاع بين رئيس الاتحاد وبين الحزب فأقصى عن منصبه وتولى عزيز ميرهم رئاسة الاتحاد

وتلا ذلك ما أقدمت عليه حكومة صدقي من إلغاء الدستور عام 1923، وما ترتب عليه من قيام حركة مقاومة عنيفة تزعمها الوفد وأيدها بعض أمراء البيت المالكة ومن بينهم عباس حليم الذي أكسبه هذا الموقف صداقة الوفد وجلب إليه زعامة "الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري" - كما قدمنا- فقام نوع من التحالف بين الوفد وعباس حليم، ورأى الوفد أن يعمل بين صفوف العمال بواسطة النبيل الشاب فأعلن إدماج اتحاد عام النقابات (الوفدى) في الاتحاد الذي كان يتزعمه عباس حليم.

المجلس الأعلى للعمال (1935 - 1936)

بقيت علاقة الوفد بعباس حليم وطيدة شهوراً معدودات، ثم ما لبث الوفد أن تبين أن طموحه أكبر من أن يجعله يقبل القيام بدور العميل الذى يدبر أمور الاتحاد لحساب الوفد فقد رفض عباس حليم أن يسمح بتعيين أعضاء وفديين في مجلس إدارة الاتحاد وبلغ سلوكه حداً كبيراً من الخطورة على الوفد حين أعلن تأسيس حزب العمال المصري في (10 يونيو عام 1931)، فشن الوفد عليه حملة شعواء أدت إلى إيقاف نشاط الحزب وهو لم يزل في المهدي.

ثم عاد الوفد إلى سياسة الوفاق مع عباس حليم حتى تسنح الفرصة التي يقوم فيها الحزب بالسيطرة على الاتحاد العام، وزاد الحزب تطلعا إلى هذه الرغبة ما بلغه الاتحاد من القوة والنفوذ في أوساط العمال عامي 1934 - 1935.

وكان الجو السياسى في عام 1935 يبشر بقرب وصول الوفد إلى الحكم، فقد تولى نسيم باشا الحكم عقب إستقالة وزارة عبد الفتاح يحيى، ونظرا لما عرف عن نسيم من معارضته لدستور 1930، فقد كان من المنتظر حدوث تغييرات دستورية لصالح الأمة ولذلك اعتقد الوفد أن الوزارة النسيمية وزارة انتقال لا وزارة استقرار

لهذا كان لزاماً على الوفد أن يعد خطة للعمل الوطنى، فعقد "المؤتمر الوطنى العام" للوفد المصرى فى (8 و 9 يناير عام 1935) وقسم العمل بين لجان المؤتمر لبحث الأحوال العامة للبلاد من اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، وألقيت أمام المؤتمر عدة تقارير تناولت هذه الجوانب فعرضت لمشاكلها ووضعت الاقتراحات اللازمة لحلها، وكان من بين هذه اللجان لجنة العمال التى قدم عزيز ميرهم تقريرها إلى المؤتمر، وقد ذهب فيه إلى ضرورة إنشاء مصلحة خاصة للعمل والعمال لا تكون تابعة لوزارة الداخلية، على أن تركز على هئتين رئيسيتين هما، المجلس الاستشارى للعمل والعمال، ومكتب العمل، وتكون أغراضهم دراسة الشؤون الاقتصادية بالبلاد، وشئون العمال وإعداد مشروعات القوانين واللوائح الداخلية والإشراف على تنفيذها، وأنه يجب على الدولة أن تسن القوانين اللازمة للنقابات، وتقيم بورصة للعمل لحل مشكلة العمال العاطلين، وتحارب الأمية بين صفوف العمال، وتعمل على

²⁶⁰ العامل المصري، 14/4/1930.

²⁶¹ المصدر السابق، 26/5/1930.

استكمال التعليم الفني والصناعي، وتضع الحد الأدنى للأجور على أن يفي بما يضمن للعامل عيشه وأسرته، وتعمل على توفير الشروط الصحية في مجال العمل، وتنظيم العلاقة بين العامل ورب العمل، وإيجاد نظام للتأمين ضد المرض والعجز²⁶².

وراع الوفد ما بلغه الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري من القوة، وخاصة حين دعا الاتحاد ممثلي الصحافة العربية والإفريقية لتنفذ أحواله بمناسبة زيارة وفد الاتحاد النسائي العالمي لدار الاتحاد العام في (3 فبراير عام 1935)، وأخذت الصحف تكتب عن نشاط الاتحاد وتبين مدى ما بلغه من قوة، بينما أشارت جريدة "الجهاد"²⁶³ في الافتتاحية التي كتبها توفيق دياب إلى خطورة بقاء حركة العمال تسير على هذا النحو، وخاصة أن نظام الاتحاد أصبحت تفوح منه رائحة الفاشية، فكان أعضاؤه يرتدون زيا موحدًا ويحيون الصحفيين تحية خاصة برفع اليد، ودعا الوفد إلى تنظيم الحركة قبل فوات الأوان.

وفي 11 فبراير صدر قرار الوفد بتأسيس "المجلس الأعلى للعمال" برئاسة عباس حليم، وعضوية مجموعة من رجالات الوفد الذين اشتغلوا بتنظيم النقابات، وكان لصدور هذا القرار دوى كبير في الداخل والخارج، فقد نشر إسماعيل صدقي - في اليوم التالي لإعلان قرار الوفد- بجريدة الأهرام خطابا مفتوحا إلى رئيس الوزراء استرعى فيه نظره إلى خطورة قرار الوفد "لأن القرار هو تحد للمبدأ الأساسي الذي روعى في وضع تشريع العمال، وهو جعل النقابات تحت إشراف الهيئات الممثلة للعمال أنفسهم وهيمنة الحكومة"، ونوه إلى أن تغلغل النفوذ الحزبي بين العمال من شأنه أن يفسد على العمال أمرهم، ويلحق الضرر بمركز مصر الصناعي. وعدت (الدبلي تلجراف) قرار الوفد أهم تطور سياسي في مصر منذ تصريح فبراير عام 1922²⁶⁴.

ويبدو أن عباس حليم أيد مشروع المجلس الأعلى في البداية على أساس أنه سيكون معضدا للاتحاد في المطالبة بالتشريع دون التدخل في أمور النقابات، ولكن حين أيقن أن الغرض من المجلس الأعلى الهيمنة على أمور الاتحاد، رفض أن يكون تابعا للوفد منفذا لتعليماته، وأعلن تخليه عن رئاسة المجلس الأعلى ورمى الوفد بأنه يريد إقحام الاتحاد في السياسة على حساب مصلحة العمال²⁶⁵.

فأصدر الوفد بيانا زعم فيه أن عباس حليم كان يعمل بين صفوف العمال باسم الوفد وتحت لوائه، ولما كان قد خرج على الوفد فقد قرر الوفد فصله من رئاسة المجلس وعضوية المجلس الأعلى للاتحاد، ودعوة العمال إلى أن تكون علاقاتهم بالمجلس دون سواه في جميع شئونهم العمالية والنقابية. وعين أحمد حمدي سيف النصر - عضو الوفد- رئيسا للمجلس الأعلى لاتحاد العمال بالقطر المصري، وكلف بإعادة تنظيم اتحاد العمال ووضع قانون للاتحاد ينظم شئون العمال، ويجمع شملهم، ويحفظ أموالهم²⁶⁶. ومن الغريب أن الوفد لم يعن بإشراك أحد من العمال في مجلس إدارة المجلس الأعلى.

وقد أدى تأسيس المجلس الأعلى إلى انقسام الحركة العمالية في وقت كانت قد بلغت فيه حدا كبيرا من القوة والتنظيم، فناصرت بعض النقابات المجلس الأعلى، وشايخ بعضها الآخر الاتحاد العام، وأيدت بعض نقابات الإسكندرية الاتحاد المسمى بـ"تضامن العمال" الذي كان يركز على حماية البيوليس ويعمل لحسابه بين صفوف العمال²⁶⁷.

وليس لدينا إلا النذر اليسير عن أعمال المجلس الأعلى، فهو لم يكن إلا أداة سياسية حزبية لتوجيه النقابات، فاشترك في تنظيم نضال العمال من أجل الدستور، وفي المطالبة بإصدار تشريع العمل.

وبوصول الوفد إلى الحكم في عام 1936 تبين العمال أن الآمال التي علقوها على تأييده لم تتعد حدود الأمانى، فلم تتمكن حكومة الوفد من إصدار التشريع، كما واجهت بالعنف موجة الإضرابات التي حدثت في عام 1936 نتيجة سوء أحوال العمال وتناقص الأجور وتفاقم مشكلة البطالة مع الارتفاع المطرد لتكاليف المعيشة. فأخذت النقابات تنسلخ من اتحاد المجلس الأعلى ولم يبق منها إلا ثلاث نقابات في أواخر عام 1936. وقضى المجلس الأعلى نحبه في أوائل عام 1937²⁶⁸.

رابطة نقابات عمال مدينة القاهرة وضواحيها (1943 - 1944)

عادت جهود الوفد لتقتصر على نشاط مستشاري النقابات الوفديين إلى أن أعطى الوفد الحكم في 4 فبراير عام 1942 بعد الحادث المشهور الذي أرغم فيه الإنجليز الملك - بعد أن حاصرت دباباتهم قصر عابدين - على أن يكلف النحاس باشا بتشكيل الوزارة.

وفي مواجهة السخط الذي اعتل في نفوس الشعب على الطريقة التي قبل بها الوفد الحكم، شرعت حكومة الوفد تنفذ بعض الإصلاحات الضرورية الهامة لتهدئة الخواطر، وكان من بين هذه الإصلاحات إصدار بعض قوانين العمل كقوانين التأمين الإجباري ضد حوادث العمل، وتحديد ساعات العمل، وعلاوة غلاء المعيشة، وتحديد الحد الأدنى للأجور، وكان أبرز هذه القوانين قانون الاعتراف بنقابات العمال.

²⁶² الأهرام، 10/1/1935.

²⁶³ الجهاد، 4/2/1935.

²⁶⁴ الأهرام، 13/2/1935.

²⁶⁵ المصدر السابق، 18/4/1935.

²⁶⁶ الجهاد، 20/4/1935.

²⁶⁷ الأهرام، 15/2/1935.

²⁶⁸ سيد قنديل، نقابتي، ص 39.

اعترف القانون بحق العمال في تكوين النقابات، ولكن قيد هذا الحق بقيود عدة، فأخضع النقابة للرقابة البوليسية، وجعلها معرضة للتفتيش وحل الإداريين، وحظر إقامة اتحاد عام لنقابات العمال.

وجريا على سياسة الوفد، أخذ يعمل على إيجاد جبهة عمالية تناصر حكمه، فاحتال على القانون، وجمع عددا من نقابات القاهرة في "اتحاد" تحت اسم "رابطة النقابات"، وأسندت رياستها إلى محمد حسنين عضو الوفد.

تكونت لجنة من العمال لتشكيل الرابطة والدعاية لها، ووضع لائحة نظامها الأساسي، فوضعت مشروعا للائحة نص فيه على أن أغراض الرابطة تنحصر في توجيه النقابات التوجيه الصحيح حتى تنمو الحركة العمالية وتنهض، وإيجاد صلة تعاون بين النقابات بعضها مع بعض، والدفاع عن المصالح المشتركة للنقابات بجميع الطرق المشروعة، وتنشيط الروح الرياضية والثقافية للنقابات، والقيام ببحث شكاوى النقابات ورفعها إلى الجهات المختصة²⁶⁹.

وقامت الرابطة بعقد عدة اجتماعات عامة للعمال لتدارس شئونهم ولتدعيم الرابطة، واقترح في أحد هذه الاجتماعات انتخاب فواد سراج الدين - سكرتير الوفد - زعيما للعمال لمدى الحياة، وأدى تقديم هذا الاقتراح إلى نشوب معركة بين مؤيدي الاقتراح ومعارضيه، فلم يصل المجتمعون إلى قرار²⁷⁰.

وما لبثت وزارة الوفد أن أقيمت، وحلت الرابطة، وبذلك أسدل الستار على آخر محاولات الوفد للسيطرة على الحركة العمالية.

لقد بدأ اهتمام الوفد بتنظيم العمال كضرورة لتدعيم النضال الوطني في عام 1919، ثم لجأ إلى إقامة اتحاد ينأى بهم عن التيارات اليسارية التي تفتشت في أوساط العمال في عام 1924. وتحول اهتمامه بالعمال بعد ذلك إلى محاولة الحفاظ على أكبر نسبة ممكنة من أصواته، ولجمع الأنصار حوله.

وقد أدى تسلط البرجوازية الوطنية على الحركة العمالية وسيطرتها على النقابات إلى إضعاف الحركة العمالية، وتبديد الجهود التي بذلها بعض العمال البعيدين عن النشاط الحزبي لإقامة اتحاد عام في أواخر الثلاثينيات. ونتج عن ضم النقابات إلى الهيئات العمالية الحزبية، تعرضها لاضطهاد البوليس بل وللحل أحيانا.

محاولة الأحرار الدستوريين للسيطرة على الحركة العمالية

تأسس حزب الأحرار الدستوريين في أكتوبر عام 1922 بجهود بعض الأعيان والمثقفين الليبراليين وهو يعد امتدادا لحزب الأمة. وقد جمع الحزب في قيادته الخارجيين على الوفد، كما عرف بين الناس بالاستهانة بالدستور، فقد اشترك في الوزارة التي عطلت البرلمان عام 1925، وألغى الحياة النيابية وحكم البلاد حكما دكتاتوريا في عام 1928 فأعاد العمل بقانون المطبوعات وعطل الكثير من الصحف وأندز بعضها²⁷¹، وكانت وزارات الحزب مرتبطة بالقصر الملكي ومصالحه، ومن ثم كان الحزب مجرد قيادة بلا قاعدة، فلم تكن له شعبية تتيح له الوقوف على أقدامه في مواجهة الوفد.

لم يكن من بين أهداف الحزب العمل على تنظيم العمال، وإن كان قد نص في مبادئه²⁷² على أنه يعمل على "السعى في تنظيم العلاقات بين العمال وأرباب الأعمال على قاعدة العدل انتقاء للأمراض الاجتماعية الناشئة من تحكم أحد الفريقين"، ولكن حين تعرض الحزب لحملة المعارضة التي نظمها الوفد ضد حكمه في أواخر العشرينيات أخذ يسعى لكسب ود الفلاحين والعمال وضمهم إلى صفه، فأعلن محمد محمود باشا في أوائل عهد وزارته عام 1928 أن الوزارة تفكر جديا في مشروع يقضى بتوزيع الجزء الأكبر من أراضي الدومين على صغار الفلاحين بأثمان متهاودة تدفع على أقساط طويلة الأجل، كما أعلن في زيارته لمدينة طنطا أن حكومته ستشروع في حماية سكان القرى بردم البرك والمستنقعات وتعميم المياه الصالحة للشرب في القرى وإنشاء المستشفيات القروية التي ستوزع على الوجهين القبلي والبحري بالتساوي، ووصف الفلاحين بانهم "سواد الأمة الذين على سواعدهم القوة ترتكز قوة البلاد"، ثم أعلن عن عزم الحكومة على إقامة مساكن صحية للعمال بأجور زهيدة في أحياء القاهرة²⁷³، وقد تم بالفعل وضع الحجر الأساسي لإنشاء 150 مسكنا للعمال في تل البارود بحى السيدة زينب²⁷⁴.

وحاول الحزب في تلك الأونة اقتناص "نقابة العمال المتحدنين" التي كانت تضم عمالا من مختلف المهن، وبتزعمها الدكتور محبوب ثابت، فقد استدعاه محمد محمود لمقابلته، وطلب منه أن يزوده باقتراحات لإصلاح أحوال العمال، فطالب فيما طالب بسن قانون لحماية العمال من الشركات وأصحاب رؤوس الأموال، وإصدار تشريع لتقاعد العمال الذين يعجزون عن مواصلة العمل لكسب أقاتهم حين تتقدم بهم السن، وتشريع لتعويض العمال الذين يصابون بعاهات في أثناء العمل. وعرض عليه محمد محمود الانضمام إلى الحزب فرفض مكتفيا بتأييد كل وزارة إصلاحية²⁷⁵.

²⁶⁹ مشروع لائحة رابطة عمال مدينة القاهرة وضواحيها، ص 2.

²⁷⁰ مذكرات عمارة، ص 35.

²⁷¹ عبد الرحمن الراجعي، في أعقاب الثورة المصرية، ج 2، ص 51.

²⁷² السياسة، 30/10/1922.

²⁷³ عبد العظيم إبراهيم، تطور الحركة الوطنية 1918-1936، بحث للماجستير، ص 442.

²⁷⁴ الراجعي، المرجع السابق، ص 73.

²⁷⁵ صالح على السوداني، الأسرار السياسية لأبطال الثورة المصرية وآراء محبوب ثابت، ص 129.

ويبدو أن محمد محمود قد عرض أيضا على الدكتور محجوب ثابت العمل بين صفوف العمال لحساب الحزب، فقد جمع محجوب ثابت ممثلي العمال بعد تلك المقابلة، وأفضى إليهم بما دار بينه وبين رئيس الوزراء، وقال لهم: "أيها العمال جانبوا الأحزاب لمصلحتكم ومصلحة وطنكم، ولا تكونوا مطايا للأشخاص". وأوصاهم بأن يقفوا من الأحزاب موقفا سلبيا فلا يؤيدون إلا الحزب الذى يعمل لمصلحتهم ومصلحة الوطن²⁷⁶.

ولما لم يجد الحزب فى نقابة العمال المتحدين ومحجوب ثابت ضالته المنشودة، عمل على إقامة تنظيم عمالي جديد يتبع الحزب، فاستغل نشاط بعض المنظمين النقابيين لإعادة "الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى"، ودرس رجله داود بك راتب لينتزع تلك الحركة ويمولها، فتم إعادة نشاط الاتحاد بزعامته فى أبريل عام 1930.²⁷⁷

اقتصر نشاط الاتحاد على بث الدعاية بين أوساط العمال بالمنشورات والدعوات المطبوعة لعقد اجتماعات لكل طائفة لتكوين نقابة لها تحت رعاية الاتحاد، وكان قوام الاتحاد ثلاث نقابات هي: النقل الميكانيكى، وعمال التنظيم، وعمال العنابر، وبعض العناصر الأخرى التى لم تكن تمت للعمال بصلة. وانضمت نقابة الحلاقين إلى الاتحاد فى نوفمبر.

ولم تلق دعوة الاتحاد رواجاً بين العمال، وانقسم أعضاء الاتحاد على أنفسهم وتراشقوا بالتهم، فقد كان داود راتب يصرف على الاتحاد بسخاء أتاح للبعض فرصة العمل على ابتزاز أكبر قدر ممكن من أمواله، ولم يكن للاتحاد أمين للصندوق، فكانت ماليته مبثثرة بين سكرتيره العام وعضو آخر كان عاملاً بالترسانة وثالث من ذوى الأموال الموقوفة لا يمت للعمال بصلة، لذلك عمل بعض أعضاء الاتحاد على تجنبه ما يعانى من أزمات، فطالبوا داود راتب أن يكف عن العمل على ربط الاتحاد بحزب الأحرار الدستوريين، وأن يعلن استقالته من الحزب حتى يقبل العمال على الانضمام إلى الاتحاد، وأن يختار أميناً للصندوق يكون مسئولاً عن مالية الاتحاد.

وأجيب الطلب الثانى، فانتخب كامل عز الدين أميناً للصندوق، أما الطلب الأول فلم يلق استجابة من زعيم الاتحاد فاضطر ذلك الفريق من أعضاء المجلس الذى تزعم حركة المطالبة بتطهير صفوفه إلى الاتصال بالنقيب عباس حليم - الذى كانت أسهم شعبيته فى صعود- وعرضوا عليه زعامة الاتحاد قبلها. وفى جلسة 17 من ديسمبر قام أحد هؤلاء الأعضاء واقترح عزل داود راتب وتنصيب عباس حليم زعيماً للاتحاد، وقامت مشادة بين مؤيدى الاقتراح ومعارضيه، فاستولى المؤيدون على سجلات الاتحاد وأختامه، وغادروا مقر الاتحاد قاصدين دار عباس حليم، وهناك استكملوا محضر الجلسة، وخرجت الصحف فى اليوم التالى تحمل نبأ التغييرات التى طرأت على مجلس الاتحاد²⁷⁸.

وبذلك أسدل الستار على أول وآخر محاولات الأحرار الدستوريين للسيطرة على الحركة العمالية، ونعتقد أن سبب فشل تلك المحاولة يرجع إلى ما كان يتمتع به الوفد من شعبية بين صفوف العمال، فى وقت كان يعد فيه من يخرج على الوفد خارجاً على الأمة، ومن ثم كان نفور العمال من حزب الأحرار الدستوريين والاتحاد الذى كان يتبناه. كما أن طبيعة تكوين الحزب من قيادة تجمع أعيان البلاد كانت كفيلة بأن تباعد بينه وبين العمال الذين لا يمكن أن تتفق مصالحهم مع مصالح قاداته.

محاولة القصر الملكى للسيطرة على الحركة العمالية

امتاز مطلع الثلاثينيات بوجود (وعى) نقابى - إلى حد ما- فلقبت دعوة الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى إلى تأسيس النقابات رواجاً بين العمال، وزاد من نجاحه ما استقر فى الأذهان من أنه جناح عمالى للوفد بحكم صلة التحالف التى كانت تربط زعيمه عباس حليم بالوفد.

ورأى القصر أن يعمل على إحباط نشاط الاتحاد وشل حركته بخلق اتحاد جديد يشمله برعايته، ويروج له أعوانه، ليحقق - على الأقل- انقسام النقابات بين مؤيد لاتحاد عباس حليم ومشايخ لاتحاد القصر الملكى. وتولى الدعاية للاتحاد الجديد إدجار جراد الذى كان رئيساً لتحرير جريدة اللبرتيه، فحاول إغراء بعض المنظمين النقابيين على ترك اتحاد عباس حليم والتعاون معه. وتأسس الاتحاد الجديد فى منتصف عام 1931، وأطلق عليه اسم "اتحاد النقابات بالقاهرة"، وتولى إدجار جراد رئاسته، ونودى بالأمر فاروق زعيماً وراعياً للاتحاد²⁷⁹.

وليس لدينا عن نشاط هذا الاتحاد إلا النزر اليسير، فقد انقطعت أخباره بعد شهر من تأسيسه. وكان ينظم فى المناسبات الملكية مظاهرات تقصد القصر لتقديم الولاء لصاحب العرش، ففى عيد الجلوس الملكى عام 1931 نظم الاتحاد مسيرة من نقاباته الثمانية قصدت قصر عابدين، وسمح لها بدخول فناء القصر حيث حياهم الملك فؤاد واجتمع بإدجار جراد ورؤساء نقابات الاتحاد بعض الوقت، وطلب منهم أن يساندوا الاتحاد "لصالح البلاد وسعادتها"²⁸⁰.

وكانت نهاية ذلك الاتحاد غامضة، فلم يصدر بيان بحله، ويبدو أن فشله فى جمع أكثر من ثمانى نقابات حوله دفع القصر إلى نفذ يديه من تلك المحاولة الفريدة فى نوعها.

²⁷⁶ المصدر السابق، ص 131.

²⁷⁷ سيد قنديل، نقابيتى، ص 18.

²⁷⁸ مذكرات عمارة، ص 12، 13.

²⁷⁹ المصدر السابق، ص 20.

²⁸⁰ المساء، 10/10/1931.

محاولة الإخوان المسلمين للسيطرة على الحركة

تأسست جماعة الإخوان المسلمين فى يونيو عام 1934 بمدينة الإسمايلية، وانتشرت دعوتها فى الدلتا ومدن القناة، ثم نقلت الجماعة مركزها العام بعد ذلك إلى القاهرة، وأصدرت جريدة "الإخوان المسلمون" لبث الدعوة التى كانت تنحصر فى إقامة الشعائر والالتزام بمبادئ الإسلام²⁸¹.

ولم تنشر مبادئ الجماعة من قريب أو بعيد إلى العمال، ولم تبد اهتماما بتنظيمهم إلا فى السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الثانية، فألفت "اللجنة القومية للطلبة والعمال" التى وقع أفرادها فى اشتباكات مع أعضاء اللجنة الوطنية للعمال والطلبة، وعملوا على محاربتها ومقاومة نشاطها. وأفردت جريدة الجماعة جانبا من صفحاتها لمناقشة مسائل العمل والعمال، واتخذت موقفا معاديا لعمال شبرا الخيمة الذين نظموا حركة احتجاج على إغلاق بعض مصانع النسيج واتهمتهم باعتراف المبادئ الهدامة.

وسعت الجماعة فى تلك الحقبة إلى تكوين شعبة عمالية تتولى تشكيل جبهة من نقابات العمال بمعاونة رؤساء النقابات من أعضائها، ولكن الحملة التى شنها "الوفد المصرى" - التى كانت تنطق بلسان الجناح اليسارى للوفد- فى صيف عام 1946 أدت إلى إحباط مساعى الجماعة لتكوين جبهة عمالية، ثم قضى نهائيا على المشروع بحل الجماعة على يد حكومة النقراشى عام 1948.

ونصت بعض الهيئات السياسية الأخرى فى برامجها على أمور تتعلق بالعمال، ولكنها لم تتجاوز حدود المبادئ، فلم تتخذ مظهرا من مظاهر العمل التنظيمى، وكان أبرزها ما جاء بمبادئ حزب "مصر الفتاة" التى نصت على "ضرورة حماية العمال ورعايتهم والنهوض بهم"، وذلك بتحديد الحد الأدنى للأجور بخمسين قرشا يوميا، وتحديد ساعات العمل بثمان ساعات، والتأمين ضد البطالة والمرض والشيخوخة والعجز، وإيجاد المسكن الصحى المناسب للعامل وأسرته²⁸².

وثمة محاولة أخيرة وقعت فى عام 1951 قامت بها جماعة أنصار السلام - التى كان يتزعمها البندارى باشا- لضم النقابات لها، واستخدمت الجماعة لهذا الغرض نقابيين من عمال النقل قاما ببث الدعوة بين نقابات منطقة القناة²⁸³، ولكن هذه المحاولة لم يقدر لها النجاح.

²⁸¹ الطليعة، مارس 1965، ص 153.

²⁸² نشرة "مصر الفتاة"، أصدرها الحزب فى 1948، ص 21.

²⁸³ تقرير مرفوع من محمد محمود قابل إلى النبيل عباس حليم فى 15/7/1951 (أنظر/ ملحق "11").

الفصل السادس - حزب العمال المصري

إن قيام حزب العمال إنما يأتي نتيجة التطور الطبيعي للحركة العمالية إلى مرحلة إيجاد تنظيم سياسي، يجمع العمال والمؤمنين بمبادئهم في إطار تنظيمي واحد، ويحمل ممثلي الحزب إلى مقاعد البرلمان، ويشترك باسمهم في رسم سياسة البلاد وتوجيه مصيرها، ويعبر عن مصالح العمال كطبقة من طبقات المجتمع.

ولكن نشأة حزب العمال في مصر لم تكن طبيعية، فقد تمت محاولات تأسيس حزب العمال على أيدي أفراد لا ينتمون إلى الطبقة العاملة من قريب أو بعيد، ومن ثم لم تكن نشأة الحزب على تلك الصورة إلا حلقة من حلقات المحاولات التي بذلت للسيطرة على حركة العمال، وإن اختلفت عن غيرها في المظهر، فقد قامت على يد بعض أفراد الطبقة البرجوازية الذين أرادوا فرض وصياتهم على الطبقة العاملة من خلال حزب سياسي يتسمى باسم "حزب العمال".

ويرجع أقدم هذه المحاولات إلى العقد الأول من القرن العشرين، حين أعلن الصحفي محمد أحمد الحسن عن عزمه على إلقاء خطبة عامة موضوعها "وجوب انضمام أصحاب الحرف المصرية والأجنبية على اختلاف طبقاتها إلى حزب واحد مشترك المنافع والأعمال الخيرية ليتكون منه جامعة قوية مسموعة الرأي والصوت في الأعمال النافعة، وإقامة جريدة (الوضاح) لسان حال للحزب المذكور"²⁸⁴.

ويبدو أن هذه الدعوة لم تثمر في حينها، فلم نسمع شيئاً عن الحزب اللهم إلا احتجاج على قانون المطبوعات نشر في مارس عام 1909. وعقدت الجلسة التأسيسية للحزب بدار المدرسة التحضيرية فحضرها فريق من العمال والوجهاء، وتم فيها انتخاب مدير الحزب ورئيسه، وكان الأول (السيد علي) مديراً للمدارس التحضيرية، أما الآخر فكان (محمد أحمد الحسن) الصحفي²⁸⁵.

وبذلك قامت أولى محاولات تأسيس حزب للعمال على يد جماعة من المثقفين، ولم يرد أي ذكر لأحد من العمال بينهم، ومن ثم لم يقدر لها أن تعمر طويلاً، فلم نعد نسمع عن الحزب منذ نشر البيان الذي أعلن فيه تأسيسه، كما لم يصلنا شيء عن مبادئه وأغراضه.

ولم تتجدد محاولة إقامة حزب للعمال - فيما نعلم - إلا في مطلع الثلاثينيات، حين أعلن النبيل عباس حليم تأسيس "حزب العمال المصري" في (يونيو عام 1931).

ويرجع عباس حليم الدافع إلى إعلان تأسيس حزب العمال المصري إلى الرغبة في "تخويف الوفد من العمال حتى يتحركهم وشأنهم دون إقحامهم في السياسة"، وليبين للوفد أنه باستطاعته أن يجعل العمال يمارسون نشاطاً سياسياً مستقلاً دون حاجة إلى احتضان حزب لهم. فاتصل الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري بحزب العمال البريطاني وبغيره من أحزاب العمال في أوروبا وطلب منها أن تمدّه بدساتيرها لدراسته²⁸⁶.

ويذكر محمد حسن عمارة، أنه قد نما إلى علم عباس حليم أن حكومة صدقي تعد العدة لنفيه من البلاد مع من يعملون معه في اتحاد العمال بتهمة العمل على قلب نظام الحكم. فسارع إلى إعداد بيان تأسيس الحزب، ونشره في الصحف استناداً إلى الدستور الذي كان يبيح تكوين الأحزاب السياسية²⁸⁷، وبذلك يكفل لنشاطه الحصانة الدستورية.

ونعتقد أن الدافع الحقيقي لإقدام عباس حليم على إعلان تأسيس حزب العمال المصري هو القيام بمناورة سياسية يوقف بها محاولات الوفد لاتخاذ أداة تدبير أمور اتحاد العمال لصالح الوفد، وكمحاولة لإيجاد ثقل سياسي يستند إليه في تحقيق طموحه الشخصي.

ومهما يكن الأمر فقد أعلن بيان تأليف "حزب العمال المصري"، ونص في مقدمته على أن "حزب العمال هو حزب الزارع والصانع"، وأنه قد دقت الساعة ليقوم العمال بواجبهم لمجد مصر ومجدهم²⁸⁸، وتشكل مجلس إدارة الحزب من مجموعة من المثقفين أبرزهم سلامة موسى وبعض العمال من أعضاء مجلس الاتحاد العام، وواحد من كبار المزارعين.

ونصت مبادئ الحزب على أنه يعمل على استقلال مصر والسودان، واشتراك مصر في عصبة الأمم، وعقد تحالف على قدم المساواة بين الدولة المصرية وبين بريطانيا، وإلغاء الامتيازات الأجنبية، واستصدار تشريع للعمال على أحدث المبادئ العصرية يشترك العمال في وضعه ويكفل حرية تأليف النقابات، والاعتراف بها، وتحسين أجور العمال، وتحديد ساعات العمل، ومجانبة العلاج، والتأمين ضد الحوادث والمرض والتقاعد والوفاء والبطالة، كما نصت مبادئ الحزب على أنه يعمل على جعل التعليم الابتدائي مجانياً إلزامياً لجميع المصريين بنين وبنات، وزيادة نسبة المجانية في التعليم الثانوي والعالى لأبناء الطبقة العاملة. وإلزام

284 اللواء، 11/7/1908.

285 الأهرام، 16/7/1909.

286 عباس حليم، مقابلة شخصية في 10/7/1964، مذكرات عمارة، ص 17.

287 مذكرات عمارة، ص 17.

288 الضياء، 10/9/1931.

الحكومة والشركات بتأسيس مساكن صحية للعمال وجعل "الاحتكارات التي لا بد منها" في يد الدولة، وتشجيع الحركة التعاونية، ورفع مستوى المرأة المصرية ومساواتها بالرجل فيما يكون ممكنا من الحقوق، وجعل الكفاية والمؤهلات أساسا لتولى الوظائف العامة في الدولة.

وما كاد إعلان تأسيس الحزب يظهر بالصحف حتى قامت قيامة الوفد، واتهمت صحفه عباس حليم ببث الفرقة بين صفوف الأمة. وكان لتلك الحملة أثرها، فقد أخذت لجان الحزب تعلن تنصلها من كل علاقة لها بحزب العمال، وأعلنت لجنة قليوب - وكانت تضم عددا كبيرا من عمال النسيج- أنها عملت مع حزب العمال لإعتقادها أنه تابع للوفد، وليس باعتباره تنظيما سياسيا مستقلا، أما وقد أعلن الوفد استنكاره لهذا التنظيم، فإن اللجنة تعلن استنقالتها من حزب العمال المصري وتأييدها للوفد²⁸⁹.

ويتضح من هذه الواقعة أن حزب العمال المصري لم يكن إلا محاولة لفرض وصاية عباس حليم وبطانته على العمال، فلم يكن عمال مصر - حينئذ- قد بلغوا قدرا من التنظيم يؤهلهم لإقامة حزب سياسي يعبر عن مصالحهم كطبقة من طبقات المجتمع فقد كان الوعي الوطني يطغى على الوعي الطبقي عندهم ومن ثم كان التقافهم حول الوفد الذي تمثلت فيه الحركة الوطنية والنضال من أجا الحقوق الدستورية للأمة.

وإزاء مهاجمة الوفد اضطر عباس حليم إلى التفاهم مع النحاس باشا وقادة الوفد (في 21 من يوليو)، على أساس إيقاف نشاط حزب العمال المصري على أن يقتصر نشاط عباس حليم على رعاية شؤون الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري²⁹⁰.

وبذلك انتهت محاولة إقامة حزب العمال في مطلع الثلاثينيات بعد أن حقق عباس حليم الهدف الذي كان ينشده من وراء تلك المناورة السياسية، ولم يزد عمر الحزب في تلك المرحلة على ستة أسابيع.

وعادت الدعوة لتأسيس حزب العمال إلى الظهور في أواخر الثلاثينيات حين قامت "هيئة تنظيم الحركة العمالية" ببث الدعاية لإعادة حزب العمال المصري، وركب عباس حليم موجة الدعوة الصاعدة التي أثمرت اتحاد عام نقابات عمال المملكة المصرية، وعمل من خلاله على إعادة نشاط الحزب، ولكن ظروف إعلان الحرب العالمية الثانية أدت إلى إيقاف الدعاية للحزب.

وما أن وضعت الحرب أوزارها عام 1944 حتى أطلق سراح عباس حليم - الذي كان قد اعتقل في أثناء الحرب لميوله النازية- فبدأ العمل على إعادة نشاط حزب العمال المصري بتوجيه من الملك فاروق، الذي أراد إقامة حزب يمتص ولاء البروليتاريا لحزب الوفد²⁹¹، فاتصل عباس حليم برؤساء النقابات والمنظمين الذين سبق لهم العمل معه في الاتحادات العمالية التي تزعمها لبث الدعاية للحزب وجمع النقابات تحت لوائه، وتشكلت لجنة الحزب المركزية من بعض أفراد الطبقة البرجوازية وبعض الإقطاعيين وكبار الموظفين من أمثال مظهر سعيد ومحمد طاهر باشا، وعبد الرحمن البيلى بك، ومحمود رشيد، وعبد العزيز باشا رضوان، وعين عبد الرحمن البيلى رئيسا للحزب²⁹².

وتجلى إعجاب زعيم الحزب (عباس حليم) بالنازية في تشكيل فرق من الشباب أطلق عليها اسم "جيش الخلاص" تلقت تدريباً عسكرياً شبيهاً بنظام الكشافة، والحق بها الشباب من طلبة المدارس، وفرض على الأعضاء تحية خاصة برفع اليد²⁹³.

وسرعان ما تبين أعضاء الحزب من العمال أن الهيئة التنفيذية للحزب تحجب الأعضاء من قادة العمال ورؤساء النقابات عن ممارسة عملهم بالحزب، وتلقى هؤلاء تصرفات أعضاء الهيئة التنفيذية بعدم الارتياح، فرفعوا عريضة إلى عباس حليم في ديسمبر عام 1944 طالبوا فيها بإخراج مظهر سعيد ومحمود سعد ومن يتعاون معهما باسم الهيئة التنفيذية العليا من "حظيرة الحزب إلى غير رجعة"، وأن يعلن الحزب بكل الوسائل أنه جبهة شعبية ديمقراطية صميمة لا يتعاون إطلاقاً مع "الرأسمالية أو العقارية الرجعية"، وإلغاء الأوضاع الإدارية التي فرضها هؤلاء وإتاحة الفرصة للعمال ليضعوا بأنفسهم الأسس الصحيحة لنشاط حزبهم، وألا يدخل الحزب أعضاء من غير العمال إلا من يوافق عليه العمال، وأن يكون مكان هؤلاء في الصفوف التالية للعمال مهما كان مركزهم، وألا يكون في مجلس إدارة الحزب أكثر من نسبة مئوية يحددها العمال في جلسة تعقد لهذا الغرض²⁹⁴.

وسلك عباس حليم سبيل المراوغة فيذل الوعود لقادة العمال، ولبثوا يترقبون تحقيق مطالبهم وإعادة تشكيل مجلس إدارة الحزب، ولكن زعيم الحزب أمعن في تجاهلهم، وأهمل شؤون الحزب وترك أموره في أيدي حفنة الرأسماليين، التي كانت تسيطر على قيادته، فلم يحضر جلسات الهيئة التي تشكلت من تحالف حزب العمال مع حزب الفلاح الاشتراكي، كما امتنع عن حضور الحفل الذي أقامه الحزب لتكريم الوفد السوداني الذي تألف في مارس عام 1946 ليعلم مطالب السودانيين باسم مؤتمر الخريجين، كما أهمل الاحتفال الذي أقيم تكريماً لأحمد المصري مندوب الحزب في المؤتمر التأسيسي لاتحاد النقابات العالمي ببيريس وزاد الطين بلة حين قام بتشكيل مجلس إدارة الحزب من العناصر الإقطاعية والبرجوازية متجاهلاً العمال، ونقل سجلات الحزب إلى داره، ثم قامت فرق جيش الخلاص بمنع العمال من دخول دار الحزب.

²⁸⁹ كوكب الشرق، 20/6/1931.

²⁹⁰ The Egyptian Gazette, 22.7.1931.

²⁹¹ عباس حليم، مقابلة شخصية في 17/7/1964.

²⁹² الجماهير، 16/6/1947.

²⁹³ المصدر السابق، نفس العدد.

²⁹⁴ من قادة عمال مصر إلى عباس حليم، ديسمبر 1944 (انظر/ملحق "7").

طلب العمال من عباس حلیم تحديد موقفه منهم بوضوح ليتمكنهم التصرف، فطلب منهم إيفاد مندوبين عنهم للتفاوض حول التطورات التي طرأت على إدارة الحزب، فوقع الاختيار على محمد حسن عماره (السكرتير الإداري للحزب)، وسيد قنديل (سكرتير النشر والصحافة)، وذهب المندوبان في الموعد المحدد للمقابلة في 9 يونيو عام 1946 ولكن عباس حلیم لم يحضر.

وفي اليوم التالي عقد قادة العمال جلسة على أحد المقاهي بباب الحديد لاختيار مجلس إدارة جديد لحزب العمال المصري، وقرروا السير بحركة الحزب باعتباره حزبا للعمال مستقلا عن الشخصيات والهيئات غير العمالية، وانتخبوا سيد قنديل رئيسا للحزب، ومحمد حسن عماره سكرتيرا عاما²⁹⁵.

واعتبر المجلس الجديد جلساته استمرارا لجلسات مجلس إدارة الحزب التي عقدت منذ أواخر عام 1944، فكانت جلسة تشكيل المجلس الجديد هي الجلسة الثلاثين، واتخذ الحزب مقرا جديدا بشارع قنطرة الدكة، وحضر أحمد كامل قطب رئيس حزب الفلاح الاشتراكي إحدى جلسات الحزب بصحبة بعض أعضاء حزبه، وأظهر ارتياحه لتلك الخطوة التي خطاها حزب العمال المصري، وأكد استمرار التحالف بين الحزبين²⁹⁶.

ولم يكن عباس حلیم ليرتك الطريق مهيدا أمام القيادة الجديدة للحزب دون إثارة العراقل في طريقها، فتبادل البيانات على صفحات الجرائد بين حزبه الذي بقي يعمل باسم "حزب العمال المصري" وكان مقره بشارع محمد سعيد باشا، وبين القيادة الجديدة، وقدم بلاغا إلى البوليس إدعى فيه أن منقولات المقر الجديد للحزب مسروقة من نادي حزب العمال، فاقترح البوليس دار الحزب ونقل ما به من أثاث إلى نقطة بوليس الخازندار ولم تسلم المنقولات لسكرتير الحزب إلا حين أثبت أنها مستعارة من بيوت العمال الأعضاء²⁹⁷. وحين أصدر سيد قنديل - رئيس الحزب - كتابه "كيف نحرر أنفسنا" الذي ذهب فيه إلى أن اتحاد العمال والتفاهم حول مؤسساتهم ومنظماتهم كفيل بتحقيق تحررهم من استعباد الرأسماليين، ألقى القبض عليه بتهمة الشيوعية والترويج لها²⁹⁸.

وعانى الحزب بتشكيله الجديد ضائقة مالية، فلم تكن أمواله - تزيد في البداية - على ستة جنيهات جمعت من تبرعات أعضاء مجلس الإدارة، وقد استغلت بعض الأحزاب والهيئات السياسية الأزمة المالية التي كان يعانيها الحزب، فعرض حزب الوفد أن يدعم حزب العمال ماليا على أن يتحول إلى جناح عمالي للوفد، كما عرضت "جبهة مصر" على الحزب نفس الشيء، ونوقشت هذه العروض في اجتماعات مجلس إدارة الحزب ولكنها رفضت جميعا²⁹⁹.

وكانت تلك الأزمة المالية سببا في فشل القيادة الجديدة لحزب العمال المصري، وعدم قدرتها على مواصلة النضال مستقلة عن عباس حلیم، ومن ثم وجد أعوان النبيل ثغرة استطاعوا أن ينفذوا منها للقضاء على تلك المحاولة الرائدة لإقامة حزب سياسي يوجه العمال أموره بأنفسهم.

وعملت السلطات على تقييد حرية الحزب في العمل، فحرمت عليه عقد أى اجتماع عام، أو إلقاء محاضرات أو الدعوة إليها، وفرضت مراقبة من رجال البوليس حول دار الحزب، ومنع العمال من دخوله فيما عدا أعضاء مجلس الإدارة³⁰⁰.

وأخذت القيادة العمالية الجديدة للحزب تعمل - منذ قيامها - على إعداد برنامج حزب العمال المصري، وقد تمت الموافقة على البرنامج في جلسة 31 أغسطس عام 1946، وقد استفيد فيه كثيرا ببرنامج حزب العمال المصري الذي كان يتزعمه عباس حلیم وقانون الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري الذي تأسس في عام 1931، وحدد البرنامج الجديد أغراض الحزب بالعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية بمحاربة الفقر والجهل والمرض بالوسائل العلمية والعملية، وتمثيل العمال في البرلمان والمجالس البلدية والقروية، وإنشاء وزارة للعمل وتعديل القوانين العمالية تعديلا يتناسب مع تقدم الزمن ومع اشتراك العمال في وضعها، وتوثيق روابط الزمالة والأخوة مع جميع الهيئات العمالية والنقابية في البلاد الديمقراطية.

ولما كان التحرر من الفقر أساس الحريات - في رأى الحزب - فقد نص البرنامج على أن الحزب سيعمل على التحرر منه برفع مستوى الأجور، ووضع نظام للتأمين ضد البطالة والمرض والشيخوخة والعجز، وتشجيع التعاون، ووضع نظام للضرائب التصاعدية، واستصلاح أراضى الدولة وتمليكها للمعدمين وتحديد الملكيات، وعدم السماح للأجانب بامتلاك الأراضى، وبناء مساكن للعمال، والأخذ بمبدأ التأمين بالنسبة للشركات والمصانع.

وفي مجال محاربة الجهل، نص البرنامج على مكافحة الأمية وجعل التعليم إجباريا مجانا بجميع درجاته والتوسع في التعليم المهني والفنى وإنشاء مكاتب عامة وساحات رياضية، وتحويل السجون إلى معاهد إصلاح.

كما نص البرنامج على محاربة المرض بتنظيم التفتيش الصحى فى المؤسسات ودور الصناعات وفى المتاجر والمزارع، والقضاء على الأمراض المتوطنة، وتعميم نظام المستشفيات المجانية فى المدن والقري، وتعميم نظام التأمين الصحى، وإتباع نظام التغذية فى المدارس والمصانع.

²⁹⁵ محاصر جلسات حزب العمال الاشتراكي، جلسة 7/9/1946، ص 1-3.

²⁹⁶ المصدر السابق، جلسة 15/6/1946، ص 4، 5.

²⁹⁷ المصدر السابق، جلسة 22/6/1946، ص 6.

²⁹⁸ المصدر السابق، جلسة 18/7/1946، ص 14.

²⁹⁹ المصدر السابق، جلسة 15/2/1947، ص 103.

³⁰⁰ المصدر السابق، جلسة 14/9/1946، ص 53-54.

وتحددت سياسة الحزب بالعمل على توطيد دعائم الدستور المصري والولاء للعرش، وتقوية الجيش، وجعل التجنيد إجباريا وإلغاء البديل العسكري، وكفالة الحريات، ومحاربة استغلال النفوذ، والمساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، وعدم اعتراف الحزب بأى امتياز أو معاهدة لا يقرها الشعب.

وحرص البرنامج على الإشارة إلى حق العمال في إنشاء نقاباتهم واتحاداتهم، واعتبار النقابات هيئات لها الشخصية المعنوية التي تكفل لها حق النيابة عن العمال والاشتراك في وضع القوانين المنظمة لحقوقهم³⁰¹.

ويتضح من المبادئ التي وردت ببرنامج الحزب ميله إلى السعي لتحقيق أغراضه بسلوك سبيل الاشتراكية الإصلاحية، بمعنى العمل على تحقيق بعض الإصلاحات التي تعود على البروليتاريا بالفائدة في ظل النظام الرأسمالي القائم وعن طريق البرلمان.

واستمرت القيادة العمالية المستقلة لحزب العمال المصري في صراع مع الحزب الذي تزعمه عباس حليم، وتبادلا البيانات على صفحات الجرائد، وأنكر كل منهما وجود الآخر، كما قام البعض بترشيح أنفسهم لعضوية مجلس الشيوخ على مبادئ حزب العمال المصري، وكان يوسف وهبي الممثل المعروف واحدا من هؤلاء، فقرر مجلس إدارة الحزب إصدار بيان يتبرأ فيه من انتماء "هذا النفر القليل الدخيل" إليه، لأن العمال لا يمكنهم دخول مجلس الشيوخ، فهو "مجلس أعيان ورأسماليين"³⁰².

وأدى وجود حزبين للعمال في وقت واحد يحمل كل منهما اسم "حزب العمال المصري" إلى اختلاط الأمر على الناس، فرأى الحزب اعتبار كل متصل بحزب النيبيل عباس حليم خائنا لحركة العمال، وتقرر تغيير اسم الحزب تمييزا له عن حزب عباس حليم، فاقترح البعض أن يطلق على الحزب اسم "حزب عمال وادي النيل"، واقترح البعض الآخر تسميته "حزب وادي النيل الاشتراكي" أو "حزب العمال المستقل" وأخيرا استقر الرأي على تغيير اسم الحزب إلى "حزب العمال الاشتراكي"³⁰³، وحتى يقرن الحزب هذه التسمية بالجوهرة تقرر توعية الأعضاء وتبصيرهم بالاشتراكية بتلاوة فصل من فصول أحد الكتب التي تبحث في الاشتراكية في بداية كل جلسة من جلسات مجلس الإدارة، وفتح باب التبرع لشراء تلك الكتب³⁰⁴.

وحاول الحزب ضم أكبر عدد ممكن من المنظمين النقابيين إلى عضويته لكسب ولاء نقاباتهم وخلق قاعدة عمالية عريضة يستند إليها الحزب، فتشكلت لجنة للاتصال بالنقابات تمكنت من ضم بعض رؤساء النقابات إلى الحزب، وحققت نجاحا ملحوظا فبلغ عدد الأعضاء العاملين ألف عضو، ولكن الحزب فشل في تحقيق غرضه الأساسي ونعني به الحصول على تأييد أكبر عدد ممكن من أفراد الطبقة العاملة، واعتبر عدم نضج الوعي الطبقي بين العمال سببا في نفورهم من الاشتراك في الحزب، فأخذ يحض النقابات التي انضمت إليه على تنظيم برامج ثقافية للعمال من أعضائها تبصرهم بحقوقهم وتبين لهم مزايا اتحادهم³⁰⁵.

كما اتجه الحزب إلى عقد مؤتمر عام للعمال لشرح رسالة الحزب وبحث الوسائل العملية لمكافحة الاستعمار، وتحقيق الديمقراطية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ورفع مستوى العمال على أساس كفاية الأجور وضمان العمل للجميع، وتدعيم النقابات. وأصدر الحزب بيانا إلى العمال بهذا الصدد ختمه بتذكير العمال بأن "أجورهم المنخفضة ومعيشتهم المهتدة لا يصلحها إلا الاشتراكية لأنها الطريق الوحيد لتحقيق العدالة الاجتماعية، ولا يتم النظام الاشتراكي إلا بانضمام العمال إلى نقاباتهم التي هي حجر الأساس في البناء الاشتراكي"، ولكن السلطات منعت الحزب من عقد المؤتمر.

وحرص الحزب على تحديد موقفه من الأحداث السياسية الجارية، فأصدر بيانا بما اتخذ من قرارات تعقيا على مفاوضات صدقي - بيغن، فذكر أن كل مفاوضة لا تحقق مطالب البلاد في الجلاء الكامل ووحدة وادي النيل لا يقرها الحزب، وأن مصر والسودان وحدة لا تتجزأ وكل فصل بين قضيتيها المشتركة يعد خروجا على الأوضاع الطبيعية، وأن كل سياسة ترمي إلى المشاركة في حكم السودان على أية صورة من الصور تعد تدخلا في شئون البلاد واعتداء على سيادتها، وطلب الحكومة بان تعلن قطع المفاوضات والاتجاه إلى مجلس الأمن، وإعطاء الشعب فرصة التعبير عن رأيه تعبيرا صحيحا، وناشد المصريين جميعا أن يتضامروا للدفاع عن سيادة البلاد وحرمتها³⁰⁶.

كما حرص الحزب على أن يحدد موقفه من البيان الذي ألقاه النفرashi باشا أمام مجلس النواب في ديسمبر عام 1946 فاحتج على أعمال القمع التي استهلكت بها الوزارة عهدا، وطالبها بأن تعلن بطلان معاهدة عام 1936 وقطع المفاوضات، وعرض القضية المصرية على مجلس الأمن فورا بواسطة مندوبين يختارهم الشعب، وأن تطلق سراح المسجونين السياسيين³⁰⁷.

ولم يغفل الحزب عن تحديد موقفه من المطالب العمالية، فأصدر بيانا طالب فيه الحكومة بتنفيذ تشريعات العمل المعطلة، وإشراك العمال في بحثها، وإيجاد حل لمشكلة المتعطلين والمسرحيين من المصانع الحربية، وتعويض أسر العمال الذين سقطوا شهداء في

301 انظر ملحق "8".

302 محاضرات جلسات حزب العمال الاشتراكي، جلسة 16/11/1946، ص 77.

303 المصدر السابق، جلسة 18/12/1946، ص 83.

304 المصدر السابق، جلسة 25/1/1947، ص 98.

305 المصدر السابق، جلسة 1/2/1947، ص 100.

306 الأهرام، 21/8/1946.

307 المحاضر، جلسة 21/12/1946، ص 90.

الحوادث الوطنية، وإجابة مطالب الهيئات العمالية فيما يتعلق برفع مستوى العمال وتحريرهم من الاستغلال والعبودية الاقتصادية، وتحقيق الشكاوى التي تقدم بها عمال شبرا الخيمة والمحلة الكبرى والإسراع في حل مشاكلهم³⁰⁸.

لكن حزب العمال الاشتراكي لم يستطع تخطي الصعاب التي اعترضت طريقه، فكان يعاني عجزا ماليا مستديما، وأوقف إمكاناته عند حدود معينة، وخاصة أن حالة العمال المشتركين لم تكن تسمح بتسديد الاشتراكات بصفة مستديمة، وأسرف الحزب في ضم بعض العناصر غير العمالية إلى مجلس إدارته، فتكونت جبهات متعارضة داخل المجلس، وكانت النتيجة نشوب خلاف بين الأعضاء زادت هوته اتساعا.

واستغل عباس حليم الفرصة، فأدخل تعديلا على الهيئة التنفيذية لحزب العمال المصري استعان فيه بعناصر عرفت بماضيتها الوطني مثل محمد صالح حرب وعزيز المصري. فأسند رئاسة الحزب إلى صالح حرب، وتولى عزيز المصري الإشراف على فرق الشباب، وشرع عباس حليم ببث عيونه داخل حزب العمال الاشتراكي حتى أثمرت جهوده فقرر أعضاء مجلس إدارة الحزب إقالة سيد قنديل من رئاسته والعودة إلى حظيرة حزب العمال المصري، واعتبار مقر الحزب بشارع قنطرة الذكة فرعا للحزب يشرف على تنظيم حركة العمال بالأزبكية والجمالية وباب الشعرية وبولاق³⁰⁹. وقد تزعم محمد حسن عمارة وعلى فهمي خليل حركة تصفية حزب العمال الاشتراكي

وهكذا كسب النبيل عباس حليم الجولة وعاد يفرض وصايته - دون منازع- على الطبقة العاملة من خلال الحزب الذي تزعمه.

على أن عودة العناصر العمالية القيادية إلى حظيرة حزب العمال المصري لم تحقق أملها في الاشتراك الفعلي في توجيه أمور الحزب، فقد بقيت مقاليدها بيد كبار الشخصيات السياسية التي استعان بها عباس حليم، بالإضافة إلى العناصر البرجوازية والعناصر المتقفة التي عملت تحت راية الحزب، وبقي الحزب كما مهملا، فلم يكن إلا مظهرا من مظاهر الأبهة السياسية التي تضيء على مؤسسه لقب الزعامة.

لذا تقدم بعض قادة العمال³¹⁰ من أعضاء الحزب ببعض المطالب إلى رئيسته (صالح حرب) تتركز حول المطالبة بإصلاح أمور الحزب فنادوا بضرورة مراعاة نسبة العمال والعماليين (أى أعضاء الحزب من غير العمال) في هيئات الحزب طبقا لما جاء بالمادة 28 من دستور الحزب التي تنص على أن يكون الثلثان من العمال والثلث من العماليين، وأن يكون منصب نائب الرئيس والوكيل الأول والسكرتير العام من العمال "لكي يشعر العمال وهم أغلبية الأمة أن هذا حزبهم حقا"، وأن تولف هيئة من العمال النقابيين وبعض العماليين يطلق عليها "هيئة الشؤون العمالية" يكون اختصاصها النظر في مشاكل العمال وشكاياتهم فردية كانت أو جماعية، ودراسة تشريعات العمل، والعمل على تعديلها وفق مصلحة العمال.

ويبدو أن القائمين على أمور الحزب قد لمسوا ما يعوزه من تأييد العمال فعملوا على إقامة مؤتمر عام لأعضاء الحزب وممثلي النقابات والروابط والاتحادات العمالية تقرر فيه أنه لا يمكن حل الأزمة الاقتصادية إلا بتحرير وادى النيل ووحده وتحقيق العدالة الاجتماعية على يد حكومة اشتراكية يديرها حزب العمال وطالب المجتمعون الحكومة بإنشاء وزارة للعمل ومحاكم عمالية وإباحة تأليف الاتحادات الطائفية، وجعل الاشتراك في النقابات إجباريا، وتعديل قانون عقد العمل الفردي، والاعتراف بحق العمال الزراعيين في تأسيس نقابات خاصة بهم، هذا بالإضافة إلى تأييد مطالب عمال السودان، والمطالبة بإصدار تشريع التأمين الاجتماعي لعمال المصانع والشركات والمؤسسات الأهلية³¹¹.

كما قام الحزب بطبع برنامجه وتوزيعه على النقابات، وقد تعرض ذلك البرنامج للسياسة التي يدعو الحزب إلى انتهاجها في الشؤون الاقتصادية والصناعة والزراعة والتجارة وشؤون العمال والمرافق العامة والصحة العامة والتربية والتعليم والسياسة الداخلية والخارجية.

ففي الناحية الاقتصادية نص قانون الحزب على إتباع نظام الضرائب التصاعدية على صافي الربح والإيراد والثروات والشركات وتمصير الشركات والمرافق العامة وتنظيم الشركات المساهمة وإلغاء شركات الاحتكار، وإنشاء بنك الدولة العام المركزي، وإنشاء البنك الزراعي والبنك الصناعي والبنك التعاوني لمصلحة صغار المنتجين، وتعميم الجمعيات التعاونية من منزلية وصناعية وزراعية وتجارية في المدن والريف لمصلحة المنتجين والمستهلكين وصغار المساهمين.

أما عن الصناعة فقد نص برنامج الحزب على تشجيع الصناعات القومية والمحلية الصالحة وخلق صناعات جديدة وتعميم الصناعات الزراعية وتشجيع الصناعات المنزلية لرفع مستوى إيراد الأسرة.

³⁰⁸ صوت الأمة، 10/6/1946.

³⁰⁹ محضر جلسة حزب العمال الاشتراكي المصري، 8/11/1947 (أنظر/ ملحق "9").

³¹⁰ أنظر ملحق "10".

³¹¹ العمل، جريدة أسبوعية، لسان حال حزب العمال المصري، 4/3/1948.

وفيما يتعلق بالزراعة طالب البرنامج بوضع سياسة عمالية لإحسان توزيع الملكية الزراعية وتقييد الملكيات الكبيرة³¹² وفقا لمقتضيات الاقتصاد القومي، وزيادة رقعة الأراضي الزراعية ورسم سياسة ثابتة للرى، والاعتناء بالثروة الحيوانية بوضع نظام لتسجيل الحيوان المنتج والإشراف الصحى وتحسين النسل، وتعميم مراكز الإرشاد الزراعى وحقول التجارب.

وانتقل البرنامج إلى الشئون العمالية، فنص على ضرورة الاعتراف بهيئات العمال ونقاباتهم وجعل الاشتراك فيها إجباريا، وسن قوانين عقد العمل الفردى والجمعى، وتحقيق العمالة الكاملة لجميع القادرين على العمل، وتحديد الحد الأعلى والأدنى للأجور وتنظيم التدرج بينهما. كما نص على تأليف اللجان الاستشارية من الأخصائيين فى مسائل العمل والعمال وممثلى النقابات والاتحادات، وإنشاء بورصة العمل ومكاتب تسجيل العمال، وإنشاء محاكم العمال، وتوثيق روابط الصداقة والزمالة مع جميع الهيئات العمالية والنقابية الحرة والدولية الديمقراطية.

وفى الناحية الصحية نص البرنامج على رعاية الطفولة والأمومة وتوفير وسائل النظافة العامة، ومراعاة الشروط الصحية فى المصانع والمعامل والمؤسسات والأماكن العامة، وإنشاء المساكن الصحية للعمال بطريق التعاون حتى تصبح ملكا لهم، وإدخال نظام التأمين الصحى للعمال، وإنشاء مستشفيات ومصانع للأدوية.

وفى مجال التربية والتعليم، نص البرنامج على مكافحة الأمية بين البالغين إجباريا، وتوحيد مرحلة التعليم الأولى والمجانى وتعميمه، والتوسع فى التعليم الفنى ورفع مستواه وتوجيهه وجهة عملية، وتيسير التعليم العالى والجامعى المجانى للطلاب الأكفاء، وتنظيم الإشراف على معاهد التعليم الأجنبية وتوجيهها بحيث تتوافر العناية بالنواحى القومية ولغة البلاد³¹³.

ويتضح من دراستنا لبرنامج الحزب أنه وإن كان قد نص على تحديد الملكية الزراعية فإنه لم ينص على إجراءات مضادة لرأس المال كالأخذ بمبدأ التأمين، ويتجلى فى هذا أثر القيادة البرجوازية التى كانت تتولى رسم سياسته، ولهذا كان برنامج حزب العمال الاشتراكى أكثر تقدما منه.

وعمل الحزب على تأليف رابطة من رؤساء النقابات الموالية له، كمشاهدة لإيجاد جبهة عمالية موحدة ومساندة للحزب أطلق عليها اسم "الرابطة التعاونية لرؤساء النقابات العمالية" فى 9 أكتوبر عام 1948 تحدد غرضها بالعمل على حماية أعضائها من الفصل والبطالة والاضطهاد³¹⁴. وكانت الرابطة تضم سنتين نقابة وقد تقدمت إلى وزير الشئون الاجتماعية بمطالب تتعلق بتدعيم النقابات عن طريق جعل الاشتراك فيها إجباريا حتى تستطيع النقابة القيام بوظيفتها الاقتصادية والاجتماعية خير قيام³¹⁵.

ويبدو أن الرابطة لم تحقق الغرض الذى أقيمت من أجله، فقد أسس الحزب جبهة نقابية أخرى تسمت باسم "مؤتمر النقابيين" تحددت أغراضه بالعمل على حماية حقوق أعضاء النقابات وتمكينهم من أداء واجبهم والدفاع عن المصالح المشتركة التى تهم العمال، والعمل على تقوية النقابات³¹⁶. وأسندت رئاسة المؤتمر إلى فتحى كامل، واختير سيد قنديل سكرتيرا عاما له، ونصب عبد الحميد عبد الحق باشا مستشارا عاما للمؤتمر. وكان هناك فرع له بالإسكندرية تتبعه 35 نقابة³¹⁷. وانحصر نضال المؤتمر حول المطالبة بتعديل التشريعات العمالية فى محيط السياسة العمالية لحزب العمال المصرى.

وكان الحزب يعانى انقساما فى هيئته التنفيذية منذ مطلع عام 1950، فقد ضاق البعض ذرعا بما أقدم عليه عباس حليم من ضرب عناصر الحزب بعضها ببعض بالدرجة التى جعلتهم يعتقدون أنه يعمل وفق مخطط رسمته أيد خفية بقصد إضعاف الجبهة العمالية بإثارة الفتن والفرقة بين صفوفها، فاجتمع فريق من أعضاء المجلس الأعلى للحزب، واختاروا كمال فهمى إسماعيل المحامى - مستشار النقابات المستقلة- مستشارا لمجلسهم، فتدخل عباس حليم محاولا تغيير رئيس الحزب، وحين أحبط مساعاه عين أحد أنصاره أمينا لدار الحزب، فأدى هذا إلى وقوع شقاق بين صفوف المجلس الأعلى، انفصل على أثره بعض الأعضاء وكونوا هيئة جديدة تسمت باسم "الجبهة العمالية"، كانت تجمع فريقا من المحامين وغيرهم من البرجوازيين الذين كانوا يكونون المجلس الأعلى للحزب، ولم يكن بينهم أحد من العمال³¹⁸.

واستمر الحزب يعانى من التفكك والانقسام فى قيادته حتى قامت ثورة 23 يوليو عام 1952 وحلت الأحزاب السياسية.

وقد علل أحد أعوان عباس حليم³¹⁹ انصراف العمال عن الحزب بانتشار دعوة الشيوعيين بأنه لا يمكن أن يقوم حزب للعمال وعلى رأسه نبيل من الأسرة المالكة، ودعوة الوفديين بأن عباس حليم يتزعم الحركة لحساب القصر، وعدم اهتمام الحزب بالشكاوى العمالية التى تصل إليه، ومحاربة رؤساء النقابات للحزب والدعاية ضده، عدم حضور الزعيم اجتماعات العمال، وكثرة الاتهامات الملصقة بمن يحيطون به، وبمن يملكون مقاليد أمور الحزب.

³¹² كان من رأى زعيم الحزب ألا يتحمل جيل واحد من كبار الملاك تبعية تحديد الملكية، ولذلك كان يرى أن يتم تحديد الملكية على مراحل لتحديد فى البداية بألف فدان للفرد ثم 750 فداناً بعد عشرين عاماً ثم 500 بعد فترة مماثلة وهلم جرا (عباس حليم، حديث شخصى فى 17/7/1964).

³¹³ برنامج حزب العمال المصرى، مطبعة الكوكب، إبريل 1949.

³¹⁴ العمل، 22/10/1948.

³¹⁵ المصدر السابق، 25/11/1948.

³¹⁶ نشرة مؤتمر النقابيين بتاريخ 24/5/1950.

³¹⁷ المصدر السابق، 7/9/1950.

³¹⁸ الصباح، 25/9/1952.

³¹⁹ تقرير مرفوع من محمد محمود قابل إلى عباس حليم فى 15/7/1951. (أنظر/ ملحق "11").

والواقع أن حزب العمال المصرى لم يتمكن من تحقيق الهدف الأساسى الذى أنشء من أجله، فلم يستطع خلق قاعدة عمالية تعمل على مسانده لإهمال القائمين عليه الاستفادة بجهود المنظمين النقابيين من أعضائه، ولوقوعه تحت سيطرة حفنة من البرجوازيين والمتقفين، مما أدى إلى إحساس العمال أنه ليس إلا واجهة تحمل اسمهم بغرض فرض الوصاية البرجوازية عليهم، ومن ثم نفورهم منه وانفضاضهم من حوله، وسعيهم لإقامة تنظيم سياسى مستقل يرعى مصالحهم الاقتصادية والسياسية، ولم تكلل جهود الحزب - لتكوين جبهة من نقابات العمال تخضع لنفوذه - بالنجاح، فلم تكن كل من الهيئتين اللتين أسسهما الحزب إلا منظمة بيروقراطية لم ترق إلى مستوى المؤسسة الجماهيرية، ولذلك فشلت فى إيجاد رابطة قوية تجمع النقابات حول الحزب.

لقد بدء حزب العمال فى أوائل الثلاثينات كمنارة سياسية تهدف لتحقيق طموح سياسى فردى، وعاد إلى الظهور فى الأربعينات كمحاولة لخلق تنظيم سياسى يمتص ولاء البروليتاريا لحزب الوفد، وتمثلت فيه فى تلك المرحلة صورة الصراع الطبقي فى المجتمع بين البرجوازية المتحالفة مع الإقطاع، وبين العمال، وذلك الصراع الذى حول الحزب فى أواخر الأربعينات ومطلع الخمسينات إلى مجرد اسم على غير مسمى.

الفصل السابع - التيارات اليسارية العمالية في مصر

تمثلت التيارات اليسارية العمالية في النشاط الاشتراكي الذي بدأ في أوائل القرن العشرين على يد العناصر الأجنبية التي وفدت من بلاد احتدم فيها الصراع بين العمل ورأس المال، ووجدت فيها المبادئ الاشتراكية البيئة الملائمة للنمو، فحملت تلك العناصر معها برامج العمل النقابي وشاركت - كما رأينا- في تأسيس النقابات العمالية الأولى في مصر، كما حملت في نفس الوقت برامج العمل الاشتراكي التي لم يقدر لعودها أن يخضر إلا في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وظل النشاط الاشتراكي في بدايته مقصورا على العناصر الأجنبية لأن المستوى المادي والفكري للعامل المصري لم يبلغ من النضج حدا يسمح له بتفهم المبادئ الاشتراكية الوافدة.

لذلك قامت أول محاولة لتأليف حزب اشتراكي مصري على يد بعض المثقفين الوطنيين في أواخر شتاء عام 1918 - 1919، وقد تزعم الدكتور منصور فهمي هذه المحاولة، وبث الدعوة لها بين لفييف من أصدقائه، فلقبت بتأييد البعض ممن امتازوا بحماسهم للاشتراكية، ولقيت معارضة البعض الآخر ممن رأوا عدم ملاءمة الظروف المصرية الاجتماعية والاقتصادية للدعوة للمبادئ الاشتراكية وأخيرا استقر الرأي على أن يكون اسم الحزب "الحزب الديمقراطي"، على أن يدعم نضال الوفد من أجل القضية المصرية، وتألف الحزب في سبتمبر عام 1919، وكان من أبرز رجاله منصور فهمي، ومحمود عزمي، وعزيز ميرهم، ونشر برنامجه في جريدة النظام في (8 من سبتمبر عام 1919)، ونص فيه على أن الحزب يعمل على ترقية الطبقات العاملة أدبيا وماديا، وإعانة من لا يستطيع العمل، وإنماء ثروة البلاد بحيث ينتفع بها السكان جميعا بقدر الإمكان.

وقد اعتبر عزيز ميرهم أهم مبادئ الحزب وأكثرها طرافة هو مبدأ العمل على ترقية الطبقات العاملة، وعده الركن الأساسي للديمقراطية الاقتصادية المصرية إلى أن يتهيا لها النمو والتحول إلى مبادئ أخرى ترضاه مصر للحياة في المستقبل. واشتملت مبادئ الحزب السياسية على استقلال مصر، وحق كل أمة في تقرير مصيرها، والعمل على إنشاء قوة دولية عليا تحكم فيما يقع بين الأمم من خلافات، ونصت مبادئ الحزب كذلك على مبدأ سيادة الشعب باعتباره مصدر كل سلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية، وأن يكون الحكم نيابيا لهيئته العليا وحدها حق فرض الضرائب ومحاكمة الحكومة المسؤولة أمامها عن أعمالها. وأن يوجد تشريع وقضاء موحد لجميع السكان بلا نظر إلى جنسياتهم وأديانهم. كما أقر الحزب حرية القول والاجتماع والكتابة، ونص برنامجه على تعميم التعليم الإبتدائي وجعله إجباريا مجانيًا للبنين والبنات³²⁰.

ولا نميل إلى الأخذ بما ذهب إليه عبد العظيم محمد إبراهيم³²¹ من أن الحزب الوطني كان يرمى - تحت زعامة محمد فريد- إلى الاستيلاء على قيادة العمل الاشتراكي من العناصر الأجنبية "عند سنوح الفرصة"، استنادا إلى إطرء محمد فريد - في بعض خطبه- لحزب العمال البريطاني وإشادته بجهوده من أجل تدعيم النقابات، فليس ثمة دلالة واضحة على أن اتجاه الحزب الوطني إلى تأسيس نقابة عمال الصناعات اليدوية كان مقدمة للاتجاه نحو الاشتراكية على نمط شبيه بمبادئ حزب العمال البريطاني، ولم يكن اهتمام الحزب الوطني بتأليف النقابات إلا بدافع إيجاد ركيزة شعبية للعمل الوطني تدعم نضال الحزب من أجل القضية المصرية، كما لم يرد بمذكرات محمد فريد أية إشارة إلى تفكير الحزب الوطني في إدارة دفة العمل الاشتراكي في البلاد أو حتى رفع الشعارات الاشتراكية

ومهما يكن الأمر، فإن العناصر الوطنية لم تدخل ميدان العمل الاشتراكي بصورة فعالة إلا في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وبرغم أن الطليعة الاشتراكية تلقت ضربة شديدة وهي لا تزال في مهدها، فإن فلولها استطاعت أن تمارس نشاطها - بصورة أو بأخرى - في الحقبة الممتدة من عام 1924 حتى 1952.

اليسار العمالي في أعقاب الحرب العالمية الأولى (1921 - 1939)

رأينا كيف تطورت الحركة العمالية في أعقاب الحرب العالمية الأولى تطورا سريعا نتيجة لازدياد النشاط النقابي في تلك الفترة والتحامه بالعمل الوطني في ثورة 1919، فكانت فترة الازدهار النقابي التي أعقبت الحرب مناخا ملائما يمكن أن تنتفس فيه المبادئ الاشتراكية لو قبض لها أمران: أولهما، وجود طبقة عاملة على درجة من النضج الفكري تسمح لها بإدراك التناقض بين رأس المال والعمل وتتشدد الخلاص من الظلم الاجتماعي الذي يلحق بها في ظل المجتمع الرأسمالي. وثانيهما، وجود قيادة وطنية تستطيع توجيه هذا النشاط العمالي المتأجج إلى العمل الاشتراكي

وهو ما لم يتحقق للعمال المصريين في تلك الحقبة، ومن ثم وقعت قيادة النشاط الاشتراكي في يد الأجانب.

فقد أدى وقوع ثورة أكتوبر عام 1917 في روسيا، وتردد أصداء النداءات الدولية التي وجهتها إلى "العمال والفلاحين في الشرق الأدنى"، وإلى "مسلمى العالم ضحايا الرأسمالية"، إلى قيام الخلايا الشيوعية في القاهرة والإسكندرية بصفة خاصة حيث قام الدعاة

³²⁰ الديمقراطية: سلسلة محاضرات في الديمقراطية وتطورها لنخبة من قادة الرأي في مصر، عنى بنشرها قسم الخدمة العامة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة 1945، محاضرة الأستاذ عزيز ميرهم عن "أثر الديمقراطية في الحياة الاقتصادية"، ص 38.

³²¹ عبد العظيم محمد إبراهيم رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر 1918-1936. بحث للماجستير غير منشور، ص 317.

الشيوعيون ببث الدعوة بين العمال الفنيين من الأجانب، وبين بعض المثقفين المصريين ممن أتاحت لهم فرصة الدراسة في جامعات أوروبا³²².

ويعد جوزيف روزنتال أول مؤسس للحزب الاشتراكي المصري، فقد عمل على تأسيس النقابات منذ بزوغ فجر الحركة النقابية، واشترك في تأسيس نقابات عمال السجاير والخياطين وعمال المعادن وعمال المطابع التي كانت تضم - في معظمها - عمالا من الأجانب. وحين نهضت النقابات الوطنية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، لم يشترك في إدارتها، وكان يرى أن تقوم النقابات بإنشاء "مركز للدفاع الإقتصادي والتربية الفكرية" ولذلك نشر في غضون عام 1920 نداء إلى النقابات بدعواها إلى تأسيس اتحاد يضم شملها جميعا، فاستجابت لندائه وأوفدت إلى الإسكندرية مندوبين يمثلون 35 ألفا من العمال لبحث المشروع، غير أن رؤساء النقابات المتشبعين بالفكرة السياسية شعروا إذ ذاك أن إنشاء النقابات الحقيقية بطريقة تراعى فيها حالة العمال يؤدي إلى نزع كل مالهم من السلطة عليها، وبحول بينهم وبين تحقيق أغراضهم السياسية، فسعوا لحمل نقاباتهم على عدم الاشتراك في الاتحاد، وظلوا يماطلون في تنفيذ الإجراءات المبدئية للاتحاد سنة كاملة. وفي بدء عام 1921، تأسس اتحاد النقابات بعدد محدود لا يتجاوز ثلاثة آلاف من العمال.

ولما كانت النقابات لا تستطيع أن تتدخل تدخلا فعليا في الأمور السياسية لكونها مؤلفة من عمال تختلف مشاريعهم السياسية، فكر روزنتال في تأسيس حزب سياسي يكون بمثابة لسان حال لنقابات العمال ويكون في استطاعته أن يدافع عن مصالحهم في المجلس النيابي وغيره، ويسعى لحمل الحكومة على إصدار قانون اجتماعي لحماية العمال المتروكين تحت رحمة الرأسمالية وظلمها³²³. فقام بتأليف الحزب من بين أفراد الجاليات الأجنبية في الإسكندرية، وبذلك تمكن الحزب من مزاوله نشاطه في حماية الامتيازات الأجنبية دون أن تجرؤ السلطات على التدخل في شؤنه³²⁴.

وكانت هناك في - نفس الوقت - جماعة من الشباب المثقف تسعى لتأليف "جمعية اشتراكية" لدراسة مذاهب الاشتراكية المتعددة، فكتبوا إلى روزنتال يطلبون الإطلاع على برنامج حزبه، حتى إذا صادف هواهم انضموا إليه، وإذا لم يرق لهم أسسها "جمعية" غابتها درس أكثر من السياسة، يضع أعضاؤها مصلحة مصر نصب أعينهم، ويكون غرضها نصره المبادئ الاشتراكية المعتدلة، وتبصير العمال بحقوقهم³²⁵. فاتفق هؤلاء مع روزنتال على توحيد الجهود وإقامة "الحزب الاشتراكي المصري"، ونشر برنامج الحزب موقعا عليه من سلامة موسى وعلى العناني ومحمد عبد الله عنان ومحمود حسني العرابي، أما روزنتال فلم يشترك معهم في التوقيع على البيان خشية أن يعد ظهور اسمه الأجنبي - برغم كونه مصري الجنسية - تدخلا أجنبيا في مسألة مصرية، واتخذ للحزب مركزا بالقاهرة، وأنشئت له فروع بالأقاليم³²⁶.

وقد أشار بيان الحزب³²⁷ في مقدمته إلى ما تقوم به المبادئ والنظم الاشتراكية من "تأييد عواطف التأخي والسلام في المجتمع الإنساني"، وندد بالاستعمار والاستغلال الذي استلب حرية مصر، "سعيًا إلى استثمار أرزاقها، واستغلال جهود بنيتها"، مما أسفر عن خلق الغنى الفاحش، والبأساء البالغة، جنبًا إلى جنب وأدى إلى اتساع الهوة بين الرفاهية والفاقة. وانقسمت مبادئ الحزب إلى ثلاثة أقسام، تناول أولها النواحي السياسية، وعرض ثانيها للمبادئ الاقتصادية، وتناول ثالثها النواحي الاجتماعية.

فمن الناحية السياسية، نصت مبادئ الحزب على أنه سيعمل على:

1. تحرير مصر من نير الاستعمار الأجنبي، وإقصاء ذلك الاستعمار عن وادي النيل بأسره.
2. تأييد حرية الشعوب، واختيار المصير، والتأخي مع جميع الأمم على قاعدة المساواة والمنفعة المتبادلة.
3. محاربة الاستعمار ومقاومته أينما وجد.
4. مقاومة العسكرية والدكتاتورية وأنظمة التسليح في البر والبحر والهواء.
5. مقاومة الاعتداء والحرب الهجومية.
6. إلغاء المعاهدات السرية.

أما عن المبادئ الاقتصادية، فهي العمل على إلغاء استغلال جماعة لأخرى، ومحو التفريق بين طبقات المجتمع في الحقوق الطبيعية، وإخماد استبداد المستغلين والمضاربين، والسعي إلى إنشاء مجتمع اقتصادي يقوم على دعائم المبادئ الاشتراكية الآتية:

1. توجيه الثروة الطبيعية ومصادر الإنتاج العامة لمجموع الأمة.
2. التوزيع العادل للثمرات على العاملين طبقا لقانون الإنتاج والكفاية الشخصية.
3. إخماد المزاحمة الرأسمالية.

³²² Marcel Colombe, L'évolution de l'Égypte 1924-1950, p. 189.

³²³ شهادة روزنتال أمام النائب العمومي، الأهرام في 7/3/1924.

³²⁴ المصدر السابق، نفس التاريخ.

³²⁵ الأهرام، 17/8/1921.

³²⁶ المصدر السابق، شهادة روزنتال، 7/3/1924.

³²⁷ المصدر السابق، 29/8/1921.

أما المبادئ الاجتماعية فهي:

1. اعتبار التعليم حقا شائعا لجميع أفراد الأمة نساء ورجالا بجعله مجانيا ملزما، والعمل على نشر التعليم الديمقراطي الصحيحة بين جميع طبقات الأمة.
2. العمل على تحسين حال العمال بتحسين الأجور، وتقرير المكافآت والمعاشات حين العجز والعطلة القهرية.
3. العمل على تحرير المرأة الشرقية وتربيتها تربية سليمة منتجة.

ونص البيان على أن الحزب سيعمل على تحقيق مبادئه بالصراع الحزبي والدعوة السلمية مستعينا على تحقيق ذلك بإنشاء النقابات الزراعية والصناعية الحرة، ونقابات الإنتاج والاستهلاك، وإعداد نواب اشتراكيين للبرلمان والمجالس النيابية المحلية وغيرها، وتحرير حقوق النيابة والانتخاب من القيود المالية وغيرها وتعميمها بالنسبة للرجل والمرأة على قدر المستطاع، وبث الدعوة بطريق النشر والخطابة.

وقد اكتسى البرنامج الاقتصادي للحزب مسحة من الغموض، ففيما خلا نصه على أن "التوزيع العادل للثمرات سيكون طبقا لقانون الإنتاج والكفاية الشخصية" وهو النص الذي خرج على برنامج الشيوعية الذي يقضى بأن يكون التوزيع وفقا للحاجة البشرية، فحسم بذلك الصبغة الاشتراكية للحزب فإنه لم يحدد طريقة "توجيه الثروة الطبيعية ومصادر الإنتاج لجموع الأمة"، وهل يكون ذلك بطريق إلغاء الملكية أو التأميم، أو تحديد الملكية أو غيرها من الوسائل. وقد جرد الحزب نفسه من الصفة الثورية المقترنة بالأحزاب الشيوعية حين نص على أنه يعمل على تحقيق مبادئه بالصراع الحزبي³²⁸.

وما كاد الحزب الاشتراكي يعلن عن مولده حتى شن البعض هجوما عليه على صفحات الأهرام، فذكر الشيخ مصطفى الغنيمي التفزازي³²⁹ أن مبادئ الحزب تتنافى مع الإسلام. مستندا إلى الآية الكريمة "والله فضل بعضكم على بعض في الرزق"، وإستعدى أحمد حلمي في مقاله³³⁰ الحكومة على الحزب مؤكدا أن تغاضبها عنه سيؤدي إلى خراب البلاد واضطراب الأمن. وتشكك محمد حسين هيكل في صلاحية البيئة المصرية للاشتراكية، إذ أنها لا يمكن أن تقوم - في رأيه - في بلد عماله يشتغلون بالزراعة، حيث يكون الناس مبعثرين لا رابطة بينهم كعمال المصانع³³¹.

وتصدى رجال الحزب للذود عن مبادئهم، فأكد سلامة موسى أن دون إلغاء الملكية الفردية مراحل أهمها نشر التعليم بين العمال لتوعيتهم اقتصاديا، وإقناع أولى الأمر بسن القوانين اللازمة لتحسين أحوالهم، وأشار إلى أن علاقة الأجير الزراعي مع صاحب الأرض المصري علاقة إنسانية أكثر منها اقتصادية، ولذلك فالحزب صديق الملاك "يدلهم على مصلحتهم، كما يدل العمال على مصلحتهم أيضا، لأن مصلحة الإثنين واحدة"³³². وأكد في مقال آخر أن الحزب ينكر البلشفية بلا قيد ولا شرط، وأن غاية الحزب ووسائله هي غاية الجمعية القابضة الإنجليزية، وأن شعارهم سيكون "التطور والنشوء لا الثورة والانقلاب"³³³. ونفى محمد عبد الله عنان تهمة الفوضوية والثورة عن الحزب.

وبرغم ما وجه إلى الحزب من قذح، فقد أقبل الشباب على الانضمام إليه، وانتظم في عضويته بعض المحامين والأطباء والمعلمين، وكذلك بعض الأغنياء. وبلغ عدد المنضمين إلى شعبة الإسكندرية وحدها نحو من أربعمئة عضو، بينما كان عدد أعضاء الحزب في القطر نحو من 1500 عضو. وبلغ عدد المنضمين إلى اتحاد النقابات الذي كان يدور في فلك الحزب ما بين 15 و20 ألفا في سائر أنحاء القطر، وعمل الحزب على ضم العمال المستنيرين من خريجي المدارس الصناعية إلى صفوفه ليتولوا قيادة العمال البسطاء وتوجيههم، وكان للحزب بعض الأثر في حوادث الاعتصام التي قام بها عمال المصانع بالقاهرة والإسكندرية التي وقعت في ذلك الحين³³⁴.

وحاول الحزب أن يسير على نفس الدرب الذي سار عليه الحزب الوطني، فقام بتأسيس مدارس ليلية مجانية لتعليم العمال وتنويرهم ومدارس نهائية لتعليم أبناء العمال بالمجان أيضا، واحتفل في أغسطس عام 1922 بافتتاح أولى هذه المدارس بحى كرموز بالإسكندرية وحذا فرع المنصورة حذو فرع الإسكندرية فأسس مدرسة على نفس النظام لتثقيف عمال المدينة³³⁵.

ونستخلص من البيان الذي أصدره الحزب في 14 من ديسمبر عام 1921³³⁶ موقفه من القضية الوطنية فقد أعلن البيان اغتباط الحزب لانقطاع المفاوضات، وناشد الأعيان وأصحاب المصانع أن يترافعوا عن وضع أنفسهم ستارا للإجرام الوزاري وحماية ما يرتكبه الوزراء من إهمال في حقوق الأمة.

328 عبد العظيم محمد إبراهيم رمضان، المرجع السابق، ص 329.

329 الأهرام، 24/8/1921.

330 المصدر السابق، 20/8/1921.

331 المصدر السابق، 17/9/1921.

332 المصدر السابق، 18/8/1921.

333 المصدر السابق، 31/8/1921.

334 عبد العظيم محمد إبراهيم رمضان، المرجع السابق، ص 319-320.

335 الأهرام، 3/8/1922.

336 المصدر السابق، 14/12/1921.

وحدد البيان العمل الوطني بوسائل ثلاثة هي:

1. تضامن الصحافة على ترك وسائل الشقاق والاقتصار على ما فيه خير للبلاد.
2. توحيد السياسة الوطنية بالأقبال مصرى تأليف الوزارة لتعمل بأى شكل من الأشكال تحت هيمنة مشروع كيرزون.
3. الاتفاق على تعيين خطة الجهاد الوطني المشروع تحت لواء وكيل الأمة وزعيمها المخلص الأمين سعد باشا زغلول.

لقد كان الحزب - إذن- يتفق مع الوفد فى خطة النضال من أجل القضية المصرية، ويؤيد جهوده فى هذا السبيل.

وسرعان ما نشب نزاع أيديولوجى بين مركز الحزب بالقاهرة وشعبة الإسكندرية، أو بمعنى أصح بين المعتدلين من البرجوازيين الذين ملكوا زمام أمور مركز الحزب، وبين المتطرفين من أعضاء فرع الإسكندرية، أسفر عن عقد مؤتمر فى الإسكندرية فى (30 من يوليو عام 1922) حضره مندوبون من جميع فروع الحزب فى أنحاء القطر، بينهم وفد من أعضاء لجنة القاهرة، وتقرر بالإجماع جعل فرع الإسكندرية مركزا إداريا للحزب، واعتناق المذهب الشيوعى، كما تم انتخاب اللجنة الإدارية المركزية³³⁷. وغير الحزب شعاراته بما يتلاءم مع التغيير الجديد، فطبع على أوراقه اسم "الحزب الاشتراكي المصري - الشعبة المصرية الدولية الثالثة". ونشر بيانا باسم الجمعية العمومية للحزب أورد فيه قراراته وفيها أن ينضم الحزب إلى الدولية الثالثة، وتضمن برنامج أعماله قرارات الدولية الثالثة فى موسكو، وأسند أمانة الصندوق إلى روزنتال³³⁸.

وقام الحزب بعد هذا التعديل بنشاط كبير لاجتذاب العمال وعشاق الاشتراكية إليه، فأقبل الناس على اجتماعات الحزب إقبالا شديدا، واحتفل الحزب بذكرى إعلان الثورة الروسية، فافتتح الحفل بالنشيد الدولى، وتعاقب الخطباء الذين تحدثوا عن الثورة الروسية، وعن علاقتها بالشرق والشرقيين، وعلاقتها بالقضية التركية، واختتم الحفل كما بدأ بالنشيد الدولى³³⁹.

وأوفد الحزب محمود حسنى العربى لتمثيله فى المؤتمر الشيوعى الرابع بموسكو، ولاتخاذ إجراءات انضمام الحزب الاشتراكي المصرى إلى الدولية الثالثة، وحين عاد محمود حسنى العربى من روسيا أبلغ الحزب أن اللجنة المركزية للدولية الشيوعية الثالثة اشترطت لقبول الحزب فرعا لها ثلاثة شروط أولها، فصل روزنتال، وثانيها، تغيير اسم الحزب من اشتراكي إلى شيوعى وثالثها، إعداد برنامج للفلاحين³⁴⁰. ولعل ما جاء به محمود حسنى العربى من ضرورة إقصاء روزنتال يرجع إلى ما تردد فى المؤتمر الرابع للكومنترن من أن "تأسيس منظمات شيوعية أوربية منفصلة فى المستعمرات مثل مصر والجزائر يعتبر شكلا خفيا من أشكال الاستعمار ويساعد فقط على تدعيم المصالح الاستعمارية"³⁴¹ ومن ثم كان من الطبيعى أن يكون تخليص الحزب من العناصر الأجنبية شرطا لقبوله فرعا للدولية الثالثة.

ومهما يكن من الأمر فإن فكرة السوفييت عن مصر والبروليتاريا المصرية - فى تلك الحقبة- تتضح فيما ذكره والتر لاکور³⁴² من أن المراقبين السوفييت كانوا يشكون فى أن إعلان مصر مملكة مستقلة ينطوى على أى تغيير حقيقى سياسى فى وضعها، بل كانوا يعتقدون أن مصر ظلت "مستعمرة غير رسمية"، وأن ما جرى لم يكن أكثر من شكل حل محل شكل آخر من أشكال الحكم الاستعماري، كما أنهم لم يكونوا متفائلين بحركة الوفد، وكان تريانوفسكى (كبير الخبراء السوفييت فى الشؤون المصرية) ينادى بوجود تأميم الأرض الزراعية فى مصر، على أن تقوم البروليتاريا الحضرية (ساكنة المدن) بالنضال الثورى لأن الفلاحين المصريين لم يكونوا منظمين أو على درجة من القوة تؤهلهم لخوض غمار النضال الثورى، وكان يرى أن البروليتاريا المصرية يجب أن تنادى بإقامة نظام سوفييتى فى مصر، بينما تريد البرجوازية إقامة حكم ديمقراطى - من الوجهة الرسمية- ولكن لما كانت البرجوازية ضعيفة فى مصر، فإن الشعارات الديمقراطية أقل خطرا فى مصر عنها فى غيرها من الأقطار، وكان من رأيه أيضا أن تدويل قناة السويس أجدى نفعا للعالم وللبروليتاريا المصرية "ولكن المطالبة بتأميم القناة هى - فى الظروف الراهنة - الشعار الصحيح".

قرر الحزب عقد مؤتمر لبحث تحويله إلى حزب شيوعى، ووضع برنامج جديد له. وحتى يتجنب ما قد تقدم عليه السلطات من حظر عقد المؤتمر اتخذ الحزب قرارا باعتبار المؤتمر قانونيا مهما بلغ عدد الحاضرين، وقد صدق حدس الحزب فتلقى إخطارا من الحكومة بمنع الاجتماع واحتج الحزب على قرار الحكومة لدى الأحزاب الشيوعية فى الخارج، وأصر على عقد الاجتماع استنادا إلى الحماية التى كفلتها الامتيازات الأجنبية لأعضائه الأجانب إذا ما عقد الاجتماع بمنزل مستأجر باسم أحدهم، ولكن البوليس صمم على منع عقد المؤتمر الذى حدد له يوما 6، 7 من يناير عام 1923³⁴³. ولكن تمكن بعض أعضاء الحزب من الاجتماع بعد أيام قلائل، ووافقوا على القرارات التنفيذية للجنة المركزية للحزب³⁴⁴.

واتجه الحزب إلى العمل على خلق (كوادر) من الشباب تضطلع بمهمة بث الدعوة الشيوعية فى مصر، فقرر إيفاد عشرة شبان إلى موسكو لدراسة الشيوعية، وأرسل بالفعل أربعة من الشبان المصريين، كان أحدهم من القاهرة، وثانيهم من الزقازيق، وثالثهم من

337 المصدر السابق، 9/1/1923.

338 المصدر السابق، 3/8/1922.

339 المصدر السابق، 11/11/1922.

340 شهادة روزنتال، الأهرام، 7/3/1924.

341 محمد أنيس، ثورة 1919 وحزب العمال البريطانى، مجلة الهلال، أكتوبر 1964.

342 والتر لاکور، الاتحاد السوفييتى والشرق الأوسط، ترجمة بيروت، ص 74.

343 الأهرام، 4- 11/1/1924.

344 المصدر السابق، 7/3/1924.

الإسكندرية، ورابعهم من العطف، لدراسة المبادئ الشيوعية "بجامعة كادحي الشرق" بموسكو.³⁴⁵ وكان من المقرر أن تلحق بهم فتاتان إحداهما من الزقازيق والأخرى من سمود، الأمر الذي أثار "الأهرام" التي اعتبرت أن "إرسال البنات إلى روسيا الحمراء تطرف غير حميد"، وطالبت الحكومة بأن تحول بين الطالبتين وبين السفر إلى موسكو.³⁴⁶ كما كان الحزب ينوي إقامة مدرسة بالإسكندرية لتلقي الأعضاء مبادئ الشيوعية.³⁴⁷

وقام الحزب بتوزيع برنامج مطبوع على أعضائه، تضمن الواحد والعشرين شرطا التي وضعتها الدولية الثالثة، وبرنامج الحزب الشيوعي المصري، وبرنامج الفلاحين، وقد ورد ذكر هذا البرنامج بالتفصيل ضمن حيثيات حكم محكمة جنابات الإسكندرية في قضية الحزب الشيوعي المصري التي نشرت بالأهرام في 19 من ديسمبر عام 1924.

أما عن شروط الدولية الثالثة فهي: التزام كل شيوعي ببث الدعوة الشيوعية بجميع الوسائل الممكنة ومقاطعة الاشتراكيين المعتدلين واعتبارهم أعداء للثورة ومحاربتهم بشتى السبل، وصبغ الدعوة والإثارة بصيغة شيوعية، والرقابة العامة على الصحف المتخذة لنشر الدعوة، ووجوب إقامة نظام سرى شيوعي بجانب النظام العلني يكون قادرا في الساعة الحاسمة على أن يقوم بواجبه نحو الثورة، وبث روح التمرد بين الجيوش، لأن هذا التمرد ضروري لنشر الدعوة. ولا بد من استمالة الأجراء والفلاحين المعدمين إلى الدعوة والاستعانة بهم، ولا بد من القيام بعمل حاسم نهائي ضد الأحزاب المعتدلة. وكل حزب يريد الانضمام إلى الدولية الشيوعية يجب عليه أن يواصل إذاعة دعوتها بين النقابات وهيئات التعاون وطبقات العمال، وأن ينشئ نواة شيوعية ليكون عملها مؤثرا في انضمام النقابات إلى الشيوعية، ويجب على الأحزاب التي تريد الالتحاق بالدولية الشيوعية أن تقوم بعملية تطهير بين نوابها البرلمانيين، وأن تطالب كل نائب شيوعي أن يضع جميع مجهوداته في مصلحة الدعوة الثورية، وعلى هذه الأحزاب أن تدعم مبدأ "المركية الديمقراطية" حتى إذا اشتعلت حرب أهلية استطاع الحزب الشيوعي أن يقوم بواجبه إذا نظم تنظيمًا جديا شبيها بالنظام العسكري، وزود بقوات واسعة يتمكن بها من بسط نفوذه من غير مقاومة، ولا يكون ذلك إلا إذا تمتع بثقة المحاربين الإجماعية. ومن واجب الأحزاب التي تريد الانضمام إلى هذه الدولية أن تؤيد الجمهوريات السوفيتية في قيامها بحرب ضد القوى الرجعية بلا قيد ولا شرط، وأن يفهموا العمال باستمرار وجوب رفض نقل الذخائر والمعدات لأعداء السوفييت. ويجب على الأحزاب التي تحتفظ ببرامج الاشتراكيين الديمقراطيين القديمة أن تنقحها وتضع لكل منها برنامجا شيوعيا جديدا موافقا لأحوال بلده الخاصة، على أن تكون جميع برامج الأحزاب مطابقة لبرامج الدولية الشيوعية، وتكون جميع القرارات التي تصدرها مؤتمرات الدولية الشيوعية ملزمة لجميع الأحزاب المنضمة إليها، على أن يقوم كل حزب بتغيير اسمه فيجعله "الحزب الشيوعي لجهة كذا"، ويجب طرد أعضاء الحزب الذين يرفضون الشروط والموضوعات التي قررتها الدولية الشيوعية.

ونص برنامج الحزب الشيوعي المصري على تحرير مصر والسودان تحريرا تاما خاليا من كل شائبة، وربط الشعيين أحدهما بالآخر لينتفعا معا ويتمكنا من استثمار ثروتهما الطبيعية وتعميم نفعها في البلدين، ويتعاوننا على شن الغارة على مهتميهما سواء أكانوا وطنيين أم أجنب، وذلك بواسطة الصراع الدائم، وتنظيم جبهة متحدة من العناصر الأشد تطرفا والموثوق بها في الحركة الوطنية، مع احتفاظ الحزب الشيوعي بشعاره ومبادئه، والعمل على تأميم قناة السويس، وإلغاء الدين العمومي الذي تستعمله القوى الأجنبية لاستعباد الشعب المصري استعبادا اقتصاديا، وإلغاء الامتيازات الأجنبية، والمطالبة بحرية الاجتماعات والمطبوعات والخطابة، والإفراج عن المسجونين السياسيين، والعمل بين نقابات العمال وهيئاتهم غير المنظمة، والسعي للاعتراف بها رسميا وبهيئات العمال السياسية، والعمل على ألا تزيد ساعات العمل على ثمانى ساعات يوميا، ومساواة أجور العمال المصريين بأجور زملائهم الأجانب، وإقامة تعاونيات للإنتاج والتوزيع، ونص البرنامج كذلك على ضرورة الاعتراف بحكومة الاتحاد السوفيتي.³⁴⁸

أما عن برنامج الفلاحين، فقد نص على إلغاء ملكية "العزب" وإلغاء ديون الفلاحين الذين يملكون أقل من ثلاثين فدانا، وإعفاء من يملكون منهم أقل من عشرة أقدنة من الضرائب الأميرية، ومصادرة جميع الأراضي المملوكة للأفراد التي تزيد عن مائة فدان بدون تعويض وتوزيعها على الفلاحين المعدمين أو استعملها في إقامة مزارع الشعب، وتنظيم مجالس سوفيتية للفلاحين حتى إذا ما سنحت الفرصة أمكن استنهاضهم أو حجز الأرض لمنفعتهم الخاصة.³⁴⁹

ويكشف برنامج الحزب عن استعداده لإقامة جبهة مع العناصر المتطرفة في الحركة الوطنية – تمشيا مع مبادئ الشيوعية الدولية – للنضال من أجل تحرير البلاد، كما يتضح من البرنامج حرصه على القضاء على المصالح الاستعمارية في مصر بتأميم قناة السويس وإلغاء الدين العام وإلغاء الامتيازات الأجنبية، ولكن الحزب لم يحدد موقفه من ملكية أدوات الإنتاج الصناعي بعكس ما فعل بالنسبة لأدوات الإنتاج الزراعي، فلم يحدد ما إذا كان يرمى إلى تأميم المصانع أو تركها في أيدي الرأسماليين يديرونها بمعرفتهم، كما لم يحدد البرنامج الوسائل التي قد يلجأ إليها لتحقيق أغراضه تلك، ولكن حرصه على التمسك بشروط الدولية الثالثة واقتراح برنامجها بها يؤكد يساريته المتطرفة وسلوكه سبيل الثورة، ونميل إلى الاعتقاد أن هذا الاتجاه لم يكن طارئا على الحزب، ولكنه كان عقيدة المتطرفين من قاداته - على الأقل- منذ قيام الحزب الاشتراكي المصري، ويؤيد هذا الرأي ما ذكره روزنتال³⁵⁰ من أن "الحزب الاشتراكي المصري لم يتحول في الحقيقة إلى حزب شيوعي لأنه كان منذ تأسيسه شيوعيا يسمى بالاسم الاشتراكي، وقد

³⁴⁵ أسست جامعة كادحي الشرق الشيوعية بموسكو عام 1921، ولم يكد ينتهي العام حتى كانت تضم 700 طالب من مختلف جنسيات الشرق (أنظر/ لاکور، المرجع السابق، ص 60).

³⁴⁶ الأهرام، 31/1/1924، 20/2/1924.

³⁴⁷ الأهرام، 24/3/1924.

³⁴⁸ المصدر السابق، 22/12/1924.

³⁴⁹ المصدر السابق، 19/12/1924.

³⁵⁰ بيان من المسيو روزنتال، المصدر السابق، 12/3/1924.

اعترف بمبادئ الشيوعية وتعاليمها، ووافق على خطط الدولية الشيوعية"، كما ذكر جولدنبيرج - سكرتير الحزب بالقاهرة- في اعترافاته أن الشيوعية بمعناها الحقيقي موجودة في مصر منذ عام 1921³⁵¹.

علا مد النشاط الشيوعي عقب إعلان الحزب تحوله رسمياً إلى حزب شيوعي، فطفق يحرض العمال على الإضراب وعلى "العمل المباشر"، وظهر أثر هذا النداء في إضراب عمال إضاءة المصابيح العمومية بالإسكندرية عن العمل في فبراير عام 1923 بدون إنذار شركتهم، وقد اتخذ قرار الإضراب عقب خطبة ألقاها حسنى العرابي في دار النقابة العامة، وما لبث هذا الإضراب أن اتخذ شكلاً خطيراً حين قرر الاتحاد تنظيم مظاهرة لتعضيد عمال الإضاءة، وقرر تعميمها في مدن القطر³⁵². ويعد ذلك الإضراب أول محاولة من جانب الحزب الشيوعي لاعتبار أية قضية عمالية - مهما كانت صغيرة- قضية عمالية عامة تستحق تأييد العمال جميعاً، وبذلك يستقر في أذهان العمال أن قضيتهم واحدة لا تتجزأ في جميع أنحاء القطر.

وشن الحزب حملة على لجنة التوفيق والتحكيم التي لم تتمكن من حل معظم المشاكل العمالية المعروضة عليها، وقلل من فاعليتها أن قراراتها لم تكن ملزمة لأحد، فقرر الحزب إقامة مظاهرة كبرى تطوف ببيوت أعضاء اللجنة احتجاجاً على فشلها في تحقيق الغرض الذي شكّلت من أجله فطلبت السلطات من سكرتير الحزب أن يحول دون قيامها، ولكنه أكد أنه لا يستطيع الحيلولة دون قيامها، كما أنها ستكون مظاهرة شكوى والتماس لا تهدف إلى الإخلال بالأمن، واحتاطت السلطات للأمر، فمنعت العمال من الاجتماع أمام منازل أعضاء اللجنة، ولكن عقد اجتماع بدار اتحاد النقابات لتنفيذ قرار التظاهر، فحاول البوليس منعه بالقوة، ووقع اشتباك بينه وبين اتحاد العمال وأسفر عن اعتقال محمود حسنى العرابي، وأنطون مارون، وعاملين من أعضاء الاتحاد هما حسن حسنى وأمين يحيى، وأغلق نادى الاتحاد، وأحيل المقبوض عليهم إلى المحكمة العسكرية بتهمة مخالفة الأوامر العسكرية التي تقضى بحظر إقامة المظاهرات³⁵³.

وعرضت القضية على المحكمة العسكرية البريطانية في (5 من أبريل عام 1923) فقررت المحكمة أنه ليس هناك مسوغ قانوني لمحاكمة العاملين حسن حسنى وأمين يحيى عسكرياً، وفوضت أمرهما إلى حكمارية البوليس، فتم الإفراج عنهما، أما حسنى العرابي وأنطون مارون فقد ظلوا في السجن، واضطروا إلى الإضراب عن الطعام مدة 43 ساعة لإرغام إدارة السجن على معاملتهما بالحسنى³⁵⁴. وقد أصدر الحزب منشوراً وجهه إلى عمال القطر المصرى - بهذه المناسبة- طالب "اتحادهم وتعاضدهم للدفاع عن مصالح أفرادهم ومجموعهم"، كما كتب الحزب إلى جريدة "وركرز ويكلى جورنال" - لسان حال الشيوعيين الإنجليز- يشكو من مقاومة السلطات له واعتقال بعض زعمائه، فنشرت الجريدة رسالة الحزب ضمن مقال تحت عنوان "العمال المصريون يحاكمون أمام محكمة عسكرية"³⁵⁵، ووجه المستر نيوبولد - النائب الشيوعي بمجلس العموم البريطاني- سؤالا إلى الحكومة عما لديها من معلومات عن إلقاء القبض على أربعة من زعماء اتحاد نقابات العمال المصري، وعما إذا كان لشيوعيتهم دخل في هذا التصرف، وبأية سلطة أغلقت مكاتب الاتحاد بعد أخذ الأوراق منها، ولماذا يحاكمون أمام محكمة عسكرية لا يدافع أمامها غير المحامين الإنجليز دون المحامين المصريين؟ فرد المستر ماكنيل عليه بأن المقبوض عليهم من زعماء الحزب الشيوعي المصري، وأنهم اعتقلوا بسبب تنظيمهم مظاهرة عامة دون الاكتراث بإنذار رسمى وجهه البوليس المصرى إليهم، وأنكر معرفته بمحاكمتهم أمام محكمة عسكرية بريطانية³⁵⁶.

واتخذ الحزب جانب الاعتدال فهدأت حركته فعلا بتعليمات الدولية الشيوعية التي تقضى بتجنب مصادمة الأحكام العسكرية، واتخذ مقراً جديداً لدار اتحاد النقابات بالمنشية، وطالبت "الأهرام" الحكومة بالإسراع في سن قانون للعمال ونقاباتهم³⁵⁷ حتى ترتاح من مشاكلهم التي لن تقف عند حد، وأيدت ثقته في أن الامتيازات الأجنبية لا تحول دون سن هذا القانون، وإن الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة لن تعارض في إصداره³⁵⁸. ولكن الحكومة لم تهتم أبداً بهذا النداء بل عمدت إلى منع اتحاد العمال من الاحتفال بعيد العمال الذى كان مقراً إقامته بحديقة محمد على بالمنشية³⁵⁹، كما تباطأت في تقديم محمود حسنى العرابي وأنطون مارون إلى المحاكمة، فظلا في سجن الأجناب ثلاثة شهور بدون تحقيق أو محاكمة، وفي أواخر مايو عام 1923 اجتمع اتحاد نقابات العمال بالإسكندرية، وبحث أمر المعتقلين، وقرر إيفاد وفد إلى المحافظة للمطالبة بإطلاق سراحهما، وأخيراً قدما إلى المحاكمة في 20 من يونيو عام 1923 بتهمة التحريض على إقامة مظاهرة، ثم أطلق سراحهما عندما ألغيت الأحكام العرفية بعد ذلك بعدة أسابيع³⁶⁰.

وكان قد صدر في تلك الأونة دستور عام 1923، فاتخذ الحزب الشيوعي المصري منه موقفاً معادياً، وأصدر بياناً في أول مايو عام 1923 - بتوقيع صفوان أبو الفتوح القائم بأعمال السكرتير العام- طعن في الدستور طعناً شديداً بوجه عام دون أن يحدد النقاط أو المبادئ التي يعترض عليها، وبرأها تتعارض - من وجهة نظره- مع مصالح الجماهير العاملة³⁶¹. ولعل هذا الموقف المعارض

351 المصدر السابق، 19/3/1924.

352 المصدر السابق، 20-27/2/1923.

353 الأهرام، 19-24/3/1923.

354 المصدر السابق، 6/4/1923.

355 المصدر السابق، 26/4/1923.

356 المصدر السابق، 24/4/1923.

357 المصدر السابق، 6/4/1923.

358 المصدر السابق، 9/4/1923.

359 المصدر السابق، 1/5/1923.

360 W. Laqueur, Communism and Nationalism in the Middle East, p. 36.

361 للأهرام، 1/5/1923.

للدستور كان سببا في إجماع الحزب عن الاشتراك في الانتخابات، واتجاهه إلى تنظيم نضال البروليتاريا من أجل حقوقها دون انتظار لما يمكن أن تسفر عنه الحياة النيابية في ظل (الاستقلال) وفي عهد حكومة الشعب، فكانت حركة الاعتصامات التي قادها الحزب، وأدار دفتها في ربيع عام 1924.

وبدأ الحزب خطته بنشر خطاب مفتوح وجهه إلى سعد زغلول رئيس الحكومة، طالب فيه بالاعتراف بنقابات العمال والفلاحين، وبحقها في الدفاع عن حقوقهم اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، وإنشاء مكاتب لإحصاء العمال العاطلين، وتكليف لجان الوفد المركزية في كل أنحاء القطر أن تقوم بتنظيم الفلاحين المعدمين في نقابات ترفع مستواهم أسوة بإخوانهم في أنحاء العالم، وإيجاد صلة بين هذه النقابات ونقابات العمال، حتى يمكن حشد القوى المصرية كلما تطلبت الحاجة ذلك، وختم الحزب خطابه بضرورة اعتراف مصر بحكومة السوفييت أسوة بالأأم المتمدينة³⁶².

وساعد الحزب على تنفيذ خطته ما آلت إليه أحوال العمال من سوء بعد الحرب الأولى نتيجة انخفاض الأجور وارتفاع تكاليف المعيشة وتفشي البطالة - كما سبق أن ذكرنا- فتفاقت مشكلة العمال ووجد فيها الحزب الشيوعي البيئة الصالحة للعمل، والمناخ الملائم الذي يمكن أن تتنفس فيه مبادئه.

بدأت موجة إضرابات العمال بالإسكندرية في أواخر نوفمبر عام 1923، حين أعلن عمال شركة الغزل إضرابهم عن العمل، لأن الشركة أرادت تخفيض أجورهم بنسبة 10%، وعرض أمر هذا النزاع على لجنة التوفيق والتحكيم، لكن الشركة تمسكت برغبتها في تخفيض الأجور³⁶³. وأخيرا استسلم العمال لقرار تخفيض الأجور في مقابل التزام الشركة بشروط تكفل راحتهم ومكافأتهم في حالتى العجز والمرض، وعادوا إلى العمل بعد أن استمر إضرابهم ثلاثة شهور³⁶⁴، ولكن سرعان ما دب النزاع بين العمال وشركتهم، فقد منعت الشركة خمسة من زعماء العمال من العودة إلى العمل على الرغم من وعدها بإرجاعهم، فبث العمال شكواهم إلى المحافظة³⁶⁵، وقاموا باحتلال المصنع ثلاثة أيام حتى تجاب مطالبهم.

وتلا ذلك إضراب عمال مصنع "إيجولين" للزيت، الذين كانوا قد تقدموا ببعض المطالب للشركة، فمطلت الشركة في إجابتها، وشرعت تستغنى في كل أسبوع عن خمسة أو عشرة من العمال، ثم أرادت الاستغناء عن مائة عامل دفعة واحدة بحجة توفير النفقات، فعرض العمال على الشركة أن تعدل عن فصل المائة عامل، على أن تصرف لجميع العمال أجر خمسة أيام بدلا من سبعة أيام كل أسبوع، وبذلك يتوافر للمصنع أداء عمله دون زيادة في النفقات، ودون الاستغناء عن المائة عامل. ولكن الشركة أصرت على أن تقوم بفصل من تشاء من العمال، فقام العمال باحتلال المصنع حتى قامت لجنة التوفيق ببحث شكواهم، وتم الصلح بين الطرفين على أساس تأليف مجلس تأديب للبحث في الخلافات التي قد تنشأ بين العمال وشركتهم، ومنح العامل مكافأة عند انتهاء خدمته بزيادة 50% عن الفئات القديمة، وتفضيل الشركة لمن فصلتهم من العمال عن غيرهم عند الحاجة³⁶⁶.

وفي نفس الوقت قدم عمال شركة الملح والصودا مطالبهم إلى إدارة الشركة، وكانت تلك المطالب تدور حول زيادة الأجور، وتحسين معاملة الشركة فيهم، وإنقاص ساعات العمل، وحدد العمال عشرة أيام لإجابة مطالبهم، ولكن الشركة لم تعرهم اهتماما فأضربوا عن العمل في مطلع مارس عام 1924. وعرضت هذه المطالب على لجنة التوفيق والتحكيم، فتمكنت من إقناع مدير الشركة بأن يزيد أجور العمال، ويحسن معاملتهم، ويخفض ساعات العمل إلى ثماني ساعات يوميا³⁶⁷. ولكن الشركة صممت على فصل أربعين من زعماء العمال بحجة عدم احتمال طاقة العمل لهم. فاستمر العمال في إضرابهم واستخدمت الشركة عمالا غيرهم أغدقت عليهم الأجور، فثار العمال وحاولوا منع العمال الجدد من مزاوله العمل واحتلال المصنع حتى تجاب مطالبهم، ويعود زملائهم المفصولين إلى عملهم. وفي 8 من أبريل توجهوا إلى مقر المصنع بالمكس لتنفيذ ما عقدوا العزم عليه، فتصدت لهم قوة البوليس المنوط بها حراسة المكان، وحالت بينهم وبين الوصول إلى المصنع، وتدخل محافظ الإسكندرية في الأمر وتم التوفيق بين الطرفين المتنازعين على أساس عودة العمال القدامى إلى عملهم، فانتهى الإضراب في 9 من أبريل³⁶⁸.

كذلك أضرب عمال مصنع حلق الجمل التابع لشركة البحيرة لمدة ستة أسابيع، وكانت مطالبهم تنحصر في تقدير أجورهم بحسب ما ينتجون من قطع، واستطاعت لجنة التوفيق أن تعيدهم إلى العمل دون تحقيق مطالبهم، بعد أن أغرتهم بموافقة الشركة على صرف أجر نصف شهر لكل منهم عن فترة الإضراب، وصرف سلفة تعادل مرتب شهر تقسط على ستة شهور³⁶⁹.

على أن اعتصام عمال معمل الخواجات أبي شنب للزيوت والصابون بالإسكندرية، كان أخطر هذه الحوادث جميعا، فقد حفز الحكومة على ضرورة إيجاد حل إيجابي لحركة الإضرابات والاعتصامات ومن ثم كانت تصفية اتحاد النقابات والحزب الشيوعي المصري.

³⁶² المصدر السابق، 19/12/1924.

³⁶³ المصدر السابق، 7/2/1924.

³⁶⁴ المصدر السابق، 8/2/1924.

³⁶⁵ المصدر السابق، 23/2/1924.

³⁶⁶ المصدر السابق، 26/2/1924.

³⁶⁷ المصدر السابق، 25/3/1924.

³⁶⁸ المصدر السابق، 10/4/1924.

³⁶⁹ المصدر السابق، 17/4/1923.

وترجع ظروف ذلك الاعتصام إلى تقدم عمال المصنع بمطالب تنحصر في تخفيض ساعات العمل، وزيادة الأجور، ومكافأة العاجز منهم، وإعانة المريض. وحين أهمل صاحب العمل مطالبهم ألفوا وفدا منهم تزعمه أنطون مارون مستشار نقاباتهم توجه إلى المحافظة في (10 من مارس عام 1924) لعرض مظلمتهم على السلطات، فأفهمهم وكيل المحافظ أن مشكلتهم معروضة أمام لجنة التوفيق، فلم يطق العمال صبرا، وخاصة أن إجراءات اللجنة تقتضى وقتا طويلا، فذهبوا إلى المصنع قاصدين احتلاله، وتمكنوا من دخوله عنوة بعد اشتباكهم مع البوليس، ورفض أصحاب المصنع البحث في أمر عمالهم تحت تهديد احتلال المصنع، وعبثا حاول البوليس إخراجهم³⁷⁰ فباتوا ليلتهم بالمصنع، وفي اليوم التالي ذهب إليهم بعض رجال المحافظة وقرؤوا على العمال نداء بعث به إليهم سعد زغلول رئيس الحكومة قال لهم فيه " إنكم إن احترمت ملكية الغير، وخرجتم من مكان الشركة طوعا فإنكم تعاملون معاملة المخلصين للقانون والوطن، وإن أبيتم إلا احتلال ملك الغير اغتصابا، فإنكم تعاملون معاملة الغاصبين الخارجين على القانون"، فخرج العمال من المصنع، وانتدبوا من بينهم من يمثلهم أمام لجنة التوفيق³⁷¹.

وشهد شهر مارس عام 1924 كذلك عددا آخر من حوادث الإضراب بسبب المطالب العمالية، حتى أنه لم يكن يمر يوم دون أن يقع إضراب أو اعتصام، فرفع عمال شركة زيت فاوم مظلمة إلى الحكومة يطلبون فيها زيادة أجورهم وجعل ساعات العمل ثمانى ساعات يوميا، ومنح العمال إجازات في حالات المرض والعجز عن العمل، وتقدم عمال شركة زيوت كفر الزيات بمطالب شبيهة بذلك، وكان هناك فريق آخر من العمال فصلتهم شركاتهم جملة، ولكنهم تضامنوا فيما بينهم للمطالبة بالعودة إلى عملهم، وكان أبرزهم عمال شركة ورميس، وعمال شركة النور³⁷²، وعمال شركة مينو للإعلان، كذلك كانت هناك مطالب لعمال ترام القاهرة وعمال شركة هليوبوليس وعمال التليفونات بالقاهرة.

لقد عدت وزارة سعد باشا زغلول اعتصام العمال واحتلالهم المصانع اغتصابا لملكية الغير، واعتبرت حركتهم نقطة البدء لتنفيذ الخطة الشيوعية، فكان لزاما عليها أن تتحرك للقيام بعمل سريع يقضى على نشاط الحزب الشيوعى واتحاد النقابات، فأسندت إلى وكيل الداخلية جمال الدين باشا مهمة وضع حد لحركة العمال بالإسكندرية، وأمدته بالجند، وعاد وكيل الداخلية إلى القاهرة ليقرر اتصال حركة العمال بالإسكندرية بنشاط الحزب الشيوعى وخضوعها لتوجيهه، فلم تشأ الحكومة أن تترك الحبل على الغارب وأمرت باتخاذ ما يلزم من الإجراءات لكبح جماح الحزب الشيوعى والقضاء على حركته، فتلقت نيابة الإسكندرية أمرا من النائب العام بمهاجمة منازل أعضاء الحزب العاملين، ودار الحزب ونادى اتحاد النقابات، وضبط ما يجدونه فيها من مراسلات و منشورات وأنظمة شيوعية، وتم تنفيذ الأمر في 4 من مارس، وصرح النائب العام بأن النية متجهة إلى معاقبة من تثبت إدانته من أعضاء الحزب الشيوعى بمقتضى المادة (108) من قانون العقوبات الأهلى التى تقضى بمعاقبة من يمتنع عن تأدية واجبات وظيفته بدون مسوغ شرعى بالسجن مدة لا تتجاوز ستة شهور أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه، والمادة (151) المجددة فى قانون العقوبات التى تقضى بمعاقبة من يحرص على كراهة نظام الحكومة أو ينشر الأفكار الثورية المغايرة لمبادئ الدستور الأساسية، أو يحبذ تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة والإرهاب، بالسجن مدة لا تتجاوز خمس سنوات³⁷³.

وقامت السلطات باعتقال البارزين من زعماء الحزب الشيوعى واتحاد النقابات، وكان من بين المقبوض عليهم محمود حسنى العرابى، وأنطون مارون، والشيوخ صفوان أبو الفتح، والشحات إبراهيم³⁷⁴.

وبادر بعض زعماء اتحاد النقابات - ممن لم تشملهم دائرة الاعتقال- بإصدار بيان أعلنوا فيه أنه لا علاقة للاتحاد بالحزب الشيوعى، وأن حركته ليست مصطبغة بصيغة سياسية وأن هدفه الوصول بالعمال -على اختلاف مشاربهم السياسية- إلى مستوى إخوانهم فى الممالك الأوروبية، كما قامت بعض النقابات بإصدار بيانات تنصت فيها من الصلة بالحزب الشيوعى³⁷⁵، وعقدت لجنة الطلبة بالإسكندرية اجتماعات للنظر فى مساعدة الحكومة على مواجهة حركة العمال "ببث روح السكينة بينهم لكى يكفوا عن الإضراب، ويعولوا على عطف الحكومة والبرلمان"³⁷⁶.

وأثبت التحقيق وجود نشاط شيوعى بالقاهرة وطنطا وبورسعيد والزقازيق والمحلة الكبرى وشبين الكوم، وامتد نشاط الحزب إلى الصعيد فقبض على بعض الأفراد الشيوعيين بناحية بالمنصورة من أعمال مركز أبى قرقاص، وضبطت لديهم أوراق تتعلق بالدعاية للحزب الشيوعى³⁷⁷.

وقد استدعى النائب العام بعض أقارب الطلبة الذين أوفدهم الحزب إلى جامعة كادحى الشرق بموسكو، وطلب منهم أن يأمرهم بالعودة إلى مصر فى أقرب وقت، وإلا فإن الحكومة ستمنعهم من دخول البلاد فى المستقبل "لأن البلاد لا تريد أن يكون أناس من أبنائها دعاة للشيوعية فيها"³⁷⁸.

370 المصدر السابق، 4/3/1924.

371 المصدر السابق، 5/3/1924.

372 المصدر السابق، 27/3/1924، 6.

373 المصدر السابق، 4/3/1924.

374 المصدر السابق، 6/3/1924.

375 المصدر السابق، 10/3/1924.

376 الأهرام، 27/3/1924.

377 المصدر السابق، 7/7/1924.

378 المصدر السابق، 24/3/1924.

وفى 28 من مايو قدمت النيابة إلى قاضى الإحالة أحد عشر متهما من بينهم محمود حسنى العرابى، وأنطون مارون، وصفوان أبو الفتح، والشحاب إبراهيم، وشعبان حافظ، وروسيان هما إبرام كاتس، وهليل زانبرج، واتهمتهم بنشر الأفكار الثورية والتحريض على انتهاك حرمة ملك الغير، والسعى علنا فى تكدير أصحاب العمل والملاك، وتحريض العمال على استعمال الوسائل غير المشروعة فى الاعتداء على حق أصحاب الأعمال فى العمل، وفى استخدام أو عدم استخدام العمال. واتهمتهم كذلك بتحريض عمال شركات زيت "إيجولين" وكفر الزيات وأبو شنب، وشركة الغزل على ارتكاب جريمة استعمال القوة والإرهاب والاعتداء على حق أصحاب العمل بإرغامهم على احتلال المعامل التى يشغلون فيها بالقوة. وطلبت النيابة إحالتهم إلى محكمة الجنايات³⁷⁹.

ونفى محمود حسنى العرابى أمام قاضى الإحالة التهم المنسوبة إلى الحزب، أن علاقة الحزب الشيوعى المصرى بالدولية الثالثة كانت علاقة أخوية محضة، لا تدخل فيها المبادئ الروسية، بمعنى أن الشيوعية المصرية كانت ترمى إلى إنهاض العامل وإحداث تطور جديد فى حالته الشيوعية الروسية لاختلاف ظروف البلدين. وأن الشيوعية المصرية كانت ترمى إلى إنهاض العامل وإحداث تطور جديد فى حالته تناسب الزمن ولا ترمى إلى قلب نظام الحكومة ومناهضة الدستور³⁸⁰. وهذا قول مردود لأن برنامج الحزب - كما قدمنا- كان يشتمل على شروط الدولية الثالثة، ولأن النيابة عثرت لدى محمود حسنى العرابى على خطاب كان محررا بالفرنسية ومعدا لإرساله إلى المركز الرئيسى للدولية الثالثة بموسكو جاء فيه "أيها الرفاق والقادة حراس الثورة العالمية، إنكم تعلمون الدور الذى تقوم به مصر فى هذه الثورة، وتعلمون الحالة النفسية للشرقيين، وقد بينا لكم حالة الحزب فى مکتوباتنا السابقة، كما وصفناها فى هذا المکتوب، فأعينوه وأرسلوا إليه المال والرفاق الأكفاء، فبذلك تؤدون خدمة كبرى إلى الثورة العالمية³⁸¹. فما جاء بهذه الرسالة يؤكد أن الحزب كان على صلة وثيقة بالدولية الثالثة فى موسكو، وأنه كان منفذا لتعليماتها، ويؤكد هذا أيضا ما ذكره مصطفى الطرابلسى محامى المتهمين من أن الحزب كان ينوى عقد مؤتمر فى 23 و 24 من فبراير عام 1924 لتعديل مواد برنامجه حتى يصبح ملائما لحالة البلاد، وطلب من المحكمة عدم مؤاخذة المتهمين على مبادئ الدولية الثالثة التى جاءت بالبرنامج المراد تغييره³⁸².

ومهما كان الأمر فقد قضت محكمة جنايات الإسكندرية بمعاقبة كل من محمود حسنى العرابى وأنطون مارون بالسجن ثلاث سنوات، كما حكمت بنفس العقوبة على صفوان أبو الفتح والشحاب إبراهيم وأبرام كاتس وهليل زانبرج، وحكمت على باقى المتهمين بالسجن لمدة ستة شهور³⁸³.

إن فشل الحزب الشيوعى المصرى يرجع إلى عدم انسجام خطته مع حركة الوفد الذى كان يقود الجماهير المصرية ضد الاحتلال والحماية، فقد كان الحزب الشيوعى يتهج نهجا يساريا لا يتفق مع الأوضاع الاقتصادية والسياسية وتوزيع القوى الاجتماعية فى المجتمع المصرى فى ذلك الوقت، فجعل قضية الصراع الطبقي ترتفع على قضية التحرر الوطنى، وبذلك باعد بينه وبين الجماهير المصرية، وبينه وبين الوفد الذى كان يمسك زمام قيادة الجماهير، وعندما حدث الصدام بين الوفد والحزب الشيوعى المصرى تدعم الاتجاه اليسارى بالنسبة لمصر وللمستعمرات والبلاد غير المستقلة، واتخذ ما حدث فى مصر بالذات لتبرير هذه الإستراتيجية اليسارية فى جميع المستعمرات، وفى عام 1925 وضع ستالين القاعدة التى أطلق عليها "المسئولية العاجلة" للحركة الثورية فى المستعمرات فقال: "ففى مثل هذه البلاد كمصر حيث انقسمت البرجوازية الوطنية إلى حزب ثورى، وحزب مهادن للاستعمار، ولكن حيث لا يستطيع القسم المهادن من البرجوازية أن يكون صنيعة للاستعمار، فإن الشيوعيين لا يمكن أن يجعلوا هدفهم تكوين جبهة وطنية موحدة، ويتبعوا سياسة إنشاء كتلة ثورية من العمال والبرجوازية الصغيرة". وبسبب هذه الإستراتيجية الشيوعية كان التعاطف مفقودا بين قيادة الحركة الوطنية فى مصر، والحركة الاشتراكية العالمية، فبدأ التفكير من جانب الوفد للاتصال بحزب العمال البريطانى باعتباره قوة تقدمية سياسية ناهضة وجديدة فى السياسة البريطانية بعد الحرب العالمية الأولى، وقد تصل إلى الحكم فتساهم بشكل أكثر إيجابية فى حل القضية المصرية³⁸⁴.

وحرص الوفد على ألا يترك حركة العمال فى فراغ فسعى - كما رأينا- لإقامة الاتحاد العام لنقابات عمال وادى النيل بزعامة عبد الرحمن فهمى أحد كبار رجاله، ولكن حكومة سعد زغلول لم تحاول إيجاد حل جذرى لمشاكل العمال بإصدار تشريعات تحدد العلاقة بين العامل وصاحب العمل.

لكن الضربة التى وجهتها حكومة الوفد إلى الحزب الشيوعى المصرى لم تستطع أن تجتث النشاط الشيوعى من جذوره، فقد تحول من النشاط العلنى إلى النشاط السرى، وتألقت اللجنة المركزية الجديدة للحزب فى 6 من أكتوبر عام 1924 - أى فى نفس اليوم الذى صدر فيه الحكم فى قضية الشيوعية الأولى- وقد تألفت هذه اللجنة على يد إفيجودور رجل الكومنترن الخبير بشئون مصر، الذى أوفدته موسكو عام 1924 لهذا الغرض، فجاء إلى مصر متنكرا تحت اسم قسطنطين فايس Costantin Wiess وهو الاسم الذى عرف به فى البوليس والنيابة وأمام القضاء، وقد استمر نشاط هذه اللجنة إلى يوم 30 من مايو عام 1925 حين ألقت حكومة زيور باشا القبض على أفرادها جميعا، وكان ذلك بعد أن كثر لغط مراسلى الصحف الأجنبية فى مصر حول وجود حركة شيوعية فى البلاد، وقد ثبت من الأوراق التى ضبطت فى منازل المتهمين أن اللجنة الجديدة كانت على صلة وثيقة بالدولية الثالثة بموسكو،

379 المصدر السابق، 29/5/1924.

380 المصدر السابق، 1/7/1924.

381 حيثيات الحكم فى قضية الحزب، المصدر السابق، 19/12/1924.

382 الأهرام، 1/7/1924.

383 المصدر السابق، 7/10/1924.

384 محمد أنيس، ثورة 1919 أو حزب العمال البريطانى، مجلة الهلال، أكتوبر 64، ص 22-25.

وأن الدولية الثالثة كانت تنفق على المتهمين في قضية الشيوعية الأولى كما كانت تنفق على عائلاتهم، كما ثبت وجود صلة بين هذه الحركة والحركة الشيوعية في فلسطين، فقد كان معظم أفراد اللجنة الجديدة من يهود فلسطين³⁸⁵.

واستصدرت وزارة زيور قرارا بقانون في (25 من مايو عام 1926) يطلق يدها في تعقب الشيوعيين، نص على "معاقبة كل من يزاول نشاطا من شأنه الإضرار بأمن البلاد الداخلى أو الخارجى أو بالنظام الاجتماعى"³⁸⁶. ومنعت الحكومة البواخر الروسية من دخول الموانئ المصرية³⁸⁷ واعتقلت السلطات الروس الذين اشتبهت في نشاطهم بالإسكندرية والقاهرة وبورسعيد، وطردتهم من البلاد فغادروها على ظهر باخرة روسية تسلمتهم خارج ميناء الإسكندرية³⁸⁸، كما حظرت الحكومة دخول جريدة "الأومانتية" الاشتراكية الفرنسية، وجريدة "الإنسانية" التي كانت تصدر في بيروت، وحرمت محافظة الإسكندرية المكتبات من استيراد الكتب الشيوعية أو الاشتراكية أو بيعها للجمهور³⁸⁹.

وجرت عدة محاولات بعد ذلك لإحياء النشاط الشيوعى، ولكنها كانت محاولات أجنبية تقوم على عناصر يونانية وإيطالية تعاونت مع بعض الشباب المصريين الذين تلقوا تعليمهم بموسكو، وعادوا إلى مصر ليبنشروا بالدعوة الشيوعية فيها، وقد بدأت هذه المحاولات في عام 1927 على نطاق محدود، ثم ازدادات في النصف الأول من عام 1928 كجزء من حركة علمية كانت تشمل عددا من بلدان آسيا وأوروبا في ذلك الحين³⁹⁰.

وفى مايو عام 1928 ألفت وزارة النحاس القبض على واحد وعشرين يونانيا وإيطاليا من محركى دفعة النشاط الشيوعى في مصر، وتم ترحيلهم من البلاد بوساطة قناصل بلادهم. وبوصول محمد محمود باشا إلى الحكم شددت القبضة على عملاء البلشفية، ففي ديسمبر عام 1928 ألقى القبض على أحد كبار عملاء الشيوعية في الشرق الأوسط، وفى أبريل عام 1929 أوقف نشاط مكتب شراء القطن الذى أقامته الحكومة السوفيتية بالإسكندرية، وطرد خمسة من أعضائه بعد أن وجهت إليهم تهمة ترويج الدعاية الشيوعية، ولم ينج المسيو فاسليف Vaslief مدير المكتب والسفير السابق في منغوليا من هذا الإجراء فطرد من البلاد فى 28 من أبريل³⁹¹.

وأصبحت الحركة الشيوعية في مصر تسير وفقا لقرارات المؤتمر السادس للكومنترن عام 1928 التى نصت على أنه فى استطاعة الحزب الشيوعى المصرى أن يلعب دورا هاما فى النضال الوطنى إذا ارتكز على البروليتاريا المنظمة، فتتظيم النقابات بين العمال المصريين، وتقوية الصراع الطبقي، وتوجيه هذا الصراع يجب أن يكون الواجب الأساسى للحزب الشيوعى، فالخطر الأكبر على الحركة الشيوعية فى مصر - فى الوقت الحاضر - يكمن فى سيطرة البرجوازية الوطنية على النقابات، ولا يمكن إقامة منظمة فعالة للطبقة العاملة دون مقاومة نفوذهم، كما ذهب المؤتمر السادس للكومنترن إلى أن أكبر أخطاء الشيوعيين المصريين فى الماضى أنهم قصرُوا نشاطهم على الطبقة العاملة فى المدن لأن من أهم واجبات الحزب إيجاد حل لمشاكل الريف والتغلغل التدريجى فى الصراع الثورى للجماهير، ونادى بضرورة توجيه عناية خاصة لبناء الحزب نفسه الذى يعانى من الضعف الشئ الكثير³⁹².

وقد علل أفيدور أسباب ضعف الشيوعية المصرية فى الثلاثينيات عام 1934 فقال إن الشيوعيين أخفقوا لأن الجماهير كانت تؤمن بحزب الوفد، ولأن معظم أعضاء الحزب كانوا من الأجانب، بينما لم تفصل العناصر البرجوازية الصغيرة من الحزب، كما أن الشيوعيين المصريين خرجوا على تعليمات الكومنترن التى تقضى بإنشاء جهاز شيوعى غير مشروع، وتمسكوا بأوهام وجوب تأمين تشكيلات مشروعية نشاطهم، بينما شلت الاعتقالات المستمرة نشاط الحزب فلم يستطع إنشاء منظمة شيوعية إلا بمساعدة الكومنترن³⁹³.

كما عزا السوفيت إلى "عملاء البوليس" الذين تسللوا إلى الحزب الشيوعى المصرى أنهم المسئولون عن الأخطاء الماضية التى تسبب فيها العنصر اليهودى الذى استولى على قيادة الحزب فى فلسطين، وقيل أن العنصر اليهودى قد تسلل إلى الحزبين المصرى والسورى لعرقلة أعمالهما خدمة للمرتدين على الثورة الشيوعية³⁹⁴.

ومهما يكن الأمر فقد ظل النشاط الشيوعى فى مصر خلال الثلاثينيات هزيعا فريدا يعتمد على جهود العناصر الأجنبية التى استطاعت تكوين خلايا فردية لم تصل إلى مستوى التنظيم الحزبى الواسع، واستمرت كذلك حتى أواخر الثلاثينيات حين أعلنت الحرب العالمية الثانية، ودخلت الشيوعية المصرية فى سنوات الحرب وما بعدها فى طور جديد.

385 الأهرام، 20/1/1926.

386 Marcel Colombe, L'évolution de L'Egypte 1924-1950, p. 194.

387 الأهرام، 18/6/1925.

388 المصدر السابق، 1/8/1925.

389 المصدر السابق، 20/1/1926.

390 ليس لدينا معلومات عن الشباب المصريين الذين ساهموا فى هذا النشاط من خريجي جامعة كادى الشرق ولا نعرف أسماءهم، ولكن أحدهم كان سروجيا، وكان من بينهم صانع أسنان وساهم شعبان حافظ (العضو السابق فى الحزب الشيوعى الأول) فى هذا النشاط.

391 Marcel Colombe, op.cit., p. 195.

392 Laqueur, op.cit., p. 39.

393 لاكور، الاتحاد السوفيتى والشرق الأوسط، ترجمة بيروت، ص 12.

394 المصدر السابق، ص 137.

اليسار العمالي خلال الحرب الثانية وما بعدها 1939 – 1952

اتسم النشاط اليسارى فى أواخر الثلاثينيات بظهور حلقات الدراسة الماركسية التى نشطت بالقاهرة والإسكندرية، ولم يكن هناك اتصال بين الجماعات الجديدة وبين الكومنترن، كما أن هذه الجماعات لم تقبل كل ما كان يصدر عن موسكو³⁹⁵. وقد وصلت تلك الجماعات فى دراساتها إلى حد الوقوف أمام النزاع الذى قام بين ستالين وليون تروتسكى داخل الحزب الشيوعى الروسى، فانقسم الشيوعيون المصريون إلى فريقين، أيد فريق منهم نظرة ليون تروتسكى إلى الثورة من ناحية التاكتيك، وكان ينادى بالثورة العالمية وبأنه يجب اتحاد عمال العالم فى دولية منظمة تغذى الطبقة العاملة فى سائر أنحاء البلاد بالمنهج والبرنامج العملى حتى تثب بالبرجوازية وتحطم النظام الاجتماعى الحالى وتستولى على مقاليد الحكم، وحيد الفريق الآخر خطة ستالين الذى كان يرى أنه يمكن قيام الاشتراكية فى بلد واحد³⁹⁶.

واتخذ التروتسكيون من دار مجلة "المجلة الجديدة" - التى كان يصدرها سلامة موسى- مقرا لجماعتهم، ولذلك عرفت حركتهم باسم "10 شارع علوى" (مقر المجلة)، وكان من أبرز رجالها جورج حنين ولطف الله سليمان ورمسيس يونان. بينما كان الشيوعيون الستالينيون هم الغالبية وقد ضمتهم حلقات عدة حرصت كل منها على أن تكون دون غيرها نواة لإقامة حزب شيوعى مصرى، وهذه الحركات هى "حركة الأبحاث العلمية" التى قامت على جهود بعض الشبان المثقفين وابتدأت بأبحاث علمية بحثية، وكانت مقصورة على عدد قليل من الأعضاء كان من أبرزهم شهدى عطية الشافعى وعبد المعبود الجبيلى، وقد وقعت تلك الحركة تحت تأثير هليل شوارز Hillel Schwarz وهو شيوعى يهودى لقرن أفراد الحركة المبادئ الماركسية، وكانت تقام فى دار الأبحاث محاضرات سياسية واجتماعية كل يوم أحد، وتعليق على الأنباء كل يوم الثلاثاء، وكانت هناك حلقة دراسية شيوعية ستالينية أخرى تدعى "الجنة نشر الثقافة الحديثة" تكونت من عشرين عضواً، واتخذت من شقة صغيرة بشارع قصر العينى مقراً لها، وتزعمها مصطفى كامل منيب المحامى، وكان من بين أعضائها عبد الرحمن الشرقاوى، وعز الدين فودة، ونعمان عاشور. وكانت هذه اللجنة أكثر يسارية من حركة الأبحاث وكان زعيمها على اتصال بهنرى كورييل³⁹⁷ Henry Curriel.

وفى شتاء عام 1941-1942 أصبحت حلقات الدراسة الماركسية بالقاهرة والإسكندرية نواة لحركة شيوعية جديدة فى مصر، وتاريخ هذه الجماعات يكتنفه الغموض، فقد انقسمت إلى أكثر من عشرين جماعة مختلفة تسمت كل منها باسم خاص، وتباينت أسماء الدوريات التى كانت تصدرها كل منها تبعاً لذلك واحتدم الصراع بينها من أجل إقامة حزب شيوعى مصرى حقيقى.

وقد برز من بين حلقات الدراسة الماركسية جماعتان سياسيتان تكونتا فى عام 1942 هما، "الحركة المصرية للتححر الوطنى" (ح.م)، وكان على رأسها هنرى كورييل، وإسكرا Iskra (الشرارة) وتزعمها هليل شوارز، ولم يكن عدد أعضاء المنظمين يزيد على ثلاثين عضواً، وكانت نقطة الخلاف بين المنظمين تدور حول وسيلة العمل فى الحركة الشيوعية المصرية، وما إذا كان من الواجب أن تتحول الحركة الشيوعية إلى حركة جماهيرية أو تكتفى "فى تلك المرحلة بمحاولة تربية الكوادر؟ وهل تحاول تجنيد أكبر عدد من المصريين فى مختلف مراتبها مع ما قد يترتب على ذلك من خفض مستوى النضج السياسى فى وقت كان فيه بعض الأجانب المقيمين بمصر شغوفين بالماركسية وبت الوعى بين الجماهير الكادحة واستمر الخلاف حول هذه الآراء عدة سنوات، فقد كانت الحركة المصرية تعد خلية الحزب وحدة نضالية، بينما صرفت إسكرا اهتمامها إلى أعداد الكوادر، وفضلت أن تكون الخلية وحدة للدراسة وبينما وقفت الحركة المصرية فى صف "التعمير Egyptianization والتعميل Proletarianization"، رأت إسكرا أن الظروف الحاضرة تحتم عليها الاعتماد على المثقفين والأقليات الوطنية، وأنه يجب بذل الجهود لضم العناصر المالية للشيوعية. وفى سبتمبر عام 1943 انفصلت مجموعة من الحركة المصرية لتكون منظمة جديدة تسمت باسم "تحرير الشعب" بزعامة بعض الشيوعيين المصريين، فكانت تأكيداً لضرورة تمصير الحزب³⁹⁸.

وتكونت منظمات شيوعية أخرى فيما بين عام 1943 وعام 1945 فى جو ملئ بالإعجاب بالسوفييت نتيجة الانتصارات العسكرية التى حققوها، وكان من بين هذه المنظمات "الطلبة" وكانت تضم جماعة من شباب الوفد من الطلبة والمثقفين الذين تمركزوا فى الإسكندرية وأخذوا يميلون إلى السوفييت، كما ظهرت منظمة "عصبة القلعة الماركسية" خلال الحرب، وكذلك "الفجر الجديد" التى أصدرت مجلة أسبوعية بنفس الاسم، ولم يزد عدد كل من هذه المنظمات عن ثلاثين أو أربعين عضواً، وقد عدت الفجر الجديد الحركة المصرية خارجة على الماركسية اللينينية لأنها ألقت بكل ثقلها على الفئات الأخرى أكثر من البروليتاريا، واتهمت فى أحد منشوراتها الحركة المصرية بأنها تتوقع أن تهب الثورة بجهود الطبقة المتوسطة الصغيرة، وأنها تعمل على إقامة جبهة شعبية فى الوقت الذى كانت تهمل فيه تربية الكوادر السياسية.

³⁹⁵ Laqueur, Communism and Nationalism in the Middle East, p. 41.

³⁹⁶ ذهب أنصار تروتسكى إلى أن إصرار ستالين وأنصاره على إمكان قيام الاشتراكية فى بلد واحد يناقض نظرية استمرار الثورة التى تقول بأن فشل الثورة فى بلد آخر يعنى أن الذى كان جرى فى الاتحاد السوفيتى لا يمكن نظرياً أن يسمى بالاشتراكية، ولهذا اتجه تروتسكى وأنصاره إلى مجاهرة النظام القائم فى الاتحاد السوفيتى بالعداء السافر لأن ستالين كان لا يعتقد بجدوى التدخل فى شئون الدول الأخرى فى وقت لم تلح فيه أية بادرة أمل فى قيام الثورة البروليتارية، إذ أنه كان يؤمن بأن ذلك التدخل لن يودى إلا إلى كارثة تحل بالشيوعيين فى تلك البلاد. لهذا قرر العمل على تقوية الاتحاد السوفيتى حتى يستطيع مواجهة خطر الهجوم عليه، وسعى فى نفس الوقت لأن يجعل من النظام الاشتراكى الجديد نظاماً ناجحاً على أمل أن يدرك عمال العالم مزاياه (نورمان ماكنزى، موجز تاريخ الاشتراكية، الترجمة العربية، ص 230-231).

³⁹⁷ كان هنرى كورييل إيطالى الأصل مصرى الجنسية، ينتمى إلى أسرة إسرائيلية غنية، درس القانون والاقتصاد واتصل بالحزب الشيوعى الفرنسى أثناء إقامته بفرنسا فرجع وقد تشبع بالدراسة الماركسية، وكانت له دراية واسعة بأحوال المجتمع المصرى، وله فيها دراسات أدهشت بدقتها - على حد قول روز اليوسف- من اطلعوا عليها (انظر/ روز اليوسف، العدد 966، مقال بعنوان "الثائرون على مصر").

³⁹⁸ Laqueur, op.cit., pp.42- 43.

وبرغم هذا الصراع الداخلي وعدم وجود قيادة على درجة من الكفاية، فإن الحركة المصرية وغيرها من المنظمات أخذت في النمو نظرا لملاءمة المناخ المعيا بكرهية الفاشية لها، وتفشى السخط على الحكومة بين أوساط المثقفين. وعند انتهاء الحرب كان عدد الشيوعيين النشيطين يبلغ ألفا أو أكثر من ذلك قليلا، وأخذ في الازدياد، واشترك عضوان من أعضاء الحركة المصرية في تمثيل عمال مصر في المؤتمر التأسيسي لاتحاد النقابات العالمي الذي عقد في باريس في أواخر 1945، كما مثلت جميع المنظمات الشيوعية في اللجنة الوطنية للعمال والطلبة، وحين سقطت تلك اللجنة أسست جمعيات الطلبة المصريين التي لعبت فيها الحركة المصرية دورا قياديا، كما حركت بعض الإضرابات الكبرى بما فيها إضراب عمال النسيج بشبرا الخيمة في مايو عام 1947، وبذلك كانت الحركة المصرية أكبر المنظمات الشيوعية في ذلك الحين.

وحين بطشت حكومة صدقي بالشيوعية المصرية في يوليو 1946، لم يتأثر بحركة الاعتقالات إلا المنظمات الشيوعية الصغيرة واليساريون الوفديون، بينما لم تضر الحركة المصرية وأسكرا من هذه الحركة كثيرا. وإذا كانت ثمة نتائج لهذه الحركة، فإنها أدت إلى تقارب الحركة المصرية وإسكرا، فجرت المفاوضات بينهما في شتاء عام 1946 - 1947، وأدت هذه المفاوضات إلى إندماج المنظمين في منظمة واحدة (مايو عام 1947) تسمت باسم "الحركة الديمقراطية لتحرير الوطن" (حديثو) وانضمت غالبية "الطلبة" إلى التنظيم الجديد، بينما اتحدت باقي المنظمات في تنظيم آخر معارض تزعمته "الفجر الجديد" التي وصفت حديثو بأنها "فاشية استعمارية صهيونية"³⁹⁹. وحين دعت مجلة الجماهير التي كانت توجهها الحركة المصرية إلى ضرورة قيام العمال المصريين بضم صفوفهم "تحت قيادة حزب من نوع جديد، حزب يمثلهم أصدق تمثيل، ويلتف حوله ملايين الفلاحين والطلبة والمثقفين، يقود الكفاح ويسير بالملايين سيرا لا هوادة فيه نحو الحرية والديمقراطية والاستقلال"⁴⁰⁰. انبرى أحمد رشدي صالح - وكان من أقطاب الفجر الجديد- فيند تلك الدعوة على صفحات مجلة "رابطة الشباب"، ووصف هذا الاتجاه بأنه خاطئ وخطير لأنه لا يقوم على خطة سياسية وطنية واضحة، كما لم تعد له عناصر قيادية واضحة "تمرس في معارك كل يوم، ولمت حولها تأييدا جماهيريا، والتي تستطيع أن تنطق بوجدان الطبقات العمالية والشعبية المختلفة"، واتهم دعوة الجماهير بعدم الوضوح والديماجوجية، وأنها قائمة على سوء تقدير لقوة الحركة الاستقلالية النقابية⁴⁰¹. وبذلك بدأ صراع طويل بين "حديثو" و"الفجر الجديد" والمنظمات الشيوعية التي دارت في فلكها، وأدى ذلك الصراع إلى إضعاف الفريقين، ولكن ضرره على الفجر الجديد كان أكبر.

وسرعان ما انفجر الصراع داخل حديثو نفسها بعد أربعة شهور من تأسيسها، ففي سبتمبر عام 1947 تجددت المنازعات بين الجماعات التي ضمتها المنظمة، وترتب على هذه المنازعات حدوث تغيير في اللجنة التنفيذية للمنظمة التي كانت تتكون من عشرة أعضاء (خمسة من كل منظمة) وأصررت الحركة المصرية على إتباع "تكتيك" الجبهة الوطنية الشعبية، بينما رأت إسكرا ضرورة إعداد الكوادر أولا، باعتباره العمل الأساسي للحزب. وطلب البعض أن يتخلى هليل شوارز وهنري كوربييل عن الزعامة لإعطاء الحزب صبغة مصرية، كما كان هناك اختلاف في الرأي حول القضية الفلسطينية، فقد أيدت الحركة المصرية موقف الاتحاد السوفييتي المؤيد للتقسيم، بينما أسست إسكرا في شتاء عام 1947 - 1948 "العصبة اليهودية لمحاربة الصهيونية"، ولكنها لم تجد إلا استجابة ضئيلة، وحلت بعد بضعة أسابيع من إنشائها.

وفي نوفمبر عام 1947 قررت اللجنة التنفيذية للحزب إقامة لجنة مركزية جديدة مثلت فيها الحركة المصرية بستة مقاعد، والطلبة بمقعد واحد، وأسكرا بخمسة مقاعد، وقد أدى هذا إلى علو مد منازعاتهم القديمة، فأصرت إسكرا على ضرورة اتخاذ المزيد من الديمقراطية الحزبية في الحركة، وانتقدت التصرفات الاستبدادية للجنة المركزية الجديدة، ولكنها فشلت في خلق جبهة معارضة "داخل حديثو" في مواجهة الحركة المصرية لأنها كانت أكثر اصطباغا من الحركة المصرية بالصيغة الأجنبية، ولكنها كانت تطالب - في نفس الوقت- بتمصير قيادة الحزب لتتحية هنري كوربييل من الزعامة، وأعلنت في منشوراتها أن حديثو أصبحت في الحقيقة جبهة أكثر منها حزبا شيوعيا، بينما نادى الحركة المصرية بضرورة إقامة حزب على نمط ما صنعه لينين وستالين، والالتحام بالمنظمات الجماهيرية الأخرى، ولكن البوليس وضع حدا لهذه الخلافات بحركة الاعتقالات التي تمت في ربيع عام 1948، مما أدى إلى ضعف حديثو. وفي أبريل من نفس العام تقرر إقامة مؤتمر حزبي للنظر في مستقبل الحزب، فطلبت إسكرا تأكيدات بإتاحة الفرصة لها للاشتراك الفعلي في المؤتمر، ولكن الحركة المصرية عارضت هذا الاقتراح، وإعلان حرب فلسطين في مايو عام 1948 ألقت السلطات القبض على مائة شيوعي فور إعلان الأحكام العرفية في 15 من مايو عام 1948. وفي يوليو 1948 كون الأعضاء الباقون هيئة تنفيذية أقرت أن يكون مبدأ الديمقراطية المركزية دستورا لجميع أعضاء الحزب، بمعنى أن تكون تعليمات اللجنة المركزية (وكانت غالبيتها من الحركة المصرية) مطاعة دون مناقشة.

ولكن إسكرا وبعض المنشقين من أعضاء اللجنة المركزية رفعوا لواء المعارضة، وطالبوا بعقد مؤتمر الحزب وهو ما كان من الصعب تنفيذه في ظل الأحكام العرفية، وفي نفس الوقت أسس المنشقون من أعضاء اللجنة المركزية منظمة جديدة تسمت باسم "العماليين الثوريين" (ع.ث)، وكون البعض الآخر منظمة أخرى عرفت باسم "نحو الحزب الشيوعي المصري" (نحشم)، وقد استمرت المنظمات الجديدتان في العمل تحت أسماء مختلفة لسنوات عدة⁴⁰².

لم يكن لتلك المنازعات أهمية كبرى لأن الأحكام العرفية استمرت في مصر من مايو عام 1948 حتى فبراير عام 1950، فكان النشاط الشيوعي في تلك الفترة محدودا، وبلغ عدد المعتقلين في معسكرات هاكستب وأبي قير حوالي ثلاثة آلاف شخص، كان قليل منهم من أعضاء الحزب الشيوعي بينما كان الباقون من الإخوان المسلمين واليهود والوفديين، وفقدت حديثو الصلة بينها وبين

³⁹⁹ Ibid, pp. 43- 44

⁴⁰⁰ الجماهير، مقال بعنوان "يريد الشعب حزبا من نوع جديد"، بدون توقيع، 27/4/1947.

⁴⁰¹ رابطة الشباب، 1/5/1947.

⁴⁰² Laqueur, op. cit. pp. 44-45

فروعها خارج القاهرة والإسكندرية، وبرغم قيامها بطبع وتوزيع مجلتيين سربيتين (المقاومة، وكفاح العمال)، فإنها لم تستطع أن توسع دائرة نفوذها، ولم تستفد المنظمات الشيوعية من النشاط العام بقدر ما استفادت من النشاط الذي زاولته بين صفوف الأفراد الذين ضمتهم معسكرات الاعتقال بالدرجة التي أثرت تأثيراً ملحوظاً في مستقبل الحركة، فقد التقى كثير من الوفديين والإخوان المسلمين والمستقلين بالشيوعيين للمرة الأولى، وأثمر هذا اللقاء تحويل البعض إلى شيوعيين أو مناصرين للشيوعية، وكان هذا تمهيداً للجبهة الوطنية التي تأسست في عام 1951-1952، وحقق خلالها الشيوعيون أكبر نجاح في تاريخ حركتهم.

أطلق سراح معظم الشيوعيين من معسكرات الاعتقال في نهاية عام 1949 وأوائل 1950، فجددت حديثو نشاطها بالقاهرة والإسكندرية وتغاضت السلطات عنها، وكان تكوين الجبهة الوطنية هو الشغل الشاغل لها، وأسس الدكتور فؤاد مرسى حداد الذي كان على صلة بدوائر الحزب الشيوعي الإيطالي منظمة في عام 1949 عرفت باسم الحزب الشيوعي المصري "الراية"، وكانت تلك المنظمة على علاقة بالحزب الشيوعي الإيطالي.

ولكن الحبل لم يترك للشيوعيين على غاربه، فوقعت حركة اعتقالات جديدة، وكان من بين من اعتقلوا الدكتور شريف حناته وكامل عبد الحليم من قادة حديثو، وفي صيف عام 1950 ألقى القبض على هنري كورييل وهليل شوارز وآخرين، وصودرت الدوريات التي كانت تصدرها الحركة، ونفى هنري كورييل إلى إيطاليا في أغسطس عام 1950⁴⁰³.

وقد هيات اضطرابات عام 1951 - 1952 جوا مناسباً لنمو الشيوعية، فإن حديثو التي لم يكن يزيد عدد أعضائها على 100 أو 200 عضو عندما ألغيت الأحكام العرفية في فبراير عام 1950، أصبحت تضم ما بين ألفين وثلاثة آلاف عضو في نهاية عام 1952، ونمت المنظمات الشيوعية الأخرى على نفس النمط، واستعادت حديثو نفوذها في قيادة النقابات، وشرعت في إقامة خلايا لها بالقوى بلغ عددها 30 خلية في عام 1951، و100 في عام 1952، كما كونت خلايا بالجيش المصري والطيران، وقوت قبضتها على منظمات الطلبة.

وفر عدد من أعضاء حديثو إلى الخارج نتيجة لحركة الاعتقالات، وأسسوا فروعاً للمنظمة في أوروبا كان أحدها بلندن، حاول إقامة صلات مع الشيوعيين البريطانيين للاعتراف بحديثو كحزب شيوعي رسمي في مصر. وقد وافق الشيوعيون البريطانيون - على البداية - على هذا الطلب، ولكن حين تبينوا أن معظم البيانات التي وصلتهم عن حديثو لم تكن صحيحة، عدلوا عن تأييدها، وعلى أية حال لم تكن تلك المسألة بيد الشيوعيين البريطانيين وحدهم، واشتغل أعضاء فرع المنظمة بفرنسا في التجارة والصحافة، كما يوجد لها فروع أخرى بإيطاليا والنمسا. ومن الملاحظ أن كثيراً من المنظمين الأجانب أجبروا بعد عام 1950 على ترك البلاد جملة، ووجدت حديثو كوادر وطنية كافية لمتابعة نشاطها، وكان من بين هؤلاء سعد كامل المحامى الذي أصبح القوة المحركة لحركة السلام، وسيد سليمان رفاعي الميكانيكي الذي أصبح سكرتيراً للمنظمة، أما باقي المنظمات الشيوعية فقد كان تطورها فيما بين 1950 - 1952 أكثر غموضاً، فقد عادت "الفجر الجديد" إلى ميدان العمل، وحلت أسكرا بعد إلقاء إثنين من قادتها في السجن، وانصرف بعض أعضائها إلى تدعيم نشاط "الحزب المصري" أو منظمة "نحو الحزب الشيوعي المصري" التي جرت بينها وبين حديثو مفاوضات في أوائل عام 1952 لتوحيد صفوفها، ولكنها منيت بالفشل، كما كانت توجد منظمات أخرى صغيرة لها نشاط محدود مثل "النجم الأحمر" و"الديمقراطية الشعبية" و"نواة الحزب الشيوعي المصري"، وكانت هناك مجموعة شيوعية معارضة تعمل بين النقابيين (م.ش.م) تزعمها محمد يوسف المدرك رفعت شعار (100% عمال). ومعظم هذه المنظمات فيما عدا القليل منها لم يستمر أكثر من شهور معدودة. وكانت تعارض "جبهات حديثو وحلفائها الفاشيين"، وتهاجم في دورياتها حركة السلام الشيوعية التي كانت تؤيدها حديثو⁴⁰⁴.

وضعت حديثو برنامجها السياسي في عام 1950 أو عام 1951، ونص فيه على أن الحركة الديمقراطية للتححر الوطنى هي "المنظمة الثورية للطبقة العاملة التي تدافع عن مصالح الطبقات والجماعات الوطنية في الأمة، وتعد النظرية الماركسية - اللينينية - الستالينية هادياً لها في نضالها، وتهدف إلى تحقيق الاشتراكية ثم الشيوعية في مصر". واستهل القسم الأول من البرنامج بعنوان "من أجل الاستقلال التام، ومن أجل ديمقراطية شعبية"، ذكرت فيه أنها تعمل على محاربة جميع قوى الاستعمار، وتأميم الاحتكارات الرئيسية، والتحكم في رؤوس الأموال الوطنية التي تملكها الفئات المتوسطة والدينية، وتوجيهها إلى تدعيم النضال الشعبى في مواجهة الاستعمار ويجب إخضاعها للرقابة الشعبية حتى تعطى العمال الضمانات الفردية، وخاصة رفع الأجور، ولتحقيق أرباح للرأسمالية الوطنية، كما نص على تحديد الملكيات، وإلغاء الإقطاع، ومجانبة التعليم والعلاج، ووضع نظام للتأمينات الاجتماعية. ولتحقيق هذا البرنامج تجب إقامة الحزب الشيوعي المصري الذي "سيكون له نفس كفاية وأغراض وأهداف الحركة (حديثو)"، وتجب إقامة جبهة شعبية في نفس الوقت على شكل تحالف بين العمال والفلاحين والفئات الدنيا من الطبقة المتوسطة، والمتفقين الديمقراطيين، على أن تتولى الطبقة العاملة توجيه الجبهة للدخول في نضال شعبى مسلح باعتباره الوسيلة السياسية الوحيدة لتحقيق مطالب الجماهير، وإقامة حكومة ديمقراطية تتشكل من فئات الجبهة الشعبية تحت قيادة الطبقة العاملة، وبذلك تكون "هذه هي ديكتاتورية الشعب في مواجهة الاستعمار وحلفائه وخططه، كما أن هذه الحكومة ستمنح الشعب الحريات الديمقراطية الكاملة"، وعرضت بقية فقرات البرنامج للعلاقات بين مصر والبلاد العربية وكفاح الشعب السوداني "وتدعيم المعسكر الديمقراطى الذى يتزعمه الاتحاد السوفيتى".

وتتوالى القسم الثانى من البرنامج الأهداف الرئيسية للحزب، فنص على رفض مصر لكل الحلول التي يقترحها مجلس الأمن لوضع حد للصراع المصري البريطاني، وبالنسبة لفلسطين نادى الحزب بإقامة دولة عربية ديمقراطية مستقلة فيها، وتطبيق قرارات الأمن

.Ibid., pp.46-47⁴⁰³.Ibid., pp.45-46⁴⁰⁴

المتحدة المتعلقة بفلسطين والصادرة في نوفمبر عام 1947. ونص أيضا على أن المنظمة تعمل على المطالبة بتوسيع نطاق الحريات الديمقراطية، والفصل بين الدين والدولة، وإلغاء القوانين التي تكبل الحريات العامة، وإطلاق سراح المسجونين السياسيين، وإلغاء البوليس السياسي، وتناول باقي البرنامج المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي لم تكن على درجة من الأهمية لأنها لم تكن على مستوى تلك التي عرضت لها البرامج التي وضعتها الأحزاب الشيوعية في البلاد الرأسمالية فيما بين عام 1950 و عام 1952⁴⁰⁵.

لقد تبين موقف الشيوعية المصرية من المنظمات السياسية الأخرى بتباين الظروف، فحتى عام 1949 اعتبرت حديثو كلا من حزب مصر الفتاة وجماعة الإخوان المسلمين تنظيمين فاشلين، وأن هدفهما الأساسي تحطيم وحدة النضال في سبيل الحرية، واعتبر أحمد حسين "عميلا بريطانيا". وبعد إلغاء الأحكام العرفية في عام 1950 واتجاه حديثو إلى إتباع سياسية "الجبهة الوطنية"، بدأ الشيوعيون أكثر اقترابا من حزب مصر الفتاة والإخوان المسلمين، ولكن المنظمات الشيوعية الأخرى رفضت أن تسير على نفس الدرب الذي سلكته حديثو، مما أدى إلى وقوع الصدام بين الفريقين، ذلك الصدام الذي كان عائقا في سبيل توحيد الحركة الشيوعية المصرية.

ومن الصعب أن نقرر ما إذا كان تغيير حديثو لموقفها من "الجماعات الفاشية" قد تم بناء على تعليمات وردت من الخارج، أو أنه كانت تكتيكا محليا أملت ضرورة مرحلية. فمن المعروف أن أعضاء تلك المنظمة أيقنوا أن تكوين جبهة معادية للاستعمار أمر تفرضه ظروف تلك المرحلة من تاريخ مصر، وأن الاعتبارات الأخرى جميعا لا بد أن تخضع للحاجة المحلية، وبررت هذه السياسة بأن حزب مصر الفتاة تحول إلى حزب اشتراكي بعد عام 1950، وأن جناح الحزب الوطني الذي تزعمه فتحي رضوان ونور الدين طراف أصبح بطل النضال ضد عقد تحالف بين مصر والغرب، ويطالب بعدم إقامة أحلاف عدائية ضد الاتحاد السوفييتي، كما أن الجناح التقدمي للإخوان المسلمين رأى ضرورة تعضيد الشيوعيين لمواجهة الاستعمار، وأن من الصعب الكلام عن الفاشية الحقيقية في البلاد المستعمرة. ومن ثم قام وفاق بين حديثو والإخوان المسلمين حتى انفرط عقد الجماعة الأخيرة، ولكن الشيوعيين لم يهتوا بالجناح اليميني الذي تزعمه حسن الهضيبي في مواجهة الجناح التقدمي الذي تزعمه صالح عشاوي لأن الهضيبي عارض ثورة 23 يوليو عام 1952 منذ قيامها، بينما رأى معارضوه ضرورة التعاون مع الضباط الأحرار (وهو نفس الموقف الذي وقفه حديثو في بداية الثورة) وزادت إمكانيات التعاون بين الشيوعيين والوطنيين بعد حريق القاهرة في 6 من يناير عام 1952. وكانت علاقة الشيوعيين بالوفد أوثق ما تكون عندما يكون خارج مقاعد الحكم⁴⁰⁶.

ويتضح اتجاه الجبهة الوطنية التي تشكلت من الشيوعيين والمنظمات الشيوعية الأخرى من البيانات التي أصدرتها، فقد ذكرت فيها أن هدفها "تنظيم المقاومة الشعبية للقضاء على الاستعمار بطرد قواته، وتأميم شركاته، والقضاء على كل نفوذ سياسي له في مصر والسودان"، وأن الجبهة تضم "الوطنيين المخلصين من مختلف الهيئات والأحزاب والطوائف الشعبية الراغبين في محاربة الاستعمار"، ونادت بضرورة العمل من أجل الحرية السياسية للشعب، وقطع كل صلة بين مصر "ومعسكر المستعمرين الأنجلو أمريكيين أعداء الشعب المصري وجميع الشعوب المحبة للسلام والحرية". وطالبت اللجنة بمنع أية محاولة لإقحام مصر في الحروب الاستعمارية أو إدخالها في اتفاقيات أو معاهدات أو أحلاف استعمارية، وتوثيق الروابط بين شعب مصر والشعوب المناضلة من أجل الحرية. وأكدت ضرورة عقد معاهدات تجارية مع الاتحاد السوفييتي والجمهوريات الشعبية⁴⁰⁷.

اليسار العمالي والحركة الوطنية في أعقاب الحرب العالمية الثانية

ارتفع مد الحركة الوطنية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وانحصرت مطالب الجماهير في تحقيق الاستقلال التام وجلياء القوات البريطانية عن وادي النيل، وتحقيق وحدة مصر والسودان وطفق الشعب ينشد سبيلا للعمل الوطني بعد أن فشل الوفد في تحقيق المطالب الوطنية خلال الحرب حين كانت بريطانيا وحلفاؤها في موقف لا يحسدون عليه، فكان الجو ملائما لظهور هيئة يسارية علمية تستر الوجه الحقيقي للمنظمة الشيوعية التي كانت توجهها، وتحاول خلق قيادة سياسية جديدة توجه نضال الجماهير وجهة يسارية. فكانت لجنة العمال للتحريرو القومي التي تأسست في 8 من أكتوبر عام 1945.

ألف تلك اللجنة جماعة من النقابيين الشيوعيين الخارجيين على المنظمات الشيوعية التي كانت موجودة في ذلك الحين، وكان أبرزهم محمد يوسف المدرك ومحمود محمد العسكري وطه سعد عثمان، وبلغ عدد أعضائها نحو ثمانين عضوا كان يؤيدهم حوالي أربعة آلاف عامل معظمهم من عمال النسيج بشبرا الخيمة⁴⁰⁸.

ونص برنامج لجنة العمال للتحريرو القومي في مقدمته على أن هدف اللجنة "تحرير الطبقات الشعبية وهي الغالبية الكبرى من سكان مصر من نير الاستعمار، ومن طغيان الاستغلال الداخلي"، وأن برنامجها "سيحققه الشعب المصري نفسه وعلى رأسه الطبقة العاملة مؤيدا من الشعوب الأخرى". وحدد وظيفة اللجنة بالعمل على "فتح الطريق أمام الطبقة العاملة المصرية حتى ترجح بقوتها الهائلة كلها في ميزان السياسة المصرية كفة الشعب المصري على كفة مستغليه"⁴⁰⁹.

⁴⁰⁵ Ibid., pp.60-61.

⁴⁰⁶ Ibid., pp. 58- 59.

⁴⁰⁷ منشور مطبوع بعنوان "بيان إلى الشعب المصري من اللجنة الوطنية للمقاومة الشعبية"، بدون تاريخ، عثرت عليه لدى النقابي اليساري أنور مفار.

⁴⁰⁸ مقابلة شخصية مع محمد يوسف المدرك في 2/1/1965.

⁴⁰⁹ برنامج لجنة العمال للتحريرو القومي، الهيئة السياسية للطبقة العاملة، ص 4.

ونص البرنامج على أن اللجنة تعمل على التحرر من الاستعمار وتحقيق الاستقلال الكامل لوادى النيل بجلاء الجيوش الأجنبية عن مصر والسودان، وإلغاء المعاهدة المصرية الإنجليزية، ووضع قناة السويس في يد مصر، وتخليص الجيش والبوليس والإدارة من الموظفين الأجانب وخاصة الإنجليز، والاتحاد مع السودان بشرط أن يتمتع الشعب السودانى بجميع الحقوق والحريات الديمقراطية، وتقوية الجيش المصرى وجعل الخدمة العسكرية إجبارية لمدة سنة لجميع المصريين. وفي مجال علاقات مصر الدولية نص على اشتراك البلاد في الجهود الدولية التي تبذل لمحاربة الفاشية، وعقد معاهدات صداقة واتفاقيات اقتصادية مع الدول الديمقراطية، وتحويل جامعة الدول العربية إلى أداة ديمقراطية ضد الاستعمار، ومكافحة الصهيونية وتأييد شعب فلسطين في نضاله الوطني، وتمثيل الشعب المصرى في المؤتمرات الشعبية العالمية (النقابات، الشباب، الطلبة، النساء) دون تدخل السلطات أو إشرافها.

وتعرض البرنامج للناحية الاقتصادية فذكر أن "الشعب المصرى وعلى رأسه الطبقة العاملة يريد أن يكون هو الذى يستفيد من كده وعمله، ولا يريد أن يعمل لزيادة غنى الأقلية الرأسمالية، ويريد أن ينهض بموارد البلاد إلى أقصاها ليرفع مستوى أفراد الشعب إلى المستوى الإنسانى الحقيقى"، وذلك بالتحرر من الاستغلال الأجنبى، واستقلال العملة المصرية، وإنشاء بنك مركزى وطنى، ونقل ملكية المرافق العامة إلى الدولة وإحلال المصريين محل الفنيين الأجانب فى الصناعة. ونص على أن اللجنة تعمل على رفع مستوى العمال المادى والفنى والثقافى بإطلاق الحرية النقابية والاعتراف بالاتحاد العام، وتوطيد حق الإضراب، وتحديد ساعات العمل مع تحديد الأجور بالنسبة لحاجات المعيشة مع مساواة العاملات بالعمل، والتأمين ضد العجز والشيخوخة وتقرير حق العمل للجميع، والإكثار من المدارس الصناعية لرفع المستوى الفنى للعمال، كما أنها تعمل على رفع مستوى الفلاحين بوضع حد أقصى للملكية ونزع الملكيات الكبرى وتوزيعها على صغار الفلاحين، وحل الأوقاف الأهلية، وتطبيق جميع قوانين العمل على العمال الزراعيين والاعتراف لهم بحق تكوين النقابات وتنمية الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والإنتاجية (المزارع التعاونية)، وطالب البرنامج بمجانبة التعليم الابتدائى والثانوى وزيادة نسبة المجانية فى التعليم الجامعى، والنهوض بالمستوى الصحى.

وانتقل البرنامج إلى الكلام عن التحرر من الرجعية السياسية والفكرية فذكر أن "على الشعب المصرى وعلى رأسه الطبقة العاملة أن يعيد طريق الاستقلال السياسى والاقتصادى والتحرر من الجوع والحرمان وأن يحكم نفسه بنفسه وأن يوسع الديمقراطية السياسية والاجتماعية حتى يتمتع بها جميع المصريين". وطالب بتعديل نظام الانتخاب وإشراك المنظمات الشعبية (النقابات والتعاونيات) بتمثيلها فى عملية الانتخاب، والاعتراف بحق المرأة فى الانتخاب، وتوسيع مجلس النواب، وتحويل اختصاصات مجلس الشيوخ إليه، وجعل إقالة الوزارة وتأجيل دورات البرلمان من حق مجلس النواب وحده. ونادى بإصلاح الأداة الحكومية وضمان الحريات الفردية وإطلاق حرية الرأى⁴¹⁰.

لقد وضع برنامج لجنة العمال للتحرير القومى ونشد له واضعوه البقاء وسط الظروف السياسية فى ذلك الحين حتى يتمكنوا من إيجاد جبهة سياسية تجمع فئات الشعب المختلفة تحت لواء الطبقة العاملة، ولذلك حرص البرنامج على إرضاء المعتدلين فلم يكشف عن الوسيلة التى سيتخذها لتحقيق ما جاء به، وهل ستسلك اللجنة فى سبيل تحقيقه الثورة، أو تنجح إلى تحقيقه عن طريق الإصلاحات البرلمانية، وجاءت البنود المتعلقة بالناحية الاقتصادية غير محددة الاتجاه، فهو لم ينص صراحة على الأخذ بمبدأ التأمين إلا للمرافق العامة، واكتفى بالمطالبة بتمصير المؤسسات الكبرى دون تحديد. ولم يضع تعريفا محددًا للملكيات الكبرى التى نادى بتوزيعها على صغار الفلاحين، وهل يعنى ذلك القضاء على الإقطاع بتقليم أظافره أو يعنى تأمين الأرض.

ومهما يكن الأمر فقد قدمت اللجنة برنامجا تقدميا شاملا استفادت فيه - إلى حد ما- ببرنامج حزب العمال المصرى مع التوسع فى إدخال التعديلات عليه بما يتلاءم مع الاتجاه السياسى لمؤسسى اللجنة.

وتمكنت اللجنة من اتخاذ مجلة "الضمير" منبرا تنادى من فوقه بمبادئها، فأخذت تنشر أجزاء من برنامجها، ودعت العمال إلى الاتحاد وتنظيم صفوفهم "حتى لا يجد الرأسماليون منفذا لهم للعبث بأجور العمال أو ساعات عملهم أو تضييع حق من حقوقهم"، وطالبت بأن يتساوى الفلاح مع العامل فى حق تكوين النقابات، ودعت العمال والمثقفين إلى توجيه الفلاح إلى سبيل النضال من أجل حقوقه، ونادت بضرورة تأسيس الاتحاد العام لنقابات العمال من أجل توحيد النضال الاقتصادى والسياسى، لكى يتحرر العمال من الاستعمار والاستغلال والحرمان والجوع⁴¹¹.

لم تكد اللجنة تعلن برنامجها حتى استدعى النقراشى باشا - رئيس الوزراء- بعض زعمائها لمقابلته كان على رأسهم محمود العسكرى وطه سعد عثمان، وتمت المقابلة فى 21 من أكتوبر عام 1945، وناقشهم فى برنامج اللجنة وخاصة ما كان يتعلق بالأهداف القومية والمسائل العمالية، وطلب منهم المحافظة على وحدة الشعب المصرى حتى ينال حقوقه كاملة، فأصروا على التمسك ببرنامج لجنة العمال للتحرير القومى باعتباره "السند المتين" لتحقيق وحدة الشعب المصرى⁴¹².

وحرصت اللجنة على المشاركة فى المطالبة بتحقيق الاستقلال التام وجلاء القوات الإنجليزية عن أرض مصر وإلغاء معاهدة عام 1936، فقدمت عريضة بهذا المعنى إلى أعضاء مجلس الأمن فى (13 نوفمبر عام 1945) ناشدتهم فيها تنبيه مجلس الأمن والجمعية العمومية للأمم المتحدة إلى ما وصلت إليه أحوال مصر التى قد ينشأ عنها خطر على الأمن الدولى⁴¹³. كما أبرقت إلى هنرى سباك رئيس الجمعية العمومية للأمم المتحدة فى (17 يناير عام 1945) تطالب "بالاستقلال الحقيقى لمصر وجلاء الجيوش

410 المصدر السابق، ص 13.

411 الضمير، 17/10/1945.

412 المصدر السابق، 24/10/1945.

413 المصدر السابق، 14/11/1945.

الأجنبية فوراً عن وادي النيل"، وناشدته عرض مطالب مصر على الأمم المتحدة، وبذلك كانت لجنة العمال للتحرير القومي تسابير الاتجاه السائد بين المنظمات السياسية في أعقاب الحرب من ضرورة اللجوء إلى الأمم المتحدة للمطالبة باستقلال مصر.

وسرعان ما دبرت الحكومة أمر القضاء على اللجنة فانتهزت فرصة التحركات العمالية التي قامت إثر عودة مندوبي عمال مصر من باريس بعد حضور المؤتمر التأسيسي لاتحاد النقابات العالمية فألقت القبض على البارزين من القادة النقابيين، واعتقلت محمد يوسف المدرك فيمن اعتقلتهم، وكان سكرتير لجنة العمال للتحرير القومي، وكذلك محمود العسكري رئيس النقابة العامة للنسيج الميكانيكي في (2 يناير عام 1946).

وحاول من بقي من أفراد اللجنة بمنأى عن الاعتقال متابعة نشاطها، ولكن لم تفض أيام حتى تفرقوا عندما تعقبهم البوليس السياسي، وصادرت الحكومة مجلة الضمير.

لكن العمل الوطني لم يعدم وجود منظمة يسارية تحل محل لجنة العمال للتحرير القومي، فقد امتاز مطلع عام 1946 بانتشار فكرة الجلاء بين الجماهير التي تحددت أهدافها القومية بالجلاء ووحدة وادي النيل، وإزاء هذا الشعور العام بعثت حكومة النقراشي بمذكرة في (20 ديسمبر عام 1945) إلى الحكومة البريطانية تطلب فيها بدء المفاوضات من أجل إعادة النظر في معاهدة عام 1936، وجاء رد الأخيرة مؤكداً تمسكها بالقواعد الجوهرية التي قامت عليها المعاهدة، مما أدى إلى إثارة الرأي العام في مصر، فخرجت مظاهرة كبرى من طلبة الجامعة في (9 فبراير) اصطدمت بالبوليس عند كوبري عباس فأصيب عدد كبير من الطلبة بجراح، وقامت مظاهرات مماثلة بالإسكندرية والزقازيق والمنصورة وأسيوط واجهتها السلطات بالعنف، فزاد السخط على الحكومة، واضطر النقراشي إلى تقديم استقالته في 15 فبراير وعهد إلى إسماعيل بتأليف الوزارة.

ولكن استمرت المظاهرات، وأصدرت لجنة مشتركة من الطلبة - كانت قيادتها بيد بعض أعضاء المنظمات الشيوعية - ميثاقاً وطنياً في (17 من فبراير) نادى فيه بتحقيق الجلاء التام برا وبحرا وجوا عن كل شبر من أراضي وادي النيل، ودولية القضية المصرية، والتحرر من العبودية الاقتصادية، ورأى الطلبة ضرورة الاتصال بالعمال لتوحيد النضال فتألفت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة في أحد مدرجات كلية الطب، وأصدرت بياناً أعلنت فيه أن نقابات العمال بالقطر المصري وطلبة الجامعات والأزهر والعهاد العليا والمدارس الخاصة والثانوية، قرروا اعتبار يوم 21 من فبراير عام 1946 "يوم الجلاء" يوم إضراب عام لجميع هيئات الشعب وطوائفه "لإشعار المستعمر البريطاني والعالم الخارجي أجمع، أن الشعب المصري أعد عدته للكفاح الإيجابي، حتى ينجلي كابوس الاستعمار"⁴¹⁴.

وفي اليوم المحدد أضربت جميع الطوائف بالقاهرة، وقامت مظاهرة عامة انتظمت جموع الشباب والطلبة والعمال وأخذت تطوف بأهم شوارع العاصمة هاتفة بالجلاء، ومرت بتمثال مصطفى كامل تحييه باعتباره زعيم الجلاء، وبدا الطابع القومي على تلك الحركة فاعادت إلى الأذهان ذكرى مظاهرات 1919 وعام 1935، ولم تكد المظاهرة تصل إلى ميدان الإسماعيلية حتى تصدت لها سيارات بريطانية مسلحة، اقتحمت جموع المتظاهرين في غير مبالاة، مما أدى إلى استشهاد عدد كبير من المتظاهرين، وإصابة الكثيرين منهم بجروح بالغة⁴¹⁵.

وألقي صدقي بياناً على الشعب أعلن فيه أنه قد اندست "عناصر من الدهماء في صفوف الطلبة الأبرياء"، وأن "كل هذا حول المظاهرات السلمية إلى مظاهرات ظهر عليها طابع الشر". فردت اللجنة التنفيذية للطلبة ببيان قررت فيه إعلان الحاد العام والموافقة على قرار اللجنة الوطنية للعمال والطلبة بإصدار ميثاق وطني يوقع عليه جميع الزعماء ويلزمهم بعدم قبول الحكم إلا على أساس تصريح بريطاني يعترف بالجلاء التام عن وادي النيل كأساس للمفاوضة، وسحب الموظفين البريطانيين من البوليس المصري، واستنكرت اللجنة بيان رئيس الوزراء ومحاولته التفرقة بين طبقات الشعب بوصفه المواطنين الأحرار بالدهماء. كما قررت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة إقامة صلاة الغائب يوم الحاد العام، ومطالبة الحكومة بالعمل على تنفيذ الجلاء فوراً عن المدن الكبرى، واستنكرت اللجنة الحظر الذي أقامته الحكومة على الصحافة بعدم نشر أنباء الحركة الوطنية⁴¹⁶.

وفي 4 من مارس أعلنت اللجنة الحاد العام على شهداء 21 من فبراير، فأقفلت المدارس والمتاجر واحتجبت الصحف، ووقعت في الإسكندرية حوادث دامية نتجت عن احتكاك البوليس بالمتظاهرين وتحرش الجنود البريطانيين بهم⁴¹⁷.

ولجأت حكومة صدقي إلى محاولة القضاء على القيادات الجديدة للحركة الوطنية بتحطيم "اللجنة الوطنية للعمال والطلبة"، فدفعت بعض صنائعها إلى تكوين "اللجنة القومية" وفتحت لها أبواب النشر المختلفة⁴¹⁸، وتحالف الإخوان المسلمون وحزب مصر الفتاة مع الحكومة فألّفوا لجنة للعمال والطلبة، أخذت تنشر البيانات ضد اللجنة الوطنية، وسلك أعضاء الجماعة سبيل العنف واستخدموا العصى في صراعهم مع اللجنة التنفيذية العامة للطلبة⁴¹⁹.

414 شهدى عطية الشافعي، تطور الحركة الوطنية في مصر 1882-1956، ص 98-99.

415 عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ج 3، ص 184-185.

416 شهدى عطية، المرجع السابق، ص 100-101.

417 الرافعي، المرجع السابق، ص 168.

418 شهدى، المرجع السابق، ص 103.

419 المؤتمر: نشرة غير دورية يصدرها مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية، رقم 45، 4/2/1946.

وكان قد تألف وفد رسمي في (7 مارس عام 1946) للتفاوض مع الإنجليز، ولكن المفاوضات أخذت تتعثر وزاد لهيب المقاومة الشعبية، وأصدرت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة نداء في 8 من يوليو طالبت فيه بقطع المفاوضات واعتبار قضية وادى النيل قضية دولية واجبة العرض على مجلس الأمن، واعتبار يوم 11 من يوليو (ذكرى ضرب الإسكندرية) يوم تجديد الجهاد الوطني، فرأى صدقي أن يقدم على حل حاسم لمشكلة المقاومة الشعبية قبل أن يفلت الزمام من يده، فاعتقل في ليلة 10/11 يوليو المئات من الصحفيين والكتاب والمثقفين وزعماء النقابات، وصادر عدد من الجرائد، وأغلق عددا من النوادي⁴²⁰، ففضى بذلك على نشاط "اللجنة الوطنية للعمال والطلبة"، وفتت الجبهة التي قادت النضال الشعبي في مطلع عام 1946 بنجاح كبير.

وفي 15 من يوليو أعلن صدقي أمام مجلس الشيوخ أن المنظمات التي حلت كانت منظمات ثورية تهدف إلى إثارة الاضطرابات وتعمل على تغيير نظام الهيئة الاجتماعية، وتروج للشيوعية وراء ستار النضال الوطني، وفي نفس الوقت قدمت الحكومة إلى مجلس النواب مشروع قانون بتعديل قانون العقوبات نص فيه على معاقبة كل من يقيم منظمة ثورية أو يحرض طبقة ضد أخرى بقصد تغيير النظام الاجتماعي في البلاد⁴²¹.

لقد كانت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة جبهة وطنية سياسية، ضمت بين صفوفها ممثلين لمختلف الهيئات والمنظمات السياسية، ولكن العناصر اليسارية كانت تدير دفتها، وتمسك بزمام القيادة فيها، ودليلنا على هذا ما حفلت به بياناتها من التنديد بأصحاب الأعمال والمستعمرين "الذين تنتفخ جيوبهم بالأرباح الطائلة من دماء الملايين وقوت أبنائهم". والمطالبة بإيجاد حل لمشكلة البطالة، وتطبيق كادر عمال الحكومة على عمال الشركات وإطلاق الحرية النقابية، فلم يقتصر عمل اللجنة على تبنى قضية الكفاح الوطني، بل عرجت على الأوضاع الاجتماعية ناشدة إصلاحها.

ولم تعمر اللجنة إلا بضع شهور بسبب الأخطاء التي تردت فيها، فقد استمر نشاطها مقصورا على المدن بين صفوف الطلبة والعمال الحرفيين، ولم يمتد نشاطها إلى الفلاحين، كما أنها لم تحسن تنظيم صفوفها، فلم تهتم بخلق لجان في كل مصنع وشارع وحى ومدرسة وكلية، كما كان عدم توحيد قياداتها وإن قسامهم مصدرا من مصادر ضعفها⁴²². هذا بالإضافة إلى الحملات التي شنتها الحكومة عليها.

لقد فشلت العناصر اليسارية في إيجاد ركيزة شعبية عريضة لأن الوفد كان يستحوذ على تأييد الجماهير وإيمانها لارتباطه في الأذهان بالعمل الوطني. وأخطأت العناصر اليسارية حين اصطدمت بالوفد في عام 1924، فهيات الفرصة لضرب الحزب الشيوعي الأول دون أن يحرك هذا المشهد عواطف الجماهير الكادحة التي كان إيمانها بالوفد أعمق من فهمها لرسالة الحزب الشيوعي، كما أن الجهل الذي خيم على البروليتاريا المصرية لم يهيئ لها فرصة تفهم الشيوعية فضلا عن اعتناقها، وكان الريف - ولا يزال - يتمتع بحصانة طبيعية ضد تغلغل الدعاية الشيوعية لم اتسم به من تأخر ومحافظه وتواكل وتمسك بالدين الذي كان ورقة رابحة في يد أعداء الشيوعية.

كما كانت المنظمات الشيوعية التي تكونت في خلال الحرب الثانية وما بعدها محدودة الأثر لانقضاء السلطات عليها بين وقت وآخر، ولم تتمكن من زيادة عدد أفرادها الذين كانوا أفرادا محدودين في عام 1942 إلى أكثر من سبعة آلاف عضو بعد ثلاثة عشر عاما، وإذا كانت قد ملكت زمام المبادرة في الحياة السياسية المصرية بين منظمات الطلبة على وجه الخصوص، فإنها لم تتمكن من إيجاد قاعدة قوية لها بين العمال، فلم يتعد نفوذها في النقابات حدود بعض رؤساء النقابات وأعضاء مجالس إدارتها، ولم يكن هؤلاء -في معظم الأحيان- يمثلون عمال نقاباتهم تمثيلا حقيقيا، وحتى أولئك الذين تمكنت المنظمات الشيوعية من تجنيدهم لخدمة أغراضها عزلوا عن القاعدة التي كانت تضم أعضاء النقابة جميعا، فقد زودتهم الشيوعية بشعارات لم تكن تعيها عقلية العمال التي خيم عليها الجهل وكان مجال عملهم الوحيد تحريك العمال وتوجيههم إلى القيام بمظاهرة أو اعتصام من أجل تحقيق مطالبهم، ولم يكن باستطاعتهم تحويل أعضاء النقابات إلى جنود مخلصين للشيوعية مناضلين من أجلها.

كما أن اعتماد الشيوعية المصرية على قيادات أجنبية عزلها عن الشعب الذي كان من الصعب عليه أن يفرق بين أجنبي محتل مغتصب وآخر يدعو إلى نصرته الطبقة الكادحة، في وقت ارتفع فيه مد النضال الوطني ضد الاستعمار الأجنبي، وبرغم أن تاكتيك الجبهة الوطنية كان - في بعض الأحيان - ذا فائدة من وجهة النظر الشيوعية فإنه كان من مصادر ضعف تلك المنظمات لأنها لم تكن قادرة على قيادة الجبهة في معظم الأحيان في الوقت الذي كانت تقدم فيه (لأى سبب) على إتباع سياسة لا تتفق مع الخط العام للجبهة فتجد نفسها معزولة، ويتخلى عنها حلفاء الأيسر.

وأخيرا فإن الشيوعية المصرية حملت في داخلها جراثيم ضعفها فقد انتشرت الخلافات والإحن بين المنظمات بعضها مع بعض، وراحت كل واحدة منها تصم معارضيتها بالخروج على الشيوعية واعتناق الفاشية، كما قويت الخلافات داخل المنظمة الشيوعية الرئيسية (حديثو) وتحولت إلى فرق تربصت كل واحدة منها بصاحبها، وحطمت الانسلاخات التي تمت فيها جهود الجميع، وكانت هذه الظروف كفيلا بتفتير الجماهير من الدخول في خضم تلك المنازعات.

⁴²⁰ شهدي، المرجع السابق، ص 104 - 105.

⁴²¹ Marcel Colombe, op. cit., pp. 250- 251.

⁴²² شهدي، المرجع السابق، ص 108.

الفصل الثامن - العلاقات الخارجية للحركة العمالية المصرية

علاقة عمال مصر بالمنظمات العمالية العالمية

كانت هناك صلات محدودة بين الحركة العمالية المصرية ومنظمات العمال في الخارج لم تتعد حدود حضور بعض المؤتمرات الدولية لنقابات العمال، وانعكست على تلك الصلات الاتجاهات التي كانت تسيطر على حركة العمال في مصر. فحين كانت الحركة تترجح تحت سيطرة البرجوازية الوطنية - في أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات - كانت ثمة صلات بين الحركة العمالية في مصر، والاتحاد الدولي للنقابات I.F.T.U بأوروبا (ويعرف الآن باسم اتحاد النقابات الحر)، ثم تحولت تلك الصلات إلى الارتباط بالاتحاد العالمي لنقابات العمال W.F.T.U حين سيطرت على الحركة القيادات اليسارية العمالية الجديدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

وترجع ظروف عقد المؤتمرات النقابية العمالية إلى نمو الشعور بالحاجة إلى إقامة اتحاد عالمي لنقابات العمال ليوحد كفاح العمال ضد سطوة رأس المال العالمي، فعقد أول هذه المؤتمرات بمدينة شتوتجارت بألمانيا عام 1901، ثم عقد آخر في دبلن بأيرلندا في عام 1903، ومؤتمر ثالث في أمستردام بهولندا عام 1905، وتتابع عقد مؤتمرات العمال الدولية حتى عام 1911، وكان لهذه المؤتمرات أثر كبير في تنشيط الحركة النقابية في العالم، فبثت الدعوة بين صفوف العمال في مختلف البلدان للاشتراك في النقابات، وترتب على هذه الدعوة ازدياد عدد المشتركين في النقابات عاما بعد آخر. وبإعلان الحرب العالمية الأولى دب الانقسام في صفوف العمال نتيجة عدم وجود الوعي الكافي بينهم، ففترق شمل الاتحاد ولم يعقد أى اجتماع خلال سنوات الحرب.

وما أن وضعت الحرب أوزارها في عام 1918 حتى واجه العالم موجة من الاضطراب الاقتصادي وخاصة في البلاد التي دحرت، والمستعمرات والدول الصغرى، وكان عمال تلك البلاد هم وقود الأزمة، فلجأ العمال إلى نقاباتهم باعتبارها سلاح العمال في نضالهم الاقتصادي، فارتفع تعداد نقابتي العمال من حوالي سبعة ملايين قبل الحرب إلى خمسين مليوناً على حسب إحصاء عام 1920، وكانت غالبية هذا الرقم من ذوى الأجور الضئيلة في الصناعات اليدوية من النساء والأحداث وصغار الموظفين في بعض الهيئات الحكومية أو المحال التجارية، وقد انضم هؤلاء إلى نقاباتهم من أجل تحسين وسائل معيشتهم وتحقيق العدالة الاجتماعية، ولجأوا إلى سلاح الإضراب والاعتصام واحتلال المصانع.

وفي هذا الجو المليء بغيوم الاضطرابات العمالية راحت نقابات عمال الدول المحايدة مثل سويسرا وهولندا تكون اتحادا دوليا لنقابات عمال العالم، اجتمع مؤتمره الأول في مدينة أمستردام في يوليو عام 1919 وحضره مندوبون عن نقابات عمال أربع عشرة دولة من الدول المنتصرة والمحايدة ليمثل عشرة ملايين عامل نقابي فقط، وأطلق عليه اسم "الاتحاد الدولي لنقابات العمال I.F.T.U" ورفض الاتحاد ضم نقابات عمال البلاد المنهزمة إلى عضويته باعتبارهم مسئولين عن جريمة الحرب، برغم أن عمال تلك البلاد كانوا ضحايا الاستغلال الطبقي في بلادهم، وأول من اکتوى بنار الحرب، كذلك لم يقبل الاتحاد عضوية عمال البلاد المستعمرة، وعاون على إنشاء مكتب العمل الدولي⁴²³.

وكان أول اتصال بين الحركة العمالية المصرية والاتحاد الدولي لنقابات العمال هو ذلك الذى تم في يوليو عام 1930، حين اشترك الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى في المؤتمر الخامس للاتحاد الدولي الذى عقد في ستوكهولم، ومثل الاتحاد المصرى كل من أحمد إسماعيل وإسماعيل طاهر. وحمل أحمد إسماعيل في الخطبة التي ألقاها أمام المؤتمر في 10 يوليو عام 1930 على "شركات الاحتكار في مصر التي تسندها وتشد أزرها الامتيازات الأجنبية"، وشرح أحوال العمال المصريين في الصناعة والزراعة، متناولا شروط العمل وساعاته، والحالة المعيشية والصحية للعامل المصرى، وعرض أحوال العمال في مصانع السجاير ومحال القطن، وأشاد بموقف الملك فؤاد الأول من العمال "الذى كان أول ملك مصرى شيدت في عهده مساكن العمال - بقرار من وزارة محمد محمود باشا- بشارع مدرسة الطب بالسيدة زينب على أحسن نمط وزودت بالملاعب الرياضية وبكل ما يضمن للعامل الصحة والرفاهية⁴²⁴. وتكشف هذه الكلمة عن اتجاه ممثل الاتحاد المصرى الذى كان يتزعمه داود راتب بك عضو حزب الأحرار الدستوريين، فهو حين تعرض لشركات الاحتكار التي كانت تدعمها الامتيازات الأجنبية، إنما كان يعبر عن وجهة نظر البرجوازية الوطنية التي كانت تسعى لأن تجد لنفسها مكانا في اقتصاديات البلاد بالتخلص من منافسة رأس المال الأجنبى، وهي الموجة التي أخذت في الارتفاع بعد الحرب الأولى، وتمثلت في مشروع بنك مصر، كما حرص على الإشادة بما أقدمت عليه حكومة الأحرار الدستوريين عام 1929 من إقامة مساكن للعمال بحى السيدة زينب، ولكن تلك المساكن لم تكن من نصيب العمال إلا اسما فقط، فقد أجزتها حكومة صدقي إلى موظفيها وحرمت العمال من سكنها.

واشترك الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى - بعد ما ألت زعامته إلى عباس حليم- في المؤتمر السادس للاتحاد الدولي الذى عقد في مدريد في يوليو عام 1931 ومثل الاتحاد المصرى سكرتيره محمد إبراهيم زين الدين الذى عرض على المؤتمر ما قامت به حكومة صدقي من تكبير للحرية النقابية واضطهاد لأعضاء الاتحاد فأصدر المؤتمر احتجاجا على هذه التصرفات دعا فيه جميع دول العالم إلى التدخل لدى الحكومة المصرية لإيقاف حركة القمع الموجهة ضد الحركة العمالية المصرية، وفيما يلي نص ذلك الاحتجاج:

⁴²³ محمد يوسف المدرك، عمال مصر مع عمال العالم، ص 9.

⁴²⁴ من أحمد إسماعيل إلى الدكتور زكى بدوى، يوليو 1946، رسالة شخصية.

"إن هذا المؤتمر الذى يمثل أربعة عشر مليوناً من العمال المنتظمين فى اتحادات النقابات المنضمة إلى الاتحاد الدولى لنقابات العمال، يحتج بشدة على الاعتداء الذى توقعه الحكومة المصرية باستخدامها القوة لقمع حركة الاتحاد العام، وجهوده الطيبة فى ذلك البلد، وهو يطالب حكومة العمال بإنجلترا وغيرها من الحكومات أن تستخدم مساعيها لدى الحكومة المصرية لمنعها من مقاومة حركة العمال الذين لا يستحقون الاضطهاد، ما داموا يطالبون بحقوقهم الاقتصادية وبالتشريع الذى يكفل لهم الحماية".

وفى نفس الوقت تقرر إيفاد والتر سكفنلز سكرتير الاتحاد الدولى إلى مصر، ليتصل بالنقابيين المصريين ويدرس مشاكلهم على الطبيعة⁴²⁵.

وفى خريف عام 1931 وصل سكفنلز إلى مصر، وحاولت حكومة صدقي أن تحول بينه وبين الاتصال بالعمال، ولكن الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى نجح فى إقامة مؤتمر بالمعادى حضره ممثلون عن 33 نقابة من نقابات الاتحاد، ودام الاجتماع ثلاث ساعات وقف خلالها سكفنلز على أحوال العمال المصريين كما رواها له ممثلوهم⁴²⁶. وأوصاهم بالعمل على تحسين النقابات وإيجاد الروابط القوية بينها ومراعاة أن يكون رؤساء النقابات من العمال والاتصال بمكتب الاتحاد الدولى للاستعانة بإرشاداته على تنظيم أحوال النقابات المصرية، وطلب منهم الإعداد لمؤتمر عام يحضره عمال مصر فى نوفمبر عام 1931 لمناقشة أحوالهم على أن يشترك سكفنلز فى أعماله⁴²⁷.

إن الساعات الثلاث التى التقى فيها سكفنلز بممثلى 33 نقابة لم تكن كافية لإطلاع الاتحاد الدولى على أحوال العمال المصريين، كما أن هذا الاجتماع الذى دبره عباس حليم لم يفتح الفرصة لسكفنلز حتى يقف على وجهة نظر بقية طوائف العمال، كما أن الحكومة لم تتح له فرصة زيارة المصانع والشركات ليتسنى له الإطلاع على أحوال العمال المصريين على الطبيعة، ولذلك لم تكن زيارة سكرتير الاتحاد الدولى لمصر على قدر كبير من الأهمية، فمنذ انقضت تلك الزيارة لم يبد الاتحاد الدولى اهتماماً بالعمال المصريين، كما لم يقم سكفنلز بزيارة مصر مرة أخرى لحضور المؤتمر الذى وعد بالاشتراك فيه فى نوفمبر عام 1931، ولعل السبب فى هذا يرجع إلى أن النقابات المصرية لم تقم بعقد المؤتمر، واكتفى سكفنلز بتوجيه رسالة إلى العمال المصريين شكرهم فيها على ما لقيه من حفاوة حين قام بزيارة مصر، وأثنى على " إدراك العمال المصريين لأهمية التضامن الدولى الذى هو أساس الحركة النقابية الممثلة فى الاتحاد الدولى لنقابات العمال"، وناشد عمال مصر أن يعملوا على توحيد صفوفهم "لكى تتقدم النقابات المصرية إلى المستوى الذى يتفق والأعمال العظيمة التى عليها أن تؤديها مشتركة فيها مع الحركة العمالية المنظمة فى جميع أنحاء العالم"، لأن "العمال فى جميع أنحاء العالم يسلمون بان هناك وسيلة وحيدة فعالة لحماية مصالحهم هى الاتحاد وتحقيق التضامن بين عناصر الطبقة العاملة بتكوين النقابات القوية"، وختم رسالته بمناشدة العمال المصريين الانضمام إلى النقابات وتسديد اشتراكاتها، لكى يدعموا نضالها⁴²⁸.

وانقطع حبل الاتصال بين الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى وبين الاتحاد الدولى، ويبدو أن انشغال الاتحاد المصرى بدفع اضطهاد الحكومة ومقاومتها لنشاطه، وكذلك وقوع الانقسام فى صفوف الحركة العمالية المصرية نتيجة الصراع الذى نشب بين الوفد وعباس حليم، قد حال بينه وبين متابعة الاتصال بالاتحاد الدولى، ولعله رغب عن هذا الاتصال حين أدرك عدم جدوى تدخله لدى الحكومة المصرية.

ولم تكن نقابات العمال المصرية هى وحدها التى نفرت من الاتحاد الدولى لنقابات العمال، فقد ضاقت معظم النقابات العمالية فى بلدان العالم الأخرى بسياسة الاتحاد التى أخذت ترمى إلى عرقلة مساعى النقابات التى تستند إلى جموع العمال البائسين وعمال المستعمرات، كما دأب على إتباع سياسة المساومة التى تودى إلى التنازل عن بعض الحقوق المكتسبة، استناداً إلى تأييد الأرستقراطية العمالية، وبذلك يحتفظ حتى باستقلاليتها الطبقيّة، مما أدى إلى انفضاض معظم النقابات العمالية من حوله.

وعندما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها فى عام 1944 سارعت اتحادات نقابات عمال إنجلترا وفرنسا والاتحاد السوفييتى بالدعوة إلى تكوين اتحاد عالمى لنقابات عمال العالم أجمع بدون تفرقة بين الدول الكبرى والصغرى، والمنتصرة والمدحورة، وقيل الدعوة 53 اتحاداً نقابياً، وعقد المؤتمر التمهيدى بلندن فى 6 من فبراير عام 1945، وقرر انتداب لجنة لوضع لائحة نظام الاتحاد وتوجيه الدعوة لعقد مؤتمر آخر يجتمع فى باريس فى 25 من سبتمبر من نفس العام لإقرار اللائحة وإعلان تشكيل الاتحاد⁴²⁹.

وفى ذلك الوقت كانت النقابات المصرية قد شبت عن الطوق وأخذت تتحرر قيادتها - نسبياً - من السيطرة البرجوازية، كما برزت فى الأفق قيادات نقابية جديدة عرفت بميولها اليسارية وابتنائها إلى المنظمات الشيوعية المصرية، وكان أبرز هؤلاء فريقان أحدهما كان ينتمى إلى جناح النقابيين الشيوعيين الذين خرجوا على المنظمات الشيوعية التى كانت موجودة فى ذلك الحين، وكونوا تنظيمًا مستقلًا اتخذ من منطقة شبرا الخيمة مركزاً لنشاطه، وتصدى لقيادته محمد يوسف المدرك، ومحمود محمد العسكرى، وطه سعد عثمان. وثانيهما كان ينتمى إلى الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى، اتخذ من مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية مركزاً لنشاطه، وتصدى لقيادته حسين كاظم ومراد القليوبى ومحمد عبد الحليم ودافيد نحوم.

425. Zaki Badaoui, Les problemes du travail, p. 35

426. البلاغ، 7/10/1931.

427. المساء، 12/10/1931.

428. المساء، 15/12/1931.

429. المدرك، عمال مصر مع عمال العالم، ص 10.

وما أن ترددت أنباء الدعوة إلى حضور المؤتمر التأسيسي لاتحاد النقابات العالمي W.F.T.U حتى سعى قادة مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية إلى إيفاد وفد يمثل نقابات عمال مصر في المؤتمر المزمع عقده في باريس، واتصلوا بوزارة الشؤون الاجتماعية للتشاور في هذا الموضوع، فسألهم المسئولون عما إذا كانوا قد تلقوا دعوة رسمية، فأجابوا بالنفي، عندئذ أبدى المسئولون اعتذارهم عن المساهمة في إيفاد وفد نقابي مصرى طالما لم توجه الدعوة للنقابات المصرية.

وفي نفس الوقت دعا فريق النقابيين الذي تزعمه المدرك إلى تكوين لجنة تحضيرية من ممثلى جميع نقابات عمال مصر لانتخاب مندوب يمثل عمال مصر في المؤتمر التأسيسى لاتحاد النقابات العالمي⁴³⁰، واستجاب للدعوة معظم نقابات العمال فأوفدت مندوبين عنها لحضور اجتماع اللجنة التحضيرية الذى عقد بدار نقابة عمال المحال العمومية بالقاهرة فى مساء 30 أغسطس عام 1945، برئاسة المدرك وسكرتارية طه سعد عثمان، وبدأ الاجتماع ببيان ألقاه رئيس الاجتماع تناول فيه تاريخ مؤتمرات العمال الدولية وواجب عمال مصر حيال المؤتمر التأسيسى لاتحاد النقابات العالمي المزمع عقده بباريس، وبعد أن تداول الحاضرون فى الأمر وافقت النقابات على إيفاد مندوب إلى المؤتمر، ورشح البعض محمد يوسف المدرك لهذه المهمة، وقام البعض بترشيح دافيد نحوم على أن يتحمل جانباً من نفقات سفره، وأخذت الأصوات على المرشحين نداءً بالاسم ففاز المدرك بالأغلبية، وامتنتعت بعض النقابات عن التصويت، ثم اختار الحاضرون أعضاء لجنتى المالية والدعاية اللتين تقرر إقامتهما لتقوم الأولى بجمع تبرعات النقابات لتغطية نفقات سفر المندوب، وتتولى الثانية الدعاية للمؤتمر⁴³¹.

وفى نفس الوقت قرر مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية إيفاد وفد آخر كان مكوناً من دافيد نحوم ومراد إلياس القليوبى ومحمد عبد الحليم، كما قرر حزب العمال المصرى إيفاد أحمد المصرى ومراد عطيه، باعتبارهما ممثلين لعمال الإسكندرية، وأوفدت نقابة عمال النقل محمد إبراهيم زين الدين، الذى عده العمال ممثلاً للمخابرات البريطانية فى المؤتمر.

ووصل الجميع إلى باريس، وادعى كل منهم دون غيره تمثيل العمال المصريين، فعكس هذا الخلاف انقسام الحركة العمالية المصرية وتفرق المنظمات العمالية شيعاً وأحزاباً، وتضاربت الأقوال حول من قاموا بتمثيل عمال مصر فى المؤتمر، فذكر المدرك فى البيان الذى أصدره تحت عنوان "بيان لعمال مصر" أنه قد طلبت منه لجنة التفويضات بالمؤتمر أن يصل إلى اتفاق مع دافيد نحوم حول العضوية، فاتفق معه على أن يكون الوفد المصرى مكوناً من المدرك مندوباً أساسياً لمصر، ومراد إلياس القليوبى مندوباً احتياطياً، ومحمد عبد الحليم مستمعاً، ودافيد نحوم مترجماً، وأنه نظراً لعدم حضور الثانى والثالث اعتمد المدرك مندوباً ونحوم احتياطياً، وذكر أن ذلك مثبت بالصفحة رقم 216 من الطبعة الإنجليزية لأعمال المؤتمر. وقد كتبنا إلى دار النشر الخاصة باتحاد النقابات العالمي بلندن (بتوصية من النقابى الشيوعى أحمد طه) نطلب موافقتنا بنسخة من الطبعة الإنجليزية لأعمال المؤتمر التأسيسى للاتحاد العالمي، وجاءنا الرد بالاعتذار عن تلبية الطلب لنفاد الطبعة منذ عهد بعيد، وقام مستر ماكوينى T.F.Mc Whinnie مدير الدار⁴³² - مشكوراً - بمدنا ببعض المعلومات عن المؤتمر التى ذكر أنه قد استقاها من النسخة الخاصة بالدار. ونتبين منها انه قد مثل عمال مصر فى المؤتمر منظمين نقابيين هما: اللجنة التحضيرية، ومؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية. ومثل الأولى المدرك مندوباً عن 78 ألف عامل، أما الثانية فقد مثلها أحمد المصرى ومراد عطية مندوبين عن 60 ألف عامل، ولكننا نميل إلى الشك فى الجانب الخاص بالمدوبين فى هذه المعلومات، فقد ذهب أحمد المصرى ومراد عطيه إلى باريس كممثلين لعمال الإسكندرية - فى الظاهر - بينما كانا ممثلين لحزب العمال المصرى الذى كان يتزعمه عباس حليم فى الحقيقة، فليس من المعقول أن يوكل إليهما مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية مهمة تمثيله فى المؤتمر التأسيسى للاتحاد العالمي لسببين، أولهما، أن قيادة مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية كانت بأيدي النقابيين اليساريين من أعضاء الحركة الديمقراطية للتحري الوطنى، وهم بحكم اتجاههم السياسى يعارضون كل ما اتصل بحزب العمال المصرى باعتباره واجهة برجوازية للسيطرة على حركة العمال، وثانيهما، أن المؤتمر أوفد ممثلين عنه لحضور المؤتمر التأسيسى للاتحاد العالمي هم دافيد نحوم ومحمد عبد الحليم ومراد إلياس القليوبى، ولذلك لم يكن من المعقول أن يتكبد نفقات سفرهم ثم يعهد إلى غيرهم بتمثيله فى المؤتمر، كما ذكر ماكوينى فى رسالته أيضاً أنه لم يرد بتقارير أعمال المؤتمر أية إشارة إلى أن أحداً من ممثلى عمال مصر قد ألقى كلمة أمام المؤتمر. ويتناقض هذا مع ما ورد بمجلة الضمير⁴³³ من أن محمد يوسف المدرك قد ألقى كلمة أمام المؤتمر باسم عمال مصر، وما جاء بجريدة العمل⁴³⁴ - لسان حال حزب العمال المصرى - من أن احمد المصرى تقدم إلى مؤتمر النقابات العالمي (بوصفه ممثلاً لاتحاد نقابات العمال بالإسكندرية) بالمطالب الآتية:

أولاً بالنسبة لمصر:

1. يجب تعديل وإتمام التشريعات الاجتماعية القائمة طبقاً لبرنامج يوضع بالاتفاق مع ممثلى النقابات.
2. تطبيق قانون عقد العمل المشترك.
3. تحديد ساعات العمل بأربعين ساعة أسبوعياً.
4. إدخال نظام التأمين الاجتماعى.
5. العمل بنظام الأجازات السنوية بأجر كامل.
6. مكافحة البطالة الناشئة عن الحرب.

⁴³⁰ مقابلة شخصية مع محمد يوسف المدرك، 2/1/1965.

⁴³¹ محضر جلسة اللجنة التحضيرية، 30/8/1945 (أنظر/ ملحق "2").

⁴³² من ت. ف. ماكوينى مدير دار اتحاد النقابات العالمي للنشر بلندن إلى روف عباس حامد، رسالة شخصية، 7/4/1965.

⁴³³ الضمير، 24/10/1945.

⁴³⁴ العمل، 15/1/1950.

7. وضع حد أدنى للشروط الصحية بالمصانع.
8. تنظيم العمل الفني بالتدريب المهني.
9. إنشاء نقابات لعمال الزراعة.
10. تأميم الصناعات الكبرى وإلغاء الاحتكارات الدولية.
11. حماية خدم المنازل.
12. تعميم التعليم الإلجباري.
13. تطبيق مجموعة تشريعات العمل الدولية وتشريعات الملاحه.
14. إنشاء محاكم عمالية.

ثانياً: بالنسبة للهيئة النقابية الدولية:

تقترح مصر الآتى:

1. تنظيم حملة دعائية واسعة النطاق لضم جميع عمال العالم إلى هذه الهيئة.
2. إنشاء مكتب دائم في باريس.
3. إنشاء فروع لهذا المكتب في عواصم العالم.
4. إصدار مجلة شهرية بعدة لغات.
5. نشر جميع الكتب التي تتناول المسائل العمالية وتوزيعها في جميع أنحاء العالم.
6. إنشاء مكتب دائم للعمال العرب في القاهرة يتبع المكتب الدائم للاتحاد
7. تنفيذ قرارات المؤتمر النقابي الدولي إجبارياً بعد أن تقرها برلمانات كل دولة مشتركة في المؤتمر.

لذلك لا نستطيع أن نأخذ بكل ما جاء برسالة ماكوي، كما لا يمكننا الاعتماد على دوريات المنظمات العمالية المصرية وحدها كمصدر لموقف عمال مصر في المؤتمر وكل ما يمكن أن نخرج به دون أن نتورط في الخطأ، أن عمال مصر قد مثلوا في المؤتمر باتجاهين، اتجاه يسارى تمثل في اللجنة التحضيرية التي كانت تضم 115 نقابة بلغ عدد أعضائها 78 ألفاً، ومؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية، وكان يضم 60 ألف عضو. واتجاه يميني تمثل في مؤتمر نقابات عمال الإسكندرية، واتحاد نقابات النقل بالقاهرة، ولكن الاتجاه اليسارى أفلح في أن يسيطر على الموقف، وأن يكسب لمصر عضوية المجلس العام لاتحاد النقابات الدولي بانتخاب المدرك عضواً بالمجلس.

ومهما يكن الأمر فقد كان المؤتمر فرصة مناسبة للقاء قادة عمال مصر بزملائهم قادة عمال البلاد العربية، فنسقوا العمل بينهم في المؤتمر، واستطاعوا أن يكونوا داخل المؤتمر كتلة عريضة جمعت عمال البلاد العربية، والبلاد المستعمرة، ورفعت شعار العمل في الحقل الوطنى لبنال كل بلد استقلاله التام. وقد نشب صراع بين ممثلى العمال العرب، وممثلى الاتحاد الصهيونى بفلسطين (الهستدروت) حول اختيار مندوب الشرقين الأدنى والأوسط فى اللجنة التنفيذية لمؤتمر النقابات العالمى واستطاعت الوفود العربية كسب تأييد عمال الاتحاد السوفييتى ودول شرق أوربا وأمريكا اللاتينية، فتم اختيار مصطفى العريس ممثل عمال لبنان مندوباً عن الشرقين الأدنى والأوسط باللجنة التنفيذية للاتحاد العالمى. كما حقق ممثلو العمال العرب انتصاراً آخر على مندوبى (الهستدروت) حين أحبطوا المحاولات الصهيونية التى كانت ترمى إلى دفع المؤتمر إلى إصدار قرار لتأييدها⁴³⁵.

وقد أوجد اتصال عمال مصر بعمال البلاد العربية خلال المؤتمر جواً من التعاطف بين الحركة النقابية المصرية، والحركة النقابية فى سوريا ولبنان وفلسطين، وحين قامت حكومة النفرشى باعتقال بعض الزعماء النقابيين فى يناير عام 1946، وجه إبراهيم بكرى رئيس وفد سوريا فى المؤتمر كتاباً إلى رئيس وزراء مصر احتج فيه على اعتقال القادة النقابيين، وعد ما أقدمت عليه الحكومة المصرية أسلوباً فاشياً يسيء إلى سمعة مصر فى البلاد العربية، ويفقدها عطف وتأييد الرأى العام الديمقراطى فى العالم، كما يضعف تضامن واتحاد الشعب المصرى فى هذه المرحلة الهامة من مراحل نضاله الوطنى، ولا يخدم إلا الأوساط الاستعمارية الباغية، كما أرسل مصطفى العريس رئيس اتحاد نقابات عمال لبنان برفقة احتجاج إلى رئيس الحكومة المصرية باسم عمال لبنان، وطالب بالإفراج عن المعتقلين "صونا لسمعة مصر، واحتراماً لأبسط مبادئ الديمقراطية"⁴³⁶.

واستمرت العلاقات قائمة بين اتحاد النقابات العالمى W.F.T.U والحركة العمالية المصرية بشكل أو بآخر، فبمرغم عدم وجود ممثلين لعمال مصر فى المؤتمر الثانى للاتحاد العالمى الذى عقد بميلانو فى 9 يوليو عام 1949، انتخب المدرك مرة أخرى عضواً بالمجلس العام للاتحاد⁴³⁷. واشتركت اللجنة التحضيرية للاتحاد العام لنقابات عمال مصر فى مؤتمر الاتحاد العالمى للنقابات المنعقد فى برلين عام 1951 بممثلين هما أحمد طه وحسن عبد الرحمن وقد اتخذ المؤتمر قراراً بالتضامن مع الشعبين المصرى والسودانى فى نضالهما ضد الاستعمار البريطانى⁴³⁸.

⁴³⁵ الضمير، 24/10/1945.

⁴³⁶ بيان مشترك من اللجنة التحضيرية ومؤتمر نقابات الشركات والمؤسسات الأهلية، فبراير 1946.

⁴³⁷ من ت.ف. ماكوي إلى رعوف عباس حامد، رسالة شخصية، 7/4/1965.

⁴³⁸ أحمد طه وآخرون، الطبقة العاملة والكفاح المصرى السودانى المشترك، ص 31.

علاقة عمال مصر بعمال السودان

رأينا كيف أدى اتصال مندوبى المنظمات النقابية المصرية بمندوبى المنظمات العمالية العربية خلال المؤتمر التأسيسي لاتحاد النقابات العالمى فى باريس (سبتمبر عام 1945)، إلى إيجاد صلة تعاطف بين المنظمات العمالية المصرية والمنظمات العمالية العربية، ولكن هذه الصلة لم تصل إلى مرحلة التفكير فى إقامة منظمة نقابية عربية إلا بعد عام 1952.

أما بالنسبة للسودان، فقد كانت علاقة المنظمات النقابية المصرية بالنقابات السودانية ذات طابع خاص بحكم ارتباط السودان بمصر، وبفضية النضال المشترك ضد الاستعمار البريطانى. وترجع علاقة عمال مصر بعمال السودان إلى منتصف الأربعينيات، حين كانت مقاليد أمور الحركة العمالية السودانية بيد السودانين اليساريين الذين حرصوا على إقامة علاقات بينهم وبين المنظمات العمالية المصرية التى كانت تسيطر عليها القيادات اليسارية الجديدة.

وكان مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية أول اتحاد نقابى مصرى يكون رأياً فى المسألة السودانية فى أثناء زيارة وفد مؤتمر الخريجين السودانى لمصر فى ربيع عام 1946، فأعلن بنشرته الخاصة أن رأى المؤتمر فى المسألة السودانية ينحصر فى النقاط التالية⁴³⁹:

- أولاً - أن العمال المصريين يؤمنون بأن قضية الشعب السودانى هى قضية الشعب المصرى.
- ثانياً - أنه لا يمكن الفصل بين القضيتين، وأنهم يحاربون كل محاولة للفصل بين القضيتين.
- ثالثاً - أن العمال المصريين يؤمنون أن المشكلة الاستعمارية لا تحل إلا بالكفاح الشعبى.
- رابعاً - أن العمال المصريين يؤمنون بشعار واحد "كفاح مشترك ضد عدو مشترك".

وحدث أن أضرب عمال السكك الحديدية بعطيرة يوليو عام 1947 مطالبين بتحسين أجورهم وإنقاص ساعات عملهم وإعطائهم حق تكوين النقابات، وأيد جميع عمال السودان العمال المضربين فأعلنوا الإضراب العام لمساندتهم. وقامت حكومة السودان بمواجهة الإضراب بالعنف، ونقلت زعماء العمال إلى أقاصى السودان، ولتهدة الحالة أصدرت ما عرف بمشروع ولبى (نسبة إلى ولبى مدير السكك الحديدية فى ذلك الحين)، وكان يقضى بأن تقسم الورش إلى عنابر ينوب عن كل عنبر لجنة من خمسة أعضاء يرأسها إنجليزى، وتقوم الإدارة باختيار وكيلها، ثم يختار العمال الأعضاء الثلاثة الآخرين وتتكون لجنة عليا من رؤساء هذه اللجان لتعبر عن رأى العمال عامة، وكان ذلك يعنى أن اللجنة العليا ستضم الإنجليز وحدهم، وأن هؤلاء هم الذين سيرفعون للحكومة مطالب العمال السودانيين! لذلك أضرب عمال السكك الحديدية جميعاً يوم 27 يناير عام 1948 بمجرد إعلان المشروع احتجاجاً عليه.

وقد أثارت أساليب القمع التى اتبعتها حكومة السودان لمواجهة هذا الإضراب عاطفة العمال المصريين، فرفع محمد يوسف المدرك مذكرة إلى مكتب العمل الدولى، والمجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة، واتحاد النقابات العالمى - بوصفه مندوب مصر فى الاتحاد العالمى للنقابات- شرح فيها قضية العمال المضربين، وطالب الحكومات المصرية والسودانية والإنجليزية باسم عمال مصر بالعمل على رفع الظلم عن أولئك العمال "ليتمتعوا بحقوقهم فى تكوين نقابات للدفاع عن حقوقهم المهضومة عملاً بحماية الحريات الأساسية للإنسان ومنها الحرية النقابية"، كما وجه المدرك نداء إلى العمال المصريين فى السودان - الذين كان بعضهم قد أيد الحكومة السودانية فى موقفها من العمال المضربين- ناشدهم فيه العدول عن موقفهم، والانضمام إلى إخوانهم العمال السودانيين فى نضالهم من أجل رفع مستوى معيشتهم⁴⁴⁰.

وظلت علاقة عمال مصر بعمال السودان محصورة فى نطاق التعاطف حتى انتقلت إلى الحيز التنظيمى بعد أن نجحت العناصر السودانية فى تكوين الاتحاد العام للعمال (نوفمبر عام 1950) بعد سلسلة من الإضرابات العامة، ورفع الاتحاد الوليد شعار "الكفاح المشترك مع الشعب المصرى"، ونادى بحق تقرير المصير للشعب السودانى. وهى نفس الشعارات التى كانت ترفعها اللجنة التحضيرية لاتحاد النقابات فى مصر، وهى التى كان للحركة الديمقراطية للتححر الوطنى نصيب كبير فى قيادتها، كما تضمن ميثاق الطبقة العاملة الذى أصدرته أكثر من مائة نقابة عمالية فى نهاية عام 1952 نفس الشعارات⁴⁴¹. ولذلك كان من الطبيعى أن تقوم صلة وثيقة بين الاتحاد العام السودانى، وللجنة التحضيرية لاتحاد النقابات فى مصر.

وتجلت مظاهر هذه الصلة فى الدعوة التى وجهها لاتحاد العام السودانى إلى اللجنة التحضيرية لحضور مؤتمره المنعقد فى ديسمبر عام 1951، فأوفدت اللجنة التحضيرية ثلاثة مندوبين تلبية لدعوة الاتحاد السودانى، وبرغم أن المندوبين المصريين حضروا كمرافقين، فإنهم قاموا بإلقاء أربعة تقارير للتعبير عن وجهة نظر اللجنة التحضيرية، وتناول التقرير الأول الاتحاد العالمى للنقابات مبيناً أغراضه وكيفية تكوينه، وما حققه من أعمال، وموقفه من كفاح الشعبين المصرى والسودانى، أما التقرير الثانى فكان عن مؤتمر شعوب الشرقين الأدنى والأوسط وشمال إفريقيا للسلام الذى دعا إليه مجلس السلام العالمى بالقاهرة فى فبراير عام 1952، وفيه استعراض سريع للحرب وما جرته من ويلات على الشعوب الأمانة والطبقات الكادحة خاصة، وعرض لفكرة السلام، وانتهى التقرير بإبراز أهمية حضور هذا المؤتمر لما يمكن أن يتجه من فرص تخدم القضية الوطنية، وكان التقرير الثالث عن الكفاح المشترك وضرورته لحل المشاكل المشتركة وعلى رأسها طرد المستعمر، وتناول التقرير الرابع تاريخ وتطور الحركة النقابية المصرية، وعرض لأسباب تخلفها ومقومات نجاحها⁴⁴². ولم يصلنا النص التفصيلى لهذه التقارير كما لم نعر عليها لدى أنور مقل

⁴³⁹ المؤتمر، نشرة غير دورية، يصدرها مؤتمر نقابات الشركات والمؤسسات الأهلية، 5، 25/4/1946.

⁴⁴⁰ الأيام، لسان حال السودانين بمصر، العدد العاشر، 15/4/1948.

⁴⁴¹ أحمد طه وآخرون، المرجع السابق، ص 8-10.

⁴⁴² المصدر السابق، ص 48.

الذى كان على رأس وفد اللجنة التحضيرية، فقد أودت حملة الاعتقالات التى تمت عقب حريق القاهرة بوثائق اللجنة التحضيرية ومن بينها هذه التقارير. ومهما يكن الأمر فقد قض نشاط المندوبين المصريين مضاجع السلطات الحاكمة فى السودان، فأمرت بترحيلهم بالقوة بالطائرة بعد أن فرضت عليهم ضمانا ماليا قدره مائة جنيه تبرع بدفعها أحد السودانين.

وقامت اللجنة التحضيرية بتوجيه الدعوة إلى الاتحاد العام السودانى لإيفاد مندوبين عنه لحضور المؤتمر الذى كان مقررا عقده فى 27 يناير عام 1952، فقبل الاتحاد السودانى الدعوة، وأوفد أربعة مندوبين لحضور المؤتمر، ولكن صادف حضوره يوم 26 يناير حريق القاهرة وإلقاء القبض على لفيف من زعماء اللجنة التحضيرية بعد إعلان الأحكام العرفية، فتدخل الوفد لدى رئيس وزراء مصر مطالبا بالإفراج عن المعتقلين من زعماء اللجنة التحضيرية وأرسل إلى السودان لتنظيم حملة جمع توقيعات للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين من النقابيين المصريين.

وحيث عازمت اللجنة التحضيرية على عقد المؤتمر التأسيسى للاتحاد العام المصرى فى المدة من 13 - 15 سبتمبر 1952، جددت الدعوة للاتحاد العام السودانى، فأرسل وفدا لحضور المؤتمر ساهم فى إعداد لائحة إتحاد عمال مصر، وحيث تأجل عقد المؤتمر قدم الوفد السودانى مذكرة احتجاج إلى السلطات المصرية⁴⁴³.

لقد كانت العلاقات الخارجية للحركة العمالية المصرية تتمثل فى مظهرين: أولهما، حضور بعض مؤتمرات العمال الدولية على نطاق محدود دون أن تسهم مساهمة فعالة فى نشاط المنظمات العمالية الدولية. وثانيهما، قيام علاقات التعاطف بين الحركة العمالية المصرية والمنظمات النقابية فى سوريا وفلسطين ولبنان والسودان، ولكنها تطورت بالنسبة للأخيرة فى مطلع الخمسينيات إلى المشاركة الإيجابية فى الأعمال التنظيمية الخاصة بالحركة العمالية فى كل من مصر والسودان.

⁴⁴³ المصدر السابق، ص 11- 12.

خاتمة

ظهرت الحركة العمالية المصرية كنتيجة لنشوء الطبقة العاملة المصرية في أحضان المشروعات الصناعية ومشروعات المرافق العامة التي أقامتها رؤوس الأموال الأجنبية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. فتمكن العمال من تحقيق وجودهم الطبقي خلال الفترة من عام 1899 إلى عام 1914، وتلقوا أول دروس العمل النقابي على يد العمال الأجانب، الذين قادوا ووجهوا الإضرابات العمالية الأولى في تاريخ الحركة العمالية المصرية، ثم انفصل العمال المصريون عن رفاقهم الأجانب وكونوا نقابات مصرية صميمة سرعان ما اتخذت جانب النضال الوطني تحت زعامة محمد فريد. وكان العمل النقابي في تلك الحقبة مقصوراً على المطالبة بتحسين ظروف العمل وشروطه، والمطالبة بزيادة الأجور.

وبرغم أن فترة ما بين الحربين كانت مهداً لاتحادات النقابات التي ظهرت في أواخر العقد الثالث من هذا القرن، فإن ظهور هذه الاتحادات لم يود إلى وضع أسس ثابتة للعمل النقابي أو إيجاد أيديولوجية عمالية ذات خط واضح، لأن تلك الاتحادات لم تقم على أساس التطور الطبيعي للحركة، ولكنها قامت بدوافع سياسية وشخصية أكثر منها عمالية، ولذلك كانت أضعف من أن تقاوم سخط السلطات عليها واضطهادها لها، وكانت تنهار بمجرد توجيه أي ضربة إليها، وكان ضررها على الحركة العمالية أكبر من فائدها. وشهدت تلك الفترة كذلك ازدياد نشاط النقابة واتساع نطاقه، وساعد على ذلك ازدياد رؤوس الأموال المستغلة في الإنتاج، فقد ازداد عدد المشروعات الصناعية والتجارية، فزاد عدد العمال وتنوعت حاجاتهم فالتفوا حول نقابات مؤسساتهم.

ولما كانت الموازنة بين النظم الاجتماعية المختلفة تقتضى مستوى معيناً من الثقافة، وتتطلب لدى الفرد درجة معينة من التحرر المادي والفكري، وهو ما لم يتوافر منه شيء للعامل المصرى في تلك الحقبة من الزمان، فقد شغلت النقابات المصرية عن الاشتراكية بالمسائل التعاونية التي تهم أعضاؤها مباشرة⁴⁴⁴. ولم تلق المحاولة المبكرة التي قام بها اليساريون لتكوين حزب اشتراكي مصرى إلا تأييداً محدوداً جاء معظمه من المثقفين وليس من العمال، كما أن المنظمات الشيوعية التي تكونت في خلال سنوات الحرب الثانية وما بعدها كانت محدودة الأثر، لقيامها أساساً على جهود الأجانب ولاهتمامها بالتغلغل في صفوف الطلبة، فلم تستطع أن تجند من العمال إلا أفراداً معدودين، وحتى هؤلاء الذين جندتهم المنظمات الشيوعية عزلوا عن القاعدة التي كانت تضم معظم أعضاء النقابة، ولذلك اقتصر نشاطهم على التهيج السياسي، وتوجيه المظاهرات لخدمة أهداف منظماتهم.

ولم تبق الحركة عمالية خالصة، بل خضعت إلى حد كبير لمختلف العوامل والتيارات السياسية الداخلية، وكان ذلك نتيجة لسعي الهيئات والأحزاب السياسية المختلفة إلى اجتذاب العمال إليها، وإخضاع نقاباتهم لإمرتها، حتى تستمد منها القوة، وتتخذ منها سلاحاً تشهره على الهيئات والأحزاب الأخرى، وقد لجأت هذه الأحزاب إلى تحقيق غرضها بطرق مختلفة، فكانت تضم بعض العمال من صناعتها إلى النقابات وتناصرهم حتى تصبح لهم الكلمة العليا في النقابة، أو تقوم النقابة باختيار رئيس أو مستشار لها من الشخصيات البارزة في المحيط السياسي، أو من المحامين المنتمين إلى أحزاب معينة، وكان مما يدفع النقابة إلى هذا الاختيار تصور كفاية أعضائها العمال أحياناً عن إدارة أعمالها، وصعوبة اتصالهم بأرباب الأعمال والسلطات العامة فيما يهمهم من شئون، وقد قدم بعض هؤلاء المستشارين والرؤساء للنقابات خدمات لا تنكر، ولكن غالبيتهم كانوا يعيدون عن إدراك حاجات العمال، بل كثيراً ما كانوا يجهلون كل ما يتعلق بالنشاط النقابي، فلم يكونوا يرون في النقابة إلا وسيلة لنصرة أحزابهم وقضاء مآربهم الشخصية⁴⁴⁵.

والواقع أن أغلبية العمال كانت تناصر حزب الوفد المصرى، وذلك بسبب الدعاية الواسعة التي بثها الحزب بين صفوف العمال، والطابع الشعبى الذى اتسم به الحزب في أول أمره، وارتباطه في أذهان الشعب بقضية النضال الوطنى ضد الاستعمار البريطانى وضد استبداد القصر الملكى، ودفاعه عن حقوق الجماهير السياسية والانتخابية، فقد قاوم الوفد منذ البداية الانتخاب على درجتين، وأصر على أن يكون الانتخاب مباشراً، وذلك ما كانت تقضى به مصلحته الخاصة وما وافق في نفس الوقت رغبة العمال الذين كانوا يعدون الانتخاب المباشر أحد مطالبهم السياسية الرئيسية حتى تتاح لهم فرصة الاشتراك بطريقة مباشرة في اختيار ممثلى الشعب.

وشجعت الأحزاب السياسية تكوين اتحادات للنقابات الموالية لها أصبحت مجرد أدوات تحركها الأحزاب، ويفسر هذا ظاهرة الاتحادات ذات النشأة المعكوسة، فمن المسلم به أن النقابات هي نواة كل اتحاد عمالى، إذ أن الاتحاد العام للنقابات يمثل تجمع المصالح الطبقيّة للعمال في مواجهة رأس المال، ولكن الاتحادات التي نشأت في فترة ما بين الحربين كانت تقوم أولاً بجهود عدد قليل من النقابيين الذين يتولون تأسيس نقابات جديدة ووضع لوائح لها، وكانت تلك النقابات تتخذ من دور هذه الاتحادات مقار لها، ولذلك لم يقدر لها أن تعمر طويلاً، فسرعان ما كانت تنداعى بمجرد انهيار الاتحاد الذى أسسها.

ولكن السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية تميزت بتخلص النقابات - نسبياً - من سيطرة الأحزاب والهيئات السياسية على قياداتها، فتولى قيادة النقابات وتوجيهها عناصر عمالية تمرست بالعمل النقابى على جميع المستويات/ وساهمت العناصر اليسارية في المحاولات التي قامت لتأسيس اتحاد عام لنقابات العمال، فكان نشاطها في منتصف الأربعينيات موجهاً إلى محاولة الحلول مكان الوفد في السيطرة على قيادة الحركة العمالية وتوجيهها، وإيجاد ركيزة يسارية قوية بين النقابات، ولكن هذه المحاولات منيت بالفشل لمقاومة السلطات لها ولعدم وجود البيئة الفكرية الملائمة لنمو الأفكار اليسارية بين صفوف العمال.

444 حسين خلاف، نقابات العمال في مصر، ص 37.

445 المصدر السابق، ص 40.

وقد اكبت الحركة العمالية النضال الوطني، فساهم العمال في الحركة الوطنية بنصيب كبير، فما من شك أن النقابات التي تأسست في العقد الأول من هذا القرن كانت تدعم نضال الحزب الوطني وتناصره، كما ساهم العمال بنصيب كبير في ثورة 1919 وكان لهم أثر كبير في نجاحها، ودعموا النضال الشعبي في مواجهة الانقلابات الدستورية - بتحريك من الوفد - فقاوموا حكومات زيور ومحمد محمود وإسماعيل صدقي. وكان للعمال دور بارز في المظاهرات التي قامت في القاهرة وبعض المدن الكبرى في (نوفمبر عام 1935)، احتجاجا على تصريح وزير خارجية إنجلترا المتعلق بالدستور، وكان لهم بالغ الأثر في حمل الأحزاب على تحقيق الوحدة الوطنية ونبذ خلافاتها السياسية من أجل إعادة دستور 1923. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية دعم العمال النضال الوطني من أجل الاستقلال والجلء في مواجهة مشروع معاهدة صدقي - بيفن، وأخيرا ساهم العمال في حركة المقاومة الشعبية التي قامت في منطقة القناة عام 1951 عقب إلغاء معاهدة 1936، وترك آلاف العمال خدمة قوات الاحتلال مضحين بما كانوا يحصلون عليه من أجور مرتفعة بالقياس إلى مستوى الأجور حينئذ.

ولم تعيش الحركة العمالية المصرية في معزل عن الحركة العمالية العالمية والعربية، فاشتركت المنظمات العمالية المصرية في بعض مؤتمرات العمال الدولية على نطاق محدود، ولكنها لم تكن في موقف يسمح لها بالمساهمة في نشاط المنظمات العمالية الدولية، فلم تكن قادرة - في معظم الأحوال - على سداد قيمة اشتراكها في تلك المنظمات، كما لم يقدر لها أن تعمر طويلا بسبب مطاردة السلطات لها. وقامت صلات تعاطف بين الحركة في مصر والمنظمات النقابية في فلسطين وسوريا ولبنان، وأقامت المنظمات النقابية المصرية علاقات خاصة مع الحركة العمالية في السودان.

وكان للنقابات العمالية دور كبير في حركة المطالبة بتشريع العمل، تلك الحركة التي بلغت أقصى مداها في أواخر الثلاثينيات، واستمرت خلال سنوات الحرب الثانية، وأدت إلى إصدار تشريعات العمل ومن بينها القانون المنظم للنقابات، وقد بذلت النقابات جهودا كبيرة في إحباط مساعي بعض أرباب الأعمال لمنع إصدار تلك القوانين، كما أبدى رجالها ملاحظات عند تحضير نصوصها، وكان لذلك أثر يذكر في صدور تلك التشريعات واشتمالها على أحكام موافقة لصالح العمال، كذلك نجحت في خدمة الأغراض التعاونية التي رمت إليها بتقديم الإعانات المختلفة لأعضائها، أما في غير هذه الأمور فقد أصاب الشلل النقابات، باستثناء أقلية ضئيلة منها، فأغلبية النقابات لم تحقق شيئا من الأغراض النقابية الحققة، فلم توجه العناية الكافية إلى الناحية الاجتماعية والثقافية في حياة الأعضاء ولم تستطع أن تحمل أرباب الأعمال على أن يهتموا بأمر العمال، أو يعقدوا معها اتفاقات تنظم ما يهم العمال من شئون المهنة، كما عجزت عن حمل الرأي العام على تحثيم الاعتناء بالعمال بعناية كافية، لهذا بقيت قليلة الأثر في حياة أعضائها وحياة الطبقة العاملة على وجه العموم. وبقي مستوى العمال الأدبي والمادى حيث هو أو يكاد، فلم يترتب على وجودها ارتفاع ملحوظ في مستوى الأجور أو نقصان محسوس في ساعات العمل، إلى غير ذلك من الشئون التي تهم العمال بصفة عامة.

ويرجع ذلك إلى ضعف النقابات المصرية منذ نشأتها، ولهذا الضعف أسباب متعددة، فالنقابات تقوى عادة عندما تقوم الصناعة الحديثة والمشروعات المتركرة، فيزداد عدد العمال وتنوع حاجاتهم وتقوى شوكتهم، وكانت مصر حديثة العهد بذلك النوع من الصناعات أو المشروعات، كما تقوى النقابات حيثما كانت طبقة العمال نشيطة مثقفة، فالعامل المثقف أكثر إدراكا لفوائد التضامن، وأكثر إخلاصا لنقابته من غيره، فإذا علمنا أن الجهل كان يسود أغلبية العمال في مصر، وأن الفقر كان يطحن تلك الطبقة بين شقى رحاه، لأدركنا مدى ما كانت تعانیه النقابات التي لم تكن تستطيع تحصيل اشتراكات كبيرة بصفة منتظمة من أعضائها.

ومن جهة أخرى، فإن النقابات المصرية لم يكن لديها من الوقت ما يكفي لاستكمال أسباب نموها والاستفادة من أخطائها وتجاربها الماضية، فقد صادفتها منذ نشأتها صعوبات وعراقيل لم تتغلب عليها إلا في أضيق الحدود، ومن هذه الصعوبات والعراقيل الأزمات الاقتصادية التي وقعت خلال القرن الحالى، وكان من آثارها انصراف الكثير من الأعضاء عن نقاباتهم، ومنها أيضا عمل الأحزاب المختلفة على إخضاع النقابات لأمرها، واتخاذها وسيلة لتحقيق مآربها، مما صرف النقابات عن الأغراض النقابية الحققة، كل ذلك فضلا عن المقاومة العنيفة التي لقيتها النقابات من السلطات الإدارية، فكانت دائما تحت رقابة البوليس، وكثيرا ما عمدت السلطات إلى إغلاقها وتشريد أعضائها، أما أرباب الأعمال فإنهم لم يرحبوا بوجود النقابة إلا نادرا، إذ لم تعترف أغليبتهم بوجودها ولم يقبلوا تدخلها في العلاقة بينهم وبين العمال المشتغلين عندهم بل تمسكوا بحقهم في الاتصال بالعمال مباشرة، ووقفوا من النقابات موقفا عدائيا صريحا فحرموا على العمال الانضمام إليها وهدوهم بالطرد. وأخيرا فإن الشارع مكن للسلطات الإدارية وأرباب الأعمال من مقاومة الحركة العمالية وإضعافها بسكوته عن الاعتراف بالنقابات وتحديد حقوقها وواجباتها. كما أدى موقفه السلبي منها إلى إبقاء أمورها الداخلية دون ضابط قانونى واضح، فاضطربت علاقاتها بأعضائها، وضعف سلطانها عليهم، وسهل على البعض من عديمي الضمان استغلالها لتحقيق مآربهم الشخصية والسطو على أموالها، فساد اليأس جموع العمال وفضلوا الابتعاد عن النقابات⁴⁴⁶.

وحين صدر قانون الاعتراف بالنقابات وضعت القيود على الحرية النقابية، وأخضعت النقابات للرقابة الإدارية، وسلط عليها سلاح الحل الإدارى، وحرمت من حق إقامة اتحاد عام للنقابات.

وكان لظروف الحياة في مصر في تلك السنوات أثر كبير في إضعاف الحركة العمالية، فقد امتص الكفاح الوطنى الجانب الأكبر من جهود العمال ومنظماتهم، ومن هنا ناصبهم العداء الاستعمار وأعوانه من الطبقات الممتازة التي استحوذت على مصادر الثروة وكانت مع العمال على طرفى نقيض، ولما كانت الحكومات المتعاقبة تمثل مصالح هذه الطبقات، كما تمثل مبادئها وأفكارها، فقد كانت سيفا. مسلطا. على الحركة العمالية، بدد جهود المنظمين النقابيين وحطم كل محاولاتهم لدفع عجلتها إلى الأمام.

وبقدر ما تحملت ظروف الحياة في مصر في تلك السنوات نصيبها في ضعف الحركة العمالية، يتحمل العمال نصيبهم أيضا، فقد كان الكثيرون منهم تنقصهم روح الطاعة والنظام وحب المهنة والغيرة عليها، والميل إلى تثقيف أنفسهم، وإلى الكفاح في سبيل الطبقة التي ينتمون إليها، بل إن منهم كثيرين كانوا لا يرون في النقابة إلا وسيلة إلى الاستزادة العاجلة من الأجر، والحصول على الإعانات والقروض، فإن لم يجدوا بغيتهم أعرضوا عنها وقطعوا علاقتهم بها.

أما عمال الزراعة فلم يكن لهم دور المشاركة في الحركة العمالية المصرية، لأن ظروف الفلاحين الذين كانوا يرزحون تحت وطأة الإقطاع لم تمكنهم من إدراك قيمة النقابات ومحاولة تأسيس نقابات تحمي مصالحهم، ولم تتح لهم فرصة المشاركة في الحركة العمالية إلا بعد قيام الثورة فتأسست النقابات الأولى للعمال الزراعيين في عام 1965.

الملاحق

ملحق (1)

رسالة شخصية⁴⁴⁷ من زكى عبده أبو العلا سكرتير نقابة سائقى وعمال السيارات المختلطة بالإسكندرية إلى محمد حسن عمارة سكرتير عام اتحاد نقابات عمال القطر المصرى.

حضرة المحترم الزميل محمد حسن عمارة

بعد التحية، نحيط علم جنابكم بأننا أرسلنا خطابات بالبريد المستعجل وأخرى مع بعض إخواننا إلى حضرة الزميل أحمد المصرى بخصوص حركتنا ولم يتكرم علينا بالرد، واليوم أرسلنا له خطاباً آخر لتسليمه إلى صاحب الشرف زعيم العمال كنص خطابكم الأتى:

يا حضرة الزميل نعرفكم بأننا أصبحنا فى حالة يرثى لها من جملة جهات متعددة.

أولاً – الاضطهاد الواقع علينا من رجال القلم المخصوص فمن سجن وتعذيب إلى محاضر تحر وتشريد وبإلته الأمر وقف عند هذا الحد، بل تسببوا فى قطع أرزاق العمال التابعين لنا بإرغام الشركات على طردهم، والآن يلقفون تهماً جديدة للإيقاع بنا وأمام كل ذلك نحن متمسكون ومثبتون على مبادئنا.

ثانياً – قفل دار الاتحاد الذى به نقابتنا ووضع البوليس على سلال المنزل أمام الشقة لمنع فتحه ودخول أى فرد لدفع اشتراكه بالنقابة.

ثالثاً – الدعاية من جهة رجال الإدارة المبنوثة بين المشتركين بالنقابة، وهى تخلى زعيمنا عن الاتحاد المركزى بالإسكندرية، وذلك لعدم وجود الشريف زعيم الحركة بيننا ولو قليل من الزمن لدفع هذه الفرية عنا.

فيا عزيزى نعرفك بأن الإدارة أيضاً لفقت تهمة لى ولبعض إخواننا المجاهدين فى الحركة بوساطة نفر من السائقين الذين ليس لهم ذمة ولا ضمير وليسوا مشتركين بنقابتنا، ادعوا علينا بأننا تحصلنا على مبلغ 40 قرشاً صاعاً ولم يؤخذ بها إيصالات باسم النقابة لإدراجها فى مال النقابة وفعلاً قبض علينا وأخذوا منا بالقسم المبالغ الموجودة معى وجميع الأوراق التى تختص بالنقابة وجميع ما معى ومفاتيح دار الاتحاد المركزى الذى به نقابتنا من يوم 3 الجارى، وإلى الآن محفوظة بالقسم بعد أن ظهرت الحقيقة وهى تليفق بواسطة رجال البوليس وأعلنت هذه الحادثة بجميع الجرائد للدعاية بواسطتها، كما أن رئيس النقابة كذب ذلك البلاغ فى جريدة مصر تحت عنوان "دسيسة مكشوفة" وكل ذلك يحصل عندنا ولم تهتموا به حضراتكم بصفتكم أعضاء مجلس الاتحاد العام، كما أننا كلفنا زعيمنا بمهمة للقيام بها إلى مصر وإعطائنا الرد عليها ولأن لم نعلم ما تم بها وأرسلنا مندوباً من طرفنا إلى الزعيم مرتين ووعده بالحضور ولم يحضر لأن لنظمنا منه على الحركة بمصر ولأخذ المعلومات منه لقيادة حركة الإسكندرية.

فيا عزيزى أمام هذا الاضطهاد الواقع علينا من كل الجبهات وما سبق ذكره وإهمال صاحب الشرف الرفيع زعيمنا فى حركة الإسكندرية وكثرة المواعيد من الزعيم بالحضور ولم يحضر، فيستدل من ذلك على إهمال من الزعيم أو أنكم بطانة لا تصلح للعمل. فأمام كل ذلك أصبحنا أمام الفشل المحتم فيصفتكم سكرتير الاتحاد أكلفك القيام إلى الزعيم وعرض خطابى هذا عليه وعلى مجلس اتحادكم إذا أمكن وأن تبلغوا الزعيم أيضاً بأن يحضر إلى الإسكندرية بأسرع وقت ممكن على شرط أن يكون قبل آخر هذا الشهر بأربعة أيام على الأكثر. كما يجب عليكم أيضاً أن تتصلوا بنا بإرسالكم رد خطاباتنا بأسرع ما يمكن حيث أننا تابعون لاتحادكم ليستنير بعضنا بأراء بعض لخدمة حركتنا وإلا سنكون مضطرين لحل هذا الاتحاد المركزى الذى أصبح ليس له أى اهتمام من جهنكم مطلقاً والقيام بصالح نقابتنا فقط وأيضاً مساعدة الدعاية القائمة ضدكم بأنكم لا تصلحون للعمل، وهذا ما نأسف له كثيراً. وختاماً نرجوكم الرد بأسرع ما يمكن وعرفونا عن رأى الزعيم أيضاً حيث لو أهملتمونا فى هذه المرة سنكون فى حل من تنفيذ كل ما يترأى لنا والسلام.

ملحوظه: نريد الرد فى ظرف 48 ساعة على الأكثر.

زكى عبده أبو العلا

سكرتير نقابة سائقى وعمال السيارات المختلطة بالإسكندرية وعنوانى هكذا:

زكى أبو العلا بشارع مراد بك نمرة 1 بجوار محكمة مينا البصل بالإسكندرية.

⁴⁴⁷ عثرت على هذه الرسالة الخطية لدى محمد حسن عمارة وهى تعطينا صورة واضحة عن حالة الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى بعد إقدام الوفد على إقامة المجلس الأعلى للعمل والعمال، كما توضح لنا الوسائل التى كانت تتبعها السلطات مع النقابات والنقابيين، ويرجع تاريخ تدوين هذه الرسالة إلى يونيو 1935.

ملحق (2)

مجلس جلسة اللجنة التحضيرية لانتخاب مندوب نقابات مصر فى المؤتمر التأسيسى لاتحاد النقابات العالمى بباريس 448

اجتمعت اللجنة المكونة من مندوبى نقابات عمال مصر فى مؤتمر اتحاد العمال الدولى بباريس بدار نقابة عمال المحال العمومية: 2 حارة الخازندارة بالقاهرة فى الساعة العاشرة من مساء الخميس 30/8/1945 برياسة الزميل (المدرء) وسكرتارية الزميل طه سعد عثمان وبدأ الاجتماع بتلاوة أى الذكر الحكيم من الزميل الشيخ حنفى محمود أبو شادى من نقابة عمال البواخر بشبرا الخيمة، ثم قام السكرتير وتلا أعمال اللجنة التحضيرية، ثم قام الزميل محمد يوسف المدرء بإلقاء البيان عن تاريخ المؤتمرات وواجب عمال مصر حبال مؤتمر نقابات العمال الدولى بباريس. وفى أثناء تلاوة البيان حضر تلغراف من الإسماعيلية بتوقيع الزميل محمد على قنديل للاعتذار عن التأخير مع الاستعداد لتنفيذ قرارات اللجنة، وكذلك تلغراف من محمود مصطفى وأحمد المصرى بالإسكندرية للاعتذار والتأييد.

وبعد المناقشات تقرر إرسال مندوب إلى مؤتمر نقابات العمال بباريس وبعد تلاوة البرنامج والموافقة عليه تقرر تقديم الشكر للجنة التحضيرية على ما بذلت من مجهود فى سبيل نجاح أعمالها ومنها البرنامج، ثم تلا الاقتراح المقدم من الزميل عبد الرزاق عبد الرحمن بعد إعلان أنه مثل فى هذا المؤتمر اثنان وخمسون نقابة وقد زكى الزميل محمد يوسف المدرء ليكون مندوب نقابات عمال مصر فى مؤتمر بباريس لنقابات العمال، وقد زكى صلاح الدين عرابى الزميل دافيد ناحوم من نقابة عمال المحال التجارية على أن يساهم فى المصروفات من نفقاته الخاصة. وبدأت المناقشات حول الزميلين فقام الزميل صلاح الدين عرابى وزكى الزميل دافيد بذكر بعض ما عرف عنه ثم أخذت الأصوات نداء بالاسم ففاز الزميل محمد يوسف المدرء بالأغلبية مع احتفاظ بعض النقابات برأيها ثم عرض تكوين اللجان فتقدم للجنة المالية الزميل محمد مدبولى من البواخر البحرية، محمود قطب من النسيج الميكانيكى، محمد كامل البخارى من المحال العمومية، محمود حمزة من الأحذية، السيد محمود من النسيج اليدوى، وللجنة الدعاية فتقدم الزميل محمد زكى نقابة سائقى سيارات سكك حديد الحكومة، دافيد ناحوم، وعبد العزيز حسن عن المطاعم والفنادق، عباس طه عن البنائين فى القاهرة، سيد عثمان بدر عن نقابة بائعى الصحف وتقرر اعتبار الدار مقراً للجنة وبدأت المناقشات حول تحديد الجلسة المقبلة، فتقرر أن يكون يوم الأربعاء قبل العيد. وقل المحضر فى الساعة 12,30 مساء على أن تتعد الجلسة فى الموعد السابق.

(توقيعات)

30/8/1945

فى أثناء التوقيعات تقدم الزميل يس العزى عن نقابة مكنجية الأحذية بمبلغ خمسين قرشاً صاعاً. (السكرتير)

استدراك: تقدم الزميل محمود محمد العسكرى من النسيج الميكانيكى باقتراح بإضافة فقرة إلى الفقرة هـ من المادة 1 من البرنامج فأصبح النص الموافق عليه للفقرة - توفير الكساء والغذاء والمسكن بتكوين لجان شعبية بسلطة كافية فى جميع المراكز والقرى ومراقبة الإنتاج الزراعى والصناعى. ثانياً، فيما يتعلق بالبند الرابع من اقتراح الزميل عبد الرزاق عبد الرحمن تقرر ترك الحرية للنقابات فى تقديم التبرعات على ألا تقل عن جنيه لكل نقابة.

30/8/1945

السكرتير طه سعد عثمان
المنسوب محمد يوسف المدرء

448 عثرت على هذه الوثيقة لدى محمد يوسف المدرء وهى عبارة عن ورقة بحجم الفلوسكاب مكتوبة بخط اليد، وتسجل أعمال اللجنة التحضيرية التى اجتمعت لانتخاب مندوب لتمثيل العمال المصريين بالمؤتمر التأسيسى لاتحاد النقابات العالمى المنعقد فى باريس فى خريف 1945.

ملحق (3)

رسالة من سكرتارية مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية إلى رئيس نقابة الزجاج فى 25 إبريل 1946 449

مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية
1 حارة الشواربى ميدان الأوبرا مصر

القاهرة فى 15/4/1946

حضرة الزميل المحترم رئيس نقابة صناعة الزجاج بالقاهرة وضواحيها

أصدق التحية – أبرق إلبنا الاتحاد العالمى للنقابات بباريس أن نقابات العمال فى العالم أجمع ستحتفل بعيد أول مايو وطالب المؤتمر باعتبارها إحدى منظمات الاتحاد العالمى العمالية أن يعمل على مساهمة العمال المصريين مع زملائهم عمال العالم أجمع فى الاحتفال بهذا العيد الخالد.

فى أول مايو عام 1887 قامت مظاهرة عمالية جمعت مائة ألف من عمال أمريكا للمطالبة بحقوقهم العادلة فاعتدت عليها قوات البوليس العاشمة وأطلقت الرصاص فسالت دماؤهم الذكية واقترن هذا الاعتداء المنكر بالقبض على زعماء العمال والحكم عليهم جميعاً بالإعدام. ومنذ ذلك التاريخ قرر عمال العالم أجمع اعتبار أول مايو عيداً لنضال العمال فى العالم وأن يجعلوا منه يوماً يطالبون فيه بتحديد ساعات العمل ورفع الأجور وإعلان مطالبهم العادلة وأساليبهم لتحقيقها.

لذلك قرر المؤتمر استجابة لقرار الاتحاد العالمى وتضامنا مع عمال العالم أجمع وإظهاراً لإجماع العمال المصريين على التمسك بمطالبهم أن يحتفل بهذا العيد احتفالاً عمالياً عاماً يشترك فيه ممثلو نقابات عمال القطر المصرى.

لهذا نرجوكم عقد جلسة عاجلة فوق العادة لتحقيق ما يأتى:

- أ. موافقتنا بخطاب مسجل عاجل بمحضر مجلس إدارة النقابة عن مشروع لائحة النظام الأساسى لمؤتمر نقابات عمال مصر (إن لم يكن قد أرسل إلبنا حتى الآن).
- ب. تحديد ممثلى النقابة فى هذا الاجتماع طبقاً للائحة بخطاب مسجل عاجل.
- ت. أن يستعد ممثلو نقابتكم الرسميون للحضور لمقر المؤتمر فى الصباح الباكر يوم أول مايو مزودين بتوكيل رسمى من النقابة، وكذلك القسط الأول من اشتراك النقابة فى المؤتمر العام لنقابات عمال مصر إذا كان ذلك ممكناً كما نرجو أن يصلنا خطابكم المسجل العاجل خلال يومين من تاريخه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

سكرتير المؤتمر: حسين كاظم – سيد على

449 أصل هذه الوثيقة مكتوب على الآلة الكاتبة وقد عثرت عليها لدى محمد يوسف المدرك، وهى عبارة عن دعوة وجهها مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية للاحتفال بعيد أول مايو وحضور الاجتماع التأسيسى لمؤتمر نقابات عمال مصر.

ملحق (4)

رسالة من سكرتير عام مؤتمر نقابات عمال القطر المصري إلى نقابة المحال التجارية في 21 مايو 1946 450

مؤتمر نقابات عمال القطر المصري
6 حارة الشواربي ميدان الأوبرا بمصر

حضرة الزميل المحترم رئيس نقابة عمال ومستخدمى المحال التجارية بالقاهرة:

أحسن التحية – نظرا إلى أن فترة الشهر التى حددها المؤتمر فى مذكرته إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء لإجابة المطالب العاجلة للعمال المصريين جميعا تنتهى فى 9/6/1946.

وقد أعلنت النقابات إلى المؤتمر فى رسالاتها الأخيرة تصميمها الفاطع على العمل لتحقيق هذه المطالب خلال المدة المحددة إذ أصبح أى إبطاء فى تحقيقها يهدد حياة العمال وأسرهم ونقاباتهم وحرىاتهم، لهذا قررت اللجنة التنفيذية للمؤتمر فى اجتماعها الذى عقد فى 16/5/1946 اتخاذ الإجراءات السريعة الآتية:

أولاً – على كل نقابة أن تبعث إلى دولة رئيس الوزراء وإلى إحدى الصحف فى صبيحة يوم 25/5/1946 بنص البرقية التالية مع موافاة المؤتمر بصورة من هذه البرقية: "تؤيد نقابة عمال المطالب العاجلة للعمال المصريين المعلنة لدولتكم بمذكرة مؤتمر نقابات عمال القطر المصري وتطالب بتنفيذها فى المدة المحددة، كما تطالب بوقف الإجراءات التعسفية ضد العمال وقادتهم فى الحال.

ثانياً – على النقابة أن تقوم فى اليوم نفسه بطبع بيان يشمل مذكرة المؤتمر إلى دولة رئيس الوزراء ونص برقية النقابة المرسله إلى دولته وأن تقوم النقابة بتوزيع هذا البيان على عمالها جميعا المشتركين و غير المشتركين مشيرة إلى أن يوم 9/6/1946 هو نهاية الموعد المحدد لإجابة المطالب.

ثالثاً – على النقابة سرعة موافاتنا بطلب الانضمام إلى المؤتمر وقيمة اشتراكها عن شهر مايو على أساس خمسة مليمات عن كل عضو مسدد لاشتراكه وإخطارنا إذا لم تكن قد وصلت إلى النقابة رسالة المؤتمر الأخيرة المرفق بها طلب الانضمام رابعاً – أصدر المؤتمر نشرته السادسة نرجو توزيعها على عمال النقابة جميعاً لأهميتها القصوى فى إبلاغهم قرارات المؤتمر ومطالب العمال وموافاتنا بالعدد المنتظم الذى تطلبه النقابة منها وثمان هذا العدد 10 مليمات للنسخة.

وإننا لعلى ثقة تامة من إدراك النقابة لأهمية تنفيذ هذه القرارات فى موعدها ولا سيما فى هذه المرحلة الخطيرة من تاريخ العمال المصريين. تلك المرحلة التى ستحدد مستقبلنا جميعاً وفى خلال بضعة أيام سيبعث المؤتمر بردوده على رسالات النقابات.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

القاهرة فى 21/5/1946

السكرتير العام
حسين كاظم

450 أصل هذه الرسالة مكتوب على الآلة الكاتبة وقد عثرت عليها لدى محمد يوسف المدرك، وهى توضح لنا كيف كان مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى يوجه النقابات لتأييد المطالب التى تقدم بها المؤتمر إلى حكومة صدقى.

ملحق (5)

مخضر ءلسة مجلس الاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية المنعقد فى 25 مايو 1939⁴⁵¹

اجتمع مجلس الاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية برياسة الزميل محمد يوسف المدرك وكيل أول الاتحاد، وسكرتارية الزميل محمد حسن عمارة السكرتير العام، بءلسة فوق العادة بدار نقابة عمال المحال التجارية فى مساء يوم 25 من مايو 1939 وبعد أن استعرض المجلس جميع الأدوار التى مرت على جهاد العمال فى سبيل الحصول على تشريعاتهم وخصوصاً قانون الاعتراف بالنقابات، وما لقيته من مظل وتسويق من الحكومات المتعاقبة، وقد لاحظ المجلس أن الحكومات لم تكن جادة فى وعودها التى بذلتها بسخاء للعمال، وذلك لاتخاذ العمال طريق الاستجاء للحصول على حقوقهم المهضومة.

واليوم وقد ضاق العمال ذرعاً من البؤس والشقاء وعدم تنظيم العمل بين العمال وأصحاب الأعمال مما أدى إلى أزمة حادة تسبب منها عطل الكثير من العمال ذوى العائلات وعدم تمكنهم من الحصول على قوتهم وقوت أولادهم وذويهم مما اضطر الكثير إلى الانتحار وقد يطالع الجمهور كثيراً من هذه المأسى المفجعة فى كل يوم – لهذا قرر المجلس:

أولاً – تغيير خطة الاستجاء التى كان يتبعها فى المطالبة بحقوق العمال واتخاذ طريق إيجابى وأن يجعل من أعضائه ضحايا فى سبيل إسعاد زملائهم ونصرة قضية العمال.

ثانياً - مطالبة الحكومة بإصدار تشريعات العمل فى أقرب فرصة وخصوصاً قانون الاعتراف بالنقابات.

ثالثاً – إذا لم يصدر التشريع فى ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان هذا القرار لولاية الأمور بواسطة سكرتارية الاتحاد، فسيضرب الأعضاء عن تناول الطعام فى مكان سيعين فيما بعد يجتمع فيه المضربون حتى تجاب مطالب العمال أو يكون لهم شرف الاستشهاد فى سبيل إسعاد العمال فى المملكة المصرية.

محمد يوسف المدرك	الوكيل الأول:
محمد حسن عمارة	السكرتير العام:
عبد الوهاب محمد	رئيس لجنة الدعاية والنشر:
لييب تادرس	المراقب:

⁴⁵¹ هذا المخضر مدون بخط اليد، وقد عثرت عليه لدى محمد حسن عمارة وهو عبارة عن بيان يشتمل على قرار الاتحاد العام بإتباع سبيل العمل الإيجابى من أجل المطالبة بإصدار التشريعات وذلك بالإضراب عن الطعام حتى تصدر التشريعات العمالية.

ملحق (6)

البيان الأول للاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية بإعلان الإضراب عن الطعام⁴⁵²

أى زملاؤنا العمال الأوفياء. يا من تنقل كواهلكم الجهود فى سبيل لقمة الخبز فلا تأكلونها إلا مغموسة بالدماء... لقد جاهدنا فى سبيل قضيتكم العادلة التى تتلخص فى الاعتراف بكم كأدميين، لكم ما للناس من حقوق فى الحياة... جاهدنا معتمدين على الله وعلى تأييدكم وموازرتكم وأنتم الذين دفعتم بنا إلى صفوفكم الأمامية لنسعى بجميع الطرق ما أمكن السعى للحصول على تشريعات تكفل لكم الحياة تحت ضوء الشمس، وقد سلكننا فى هذا السعى جميع الطرق، وطرقنا كل باب وقابلنا الحكام المسئولين فلم نظفر إلا بوعود خلابة، كنا حسنى الظن فى قبولها كخطوات لا بد منها للتدليل على حسن نوايانا نحو الهيئة الاجتماعية التى تؤمن أننا جزء منها. ولكننا وجدنا أخيراً أنها وعود غير مجدية لم تبذل إلا لتخدير الأعصاب. ولما كنا نؤمن أن الحكومات لديها فى هذا العصر من وسائل القمع والفتك ما يكفل لها إبادة كل حركة من حركات العنف الذى يثيره فى نفوسكم الاستهانة الصارخة بكيانكم ووجودكم، فقد أثرنا أخيراً هذا السلاح السلبى وهو:

"الإضراب عن الطعام"

فيتقدم منا على منصة التضحية أفواج يعقب التالى منها الراحل، وكلما استشهد فوج حل مكانه فوج آخر مسجلين على الحكومة فى البلاد وزر أرواح هؤلاء الشهداء الذين يستشهدون تبعاً فى سبيل المطالبة بتشريعات العمال العادلة.

ولهذا سيعلن الفوج الأول الصيام عن الطعام ابتداء من يوم الإثنين الموافق 12 يونيو 1939 إذا لم يصدر قانون الاعتراف بالنقابات قبل هذا التاريخ ليموتوا جوعاً فى سبيل فى سبيل قضية العمال.

هيئة مكتب الاتحاد العام

⁴⁵² أصل هذه الوثيقة مطبوع، وقد عثرت عليها لدى محمد حسن عمارة، وكان الغرض من إصدار الاتحاد لهذا البيان تعبئة رأى العام العمالى وراء حركة الإضراب عن الطعام من أجل المطالبة بإصدار تشريع العمل وخاصة قانون الاعتراف بالنقابات.

ملحق (7)

عريضة مرفوعة من زعماء العمال الأعضاء بحزب العمال المصري إلى عباس حليم⁴⁵³ يونيو 1946

حضرة صاحب المجد النبيل عباس حليم

عرف الموقعون على هذا في نبالكم العطف المطلق على قضية العمال في مصر كما عرف نبالكم فيهم جنوداً مخلصين أوفياء لقضيتهم لم يزعزعهم اضطهاد أو يرهبهم تهديد أو يغرر بهم ترغيب.

حتى إذا قرع نبالكم ناقوس العمل للحزب سارع إليكم بعضهم وامتنع البعض وكان المسارعون والممتنعون يقصدون هدفاً واحداً لمصلحة قضية العمال وخصوصاً بعد أن نما الوعي الطبقي بين عمال البلاد وأصبحوا يؤمنون بأن قضيتهم لن تبلغ هدفها الصحيح إلا بجهودهم الذاتية دون تدخل ما، وبأى لون من العناصر التي من غير العمال.

لهذا تردد البعض في المسارعة إلى تلبية نفيكم لوجود عناصر للعمال فيهم رأى كان وليد الدراسة والمراقبة الدقيقتين والمبنيتين على المبادئ العمالية السليمة. ولما أحس الزملاء بأن هذه العناصر الدخيلة تعمل لغير الوجهة الصحيحة لقضية العمال والوطن اجتمعوا بزملائهم وأقنعوهم بالنزول معهم إلى ميدان العمل حتى يصونوا حركتهم وخصوصاً بعد أن اطمأنوا إلى تصريحات نبالكم في مساء الأحد 26 نوفمبر عام 1944. هنا باشر الزملاء نشاطهم على الأوضاع والنظم العمالية الصحيحة التي لا دخل فيها للتحويل أو التذجيل أو الادعاء.

ولكن سمح لنفسه أحد المتعاونين مع نبالكم من غير العمال أن يعترض على العمال بأنهم ليسوا أحراراً في إتباع المنهاج الذي يختارونه، ولكنهم ملزمون بإتباع التعليمات والأوامر التي تصدر إليهم.. ممن .. من جماعة سمعنا من نبالكم ما أقنعنا بعدم وجودهم وعدم تدخلهم.. والغريب أن يزعم هذا المتحدث أنه إنما يتحدث باسمكم. ولسنا نريد أن نتعرض في هذا إلى ما حاوله من تجريح العمال والغض من كرامتهم وانتقاد كفاياتهم وتجريدهم كلية من الكياسة والفهم والإدراك بالنيابة عن نبالكم ولسنا نريد أن نتعرض لما تهجم به على ما يتمتع به العمال من ثقة زملائهم بهم وثقتكم فيهم، ولكن الذي أدهشنا جداً أن تعلن في صراحة غريبة عن الدكتاتورية والدكتاتورية المطلقة ولم ير من يقدمه للعمال إلا الدكتاتورية النازية - عند هذا أحسنا بصفعة حادة مصوبة إلى عمال الأجيال المصرية الماضية والمستقبلية.

لم يعثر هذا المتحدث الدكتاتوري بمثل يقنع به (قادة عمال مصر) ليبتلعوا الوضع الدكتاتوري الذي لم تكن غايته إلا حماية شخصه إلا ديكاتورية "هتلر" الذي دفع بالعالم إلى ويلات الحرب وكان زملاؤنا عمال العالم هم الضحايا البريئة لهذه الدكتاتورية.

إلى هنا يا صاحب المجد النبيل وقد درجنا على أن المبادئ الديمقراطية الصحيحة لم نر بدا من التريث والتفكير لتعليم موقفنا. وأخيراً استقر الرأي على أن نطالب نبالكم بعمل حاسم وسريع وقبل كل مناقشة هو:

1. إخراج "الدكتور مظهر بك سعيد" و "الأستاذ محمود أفندي سعد" ومن يتعاون معهم باسم "الهيئة التنفيذية العليا" من حظيرة الحزب إلى غير رجعة.
2. أن يعلن الحزب بكل الوسائل أنه جبهة شعبية ديمقراطية صميمة لا يتعاون إطلاقاً مع الرأسمالية أو العقارية الرجعية.
3. لغو الأوضاع التي فرضها هؤلاء الدخلاء المغرضون ليضع العمال بأنفسهم الأسس الصحيحة لنشاط حزبهم.
4. اعتبار لجنة الدعاية هي الهيئة الإدارية المؤقتة لتنظيم الحزب حتى يتم تكوين مجلس إدارته.
5. لا يدخل الحزب من غير العمال إلا من يوافق عليه العمال وأن يكون مكانه دائماً في الصفوف التالية للعمال مهما كان مركزه وألا يكون في مجلس إدارة الحزب أكثر من نسبة مئوية يحددها العمال في جلسة خاصة بذلك.

بهذا يا صاحب المجد تكون قد قضيت على الجرثومة المضادة لنهوض الحزب في مصر وبه وحده يزداد نشاط العمال في حزبهم عندما يؤمنون حقاً بأنه حزبهم لا حزب غيرهم..

وفي هذا الحال ترى أننا جنود أحرار مدربون، مناظرون أكفاء في قضية العمال. وما زلنا عند حسن ظنكم وتقديركم لنا مخلصين أوفياء.

(توقيعات)

ليبيب تادرس - عثمان هدهد - عبد العال موسى - محمد حسن عمارة - محمد يوسف المدرك - محمود العسكري - محمود حمزة - رشاد دوس - محمد علام - رزق عبد العزيز - طه سعد عثمان - عباس يوسف - محمد رفعت حسيب - علي حسن فرحات - محمد إبراهيم سليم - عبد الخالق عبد المعطي - إبراهيم فاضل - حسين بكر - أحمد العجمي - محمد مدبولي - عبد الوهاب محمود - عبد الحميد إبراهيم - حسن بكر - عباس جاد حسين - عزمي أحمد السيد - عبد الوهاب محمد - كامل عز الدين

⁴⁵³ أصل هذه الوثيقة مكتوب على الآلة الكاتبة، وقد عثرت عليه لدى محمد عمارة، والوثيقة تعبر عن وجهة نظر قادة النقابات في تصرفات أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للحزب التي كانت تتكون من عناصر غير عمالية، وقد صب قادة العمال جام غضبهم في هذه الوثيقة على مظهر سعيد.

ملحق (8)

نص برنامج حزب العمال الاشتراكي⁴⁵⁴

مقدمة

درجت الأحزاب فى مصر على نظام واحد، لا يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية اكتفاء منها بالتطاحن السياسى الذى شغلها عن كل ما عاداه من شئون الإصلاح، ولهذا لم يتمكن الشعب من المفاضلة بينها، بل ظل فى حيرة المفاضلة بين الأشخاص دون البرامج، الأمر الذى تسبب منه كثرة الخلافات والانقسامات حتى بين أفراد الحزب الواحد، وما كان أغنى الشعب عن ذلك لو أنه وجد أمامه برامج يفاضل بينها، ويختار منها ما يتفق مع حقوقه ومصالحه.

لهذا حرص حزب العمال المصرى على أن يكون له برنامجاً يسد هذا النقص متمشياً فى ذلك مع روح العصر الذى يتقدم فيه العالم نحو سعادة البشرية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتثبيت دعائم الديمقراطية الصحيحة وقد تركز هذا البرنامج فيما يأتى:

أغراض الحزب

مادة "1" يهدف الحزب إلى تحقيق الأغراض الآتية بالطرق الدستورية وهى:

1. تحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على المساوى المتفشية بين أفراد الشعب وذلك بمحاربة الفقر والجهل والمرض بالوسائل العلمية والعملية.
2. تمثيل العمال فى البرلمان والمجالس البلدية والقروية حتى يتمكن الحزب من تنفيذ برنامجه ويؤدى رسالته وفقاً للمبادئ الديمقراطية الصحيحة.
3. إنشاء وزارة العمل.
4. تعديل القوانين العمالية تعديلاً يتناسب مع تقدم الزمن واستكمال التشريعات المكملة لها بحيث يشترك العمال أنفسهم فى بحثها وإخراجها.
5. توثيق روابط الزمالة والأخوة مع جميع الهيئات العمالية والنقابية فى البلاد الديمقراطية.

التحرر من الفقر

مادة "2" التحرر من الفقر أساس الحريات التى يهدف إليها حزب العمال لأن كل حرية تعيش فى ظلال الفقر لا تكون إلا عبودية، فالفقر يذل النفس ويستعبد الإنسان وسيحرص الحزب على التحرر منه بالوسائل الآتية:

1. رفع مستوى الأجر بين العمال والمستخدمين إلى الحد الذى يحفظ عليهم كرامتهم وكرامة البلاد وذلك بوضع كادر يتفق مع التطور الاجتماعى الحديث.
2. وضع نظام التأمين ضد البطالة والمرض والشيخوخة والعجز عن الكسب.
3. تشجيع نظام التعاون وإعانة الأسر بالنسبة لعدد أفرادها.
4. إعفاء غير القادرين من الضرائب وقصرها على القادرين بنسب تصاعدية.
5. استصلاح أراضى الدولة وتمليكها لمن لا ملك لهم ومعاونتهم على استثمارها بجميع الوسائل.
6. تحديد الملكيات تحديداً مقبولاً وعدم تمكين الأجانب من الامتلاك.
7. تشجيع الصناعات الحديثة وحمايتها من المنافسة الأجنبية.
8. استخدام القوى الطبيعية والمعدنية واستغلال الصحارى والغابات ومساقط المياه.
9. إيجاد سياسة إنشاء وتعمير وبناء مساكن جديدة فى الأحياء المتهدمة.
10. تحويل الدولة حق الإشراف على المرافق العامة والشركات وتحويلها إلى مصلحة الأمة ووضع حد للمنافسة والاحتكار.
11. تنظيم الهجرة وتوزيع السكان على المدن التى تستصلح بين الصحارى التى يمكن استخدامها والاستفادة منها.

نشر التعليم

مادة "3" التعليم هو أساس الكرامة للإنسان غير المتعلم لا يستطيع أن يعرف حقوقه وواجباته ومن ثم يفقد حريته، ولهذا يحرص الحزب على أن يعمم التعليم بالوسائل الآتية:

1. مكافحة الأمية بين جميع المصريين - ذكوراً وإناثاً - وجعل التعليم إجبارياً ومجانياً بجميع درجاته.
2. التوسع فى سياسة التعليم المهنى والفنى.
3. إنشاء مكتبات عامة ومتنقلة وساحات للتسلية البريئة.

⁴⁵⁴ نقلنا نص البرنامج من دفتر محاضر جلسات الحزب، وهو مثبت بمحضر الجلسة الرابعة عشر المنعقدة فى مساء السبت 31 من أغسطس 1946 (الصفحات من 43-47)، وهذا الدفتر عبارة عن مخطوط محفوظ لدى محمد حسن عمارة.

4. تحويل السجون إلى معاهد إصلاح ونشر الحرف والصناعات بين نزلاتها.

الشنون الصحية

مادة "4" لما كان العقل السليم في الجسم السليم، ولكي ننشئ جيلاً سليماً تعتمد عليه البلاد في تطورها الحديث، فسيعمل الحزب على نشر الصحة بالوسائل الآتية:

1. تنظيم التفتيش الصحي في المؤسسات ودور الصناعات وفي المتاجر والمزارع.
2. القضاء على الأمراض المتوطنة بجميع الطرق العلمية الحديثة.
3. إنشاء مستشفيات جديدة، وتعميم نظام المستشفيات المجانية في المدن والقرى.
4. بناء مساكن صحية بأجور منخفضة، على ألا ينتفع بها إلا العمال وصغار الموظفين، ويمكن تملكها لهم بأقساط توازي تكاليفها واحتساب أجور سكانهم من هذه الأقساط.
5. تعميم نظام التأمين الصحي وجعله إجبارياً لجميع أفراد الشعب.
6. إتباع نظام التغذية في المدارس ودور الصناعات.
7. ردم البرك والمستنقعات، وتعميم المتنزهات في أنحاء البلاد.

سياسة الحزب

مادة "5" يهدف الحزب في سياسته إلى ما يأتي:

1. توطيد دعائم الدستور المصري والولاء للعرش.
2. مصر دولة ديمقراطية تتعاهد مع الدول التي تسعى إلى سلام العالم وسعادته على قدم المساواة مع عدم الاعتراف بأي امتياز أو تعاهد لا يقره الشعب المصري.
3. الجيش المصري هو عدة الدفاع عن سلامة الوطن، وهو موضع الفخر والتمجيد، وسيحرص الحزب على تقويته وتدعيمه بما يتفق مع كرامة البلاد وصون سيادتها.
4. جعل التجنيد إجبارياً لجميع المصريين وإلغاء البدل العسكري وقصر مدة الخدمة فيه إلى سنة واحدة.
5. تعديل قانون الانتخابات تعديلاً يحقق إرادة الشعب في اختيار ممثليه تمثيلاً ديمقراطياً.
6. كفالة الحريات ومقاومة العناصر الدكتاتورية التي تطغى على حقوقه وحرياته.
7. محاربة الوساطة والمحسوبية واستغلال النفوذ وتطهير سمعة الحكم.
8. المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات.

مبادئ عامة

مادة "6" للعمال الحق في إنشاء نقاباتهم واتحاداتهم دون تمييز بين طائفة وأخرى لأن المصريين أمام القانون سواء.

مادة "7" النقابات هيئات محترمة ولها الشخصية المعنوية التي تكفل لها حق النيابة عن العمال وحق الاشتراك في وضع القوانين المنظمة لحقوقهم.

مادة "8" الدستور منظم العلاقات بين الدولة والشعب، ولما كانت الديمقراطية أساس الحكم في مصر فقد كفل دستورها جميع الحريات وجعل الأمة مصدر السلطات.

ملحق (9)

مخضر ءلسة حزب العمال الاشرأكى المنعء فى 8 نوفمبر عام 1947 455

حزب العمال الاشرأكى المصرى
42 ش قنطرة الدكة - مصر

توحيد الصفوف

فى مساء السبت 8 نوفمبر عام 1947 اجتمع مجلس إدارة حزب العمال الاشرأكى بدار الحزب بشارع قنطرة الدكة برياسة الزميل سيد قنديل رئيس الحزب وسكرتارية الزميل محمد حسن عمارة السكرتير العام وبحضور أعضاء المجلس... وبعد افتتاح الجلسة نظر المجلس فى أعمال الحزب وأصدر القرارات الآتية:

"لما ثبت من تهاون الزميل سيد قنديل وتعمهء عدم تنفيذ لوائح الحزب وقراراته، واتصاله بهينات وجماعات لا صلة للحزب بها ولا فائءة له من الاتصال بها توصلأ منه للظهور وإيجاد شخصية له وسط هذه النواحي، ولما يبدو منه من إيجاد التفرقة بين الأعضاء والتحيز لبعضهم، وغير ذلك مما يعطل أعمال الحزب ويءء من نشاطه"... لهذا قرر المجلس:

أولأ - إقالة الزميل سيد قنديل من رياسة الحزب.
ثانياً - انتخاب الزملاء "على فهمى خليل" رئيسأ للحزب والزميل محمد صالح عبء الله، وكيلاً أول، والزميل على صالح درويش، وكيلاً ثانياً، والزميل حسين بكر، مراقبأ.
ثالثأ - اعتبار الزملاء محمد صبحى، شعبان عطية، عبء الحميد السيد منفصلين من عضوية المجلس.

ولما كان الحزب رائءه تنظيم صفوف العمال وتوحيد كلمتهم وتضافر الجهود لرفع مستوى الطبقة العاملة فقد عمل المجلس على الاتصال بالزعيم عباس حلیم وتم التفاهم على التضامن وتوحيد الصفوف، وحيث أن توحيد الصفوف يحتاآ إلى قيادة موحءة فقد قرر المجلس:

رابعأ - اعتبار الحركة العمالية موحءة الصفوف تحت لواء حزب العمال رياسة حضرة صاحب السعاءة اللواء محمد صالح حرب باشا بزعامة النبيل عباس حلیم.
خامساً - أن تكون الءار الكائنة بشارع قنطرة الدكة 42 فرعأ للحزب يشرف على تنظيم حركة العمال بالأزبكية والجمالية وباب الشعرية وبولاق.

وانتهت الجلسة على ذلك.

الرئيس:	على فهمى خليل
الوكيل الأول:	محمد صالح عبء الله
الوكيل الثانى:	على صالح درويش
السكرتير العام:	محمد حسن عمارة
أمين الصندوق:	محمد على الحسينى
المراقب:	حسين بكر

455 أصل هذه الوثيقة مكتوب بخط اليد، وعثرنا عليها لءى محمد حسن عمارة وهى تسجل فشل محاولة قيام العناصر العمالية الصميمة بإءارة أمور حزب العمال المصرى، كما تسجل نجاح عباس حلیم فى القضاء على تلك المحاولة الاستقلالية لتأسيس حزب يءير العمال شئونه بأنفسهم،

ملحق (10)

عريضة مرفوعة من بعض أعضاء حزب العمال إلى اللواء محمد صالح حرب رئيس الحزب⁴⁵⁶

حضرة صاحب السعادة اللواء محمد صالح حرب باشا رئيس حزب العمال

بعد تقديم واجب الاحترام نتشرف بتقديم المقترحات المدونة بعد، وذلك بناء على قرار مجالس إدارات فروع القاهرة، رجاء التكرم بعرضها على المجلس الأعلى للحزب للنظر فيها والعمل على تنفيذها للنهوض بالحزب وتبونه المكانة اللانقطة به بين المجتمع وهى:

لما كانت الهيئات والجماعات لا يكتب لها النجاح إلا فى ظل النظام..!

ولما كان النظام لا يأتى إلا عن طريق دستور الجماعة أو الهيئة..!

ولكى يقوم حزب العمال بواجبه ويؤدى رسالته على الوجه الأكمل، ولكى لا يكون شأنه شأن الأحزاب الأخرى. لهذا نرى أن الإصلاح الذى ننشده للحزب يجب أن يقوم على النظم الآتية وفقاً لدستوره كالاتى:

أولاً – نظام الهيئات:

1. أن تراعى نسبة العمال والعماليين فى هيئات الحزب، وهى كما تنص المادة "1" من الدستور "الثلاثان من العمال والثلاث من العماليين".
2. لى يكون التوازن قائماً بين الطرفين، ولكى يشعر العمال وهم الأغلبية فى الأمة أن هذا حزبهم حقاً.. أن يكون منصب نائب الرئيس والوكيل الأول والسكرتير العام من العمال.
3. تألف هيئة من العمال "النقابيين" وبعض العماليين، يطلق عليها "هيئة الشؤون العمالية" يكون اختصاصها النظر فى مشاكل العمال وشكاياتهم فردية كانت أو جماعية، ودراسة وبحث قوانين العمال وتشريعاتهم، والعمل على تعديلها وفقاً لمصلحة العمال، ولها أن تؤلف لجاناً فرعية تقوم كل لجنة بعمل خاص، على أن تتقدم هذه اللجان بنتيجة دراساتها وأعمالها إلى مجلس الهيئة.. وقد نص دستور الحزب على هذه الهيئة بأن أشار إليها فى المادة "3" حيث أنه جاء فى نص المادة "أن يكون ضمن الأعضاء المراقب العام للشؤون العمالية".

ثانياً – نظام أمانة الصندوق، الحسابات، الاشتراكات:

1. أن يكون أمين الصندوق مساعد أو مساعداً، يتسلمان عهده من أمين الصندوق.. على أن يتناوب الجميع الحضور إلى دار الحزب يومياً حتى لا يتعطل العمل.
2. أن ينتخب أو يعين مراقب أو مراقبان للحسابات. تكون مهمتهما مراجعة عهده أمين الصندوق وحسابات الحزب وأن يقدم تقريراً شهرياً عن ذلك للمجلس وأن يقدم كل ستة شهور ميزانية عامة لإيرادات ومصروفات الحزب.
3. أن يكون اشتراك عضو المجلس الأعلى شهرياً للعمال عشرة قروش وللعماليين عشرين قرشاً تدفع إلى صندوق الحزب.
4. أن يدفع عضو مجلس إدارة الفرع الاشتراك الشهري كالاتى: العمال خمسة قروش والعماليون عشرة قروش ويعفى من ذلك عضو المجلس الأعلى، على أن يكون الدفع لصندوق الفرع.
5. يدفع كل فرع عشرين فى المائة من مجموعة اشتراكاته الشهرية لصندوق الحزب.
6. يقوم الحزب بعمل المطبوعات اللازمة لإدارة الحزب وفروعه وعمل النشرات.. على أن يضيف 10% من نفقاتها الفعلية ويحدد ثمنها بعد الإضافة المذكورة لتوزيعها على الفروع بحيث أن يكون تحديد السعر بعد إضافة 10% أخرى تكون من نصيب الفروع.
7. يعمل الحزب وفروعه على تحصيل تبرعات من الأعضاء والأنصار حتى يتمكن من حفظ كيانه المالى.

ثالثاً – أنظمة عامة:

1. أن يكون للحزب دار خاصة متعددة الغرف، حتى يمكن توزيع الاختصاص على القائمين بأمره وحتى تحدد مسئولية كل عضو.
2. أن تؤلف هيئة تختص بمباشرة أعمال الفروع وحسن سيرها ونظامها حتى لا تتدهور الفروع ويكون مصيرها الانحلال.
3. أن يعدل شرط السن لبعضى الحزب المنصوص عنه بالمادة "15" على أن يكون الحد الأدنى لسن العضو 15 سنة، وذلك ضماناً لتكثيل العمال فى تنفيذ قرارات الحزب حيث أن هناك من هم فى هذا السن زملاء لكبار السن من العمال.
4. أن تنظم محاضرات أسبوعية بدار الحزب وفروعه تشرف عليها هيئة خاصة.. تتضمن هذه المحاضرات رسالة الحزب وأهدافه والنواحى الاجتماعية والاقتصادية كما تتضمن أيضاً السياسة الدولية داخلية وخارجية.
5. أن ينشئ الحزب جريدة تنطق بلسانه على أن يساهم فيها كل عضو من أعضاء الحزب وكذا الفروع.

⁴⁵⁶ أصل هذه الوثيقة عبارة عن مسودة خطية لعريضة كتبت على الآلة الكاتبة ولم تصلنا، وقد عثرت على هذه المسودة لدى محمد حسن عمارة وهى تحدد مطالب زعماء النقابات من أعضاء الحزب بعد عودتهم إلى حظيرته أثر حل حزب العمال الاشتراكي وهى ليست ذات تاريخ محدد.

6. أن يعين موظفون لأعمال الحزب حتى لا يتعطل العمل.

(توقيعات)

ملحق (11)

تقرير مرفوع من محمد محمود قابل إلى عباس حليم عن الحركة العمالية. في 15 يوليو عام 1951 457

الحركة العمالية

الحركة لا قيادة لها وقد انصرف العمال عن الحزب للأسباب الآتية:

أولاً – إنشار دعوة الشيوعيين بأنه لا يمكن أن يقوم حزب للعمال وعلى رأسه نبيل من الأسرة المالكة، ودعوة الوفديين بأنك تنزع الحركة العمالية لحساب السراى.

ثانياً – عدم اهتمام الحزب بالشكاوى العمالية التي تصل إليه.

ثالثاً – (فتحي كامل وحسن عبد الرحمن والسيد قنديل وكامل عز الدين) تعمد رؤساء النقابات الموجودون بالحزب حالياً إهمال شأن الحزب والدعاية ضده لأنه إذا كبر اشتركت فيه العمال واستغنت عن النقابات كما حدث سنة 1946 أيام نشط الحزب وحقق كل شكوى وصلت إليه.

رابعاً – عدم وجود دعاية كافية للحزب ومبادئه.

خامساً – عدم حضور النزيل اجتماعات العمال.

سادساً – كثرة الاتهامات الملتصقة بمن يحيطون بالنزيل وخلو الجو من الشخصية الجريئة التي تكشف الستار عما يحدث.

وقد دعت هذه الأسباب إلى النتائج الآتية:

1. نشاط الحزب الاشتراكي في دعوة العمال إلى الاشتراك فيه وبلغ عدد المنضمين إليه حتى الآن عشرة عمال من المنظمين وقد استعان الحزب بالأستاذ محمود سعد لضم النقابات للحزب فاشترك هو وصادق أفندي عازر في دعوة النقابات فلم تستجب النقابات للدعوة.

2. نشاط جمعية أنصار السلام التي يرأسها البندارى باشا في دعوة النقابات للاشتراك في أنصار السلام ويستخدمون لذلك شخصاً معروفاً بميوله الشيوعية هو سيد ترك سكرتير مؤتمر نقابات النقل الوهمى الذى يرأسه حسن عبد الرحمن. وقد زار سيد ترك وحسن عبد الرحمن السويس والإسماعيلية في العيد الماضى واتصلا ببعض أعضاء نقابات النقل لضمهم إلى المؤتمر ودعوتهم إلى اتحاد عام للنقابات. وقد علمت من مصدر ثقة أن سيد ترك كان لا ينام الليل في هذه الرحلة ويذهب إلى بيوت العمال ويجمع توقيعاتهم على نداء السلام لمصلحة جمعية أنصار السلام المنضم إليها، ولكن كل هذه الحركة لم تنجح في ضم العمال لأنصار السلام لسبب واحد، هو أن كل الإمضاءات على نداء السلام مزورة.

3. انفراد عبد العزيز مصطفى باتحاد نقابات النقل المشترك بمدينة القاهرة واكتفاؤه بالرياسة واقفاره إلى موجه مما جعله لا يعمل شيئاً وهو يريد أن يعمل، ولكنه لا يتذكر أفضال النزيل عليه ولا يتق بالموجودين في الحزب.

4. إصرار فتحي كامل على محو الحزب إن لم يكن له رأى الأول في تنظيم اتصالات دورية بين النزيل وبينه، وقد ضم إليه فى رأى سيد قنديل وعينه باشكاتياً لنقابة ماتوسيان وهما يعملان الآن لإيجاد حركة نقابية مقرها هذه النقابة (ماتوسيان) بعيدة عن الحزب وقد علمت أنهما سيتمسكان باسم مؤتمر النقابيين.

5. تصدر النقابات بصفة دورية نشرات من منظمى الشيوعية المصرية ضد النزيل وأعوانه ولا يصلها شئ بالمرّة عن نشاط الحزب وأعراضه مما جعل كثيراً من النقابات على صلة تامة بالخلايا وخصوصاً فى شبرا الخيمة والمحلة الكبرى وكفر الدوار وكفر الزيات والإسكندرية.

الإعانات للعمال الوفديين

طلب محمد السكرى رئيس دار النقابات بشارع نجيب الريحاني أن تعطى النقابات الموجودة بالدار الإعانات المخصصة للنقابات النموذجية من الشؤون الاجتماعية.

إدمون فهمى

ويقوم شخص اسمه إدمون فهمى المحامى بالاتصال بالنقابات الموجودة بشارع نجيب الريحاني لتأليف حزب عمال جديد يشتغل لحساب الشيوعية.

457 أصل هذه الوثيقة مكتوب بخط اليد على أربع ورقات من الحجم الصغير، وقد عثرت عليها لدى عباس حليم وسمح لي بالاحتفاظ بها، وهي إلى جانب ما تسجله من معلومات بعضها لا يخلو من الصحة، تبين الأسلوب الذى كان يتبعه عباس حليم فى مراقبة أحوال الحركة العمالية، فهو لم يتورع عن سلوك سبيل الجاسوسية مستعيناً بالعناصر الانتهازية التى عملت مع البوليس السياسى.

الإخوان والعمال

طلب الإخوان المسلمون من الأستاذ عبد العليم المهدي أن يتولى رئاسة قسم العمال التابع للإخوان فاعتذر لأنه ما زال يصر على أنه عضو بحزب العمال وكان الوسيط الأستاذ محمد فهمي المحرر الاقتصادي بجريدة الإخوان السابقة وأحد أيدي المرحوم الشيخ حسن البنا.

حسن عبد الرحمن وقانون من أين لك هذا؟

اشترى حسن عبد الرحمن راديو في قهوته بمبلغ 200 جنيه دفعهم فوراً ويجلس في القهوة كل ليلة نصف دسنة على الأقل من البوليس السياسى ويتولى حسن عبد الرحمن إرشادهم عن كل من يجلس في القهوة وهو يشغل كل أماكن الفراغ الموجودة حول القهوة دون تصريح ويذيع أشرطة أم كلثوم كل ليلة حتى الواحدة صباحاً وقد اشتكاه الجيران لقسم الأزيكية وكان ذلك بحضورى، استدعى إلى هناك فمال على أذن الضابط فسمح له بالانصراف.

يمثل دور رمسيس جبراوى

وقد اكتشفت بالداخلية بأن فيه كسفاً بأسماء الذين يرافقون النزيل فى ذهابه إلى المحكمة وقيل أن الذى يعطى هذه الكشوفات حسن عبد الرحمن الذى يأخذ مرتباً شهرياً من المصاريف السرية من يد اللواء عمر حسن رئيس القسم المخصوص.

ويقوم حسن عبد الرحمن بالدعوة إلى تأليف الاتحاد العام للنقابات ويقدم إلى الجهات المختصة كل يوم قائمة بأسماء النقابات التى توافق على تأليف هذا الاتحاد ويكتبها له السيد ترك.

مصلحة العمل

أما فتحى كامل وسيد قنديل فهما دائما يتلقون النصيحة من مصلحة العمل بالبعد عن النزيل وأن يعملوا مستقلين ليضمنا والعمال مساعدة الوزارة لهم.

نائب وفدى

النائب المحترم عبد المجيد عبد الحق دائماً يضع نفسه تحت إشارة فتحى كامل وبسببه أدخل النور والتليفون نقابة ماتوسيان وهو نائب وفدى وإن كان شقيق عبد الحميد عبد الحق باشا.

15/7/1951

محمد محمود قابل (توقيع)

مراجع البحث

أولاً – الوثائق

- برنامج لجنة العمال للتحريير القومي، الهيئة السياسية للطبقة العاملة، القاهرة 1945.
- دستور حزب العمال المصري، القاهرة 1944.
- لائحة النظام الأساسي للاتحاد العام للنقابات المصرية، مطبعة الكواكب 1952.
- مشروع لائحة النظام الأساسي لمؤتمر نقابات عمال مصر، مطبعة الرسالة 1946.
- مكتب العمل، تقرير سنوي لعام 1935، أعده جريفيز مدير المكتب، المطبعة الأميرية 1935.
- مجموعة أوراق تتعلق بالاتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصري موجودة لدى السيد/ محمد حسن عمارة السكرتير العام السابق للاتحاد
- مجموعة أوراق تتعلق بنشاط مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية ومؤتمر نقابات عمال مصر موجودة لدى السيد/ محمد يوسف المدرك النقابي اليساري المعروف.
- محاضر جلسات حزب العمال الاشتراكي المصري، دفتر مكتوب بخط اليد مكون من 133 صفحة من الحجم المتوسط ويسجل 45 جلسة من جلسات مجلس إدارة الحزب، موجودة لدى السيد/ محمد حسن عمارة.
- هارولد بنلر، تقرير عن حالة العمل والعمال بمصر وبعض المقترحات تتعلق بالتشريع الاجتماعي المزمع سنه، إصدار وزارة الداخلية، المطبعة الأميرية 1932.
- مضابط جلسات مجلس النواب والشيوخ، يناير 1940، أغسطس 1942.

ثانياً – المصادر العربية

- إبراهيم الغطريفى: تطور تشريع العمل، دار النهضة العربية 1965.
- أحمد أحمد الحتة، الدكتور: تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، القاهرة 1958.
- أحمد طه وآخرون: الطبقة العاملة والكفاح المصرى السودانى المشترك، دار الجماهير 1965.
- جورج جندى وجاك تاجر: إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية، دار الكتب المصرية 1947.
- حسين خلاف، الدكتور: نقابات العمال فى مصر، بحث فى تشريع العمل المقارن، الطبعة الأولى، الأنجلو 1946.
- راشد البراوى وعليش: التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، الطبعة الخامسة، النهضة 1954.
- سعد عبد السلام حبيب: مشاكل العمل والعمال، النهضة 1951.
- سيد قنديل: نقابتي، الرسالة العمالية الأولى، المطبعة الإبراهيمية، بدون تاريخ.
- شهدي عطية الشافعى: تطور الحركة الوطنية فى مصر 1882-1956، الطبعة الأولى، القاهرة 1957.
- صلاح على عيسى السودانى: الأسرار السياسية لأبطال الثورة المصرية وآراء الدكتور محبوب ثابت، فن الطباعة، بدون تاريخ.
- طلعت حرب: مجموعة خطب طلعت حرب، عنيت بجمعها مطبعة مصر، القاهرة 1927.
- عبد الرحمن الجبرتي: عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، القاهرة 1322هـ، طبعة بولاق.
- عبد الرحمن الرفاعى: محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية، تاريخ مصر القومى 1908-1919، النهضة 1962.
- عبد الرحمن الرفاعى: ثورة 1919، تاريخ مصر القومى 1921-1914، الجزء الأول، النهضة 1955.
- عبد الرحمن الرفاعى: فى أعقاب الثورة المصرية، الجزء الثانى، النهضة 1949، الجزء الثالث، النهضة 1951.
- عبد العظيم محمد إبراهيم رمضان: تطور الحركة الوطنية فى مصر 1918-1936، بحث للماجستير بإشراف الأستاذ الدكتور محمد أنيس، كلية الآداب جامعة القاهرة، غير منشور.
- عبد المنعم ناصر الشافعى، الدكتور: بعض مشاكل العمل فى مصر، النهضة 1939.
- على الجرتلى، الدكتور: تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، دار المعارف 1952.
- محمد أنيس، الدكتور: دراسات فى وثائق ثورة 1919، المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى، الأنجلو المصرية 1963.
- محمد حسن عمارة: 40 عاماً فى الحركة العمالية، مذكرات نقابى مخضرم، مخطوط يقع فى 50 صفحة من الحجم المتوسط، موجود لدى السيد محمد حسن عمارة.
- محمد حسين هيكل، الدكتور: مذكرات فى السياسة المصرية، الجزء الثانى، مطبعة مصر 1953.
- محمد فريد: تاريخ مصر من 1891، مخطوط فى سبع كراسات منهما اثنتان مقدمة تاريخية، دار الوثائق.
- محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة، مصر محمد على، الطبعة الأولى، القاهرة 1948.
- محمد يوسف المدرك: عمال مصر مع عمال العالم، القاهرة 1957.
- مليكة عريان: مركز مصر الاقتصادى، القاهرة 1923.

- نخبة من قادة الرأي في مصر: محاضرات في الديمقراطية ومظاهرها، عنى بنشرها قسم الخدمة العامة بالجامعة الأمريكية، القاهرة 1945.
- نورمان ماكنزى: موجز تاريخ الاشتراكية، ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى وآخرون، دار القلم 1960.
- والتر لاكور: الاتحاد السوفيتى والشرق الأوسط، الترجمة العربية، بيروت 1959.
- يس مصطفى ومحمد فتحى: النصيحة إلى العمال في مصر، دار الطباعة الحديثة 1950.

ثالثاً – الدوريات

أ – دوريات عمالية:

- مجلة التأمينات الاجتماعية، العدد 16، 18.
- جريدة اتحاد العمال، لسان حال اتحاد نقابات عمال وادى النيل، 1924.
- جريدة الصفاء، لسان حال الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى، عام 1931.
- مجلة الضمير، لسان حال لجنة العمال للتحرير القومى، عام 1945.
- جريدة العامل المصرى، إصدار حسنى الشنتناوى، عام 1930.
- جريدة العمل، لسان حال حزب العمال المصرى عام 1948.
- المؤتمر، نشرة غير دورية يصدرها مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية، 1945، 1946.
- نشرات مؤتمر النقابيين، عام 1950.
- نشرة نقابة مستخدمى المحال التجارية بالقاهرة، أول مايو عام 1946.

ب – دوريات عامة:

- مجلة أبو الهول، 1931.
- الأهرام، 1908-1952.
- الإخوان المسلمون، 1946.
- الأيام، لسان حال السودانيين بمصر، 1948.
- مجلة الباشكاتب، يوليو 1934.
- البلاغ، 1931-1939.
- الجماهير، 1947.
- الجهاد، 1935.
- رابطة الشباب، العدد 160.
- السياسة، 1931.
- صوت الأمة، 1946.
- الضياء، 1931.
- الطليعة، مارس، نوفمبر 1965.
- مجلة كلية الحقوق، العدد الأول، مجلة تشريعية قضائية، إصدار حسنى الشنتناوى، العمل والعمال في مصر، عدد خاص بتشريع العمل، 1934.
- كوكب الشرق، 1930-1934.
- اللواء، 1908-1910.
- المساء، إصدار أحمد محرم، 1931-1934.
- المصرى، 1941-1952.
- الوادى، 1932.
- الإيجسيان جازيت، 1931-1934.
- مجلة المجتمع الجديد، أغسطس 1947.
- مصر، 1931.
- المقطم، 1939.
- الوفد المصرى، 1938، 1945-1946.

رابعاً – المصادر الأجنبية

- BADAUI, Zaki: Les Problemes du Travail et les Organisations Ouvriers en Egypte, Alexandrie 1948.
- BAER, Gabriel: Egyptian Gilds in Modern Times, 1964.

- BONNE, Alfred: State and Economics in the Middle East, A Society in Transition, First Edition, London, 1948.
- BUTLER, Arthur, D: Labor Economics and Institutions, The Macmillan Company, New York.
- COLOMBE, Marcel: L'evolution de l'Egypte 1924-1950, Paris 1950.
- CROUCHLEY, A.E.: The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and Public Debt, Cairo 1936.
- GIBB & BOWEN: Islamic Society and the West, Vol. I, Oxford 1957.
- GIRARD: Description de l'Egypte, Tome 17.
- ISSAWI, Charles: Egypt at mid-century, An economic survey, Oxford 1954.
- LAQUEUR, Walter: Communism and Nationalism in the Middle East, London 1956.
- MARTIN, Germain: Les Bazars du Caire et les Petits me- tiers Arabes, Le Caire 1910.
- National Bank of Egypt 1898-1948, Cairo 1948.
- VALLET, J.: Contribution al'etude de la Condition des Ouvriers de la Grande Industrie au Caire, Valence 1911.